

# مجلة جيل

## الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



ISSN 2410-3926

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com



العام الثالث – العدد 9 : جوان 2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ISSN 2410-3926

## المشرفة العامة: د. سرور طالبی المل المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيایوي

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكّل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريساً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

### الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. محمد بوبوش / جامعة وجدة (المغرب).

د. هشام جميل / جامعة تكريت (العراق).

د. عبد العاطي شتيوي / الجمعية المصرية للقانون الدولي.

د. نبيلة سالك / جامعة باتنة (الجزائر).

### التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل -العراق-

## قواعد النشر



ISSN 2410-3926

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

### بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمت.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وأخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

### بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

## سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 24 ساعة من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون 20 يوم من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

## شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمشن معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

## نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@jilrc-magazines.com**

## الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• إدارة ترومب وإفريقيا: التصورات والرهانات. د.مصطفى صايح / مديرالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر).
19	• خصخصة السلام في إطار التعاقد الجديد لأجل بناء السلام، أ. عبد الحق زغدار، أ. سامية بن حجاز جامعة باتنة 1.
29	• دراسة تحليلية لتأثير الأزمات السياسية في صناعة الضيافة في العراق للمدة 2000-2013، منتهى احمد محمد النعيمي -جامعة المستنصرية-
43	• التغير المناخي من منظور حقوق الإنسان: د. الحسين شكراني (جامعة القاضي عياض، مراكش) و د.كمال حلي وزارة التعمير وإعداد التراب.
57	• أثر النبوءات الأخروية في عنف الأصوليات الدينية أم. د شتيوي عبد مطر، العراق/جامعة تكريت.
75	• الارهاب والعنف السياسي، قراءة سوسيولوجية لظاهرة اجتماعية سياسية: هدى العربي، جامعة صفاقس.
83	• مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي: د. سيد رمضان عبد الباقي إسماعيل إدارة البحوث والدراسات – وزارة المالية-مصر.
115	• الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية: دراسة نموذج الازمة السورية والازمة الأوكرانية: توظيف نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية ل "تشارلز هيرمان"، بلقاسمي مولود، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية -بن عكنون-الجزائر.
127	• المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات، أبعاد فرص وقيود، د. قط سمير، مخبر الحقوق والحريات جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).
139	• ملخص كتاب: العنف الجهادي بشمال إفريقيا التهديدات الأمنية واستراتيجيات المواجهة، د. محمد جامعة محمد الأول-وجدة .
147	• The Determinants of the Regional Role of Qatar, Nouf Saud Al Maatouk, Cairo University.
157	• Le nucléaire civil dans la zone arabe : défis énergétique ou risque de prolifération ? DERFOUFI Lakhdar, Université Mohammed Premier, Oujda.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية  
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز  
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017



## الإفتتاحية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يشهد العالم العربي تحولات عميقة للغاية كما وتهش كيانه العديد من الأزمات الأمنية التنموية المتناثرة عبر كل ربوعه، مما يدفع بالنخبة الباحثة بالشعور بتعاظم مسؤوليتها في تقديم التحليلات والحلول وفي لعب الدور المنوط بها كفاعل أصيل في هكذا أوضاع.

من هذا المنطلق انتقلت الهيئة التحكيمية للمجلة عددا من المقالات التي رأت في مواضعها مساهمات قيمة من شأنها أن تشكل رصيذا نوعيا يتيح فهم واقع العالم العربي في ظل المتغيرات البيئية الدولية المستجدة وعلى رأسها تغير توجهات صناعة القرار لدى الدول الكبرى بمجئ دونالد ترامب للبيت الأبيض وانعكاسات هذا على القضايا العربية وعلى مستقبل الأمن والاستقرار في العالم العربي والإسلامي.

كما تطرح المجلة أمام قرائها مجموعة من المقالات ذات الصلة بواقع البشرية اليوم وما تواجهه من تهديدات متنوعة تماثلية ولاتماثلية، ولقد حرصت هيئة المجلة على إفادة قرائها بكل ما من شأنه أن ينير معارفهم ويعينهم على مواكبة الأحداث والمستجدات الآنية وإدراك حقيقتها.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيوي



## إدارة ترومب وإفريقيا: التصورات والرهانات.

د.مصطفى صايح / مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

ليس هناك اختلاف بين الخبراء والمختصين في السياسة الخارجية الأمريكية بأن الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترومب، قد همش كلية القارة الإفريقية في حملته الرئاسية وبرنامجها السياسي<sup>1</sup>، وأكثر من ذلك فإنه اختزل مكانة إفريقيا في إكليشبات نمطية سلبية، باعتبار القارة الإفريقية مصدرا للجريمة والأمراض والفساد، كما صرح بذلك، "سأسحق القرصنة الصوماليين من الأرض ولن أترك لهم مجالاً للعيش، أحب كثيرا نيلسون مانديلا، لكن جنوب إفريقيا وكر كبير للجرائم القابلة للانفجار"<sup>2</sup>. ويسلم بعض المختصين في الشأن الأفريقي، بأن دونالد ترومب يجهل القارة الإفريقية تماما وهي بعيدة كل البعد عن أولوياته، لأن الثقل التجاري الأمريكي مع إفريقيا تراجع بشكل محسوس جدا حيث وصل إلى 37 مليار دولار في سنة 2015، أي بتراجع 30 بالمائة مقارنة بسنة 2014، وهو أقل خمسة مرات من التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا، التي اقتربت من 180 مليار دولار في نفس الفترة<sup>3</sup>.

وعليه، فإننا نعيد قراءة تصورات وإدراكات الرئيس دونالد ترومب للقارة الإفريقية من خلال الخطابات والتصريحات الإعلامية، وفي الوقت ذاته نتساءل عن الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية في السنوات الأربعة القادمة.

أولا: إفريقيا في إدراك الرئيس دونالد ترومب.

قاد الرئيس الأمريكي دونالد ترومب حملته الانتخابية بشعار "أمريكا أولا"، مما جعل البعض يصف سياسته الخارجية بالعودة إلى الإنعزالية<sup>4</sup> لكن في الوقت ذاته كانت أكثر برغماتية، فهو يريد من الحلفاء أن يدفعوا تكاليف وأعباء الحماية الأمريكية، وأن يعيد النظر في الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية التي لا تعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من ذلك يهدد بوقف الإعانات والتمويل الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة، ويضرب عرض الحائط باتفاقيات باريس للبيئة.

وضمن هذا الإطار العام لتصورات دونالد ترومب لطبيعة العلاقات الدولية، فإن فريق حملته الانتخابية طرح أسئلة محددة على مسؤولي السياسة الإفريقية في كتابة الدولة الأمريكية، توحى في جوهرها بالتشكيك في العلاقات الأمريكية-

<sup>1</sup> Florence RICHARD, « Donald Trump, un président peu prometteur pour l'Afrique », <https://amp.france24.com/fr/20161209-donald-trump-president-politique-continent-aide-afrique-election?>  
Dernière modification : 13/11/2016.

<sup>2</sup> Tirthankar Chanda, « Les relations Afrique/États-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump », in : <http://amp.rfi.fr/fr/hebdo/20161111-relations-afrique-etats-unis-campagne-donald-trump-president?> Publié le 2016-11-11 Modifié le 2016-11-11 à 16:57

<sup>3</sup> Philippe Hugon, chercheur à l'Institut de recherche internationale et stratégique (Iris) et spécialiste de l'Afrique, in : Julien WAGNER, « TRUMP ET NOUS », in : <http://afriquemagazine.com/priori-il-sen-fiche>.

<sup>4</sup> CHARLES KRAUTHAMMER, « Trump's Foreign-Policy Revolution », national review, January 26, 2017 8:00 PM in : <http://www.nationalreview.com/article/444321/trump-foreign-policy-isolationism-america-first-allies-nato-trans-pacific-partnership>

الإفريقية القائمة، وهي الوثيقة التي كشفها صحيفة نيويورك تايمز<sup>1</sup>، وأهم الأسئلة المطروحة: لماذا نبقى نصرف الكثير من الأموال على إعانة التنمية في إفريقيا، بينما المواطنون يعانون في الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما الفائدة من محاربة التنظيم الإرهابي لبوكو حرام في الوقت الذي بقينا أكثر من عشرة سنوات نحارب تنظيم الشباب الصومالي بدون القضاء عليه؟ وما الجدوى من ملاحقة جوزيف كوني، زعيم جيش الرب، لمدة سنوات في أوغندا، بينما لا يهدد مصالحنا الشخصية؟ طبيعة هذه الأسئلة المطروحة تعبر عن الفلسفة البرغماتية للرئيس دونالد ترومب، القائمة على الأرباح والتكاليف، وبلغة عقلانية، فإنه مقتنع بأن إدارته لا يجب أن تدفع التكاليف والأعباء على السياسات التي لا تعود بالفائدة المباشرة والشخصية للولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقاً من هذه الفلسفة التي يتبناها دونالد ترومب، فإن الانعكاسات ستكون سلبية على القارة الإفريقية، بحيث يمكن لإدارة ترومب أن تعيد النظر في المساعدات المالية الخارجية، باعتبارها الدولة المانحة الأولى في العالم بـ 31 مليار دولار سنة 2015، من بينها 8 ملايين مساعدات قدمت لإفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من أن إجمالي المساعدات الأمريكية للتنمية لا تتعدى 1 بالمائة من الانتاج الداخلي الخام<sup>2</sup>.

كما يتوجس الأفارقة خوفاً، من قناعات دونالد ترومب فيما يخص ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الإدارات الأمريكية السابقة، على غرار النفط، والاتفاقية التجارية العابرة للهادي، وي طرح في هذا الصدد قانون النمو والفرص في إفريقيا *African Growth Opportunities Act (AGOA)* الذي تم إبرامه بين الولايات المتحدة الأمريكية و39 دولة إفريقية سنة 2000، بحيث يسمح بالإعفاء الجمركي لصادرات المنتجات الإفريقية، وفي فترة إدارة أوباما تم استخدام هذا القانون كورقة ضغط على الدول الإفريقية التي لا تراعي حقوق الإنسان، كما حدث مع سوازيلاندا التي تم إبعادها من القانون سنة 2015 بحجة الممارسات القمعية للنظام الملكي<sup>3</sup>.

ويشكل قانون النمو والفرص في إفريقيا القاعدة القانونية الأساسية لتطوير التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، بحيث تم تعزيزه بحركية اقتصادية حاولت إدارة أوباما بعثها من خلال القمم واللقاءات الاقتصادية، مثل قمة الولايات المتحدة الأمريكية - إفريقيا، ومنتدى الأعمال الأمريكي-الإفريقي، ورغم ذلك فإن حجم التبادلات التجارية تراجع بشكل محسوس إلى 38 مليار دولار سنة 2015 بعدما عرف الذروة في سنة 2008 بحجم تبادلات وصل إلى 100 مليار دولار، غطت هذه التبادلات من الناحية الجغرافية البلدان الإفريقية الأنجلوفونية في شرق إفريقيا والبلدان النفطية مثل نيجيريا وأنغولا، وتم تمديد هذا القانون لمدة عشرة سنوات، أي إلى غاية 2025 في فترة إدارة أوباما<sup>4</sup>. وهذا التمديد من قبل الكونغرس الأمريكي جعل البعض يشكك في قدرة الرئيس دونالد ترومب على إعادة النظر في قانون النمو والفرص في إفريقيا، كما أكد ذلك هرمان كوهين، المساعد السابق لكاتب الدولة للشؤون الإفريقية: "من

<sup>1</sup> HELENE COOPER, *Trump Team's Queries About Africa Point to Skepticism About Aid*, New York Times, JAN. 13, 2017, in : <https://www.nytimes.com/2017/01/13/world/africa/africa-donald-trump.html>.

<sup>2</sup> États-Unis : un document laisse deviner la volonté de Trump de se désengager du continent africain, <http://www.guinee24.com/lire/detail/etats-unis-un-document-laisse-deviner-la-volonte-de-trump-de-se-desengager-du-continent-africain/>

<sup>3</sup> *Trump et l'Afrique*, Article rédigé par Julien Chambolle, reprenant les idées développées lors du dîner conférence organisé par l'association Africa 21 ([www.africa21.org](http://www.africa21.org)) sur la même thématique. <http://www.africa21.org/trump-et-lafrique-resume-du-debat-du-jeudi-22-novembre/>

<sup>4</sup> *Tirthankar Chanda*, « Les relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump », in : <http://amp.rfi.fr/fr/hebdo/20161111-relations-afrique-etats-unis-campagne-donald-trump-president?> Publié le 2016-11-11 Modifié le 2016-11-11 à 16:57

الصعب على دونالد ترومب أن يتراجع على قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم تمديده إلى غاية 2025 من قبل الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية<sup>1</sup> كما أن طبيعة المنتجات الإفريقية المصدرة إلى السوق الأمريكية لا تهدد السياسة الحمائية التي يعتمدها دونالد ترومب انتهجها، كما صرح بذلك وزير الشؤون الإفريقية ليوركينا فاسو، ألفا باري، "المنتجات الإفريقية التي تدخل السوق الأمريكية في إطار قانون النمو والفرص، هي منتجات تقليدية إضافة إلى المنتجات الفلاحية"<sup>2</sup>.

هناك اتجاه عام في تحليل العلاقات الأمريكية-الإفريقية في العقد الأخيرين، يشير بالاستمرارية رغم تحول الإدارات الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين، وتحول الأغلبية في الكونغرس بين الحزبين، على أساس أن رسم السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية يضبطها ثلاثة تحديات على القوة العالمية الأولى أن تتكيف معها، وتلتزم صانعي القرار على إيلاء الأهمية القصوى لها مهما كان اللون الحزبي المهيمن بين الفيل والحصار، وتتمثل هذه التحديات الثلاث في، التنافس الصيني-الأمريكي في القارة الإفريقية، مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وثالثا التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

وبالتالي، فإن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف بين الديمقراطيين والجمهوريين وتحركها المصلحة الوطنية، وهذا ما اتضح في الإدارات المتعاقبة منذ إدارة بيل كلينتون الديمقراطي، وخلفه جورج بوش الابن الجمهوري المحافظ، والعودة إلى باراك أوباما الديمقراطي، بحيث وضعت إدارة بوش الابن في سنة 2003 مخطط الطوارئ لمحاربة الإيدز (PEPFAR) الذي يهدف إلى المساعدة الطبية للمليونين شخص مصاب بالمرض، وتقديم الدعم الوقائي لسبعة ملايين ومساعدة علاجية لعشرة ملايين مصاب بفيروس الإيدز، خصص لهذا البرنامج 18.8 مليار دولار لفترة خمسة سنوات الأولى من البرنامج، وتم الترخيص برفع الميزانية المخصصة له إلى 48 مليار دولار في سنة 2008 بطلب من إدارة بوش الابن، لكن أزمة الرهن العقاري وما تبعها من أزمة مالية أجبرت إدارة أوباما على التراجع عن الأهداف المسطرة واستقرت النفقات على البرنامج في حدود 6 و 7 مليار دولار فقط.<sup>3</sup> أي أن المصلحة الوطنية هي التي تحدد تسطير المساعدات والبرامج الإنمائية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، بالرغم من أن الميول الذاتية للتحليل تفترض أن الرئيس الأمريكي أوباما من أصول إفريقية هو الذي يكون أقرب للتعاطف مع رغبات وطلبات القارة الإفريقية.

حقيقة، فإن الرئيس أوباما زار القارة الإفريقية أربعة مرات في عهده الرئاسيتين، ونظم أول قمة أمريكية-إفريقية في صيف 2014، وطرح مشروع طموح المعروف بـ « Power Africa » لإمداد 60 مليون بيت بالكهرباء في القارة الإفريقية، لكن هناك الكثير من المآخذ على سياسته الإفريقية وهو لم يخرج عن قاعدة الاستمرارية في تحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية القائمة على القوة العسكرية، بحيث تكاثف الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا بحوالي 60 قاعدة عسكرية ومرتكزات دفاعية، القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي لوحدها يتواجد بها ما بين 3 آلاف و 4 آلاف عسكري أمريكي بغرض محاربة تنظيم جماعة الشباب الصومالي ومواجهة القرصنة في خليج عدن، يضاف إليهم 3600 عسكري أمريكي في إطار عمليات القيادة الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Florence RICHARD, « Donald Trump, un président peu prometteur pour l'Afrique », op.cit.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Cf : President's Emergency Plan for AIDS.in : Site officiel de la PEPFAR.

<sup>4</sup> Mohamed Hedi Abdellaoui, « Présence militaire américaine en Afrique: Une base permanente et près de 5000 militaires », analyse nouvelles, Afrique, 30.10.2015 in : <http://aa.com.tr/fr/analyse-nouvelles/pr%C3%A9sence-militaire-am%C3%A9ricaine-en-afrique-une-base-permanente-et-pr%C3%A8s-de-5000-militaires-/457967>

كما تقوم القوات الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية جوية استراتيجية في النيجر من أجل مراقبة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي، واستخدامها لانطلاق الطائرات بدون طيار لتنفيذ الضربات الجوية ضد معقل التنظيمات الإرهابية ومتابعة قياداتها، حيث خصص الكونغرس الأمريكي 50 مليون دولار بموجب ميزانية 2016 لبناء هذه القاعدة، الذي يعتبر أكبر ميزانية لبناء القواعد العسكرية في الخارج لهذه السنة<sup>1</sup>.

يكلف الانتشار الأمريكي في إفريقيا 23 بالمائة من إجمالي الميزانية العسكرية الأمريكية، ولا يعتقد بأن الرئيس دونالد ترومب سيكون الاستثناء عن سابقه في هذه القاعدة، "سينتهي الفاعلون في البنتاغون بإقناع الرئيس ترومب بالمصلحة في إبقاء التواجد العسكري في إفريقيا" كما صرح بذلك هرمان كوهان<sup>2</sup>.

وعليه، فإن إدارة ترومب ستستمر في التواجد العسكري في إفريقيا ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمي بالارتكاز على الدول المحورية واتباع الحروب اللاتماثلية بالوكالة والإبقاء على المقاربة الأمنية المسماة "البصمة الخفيفة" light footprint، التي تعتمد على التدخلات العسكرية من خلال الشركات الأمنية الخاصة، القوات الخاصة، والاستناد على الدعم اللوجستيكي وأنظمة الاستعلامات واستخدام الطائرات بدون طيار بشكل مكثف<sup>3</sup>.

من الناحية الاجتماعية والمالية، فإن سياسة مكافحة الهجرة التي يريد دونالد ترومب اتباعها قد تمس بالجالية الإفريقية، فحسب تقديرات البنك العالمي، فإنه في سنة 2013 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين من أصول إفريقية إلى 1.830.000، وطردهم من الولايات المتحدة الأمريكية ستكون نتائجه كارثية على بعض الاقتصاديات الإفريقية، حيث بلغ إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين الأفريقيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 35.2 مليار دولار في سنة 2015<sup>4</sup>.

إضافة إلى هذه الانعكاسات الاجتماعية والمالية السلبية على بعض الدول الإفريقية، فإن هناك قلق مالي آخر بسبب السياسة الحمائية وإعادة النظر في التعددية الاقتصادية والمالية التي كبدت خسائر مالية معتبرة للخزينة الأمريكية، التي يريد تجاوزها دونالد ترومب، فالولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على 15 بالمائة من الحصص في صندوق النقد الدولي، مما يمنحها حق استخدام الفيتو في العمليات المالية التي تعتمدها مؤسسة برينتن وودز، وهو ما قد يؤثر على أكبر دولتين في إفريقيا، مصر ونيجيريا، اللتين توجدان في وضعية مالية صعبة تجعلهما بأمس الحاجة لقروض صندوق النقد الدولي، حيث تحتاج القاهرة لقرض بقيمة 12 مليار دولار بينما تحتاج أبوجا قرضا مليا قيمته 29 مليار دولار<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Nick Turse « USAFRICOM s'étend au Niger », Publié le : 4/10/16 in : <http://www.afrique-asie.fr/menu/asi-oceanie/75-a-la-une/10533-usafricom-s-etend-au-niger>

<sup>2</sup> Tirthankar Chanda, « Les relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump », op.cit.

<sup>3</sup> Philippe Hugon, « Election de Donald Trump : quel impact pour l'Afrique ? », Publié le 14 novembre 2016 à 07h22 | Mis à jour le 14 novembre 2016 , in : <http://www.iris-france.org/83359-election-de-donald-trump-quel-impact-pour-lafrique/>

<sup>4</sup> Migration and development brief 26 « Migration and Remittances », avril 26,2015, the world bank. In: <https://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationandDevelopmentBrief24.pdf>

<sup>5</sup> « Pour l'instant, l'Afrique est dans l'angle mort de Donald Trump », revue Jeune Afrique, Publié le 30 janvier 2017 à 08h02. <http://www.jeuneafrique.com/mag/396025/politique/linstant-lafrique-langle-mort-de-donald-trump/>

إن نظرة الرئيس دونالد ترومب الراضية للسياسة العالمية لحماية البيئة، ستعود بالخسائر على القارة الإفريقية التي تعرف كل أشكال التهديدات البيئية، التصحر، الفيضانات، الجفاف، بحيث أعرب الرئيس الجديد عن امتناعه من المشاركة في اتفاق باريس الموقع في ديسمبر 2015، والصندوق الأخضر الذي خصص له 100 مليار دولار سنويا لتمويل مشاريع الاتفاق. حيث يعتبر ترومب: "أن التغيير الحراري اختراع صيني لإضعاف الصناعة الأمريكية"<sup>1</sup>

إلا أن هذه التصورات والمواقف السلبية للرئيس دونالد ترومب تجاه القارة الإفريقية، المبنية على البراغماتية والواقعية السياسية، لا تجعله يتخلى عن الهدف الأساسي للمصلحة الأمريكية في القارة الإفريقية من خلال الاهتمام بالطاقة، التي تشكل أحد أعمدة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية، فقرار تعيين، ريكس تليرسون، رئيس الشركة النفطية العالمية إكسون موبيل (2006-2016)، في منصب كاتب الدولة للخارجية، يحمل الكثير من الدلالات، أولها أن الشركة النفطية كان لها الكثير من الاستثمارات الطاقوية في القارة الإفريقية منذ ما يقارب القرن، ما جعل ر.تليرسون يربط شبكة العلاقات مع رؤساء العديد من الدول الإفريقية ذات الثقل الطاقوي مثل، نيجيريا، ليبيا، أنغولا، التشاد وموزمبيق. أما الدلالة الثانية، لتعيين رئيس شركة إكسون موبيل في منصب كتابة الدولة فهو تقليد لدى الجمهوريين، حيث سبق للرئيس بوش الابن أن عين كوندوليزا رايس في المنصب ذاته وهي محسوبة على شركة شيفرون النفطية.

تتصف شخصية ر. تليرسون بالبراغماتية، حيث كانت شركته من بين الأوائل التي تعود للاستثمار النفطي في ليبيا بعد رفع الحصار عليها في سنة 2005، وزار معمر القذافي في فيفري 2007، التي كان يولي الاهتمام لأول احتياطي نفطي في إفريقيا ب 41 مليار برميل.<sup>2</sup> كما استطاع ر. تليرسون أن يفرض، إيمانويل إيب كاشيكوو، في منصب وزير النفط في نيجيريا ورئيس الشركة الوطنية النيجيرية للنفط، بعدما شغل هذا الأخير منصب عضو مجلس الإدارة للدائرة الإفريقية لإيكسون موبيل، وتمثل نيجيريا مكانة استراتيجية بالنسبة للسياسة الطاقوية الأمريكية حيث تنتج الشركة ما بين 200 إلى 300 ألف برميل يوميا.<sup>3</sup> كما تنتج شركة إكسون موبيل ما يقارب 500 ألف برميل يوميا في أنغولا، وتهتم جيوسياسيا بجنوب التشاد حيث ساهمت إلى جانب شقيقتها شفرور وبتروناس الماليزية في إنشاء أنبوب النفط لأكثر من ألف كلم يمر عبر الكاميرون ليصل إلى ميناء التصدير بكريبي.<sup>4</sup> والأهمية الجيوسياسية للتواجد الأمريكي الطاقوي بالمنطقة مرتبط بمراقبة التهديد المتصاعد لجماعة بوكو حرام النيجيرية التي تهدد المصالح الأمريكية في منطقة غرب ووسط إفريقيا.

إذا كان عامل الطاقة محدد استراتيجي في تحديد السياسة الإفريقية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن التطورات التكنولوجية في ميدان الغاز الصخري والنفط الصخري سيشكل تهديدا للأمن الطاقوي للدول الإفريقية المنتجة للنفط، خصوصا وأن الرئيس دونالد ترومب يولي الأهمية قصوى للمزيد من الانتاج الأمريكي لوقف التبعية الطاقوية.

<sup>1</sup> **Isabelle Hanne**, « Trump, l'éléphant dans la COP22 », Libération, 15 novembre 2016 à 07:34 [http://www.liberation.fr/planete/2016/11/15/trump-l-elephant-dans-la-cop22\\_1528380](http://www.liberation.fr/planete/2016/11/15/trump-l-elephant-dans-la-cop22_1528380)

<sup>2</sup> Benjamin Augé , Au moins un proche de Donald Trump connaît l'Afrique... celle des champs de pétrole , LE MONDE Le 19.01.2017 à 16h56 • Mis à jour le 19.01.2017 à 17h12 [http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/01/19/au-moins-un-proche-de-donald-trump-connaît-l-afrique-mais-celle-des-champs-de-petrole\\_5065515\\_3212.html#vIGg0vLMQj3LJtx.99](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/01/19/au-moins-un-proche-de-donald-trump-connaît-l-afrique-mais-celle-des-champs-de-petrole_5065515_3212.html#vIGg0vLMQj3LJtx.99)

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> **Rémi CARLIER**, « L'Afrique, cadet des soucis de Donald Trump », Dernière modification : 25/01/2017, in : <http://m.france24.com/fr/20170123-afrique-donald-trump-etats-unis-politique-business-securite-terrorisme>

لكن في الجهة المقابلة، فإن القلق الأمريكي من الصعود الصيني في إفريقيا سيبقى محدد رئيس في تحديد السلوك الأمريكي تجاه إفريقيا، وهذا ما ورد في الأسئلة التي طرحها الفريق الانتخابي لدونالد ترومب على المسؤولين في كتابة الدولة. "كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في المنافسة مع بقية الأمم في إفريقيا؟ وهل نحن خاسرون في مواجهة الصين؟<sup>1</sup>، بما يعني ما هي الاستراتيجيات التي يجب على إدارة ترومب انتهاجها لوقف الزحف الصيني على إفريقيا، وحتما ستكون إحدى الخيارات المركزية التي سيركز عليها كاتب الدولة ر. تليرسون، تختصر في مقولة "يجب الإبقاء على مصالح الشركات النفطية الأمريكية وتعزيزها بما يقوض المصالح الصينية التي هي بأمس الحاجة للطاقة الإفريقية".

الإجابة على سؤال الفريق الانتخابي هل نحن خاسرون في مواجهة الصين في إفريقيا؟ حتما ستجد كذلك الإجابة السريعة في مجموع المؤشرات الاقتصادية والتجارية، أولها أن الصين أضحت منذ 2009 الشريك التجاري الأول لإفريقيا، حيث وصلت الصادرات الصينية لإفريقيا 103 مليار دولار سنة 2015 قابل 27 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن البنوك الصينية منحت قروض بمليارات الدولارات للدول الإفريقية من أجل بناء المنشآت التحتية، فحسب المعطيات التي نشرها باكر ماكانزي Baker and McKenzie فإن العقود الصينية قد وصلت إلى 398 مليار دولار ما بين 2009-2014، أي بمعدل 54 مليار دولار سنويا، مقارنة بمتوسط 8 مليارات دولار سنويا قيمة المساعدات الأمريكية لإفريقيا في العشر سنوات الأخيرة.<sup>2</sup>

هذه المؤشرات ستجعل العداوة الأمريكية-الصينية تتصاعد حدتها أكثر، خصوصا وأن الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترومب ركزت على اتهام الصين بالعدو الذي يقتل الأمريكيين اقتصاديا وتجاريا، وأفضل تعبير عن ذلك لجوء ، دان ديميكو، المستشار التجاري للرئيس دونالد ترومب، باستخدام فيلم "الموت بسبب الصين" Death by China للمخرج بيتر نفارو، لإظهار التنافس التجاري الغير أخلاقي للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تسبب في غلق المصانع، وإحالة الملايين الأمريكيين على البطالة. بسبب التلاعب بالقيمة الغير حقيقية لعملتها اليوان، وهو ما جعل دونالد ترومب يقترح فرض ضريبة على الواردات الصينية بنسبة 45 بالمائة، لوقف هذا التهديد القاتل للأمريكيين مع إعادة النظر في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة أو الانسحاب منها.<sup>3</sup>

إن اقتراحات الرئيس دونالد ترومب هي في صميم الواقعية السياسية، من حيث اتخاذ كل التدابير لحماية القوة الاقتصادية الأمريكية التي تتراجع أمام الزحف الصيني في الداخل الأمريكي وخارجها حيث القارة الأفريقية نموذجا لذلك، فقراءة البيانات والأرقام الاقتصادية للتبادلات التجارية الأمريكية-الصينية توحى بمأزق الأمن الاقتصادي الذي يصيب القوة الأمريكية في أحد مقوماتها الإمبراطورية، خلال خمسة عشر سنة، انتقل العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين من 50 مليار دولار إلى أكثر من 365 مليار دولار في سنة 2015، حيث اختفت 57 ألف مؤسسة مع فقدان 25 مليون وظيفة بسبب التنافس الصيني على السوق الأمريكية.<sup>4</sup> وحسب تقرير لمعهد السياسات الاقتصادية،

<sup>1</sup> HELENE COOPER, Trump Team's Queries About Africa Point to Skepticism About Aid ,op.cit.

<sup>2</sup> Concernant l'Afrique, Donald Trump s'inquiète de la concurrence chinoise et doute de la pertinence des appuis américains, mardi, 17 janvier 2017, 18:29, <http://www.agenceecofin.com/politique/1701-43985-concernant-l-afrique-donald-trump-s-inquiete-de-la-concurrence-chinoise-et-doute-de-la-pertinence-des-appuis-americains>

<sup>3</sup> Chine contre Etats-Unis, les vrais chiffres d'une guerre commerciale

RICHARD HIAULT - LES ECHOS | LE 01/12/2016

[https://www.lesechos.fr/01/12/2016/LesEchos/22330-047-ECH\\_chine-contre-etats-unis--les-vrais-chiffres-d-une-guerre-commerciale.htm#eGZs3SAq9Ki8oc8y.99](https://www.lesechos.fr/01/12/2016/LesEchos/22330-047-ECH_chine-contre-etats-unis--les-vrais-chiffres-d-une-guerre-commerciale.htm#eGZs3SAq9Ki8oc8y.99)

<sup>4</sup> Ibid.

أحد مراكز التفكير الأمريكية ذو المصدقية العلمية، فإن تزايد الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 2001 و2011 أدت إلى نقل ما يقارب 3.3 مليون وظيفة أمريكية، ثلثها في صناعة المتوجات الإلكترونية.<sup>1</sup>

إن الخوف الأمريكي من الموت بسبب الصين على حد تعبير المخرج الأمريكي، بيتر نفارو، تتزايد حدته أكثر في القارة الأفريقية خصوصا إذا اعتمدنا على المؤشرات الرقمية للتواجد الصيني في إفريقيا، حيث يفخر وزير الخارجية الصيني، وانغ بي، بأن بلاده منذ قمة جوهانسبورغ للمنتدى الصيني - الإفريقي السادس المنعقد في نهاية 2015، استطاعت أن تخصص غلاف مالي قيمته 60 مليار دولار لدعم التنمية وإلغاء جزء من الديون لبعض الدول الإفريقية، نصف المبلغ تم دفعه بعد سنة من الالتزام المالي المخصص لثلاث سنوات.<sup>2</sup> والتفاؤل المفرط بالمستقبل الصيني في إفريقيا جعل الوزير الأول الصيني، لي كيغيانغ، يؤكد بأن بكين ستصل سنة 2020 إلى حجم تبادل تجاري مع إفريقيا إلى 400 مليار دولار، بما يعني أكثر من ضعف حجم التبادل التجاري القائم في سنة 2016.<sup>3</sup>

إن الرهانات والتحديات التي ستواجهها إدارة دونالد ترومب تجاه إفريقيا تبقى مرهونة بالخيارات الإستراتيجية لمواجهة هذا التفاؤل الصيني المفرط في إفريقيا، مما يجعل خياراته تتجه وفق السيناريو الاتجاعي، بحيث يستمر في تعزيز التواجد العسكري في المناطق الحيوية المرتبطة بالموارد الطاقوية لتقويض الطموح الصيني الذي يحتاج إلى هذه الموارد، كما تشكل القيادة المركزية لأفريكوم الرمز العسكري الذي يبحث عن تحالفات لتوظيفها في محاربة الإرهاب الذي يمتد من شرق إفريقيا حيث القرن الإفريقي وإطالته على البحر الأحمر وخليج عدن وغرب إفريقيا المطلة على الأطلسي والممتدة إلى العمق الساحل الصحراوي.

<sup>1</sup> **Robert E. Scott and Xiao Jiang**, « Unilateral grant of market economy status to China would put millions of EU jobs at risk », Economic Policy Institute, September 18, 2015, in : <http://www.epi.org/publication/eu-jobs-at-risk/>

<sup>2</sup> « La Chine a déjà débloqué près de la moitié des 60 milliards \$ promis à l'Afrique en décembre 2015 » , Agence Ecofin, jeudi, 16 mars 2017 12:13  
<http://www.agenceecofin.com/aide-au-developpement/1603-45745-la-chine-a-deja-debloque-pres-de-la-moitie-des-60-milliards-promis-a-l-afrique-en-decembre-2015>

<sup>3</sup> Les relations commerciales Chine-Afrique en 4 chiffres, Le Monde.fr | 04.12.2015 à 12h21 • Mis à jour le 04.12.2015 à 13h54 in : [http://www.lemonde.fr/economie/article/2015/12/04/les-relations-commerciales-chine-afrique-en-quatres-chiffres\\_4824548\\_3234.html](http://www.lemonde.fr/economie/article/2015/12/04/les-relations-commerciales-chine-afrique-en-quatres-chiffres_4824548_3234.html)



## خصخصة السلام في إطار التعاقد الجديد لأجل بناء السلام

أ. عبد الحق زغدار، أستاذة مساعدة أ. جامعة باتنة 1

أ. سامية بن حجاز، باحثة ب جامعة باتنة 1

### ملخص

تحاول هذه الورقة البحثية استكشاف أثر نهج خصخصة السلام على حقل بناء السلام، خاصة مع تنامي دور الشركات الأمنية الخاصة كجهات فاعلة في العديد من النزاعات، وهو الدور الذي ترتب عنه بروز نموذج أمني جديد فتح المجال واسعا للتدخلات الخاصة في النزاعات صاحبه جدلا حول تبعات الاستعانة بنهج الخصخصة على مسعى ارساء السلام المستدام. ليتم تدارك مخاطر خصخصة السلام من خلال طرح رؤية تتمركز حول العمل وفق مقاربة التعاقد الجديد لأجل بناء السلام في مسعى الثلاثي الأبعاد -القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي- يتم توجيه العمل من خلاله نحو المستفيدين المستهدفين، الفئات الاجتماعية المهمشة، المنظمات غير الحكومية والحكومات... الكلمات المفتاحية: خصخصة السلام، التعاقد الجديد، المسؤولية الاجتماعية التعاضدية .

### Abstract

This paper attempt to explore the impact of the peace privatization on the peace-building field, especially with the growing role of private security companies as both agents in many conflicts, that have led to a 'new security paradigm' and fertile ground for private interventions in conflicts. This shift has resulted in debate about the consequences of privatization approaches to sustainable peace effort. To be remedied risk privatize peace through out a vision centered on the work in accordance with the approach of the new contract in order to build peace in the three-dimensional- the public sector, , the private sector and social sectors- Which work is directed towards the intended beneficiaries, marginalized social groups, non-governmental organizations and Governments.

key words : the peace privatization, new contract, Collaborative social responsibility.

## مقدمة

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام الخصخصة ووضع أنظمة ملائمة تسمح بإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، ارتبطت مسألة بناء السلام وفق ما يعرف بـ " التعاقد الجديد لبناء السلام " ارتباطا وثيقا بإعادة تقييم دور القطاعين العام والخاص في بناء السلام، سيما مع تزايد تأكيد العديد من الباحثين على غرار آلان جيرسون Allan Gerson و نات كوليتا Nat J. Colletta بأن كل مالا تستطيع الحكومات أن تقوم به على أفضل وجه هو من اختصاص فواعل اخرى غير حكومية على غرار القطاع الخاص والمجتمع المدني، و أن أفضل ما تفعله الحكومات هو تولي الخدمات التي تعتبر حكومية بطبيعتها كمهام الدفاع ونظام العدالة الجنائية، لكن حتى هذين المجالين اللذين اعتبرا لمدى طويل المجال الذي تنفرد به الحكومات فإن الباحثين يريان فيه مجالا لاستعانة بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص من خلال الخصخصة.

وبذلك سنحاول في هذه المقال الاجابة عن الاشكالية التالية: كيف يمكن الاستعانة بنهج الخصخصة في مجال السلام بما يخدم مسار السلام وبما يتجاوز المخاطر التي قد تترتب عنها؟

وسنعالج هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

I- في مفهوم خصخصة السلام.

II - القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني: التعاقد الجديد لأجل بناء السلام.

III - المسؤولية الاجتماعية التعاضدية الجديدة لبناء السلام.

I- في مفهوم خصخصة السلام.

يعد مفهوم الخصخصة بشكل عام مفهوما واسعا. حيث يبرز بُعد القطاع الخاص واضحا في مجمل التعاريف التي تقدم لمفهوم الخصخصة. وهو الامر الذي ينطبق على مجال السلام حيث يمكن تعريف خصخصة السلام بأنها " توجه تقوم فيه الدولة بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص"، فهو وضع تلجأ فيه الاعمال والكيانات الاخرى وحتى الأفراد إلى المنظمات الخاصة لضمان امنها في ظل غياب الحكومة الكامل او النسبي أو عجز مؤسساتها الأمنية.<sup>(1)</sup>

كما تتضمن استراتيجية الخصخصة مجمل عمليات تحويل الاصول أو تقديم الخدمات من الحكومة أو هيئات الخدمة العامة- على غرار الأمم المتحدة- إلى الأفراد. فهي تشير وفقا لذلك إلى مجموعة من الانشطة والخدمات والاجراءات والوسائل التي تهدف إلى حماية الممتلكات، المعلومات أو الأفراد والتي تعمل ضمن اطار القطاع الخاص.

كما تتخذ الخصخصة العديد من الاشكال بدءا من التعاقد الخارجي، التعاقد الباطن مع وكيل خاص لأداء الخدمات مقابل ربح او بدون ربح ثم عقود الادارة وحق الامتياز وصولا إلى بيع الاصول أو تأجيرها و اصفاء الطابع التجاري على الخدمات العامة.<sup>(2)</sup>

وعموما يمكن رصد استراتيجيتين مختلفين فيما يتعلق بعملية الخصخصة وفق وصف استاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد " يانوس كورناي " استراتيجية التنمية العضوية واستراتيجية الخصخصة المتسارعة:

(1) حسن العاج على أحمد، خصخصة الامن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص.16.

(2) آلان جيرسون و نات كوليتا، خصخصة السلام من النزاع الى الامن، ترجمة أسعد حلبي، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004، ص.52.

➤ استراتيجية التنمية العضوية: تركز هذه الاستراتيجية على ضرورة خلق الظروف الملائمة لتطور القطاع الخاص من الاسفل إلى الأعلى، من خلال ايلاء الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية وتطور الطبقة الوسطى باعتبارهما أمورا ضرورية لترسيخ الرأسمالية.

➤ استراتيجية الخصخصة المتسارعة: تقوم هذه الاستراتيجية على القضاء السريع على ملكية الدولة من خلال تنازل الدولة عن القطاعات المملوكة لها، كما تؤكد هذه الاستراتيجية على الاعتبارات الاخلاقية من خلال تركيزها على اسلوب الانصاف في حصول كل مواطن على حصة متساوية من الممتلكات السابقة للدولة.

ويبين الاستاذ كورناري الاثار السلبية للاستراتيجية الاخيرة ومزايا الاستراتيجية الاولى في محاولة للمفاضلة بين الاستراتيجيتين في قوله: "إن التحول نحو الخصخصة يجب أن يكون عملية عضوية ... ويجب ان ينصب الاهتمام على التثبيت والاستقرار والاستدامة وليس على السرعة." الأمر الذي يعني أن الجانب الجوهري لإنجاح عملية التحول لا ينبغي على سرعة التحول. وهي الدروس التي يمكن استخلاصها لنجاح عملية خصخصة بناء السلام من خلال الاخذ في الاعتبار بأن:

➤ مسألة خصخصة السلام هي ليست مسألة كل شيء او لا شيء وانما هي توازن العمليات والبناء العضوي مع التركيز على الترابط والاستقرار.

➤ أنه لا مجال من اجراء مفاضلات مهمة في البداية بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار السياسي.

#### 1-1 دواعي الاتجاه نحو خصخصة السلام

يمكن اجمال الاسباب التي دفعت بالاتجاه نحو خصخصة عمليات بناء السلام في ثلاث تطورات متداخلة:

➤ الاتجاه العالمي نحو الخصخصة الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية وتعضده آليات العولمة تحت مبرر زيادة الفاعلية وتوفير مخرجات جيدة النوعية وخدمات متميزة.

➤ ضعف أداء الحكومات ومؤسساتها الأمنية، حيث يقوم منطق الخصخصة على أن اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة قد جاء نتيجة للإخفاق البيروقراطي والسياسي لمواجهة بعض التهديدات. وانه يمكن للقطاع الخاص التعامل مع هذه التهديدات بمرونة اكبر من القوات الحكومية.<sup>(1)</sup>

➤ ظهور فاعلين غير دوليين جدد في مجال استخدام العنف كالمجموعات الدينية المتطرفة، شبكات الجريمة المنظمة.<sup>(2)</sup>

➤ توسيع نظام الامن العالمي عبر اشكال مختلفة من الشبكات الرسمية والخاصة، وهو ما يتضح جليا من خلال شبكات العون التي ترتبط فيها الدول الكبرى والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص عبر نظم تعاقدات جديدة و ترتيبات استراتيجية وتنسيق وثيق بين القطاعين العام والخاص، وهي الشبكات التي تعمل في مجال فض النزاعات وبناء القدرات لمرحلة ما بعد النزاع.<sup>(3)</sup>

(1) Deborah Avant, Private Security Companies, New Political Economy, Vol,10,No1,march2005, p.126.

(2) حسن العاج على أحمد، مرجع سابق، ص. 37.

(3) Deborah Avant, Private Security Companies, New Political Economy, Vol,10,No1,march2005,p. 153.

## II-2 الخوصصة بين المخاطر و المنافع

تطرح مسألة خصخصة عمليات السلام العديد من الاشكالات المتعلقة بالمخاطر التي تترتب عنها سيما منها جانب الرقابة والمساءلة، فضلا عن جدوى مهام الدولة في تقديم الخدمات بعد انسحابها من العديد من الوظائف التي لطالما اعتبرت من صميم مهامها، وانعكاسات ذلك على المجتمع. فضلا عن ان مشروعية فكرة خصخصة السلام في حد ذاتها لاتزال محل شك. وهو ما تجلى في حوار اجري مع احد كبار المسؤولين في الأمم المتحدة لمناقشة مبادرة المنظمة في مجال المشاركة مع المؤسسات الدولية، عندما رد على فكرة الخصخصة قائلا: " ان الأمم المتحدة مؤسسة عامة، وتسليم مهامها لهيئة خاصة سيكون عملا غير مسؤول ومحفوفا بالمخاطر."<sup>(1)</sup>

كما أن البحث في تقاليد الليبرالية خاصة ما تعلق بالسمات الأساسية لدولة الرفاه welfare State يحيل إلى وجود عقد اجتماعي بين الدولة ومواطنيها حيث تقوم بموجبه الحكومة عبر اليات الضرائب والجباية بتولي مسؤوليات ادارة وتنفيذ مهام السلام و الامن العام اللذان ينظر اليهما على انهما حقان اجتماعيان ينبغي توزيعهما بعدالة وبإشراف الدولة، ويتخلها- الدولة- عن احتكار الاستخدام المشروع لوسائل الاكراه فإنها تكون قد أخلت بالعقد الاجتماعي وهو ما يضعف من مشروعيتها.<sup>(2)</sup>

إلى جانب ذلك تضعف الخصخصة عملية الرقابة والمساءلة باعتبار أن من يتولى هذه المهمة ليس جهة يتم مراقبتها من قبل الجهاز التشريعي بل شركات خاصة، كما يمكن للحكومة ان تقوم بعمليات عسكرية من خلال الشركات الخاصة ولا تكون هذه الأعمال خاضعة للمسائلة من قبل الرأي العام او الجهاز التشريعي .

وعلى الرغم من تنامي التوجه نحو خصخصة السلام إلا أن دور الدولة في توفير السلام والأمن يبقى محوريا، فالشرعية التي تتمتع بها الدولة ورعايتها للصالح العام وقابلية الحكومة للمساءلة، كل ذلك يضيفي على افعالها شرعية قد لا تتوافر لفاعلين آخرين.<sup>(3)</sup>

ولئن كانت لخصخصة السلام العديد من المخاطر ونقاط الضعف تبعا للسياق المحدد فإن الميزة الأساسية هي دائما احتمال زيادة الكفاءة، الفاعلية والجودة. فالتخوف من فكرة خصخصة عمليات السلام ينبع اساسا من مجموعة من الافكار الخاطئة المتعلقة بمعني الخصخصة والتي تؤدي إلى تعميم فكرة خصخصة السلام، الأمر الذي يحيل إلى طرح فكرة من شأنها استبعاد ذلك التخوف مفادها " أن الخصخصة ليست بديلا "، فالقطاع الخاص لا يمكن ان يشكل بديلا عن الأمم المتحدة والتنظيمات الدولية الاخرى، وانما يمكن أن يسير في مسارات موازية مع الاشراف المناسب نحو هدف مشترك. ليتمحور النقاش في هذا السياق حول الكيفية التي يستطيع القطاع الخاص من خلالها ان يساعد القطاع العام في مجال السلام من خلال طرح اربع نقاط أساسية:

➤ أن للقطاع الخاص وعلى غرار القطاع العام اهتمامات مشتركة في مسعي تجاوز عراقيل بناء السلام، كوجود بيئة آمنة، وجود وسائل مردودة التكلفة لتحقيق النتائج وارضاء العملاء.<sup>(4)</sup>

(1) آلان جيرسون و نات كوليتا، مرجع سابق، ص. 117.

(2) حسن العاج على أحمد، مرجع سابق، ص. 67.

(3) حسن العاج على أحمد، مرجع سابق، ص. 68.

(4) آلان جيرسون و نات كوليتا، مرجع سابق، ص. 54.

- أن القطاع الخاص يسعى إلى تعظيم النتائج مع تقليص التكاليف وهو ما خلصت اليه الدراسة المقارنة التي اجراها جاريد لويز بين تدخل كل من شركتي Executive Outcomes و Sandline International في سيراليون و انغولا وتدخل قوات الأمم المتحدة في هاتين الدولتين، حيث توصل إلى ان تدخل الشركات العسكرية الخاصة أقل تكلفة واقصر مدة واكثر كفاءة مقارنة مع تدخل قوات الأمم المتحدة التي اخذت وقتا اطول مع تكاليف كبيرة لتحقيق السلام.
- تتميز شركات الامن الخاصة بسرعة الاداء الذي يشكل اهم التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة باعتبار انها لا تستطيع استدعاء القوات الا بعد صدور قرار مجلس الامن والذي غالبا ما يستغرق وقتا طويلا.<sup>(1)</sup>
- ان اهم التحديات التي يجب مجاهاها في فكرة خصخصة السلام هي التكامل بين الأمن الخاص ومتابعة السلام من جانب الأمم المتحدة والالزام بخطوات محددة، حيث يرجح في هذا السياق جون دوناهيو John Donahue ان تكون خصخصة الدفاع أنجح ما تكون عندما يكون التكليف او الحديث الدائر له اهداف واضحة وقابلة للقياس، وعندما تكون تلك الاهداف اكثر اهمية من الوسائل التي تتحقق بها.<sup>(2)</sup>

## II القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني: التعاقد الجديد لأجل بناء السلام

ان الفكرة التي كانت سائدة في النصف الثاني من القرن العشرين والقائلة بأن وضع حد للحروب يكون من خلال المؤسسات فوق الوطنية- الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- لم تكن صائبة بشكل كلي، فالأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لا تستطيع منفردة ولا مجتمعة أن تحد من الحروب، بل ان السلطات المؤسسية والمناهج التي تتبعها هذه الهيئات فوق القومية كثيرا ما تكون جزءا من المشكلة، وأن الحل العملي يتطلب تخطيطا أكثر شمولا من خلال اشراك القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وبالتالي لا بد من قيام شراكة جديدة من اجل السلام المتساند إذا اريد للجهود المبذولة في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لبناء السلام ان تنجح.

## 1- II بناء السلام من منظور الثلاثية الجديدة The New Trilogy

بناء على التصورات الرئيسية التي صيغت لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فيما تعلق بالجهود المشتركة من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، كان ينظر إلى بناء السلام بوصفه مشكلة تتعلق بالقانون الذي كان ينظر اليه هو الاخر على انه مسألة مدونة للسلوك السليم والضوابط المؤسسية.

وباعتبار أن خطة ما بعد الحرب العالمية الثانية لبناء السلام قد كانت نتيجة لتلك الفترة والتي انصب فيها التركيز على المؤسسات والحكومات، بالرغم من أن المواثيق صيغت بعبارات "نحن الشعوب"، ولذلك كان ينظر الي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على انهما فواعل مستقلة تتحرك بصورة عشوائية، الا ان الاتجاه الحالي القائم على ما يعرف بـ التعاقد الجديد بين مكونات القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني فقد تم من خلاله التحول نحو الاتحاد والتكامل بين هذه المكونات ليتألف منها كل موحد، وفي هذا الصدد يقول الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقريره عن الالفية: " لا بد من ان يتحقق قدر كبير من الاتساق بين الاقتصاد الكلي و التجارة والمعونة والسياسات المالية و البيئية بحيث تخدم جميعها هدفنا المشترك وهو توسيع منافع العولمة، فمنع النزاعات وبناء السلام وتوفير المساعدات الانسانية وتحقيق سياسات التنمية يجب أن تصبح أكثر تكاملا فيما بينها".

(1) نفس المرجع، ص.129.

(2) آلان جيرسون و نات كوليتا، مرجع سابق، ص.132.

وفي إطار هذا المسعى، فإن التفاعل بين تلك القطاعات - العام، الخاص، الاجتماعي- لا بد ان يبني على الاعتماد المتبادل ويربط بين الجوانب الكلية والجزئية لبناء السلام من خلال نهج أكثر تركيزاً ونظامية - نهج ميداني موحد- بالنظر إلى ما تتطلبه استراتيجية بناء السلام من إقامة تحالفات تستوعب رؤى متعددة ومختلفة ثقافياً وهو ما يستدعي العمل وفق نهج الميدان الموحد الذي يخلق لدى تطبيقه على بناء السلام امكانية التغلب على الصدمات الممكنة الحدوث.

## II-2 تأثير العولمة على علاقة القطاع العام مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

**الشكل رقم (09): الانتقال الديناميكي للقوة بين الدولة. المجتمع المدني**

امتداد القطاع الخاص → انكماش القطاع العام ← توسع قطاع NGOs

<p>نمو الأسواق العولمة</p>	<p>زوال الثقة على الحكومة انكماش في المصادر العامة</p>	<p>NGOs نمو وتوسع قطاع</p>
<p>بعض النتائج</p> <p>أشكال جديدة من الثروة والفقير في أنحاء عديدة من العالم (أغنياء جدد في الاتحاد السوفياتي والتشرد في ...)</p>	<p>نمو الاحساس المساعدة</p>	
<p>NGOs الممازق الاستراتيجي الجديد لقطاع</p> <p>هل نحن شركاء أو نصنع ضغوط على القطاع الخاص أو كلاهما</p> <p>توسيع التوزيع معاً؟ هل نتجه في البحث لأجل قوانين سلوك في قطاع الأعمال</p>	<p>هل تشغل الفراغ في القطاع العام من خلال المباشر للخدمات؟</p> <p>هل اصنع ضغوط على الحكومة لحماية الحقوق السياسية، الاقتصادية، البيئية، والانسانية</p>	

**Source: Michael Yaziji and Jonthan Doh, NGOs and cooperation: Conflict and Collaboration, New York: Cambridge university Press, 2009,p.8.**

أدت التطورات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة على موقع القطاع العام ضمن علاقته مع القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى ضرورة تقاسم الأدوار، سيما بعد تراجع وانكماش القطاع العام وزيادة التركيز على مبادرات القطاع الخاص وتنامي دور المجتمع المدني كقوة اجتماعية، وهي التحولات التي تعكس الانتقال الديناميكي للقوة بين الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص على النحو الذي يوضحه الشكل التالي:

في مجال بناء السلام، شاركت المنظمات غير الحكومية تقليدياً في أعمال الاغاثة الانسانية وتوسعت عملياتها لتمتد إلى التنمية وإعادة الاعمار، أما القطاع الخاص فقد وقف

تقليدياً على مبعدة من هذه الأنشطة ملتزماً بمهمة الاستثمار، ومع ذلك، ووفقاً لما أورده "روزايبث موس كانتر" في مجلة The Harvard Business Review، فإن القطاع الخاص قد عرف في داخله تحولاً حقيقياً يمكن رصده من خلال سعيه للتأثير في المشاكل العالمية والمحلية للفقير والنزاعات، لتخلص إلى القول بأنه قد بدأ يظهر نموذج جديد للابتكار وهو المشاركة بين المشاريع الخاصة والمصلحة العامة مما ينتج عنه تغيرات مجزية ومستدامة لكلا الجانبين وهو ما يمكن ان يستخدم لخدمة بناء السلام.<sup>(1)</sup>

على غرار دور القطاع الخاص في بناء السلام ومزاياه في تقليص تكاليف عملية بناء السلام وانجاحها برز اتجاه يدعو إلى اشراك الشركات الخاصة في منع النزاعات، وهو الاتجاه الذي ترتب عنه بروز "مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات" الذي يمنح الشركات العاملة في مجال استخراج الموارد الطبيعية خاصة من الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد والشفافية فيما يدفع من اموال للحكومات وتوجيه جزء من الموارد نحو التنمية المحلية.

<sup>(1)</sup> Rosabeth Moos Kanter, From Spare Change to Real Change: The Social sector as Beta Site for business innovation, 77 Harv. Bus.Rev.122(May. June1999), p.122

وضمن ذات السياق عمل الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان على صياغة " الميثاق العالمي للأمم المتحدة مع شركات الأعمال"، لتعمل على تأسيس مبدأ المسؤولية الاجتماعية، حيث نص الميثاق على ضرورة امتناع الشركات الخاصة عن الاستثمار في مناطق الحروب او المناطق التي تقوم حكوماتها بانتهاكات حقوق الانسان.<sup>(1)</sup>

### III المسؤولية الاجتماعية التعااضدية الجديدة لبناء السلام

يأتي تأكيد البروفيسور " روزابيث موس كانتر" Rosabeth Moos Kanter في مقالها المعنون بـ "From Spare Change to Real Change: The Social sector as Beta Site for business innovation" على تغيير منظور قطاع الأعمال نحو القطاع الاجتماعي بعد التيقن من الأخير- القطاع الاجتماعي – لم يعد يمثل مجالاً لتلقي المساعدات او التصديق والاحسان على حد قولها، وانما فرصة لإقامة شراكة بين المؤسسات الخاصة والاهتمامات العامة التي ينتج عنها تغييرات مريحة ومستدامة لكلا الجانبين.

### III-1 الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية

شكل مجال المسؤولية الاجتماعية موضوعاً لدراسات مستفيضة، اذ تم النقاش حوله مبكراً في مؤلف "بوين Bowen" الموسوم بـ "المسؤوليات الاجتماعية لرجال الأعمال" عام 1953 واعمال روبن ورايدنباش Robin and Reidenbach التي تناولت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية.<sup>(2)</sup>

وتختلف التعاريف المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية باختلاف رؤي الباحثين في تحديد شكل هذه المسؤولية، حيث يعرف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المستثمر للمؤسسات بالتصرف على نحو اخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين واسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

كما يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام اصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد.

تبعا لذلك تعبر المسؤولية الاجتماعية عن مسؤولية أي منشأة أو مؤسسة حكومية عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك إنساني أو أخلاقي يمتاز بالشفافية والمصارحة والمكاشفة، والذي يتسم بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها في ما يلي:

- التوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.
- التوافق مع القوانين واللوائح والأنظمة المطبقة والمعتمدة.
- التوافق مع معايير ومواصفات الحوكمة الحكومية أو معايير الجودة الإدارية أو الجودة الشاملة
- الوضع في الاعتبار حاجات ومكونات كافة أطراف المجتمع .
- الوضع في الاعتبار الاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والهيكلية، وكذا الاختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية.<sup>(3)</sup>

(1) Virginia Haulfer, "International diplomacy and the Privatization of Conflict Prevention", International Studies Perspective, Vol.5, N°2(May2004),p.160

(2) عبد الحق بن جديد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دراسات وابحاث، 8(2012)، ص.76.

(3) عبد العزيز أحمد بزيغ الياسين، الحوكمة الحكومية والاثار المؤسسية المترتبة على تطبيقها في الاجهزة الحكومية، (الكويت، 2013)، ص.48.

بناء على ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها " مسعى تطوعي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تحاول ان تلتزم بمبادئ ومبادرات اخلاقية واجتماعية من خلال قيامها بنشاطاتها الاقتصادية على المستويين الداخلي (باتجاه العمال، المسيرين، المساهمين...) والخارجي (باتجاه المستهلكين، الموردين، المجتمع المدني...) بحيث يكون ذلك مساهمة جزئية ضمن منظور كلي للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

### III-2 المسؤولية الاجتماعية بين النهج التقليدي والمقاربة التعاقدية

ارتكز النهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية على ضرورة تحقيق أقصى الأرباح وذلك في حدود الإطار القانوني المنظم، استنادا إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تقوم على ان المعيار الاساسي لأداء المؤسسة يتمثل في الكفاءة الاقتصادية التي تبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة.

ومع بداية خمسينيات القرن العشرين برز اتجاه قوي في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه لتصبح الإدارة مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية.

وضمن الاتجاه المعالج لمسألة المسؤولية الاجتماعية من الأبعاد الثلاث: البيئة، المجتمع والاقتصاد، لم تعد المؤسسة مطالبة بالتعبير عن مطالب المجتمع المدني فحسب (احترام القوانين)، بل بتحمل المزيد من المسؤولية اتجاهه، هذه المسؤولية التي تتعدى جانب تفادي الآثار السلبية المترتبة عن نشاط تلك المؤسسة على البيئة والمجتمع إلى كون تلك المسؤولية الاجتماعية جزء من استراتيجيتها العامة لضمان استمرارها. (1)

وقد اسهمت دراسات Bowen من وجهة نظر كل من Gond و Acquir في جعل المسؤولية الاجتماعية موضوع بحث تبلور عنه ظهور فضاء دراسي اكايمي جديد، ليتراجع البحث حوله في منتصف الثمانينيات بعد ان اصبح ينظر اليه كعقبة من طرف الليبراليين، لیتجه بالمقابل الاهتمام بمفاهيم اخرى على غرار " مواطنة المؤسسات " و "مقاربة اصحاب المصلحة".

وقد تجدد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية في بداية الالفية الثالثة مع تنامي المجتمع المدني وسيادة المقاربة التعاقدية- المسؤولية الاجتماعية التعاقدية- L'approche Contractuelle القائمة على فكرة وجود تفاعل مستمر بين المؤسسة والمجتمع.

### III-3 إعادة التفكير في تركيب العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي

ينبع الاعتراف بضرورة إعادة التفكير في العلاقة بين قطاع الأعمال والقطاع الاجتماعي نتيجة تأكيد العديد من الباحثين على رأسهم محمد احمد عبد الغفار على امكانية اضطلاع قطاع الأعمال بأدوار ايجابية في عملية بناء السلام، من خلال استشهاده بإسهامات قطاع الأعمال في بناء السلام والأمن في جنوب افريقيا وشمال ايرلندا على غرار ما قامت به "شركة تلسمان Talesman" البترولية الكندية في السودان من مهام في تشييد البنية التحتية الاجتماعية كالمستشفيات، المدارس والطرق... (2)

فقطاع الأعمال و إلى جانب قدرته على تنمية الاستثمار والتجارة فهو يقوم بدور العامل المساعد في أنشطة بناء السلام من خلال خبرته في التعامل مع المشكلات المعقدة التي تدخل فيها أطراف متعددة، وخبرته بالمفاوضات المركبة، يمكن ان تشكل رابطة بين مداخل مؤسسية متباينة واقل مرونة.

(1) عبد الحق بن جديد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دراسات وابحاث، 8(2012)، ص.76.

(2) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول، الجزء الثاني، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص.354.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه قطاع الأعمال بشأن ما يقع من تضارب للمصالح بين الشركات المتواجدة في دول ما بعد النزاع وما تمارسه من أعمال تهدد أمن السكان المحليين سيما منها التهديدات البيئية أو ما تستخدمه تلك الشركات من وسائل تكبت معارضة السكان المحليين، فعلى الرغم من كل ذلك فإن هناك حد ادني من المسؤولية الاجتماعية يجب ان تتحمله الدول النامية.

وفي محاولة لمعالجة التحديات التي تواجه قطاع الأعمال في مجال بناء السلام يشدد البنك الدولي على ضرورة تقوية دور مجتمع الأعمال في البناء والتعمير من خلال الحث على المزيد من استثمارات القطاع الخاص عن طريق تطوير تأمين المخاطر السياسية والقروض التي تقدمها الاجهزة التابعة له كالوكالة المتعددة الأطراف لضمان التأمين MIGA ومؤسسة التمويل الدولية IFC، سيما مع تبلور اعتراف عام يقر بأن رأس المال الخاص اذا وجه توجيهها سليما فإنه بإمكانه تحقيق مساهمات ضخمة في بناء القدرات وإعادة التأهيل الاجتماعي.

كما ينتظر من القطاع الخاص بمجرد توليه لمهام الاستثمار أن يعمل على تشجيع سيادة القانون التي لا يمكن الاستغناء عنها لتأمين الاستثمارات ولتحديد حقوق الملكية ولإبرام العقود... وغيرها من اشكال المساعدة في التأمين من المخاطر التي يمكن للاستثمار ان يواجهها.

وفي ظل التأكيد المتزايد على العمل المتكامل بين القطاعات - القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي- ، فإنه لا يمكن للقطاع الخاص أن يتولى المهام التي سبق توضيحها منفردا، اذ لا بد من ضبط اسس الإصلاح القضائي وسيادة القانون من طرف المنظمات الدولية والحكومات المانحة باعتباره مسألة ضرورية سيما مع اعتراف الامين العام لغرفة التجارة الدولية "ماريا ليفانوس قطاوي" في قولها:

" إن دوائر الأعمال لا تستطيع أن تلبى المطالب والتوقعات التي تعتبر الحكومات المسؤول الأول عنها - أي ضمان سيادة القانون، اتاحة فرصة التعليم للجميع، حرية التعبير و التوزيع العادل للثروة... ووجود شبكة امان لكبار السن والمرضى والعاطلين عن العمل. وان ما تستطيع الشركات ان تعمله هو ان يضحوا مواطنين متعاضدين في علاقاتهم مع المجتمع الذي يعملون فيه وفي معاملتهم للموظفين وشركاء الأعمال. وهم يستطيعون ان يديروا أعمالهم بإنصاف، وان يقاوموا الفساد".<sup>(1)</sup>

#### خاتمة

من خلال ما تقدم يتضح بأن خصخصة السلام هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، فهي تشكل لدى العديد من الحكومات وصانعي السياسات والمؤسسات الدولية تحديا يواجه آفاق تحقيق السلام والأمن في مناطق النزاع، لذلك لا بد من التأكيد على أهمية الاستخدام المسؤول لمجموعات الامن الخاصة ضمن سياق المسؤولية الاجتماعية التعاضدية الجديدة مع ضرورة صياغة اطار تنظيمي شامل للعمل يتلاءم والنظرة الجديدة للعلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي فيما يتعلق بمهام بناء السلام لمرحلة ما بعد النزاع حتي يتسنى للقطاع الخاص ان يلعب دورا مهما في استكمال مهارات بناء السلام التقليدية من خلال كفاءته في التعامل مع المؤسسات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

وكما تبرز هذه الورقة البحثية فإن التفاعل بين القطاع العام و القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار التعاقد الجديد لأجل بناء السلام لا بد ان يبني على الاعتماد المتبادل ويربط بين الجوانب الكلية والجزئية لبناء السلام من خلال نهج أكثر تركيزا ونظامية - نهج ميداني موحد- الذي يخلق لدى تطبيقه على بناء السلام امكانية التغلب على الصدمات الممكنة

<sup>(1)</sup> Cattai Maria Livanos , Making Companies Good Citizens, Letter to the Editor in Financial Times , March 24, 1999, p.18

الحدوث. ذلك ان استراتيجية بناء السلام تتطلب اقامة تحالفات تستوعب رؤى متعددة ومختلفة ثقافيا، كما تقتضي تخطيطا أكثر شمولاً من خلال اشراك القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وبالتالي لابد من قيام شراكة جديدة من اجل السلام المتساند إذا اريد للجهود المبذولة في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لبناء السلام أن تنجح.

## دراسة تحليلية لتأثير الأزمات السياسية في صناعة الضيافة في العراق للمدة 2013-2000

منتهى احمد محمد النعيمي -جامعة المستنصرية-

المقدمة:

تعد صناعة السياحة في كثير من الدول العربية من اهم الصناعات التي تتميز بها ويعد المنتج السياحي في تلك الدول من أفضل الصادرات غير المنظورة من حيث القوة التنافسية على الخريطة السياحية في المنطقة. وبالرغم من تمتع تلك الدول بالمقومات الكثيرة والمتنوعة فإنها لم تحظى بعد بالمكانة السياحية المناسبة وذلك لكثرة الأزمات التي يمر بها قطاع السياحة وحساسية هذا القطاع وشدة تأثيره بالأزمات. وموضوع الأزمات من المواضيع المعاصرة والمهمة في وقتنا الحاضر، وما يمر بنا من ظروف طبيعية وغير طبيعية تؤدي الى مشاكل وأزمات منها البسيط ومنها المعقد والصعب وفي كلتا الحالتين لا بد من وجود حلول ممكنة ومنطقية لإدارة هذه الأزمات ومن ثم تلافيتها مستقبلا في حالة تكرارها.

تأتي أهمية دراسة العلاقة بين الأزمات السياسية والسياحة , لأهمية السياحة بالنسبة لاقتصاديات الكثير من البلدان وحساسيتها وسرعة تأثيرها بالأزمات بمختلف أنواعها، وبالأزمات السياسية على وجه الخصوص، ويتجلى ذلك من خلال التحولات الحاصلة أثناء الأزمات في السوق السياحي بمفهومه الواسع، والتغيرات الحاصلة في دوافع وسلوكيات السائحين وأعدادهم وتوزيعهم الجغرافي على الأسواق والمقاصد السياحية المختلفة، والأضرار الكبيرة الملحقة بالسياحة كصناعة مركبة ومتعددة الجوانب والنشاطات .

مشكلة البحث:-

مرّ ويمرّ بلدنا العزيز (العراق ) بأزمات على كافة الأصعدة والمجالات, مما أثر في النشاط السياحي عامة , وبالتحديد قطاع الفنادق والضيافة خاصة مما يدعو الأمر إلى أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار والتركيز عليه.

هدف البحث:

تناول وعرض هذه الأزمات التي مر فيها العراق وأثرها في قطاع السياحة عموما وقطاع الفنادق والضيافة خصوصا, ووضع المقترحات والحلول الممكنة لتخفيف آثارها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث في منهجيته على المنهج الوصفي في جمع البيانات من المصادر المكتبية والمنهج التحليلي للبيانات في هذا المجال , ومن خلال ذلك تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت العرض السياحي والطلب عليه , وأخرى تناولت الأزمات بمفاهيمها, ولكن لم تتناول العلاقة بينهما ولمدة زمنية محددة.

#### 1. المبحث الأول (مفاهيم نظرية)

(1-1) مفهوم الأزمة:

ان كلمة الازمة (crisis) في اللغة الانكليزية كلمة مشتقة من أصل يوناني هو كلمة (krisis) وهي الاسم من الفعل (Krinein) وتعني النقطة أو اللحظة التي توجب اتخاذ القرار بمعنى اللحظة الحاسمة أو نقطة التحول. (1)

الأزمة هي الحدث الذي يأتي ليوقف الحياة العادية الروتينية المنظمة ويشكل نقطة تحول في نشاط معين مما يستلزم إيجاد حلول سريعة لإعادة الاستقرار والتوازن وتنفيذ خطة أو خطط جديدة.

الازمة هي مشكلة من نوع آخر غالبا ما يتطلب جهودا اكبر لمعالجتها أو إدارتها وفي حال الفشل في حلها تكون نتائجها أكثر خطورة , مثل اندلاع حرب أو ثورة , والتي أصبحت تدرس في الجامعات العالمية مثل الادارة الاستراتيجية أو معالجة ادارة الازمات وكيف نتعامل مع المشكلات التي تعترض حياتنا كافراد أو مؤسسات أو دول.... وتتخذ الاجراءات الوقائية لمنع حدوثها أو التخطيط لمعالجتها في حال وقوعها ومنتقل في تعاملنا مع المشكلات من العقلية الانفعالية الى العقلية الفاعلة , ويرى البعض ان المشكلة التي تبقى بدون حس لفترة طويلة تتحول الى كارثة لأسباب طبيعية أو بشرية أو تكنولوجية... الخ, فالأزمة هي نتائج للكوارث. (2)

يرى الصينيون ان الازمة تعني الخطر والفرصة في آن واحد , مما يعني أن وجود خطة لإدارة الازمات قد يجعل من الازمة تجربة ذات جوانب ايجابية على المدى الطويل. (3)

(2-1) إدارة الأزمة:

ان ادارة الازمات هي مجموع الممارسات التي يمكن تطبيقها عندما ينشأ موقف أو وضع يمثل تغييرا جذريا في أوضاع مستقرة تقليدية وان هذه الممارسات يتم صياغتها في هيئة خطة تعتمد في اعدادها على توافر عدد من الخبرات وتبدأ بتحليل وتشخيص أو تشريح الازمة وصولا لمكوناتها وسماتها ومايتوقع من أثارها وان هذا التحليل لا بد وان يتسم بالدقة حتى يكون كل ما بني عليه سليما ودقيقا ومنتجا. (4)

(1) سيد موسى , "ادارة الازمات وتطبيقاتها في قطاع السياحة" , الكتاب السنوي للسياحة والفنادق , منشأة المعارف بالاسكندرية , 1998 , ص 80.

(2) الهام خضير شير , "ادارة المخاطر وادارة الازمات في المنظمة السياحية ( تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي )" , الجامعة المستنصرية , كلية الادارة والاقتصاد , 2007 , ص 4.

(3) الهام خضير شير , المصدر السابق , ص 25.

(4) سيد موسى , مصدر سابق , ص 81.

تتعرض السياحة على وجه الخصوص لمخاطر عدم التأكد والتقلبات الإقتصادية، لسبب بسيط هو أن السياحة والسفر ينطويان في الشق الغالب عليهما على مصروفات ترفهية، كما أن كثيراً من الناس يميلون أثناء الأوقات الإقتصادية العصبية إلى الإحتفاظ بالنقد السائل لديهم لتغطية ضروريات الحياة، ولكن هذا لا يعني حركة السياحة كلياً.<sup>(1)</sup>

إن الحفاظ على نمو مستقر ومتسارع في قطاع السياحة ليس وليد الحظ والصدفة في الدول الناجحة سياحياً، إنما نتاج سياسات واستراتيجيات وخطط مدروسة وموضوعة مسبقاً ضمن ما يمكن أن نطلق عليه علم إدارة الأزمات السياحية، الذي يبحث النظريات، والمتغيرات، والجهات المساهمة والمتأثرة، والإجراءات التي يمكن إتخاذها لتلافي أو تقليل الضرر الناتج من الأزمات والكوارث المختلفة قبل وأثناء وبعد الأزمة للعودة السريعة والتعافي والنهوض بالسياحة بعد أي طارئ.<sup>(2)</sup>

(3-1) مراحل إدارة الأزمة:

تنقسم إدارة الأزمة إلى ثلاثة مراحل:

1. مرحلة ما قبل حدوث الأزمة: والتي تتضمن تحديد (تعريف) المواقف المحتملة للأزمة ووضع خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة كل موقف على حدة:
2. مرحلة حدوث الأزمة: والتي تتضمن إدارة الأزمة الحادثة بالفعل.
3. مرحلة ما بعد الأزمة: والتي تتضمن إتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع تكرار حدوث مثل تلك الأزمة مرة ثانية واستعادة وضع الأعمال التجارية بالسوق لاكتساب ثقة الجمهور بالعلامة التجارية أو الشركة مرة ثانية.

(1- 4) مفهوم الضيافة:

تمثل عمليات الضيافة أحد أهم الأنشطة المهنية الخدمية والتي إرتبطت تطورها بحركة ونشاط الإنسان الأول وسلوكه الذي يعد إنعكاساً لمستوى الكرم الذي يحظى به الغريب والذي هو القاسم المشترك للهدف من الضيافة على مختلف العصور وبين الحضارات المختلفة.<sup>(3)</sup>

ومع تطور وسائل النقل وإرتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل وتوافر وقت الفراغ أصبحت الضيافة صناعة مؤسسة على مبادئ التنظيم والإدارة والتخطيط مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى إرساء قواعد للتعليم السياحي والفندقى يهدف لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بتلك الصناعة الخدمية وذلك من خلال برامج أكاديمية محددة المعايير وواضحة الفلسفة والأهداف.

(5-1) صناعة الضيافة:

صناعة الضيافة تتكون من فئة واسعة من المجالات في قطاع الخدمات التي تشمل السكن و المطاعم و إدارة كافة الأنشطة التي تقام في الفنادق وصولاً إلى خطط الرحلات الجوية و البحرية وحقول إضافية في صناعة السياحة. صناعة الضيافة هي نشاط من الأنشطة الانسانية الهامة , التي تعتمد على العنصر البشري بدرجة كبيرة , وهي تضم عدة مجالات تحت مظلة

(1) محيا زيتون، وأخرون ، "أثار الأزمة المالية /الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في مصر"، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مصر ، 2010 ، ص 2.

(2) عبد الصاحب الشاكري ، " استراتيجيات ادارة الازمات السياحية" ، مجلة السياحة الاسلامية ، 2011 ، www.islamictourism.com.

(3) المعايير الأكاديمية لقطاع السياحة والفنادق / جمهورية مصر العربية ، جامعة حلوان، 2009 ، ص 27. www.qaap.net.

السياحة والسفر ; وقد اتجه الآن العديد من المدارس العلمية وقطاع السياحة الى استخدام مصطلح صناعة الضيافة بدلا من صناعة أو ادارة الفنادق السياحية .

تغطي صناعة الضيافة مجموعة واسعة من الأنشطة التي تقدم خدمات الطعام و الإقامة. و تنقسم هذه الصناعة إلى قطاعات وفقاً لمجموعات من المهارات اللازمة لأداء العمل. وتشمل القطاعات السكن و المواد الغذائية و المشروبات ، اللقاءات و الأحداث ، الألعاب و التسلية و الترفيه ، و الخدمات السياحية و توفير المعلومات للزوار .

إن صناعة الضيافة ، صناعة حديثة ومعقدة نظراً لما تقدمه من خدمات متنوعة ومركبة وذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاعات أخرى وهذا ما نسميه بالتشابك القطاعي للسياحة مع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية بالرغم من كونها صناعة من القطاع الإنتاجي الثالث . فالضيافة تشمل خدمات الإستقبال والإيواء والطعام والشراب والنقل ووسائل التسلية والترفيه المتنوعة والخدمات التكميلية الأخرى كالمصارف والمستشفيات والأسواق ... الخ. وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأنها تقدم خدمات للسائح والمسافر أو الزائر المحلي والأجنبي منذ وصوله الى المنطقة أو البلد المزار لحين عودته الى موطنه الأصلي ، وهنا يبدو واضحاً أن هذه الصناعة لا تقتصر على خدمات الإقامة والطعام والشراب كما هو معروف لدى البعض بل تشمل جميع النشاطات والخدمات التي تقدم للسائح خلال فترة رحلته أو زيارته ولهذا يتطلب من جميع المنشآت السياحية وذات العلاقة بها التعاون والتنسيق لغرض تقديم أفضل وأحسن الخدمات لغرض إشباع رغبات وحاجات السياح وتحقيق عائد معقول من الأرباح يتلائم ورؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع.(1)

#### (6-1) الأزمات في قطاع السياحة :

تتسم السياحة بخصائص ميزتها عن غيرها من سائر النشاطات الإقتصادية تتركز بصفة أساسية بحساسيتها الشديدة للعوامل الخارجية الواقعة في نطاقها أمنياً وسياسياً وإقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وكذلك سرعة تأثرها بالمخاطر والأزمات وردود أفعالها السريعة لهذه المخاطر، مما يؤثر على عنصر العرض والطلب السياحيين.(2)

ان نشاط السياحة كأى نشاط آخر يتعرض لنوعين من الأزمات أولهما ناتجة عن أزمات خارجية من قطاعات أخرى ، وثانيهما ناتجة من داخل القطاع السياحي نفسه.(3)

الازمات الناتجة من داخل القطاع نفسه، تتمثل ب:-

- غياب سياسة الدولة في تحديد موقع النشاط السياحي من بين الأنشطة الأخرى وأولوياته واهدافه.
- غياب استراتيجية تسويقية تحقق للدولة التوازن المطلوب بين العرض والطلب (أي الحفاظ على التكلفة الاجتماعية والتكلفة البيئية).
- بطء عجلة التنمية السياحية .
- عدم توفر العنصر البشري المدرب والقادر على تلبية متطلبات العمل في المجال السياحي .
- عدم وعي المجتمع بأهمية القطاع السياحي .

(1) حميد عبد النبي الطائي، " إدارة الضيافة : مدخل مهني " ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 1 .

(2) المنظمة العربية للسياحة ، ادارة الأزمات في القطاع السياحي في الدول العربية ، ورشة عمل ، بيروت ، 2012 ، www.arado.org.eg .

(3) أبو المعاطي صالح شعراوي ، دراسة في ادارة الازمات السياحية ..الازمات السياحية في ظل عالم متغير، هيئة تنشيط السياحة المصرية، 2010 ، www.almasalla.travel .

ان الطريقة القياسية لتقييم خطورة الأزمة السياحية تتمثل بانخفاض عدد (أو نسبة) الوافدين ، عدد ليال المبيت أو الإنفاق، ولكن هذا هو أقل بكثير من حيث الأهمية من الخسائر في الأرواح وتدمير البنية التحتية، وفقدان المنزل، والأضرار الاقتصادية أو الثقافية نتيجة للأحداث المدمرة .

ومع ذلك، غالبا ما يكون الحال في الانتعاش على المدى الطويل للمنطقة تعتمد جزئيا على إعادة إنشاء قطاع السياحة واعادته للحياة، لذلك فمن المهم أن نتعلم من تجربة أنواع الأحداث المختلفة وتحليلها ثم كيفية إدارة جوانب الأزمة، وكيف ومتى تبدأ استعادة الأنشطة السياحية في أعقاب الأزمة ، وإعادة تأهيل المناطق التي تعرضت لأزمة كبيرة<sup>(1)</sup>

#### (7-1) الأزمات في القطاع السياحي في العراق:

ألقت أعمال الحروب والهجمات الارهابية أزمات على قطاع السياحة في العديد من دول العالم , والعراق بصورة خاصة أحد الدول المتأثرة بهذه الأزمات , مما تدعو الحالة الى الحاجة الملحة لدراستها وتحليلها .

في ضوء ما تعرض له القطاع السياحي من أضرار وخسائر أدت إلى توقف كامل للنشاط السياحي في عدد من المدن والمناطق التي شهدت أحداثاً ساخنة نتيجة اعتداء المجموعات الإرهابية المسلحة وإصرارها على تخريب كل شيء والقضاء على كل أشكال الحياة في البلاد، مما أدى إلى تراجع النشاط السياحي بشكل واضح في بعض السنوات خلال المدة المدروسة.

#### (8-1) الأزمات في قطاع صناعة الضيافة في العراق:

شهد العراق مخاطر وازمات كثيرة ومتنوعة ولفترات طويلة وبشكل خاص الازمات السياسية نتيجة الحروب التي خاضها لأكثر من ثلاث عقود مضت وكانت آثارها كبيرة على المجتمع والاقتصاد العراقي عموماً وعلى السياحة العراقية بشكل خاص ، أحداث رافقت سقوط النظام الحاكم في نيسان 2003 من عمليات عسكرية واحتلال وصراعات وانفلات أمني خلقت أعمال عنف وأرهاب أكمل على ما تبقى من جسد العراق الجريح وليومنا هذا.

كانت تداعيات هذه الأزمات سلبية وعميقة يعاني منها المجتمع العراقي (أفراداً ومؤسسات ودولة) لغاية يومنا هذا وشملت كافة قطاعات الاقتصاد العراقي ومن ضمنها السياحة التي هي أكثر القطاعات تأثراً بعدم الاستقرار السياسي والأمني لأنه (لا سياحة بدون أمن وأمان) ، ومن هذه الآثار السلبية:<sup>(2)</sup>

1. توقف نشاط وفاعليات اغلب المؤسسات والمنظمات السياحية (فنادق ومنشآت ايواء أخرى وشركات سفر وسياحة وشركة الخطوط الجوية العراقية).
2. انخفاض العرض السياحي (الفندقي) نتيجة التدمير وحرق العديد من الفنادق ومنشآت الايواء الأخرى خلال الحرب واغلاق العديد منها وتوقف العمل منها وتحويل البعض منها الى أغراض غير سياحية.
3. انخفاض الطلب السياحي.
4. انخفاض المدخولات السياحية مع ارتفاع في تكاليف تشغيل وإدارة المرافق السياحية أدى الى انخفاض في القيمة المضافة المتحققة للنشاط السياحي وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للعراق.

(<sup>1</sup>) Eric Laws ,Bruce Prideaux and Kaye chon ,crisis Management in Tourism :challenge for Mamagement and Researchers , James Cook University, Australia ,2007 , p (1)

(<sup>2</sup>) الهام خضير شبر , مصدر سابق , ص22-24.

5. تشويه صورة وسمعة العراق دولياً كونه مقصد سياحي غير آمن مما أثر على الطلب السياحي الخارجي وحتى الطلب المحلي مما أدى إلى مسح العراق من الخريطة السياحية العالمية وتجاوزه أقلام وأفكار منظمي الرحلات في العالم كونه مقصد غير آمن.

يذكر أن العراق وقع مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في عام 2012 اتفاقية خاصة بالحفاظ على قطاعي السياحة والآثار وديمومة عملها خلال الأزمات. وأن الأمم المتحدة ستعمل مع العراق لتطبيق خطة استراتيجية لتطوير قطاع السياحة في العراق تبدأ من العام 2013 وتنتهي في العام 2020. وستشمل التخطيط العلمي في تنفيذ المشاريع وتمهئة الكوادر وتدريبهم وحتى تقديم الدعم المعلوماتي والمادي (1).

## 2- المبحث الثاني (الجانب العملي):

تناول هذا المبحث البيانات والإحصائيات الخاصة بالعرض السياحي والطلب عليه في مجال قطاع الفنادق (موضوع البحث) وتم التركيز عليه للمدة 2000-2013 وتحليلها إحصائياً بواسطة نسب التغير الحاصلة في هذه المدة، لعدم وجود بيانات مفصلة عن مكونات صناعة الضيافة الأخرى التي تم عرضها في الجانب النظري.

### جدول (1-2)

المؤشرات الإجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للمدة 2000-2013

عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	نسبة التغير %	عدد المشتغلين	نسبة التغير %	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	نسبة التغير %	عدد التولاء (بالالف)	نسبة التغير %	عدد ليالي المبيت (بالالف)	نسبة التغير %	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	نسبة التغير %	مجموع المصروفات (مليون دينار)	نسبة التغير %
836	-	8435	-	3767	-	2469	-	5343	-	22437	-	6345	-
860	2.9	14008	66.1	4251	12.8	5102	106.6	13605	154.6	54644	143.5	11185	76.3
942	9.5	7378	-47.3	4886	14.9	3295	-35.4	6893	-49.3	55758	2.0	14941	33.6
894	-5.1	5335	-27.7	2817	-42.3	2656	-19.4	8174	18.6	80363	44.1	6460	-56.8
838	-6.3	5659	6.1	4506	60.0	1878	-29.3	4249	-48.0	46655	-41.9	13879	114.8
715	-14.7	4789	-15.4	9885	119.4	2003	6.7	3893	-8.4	34224	-26.6	13049	-6.0
505	-29.4	3349	-30.1	5638	-43.0	1434	-28.4	3928	0.9	48740	42.4	10514	-19.4
492	-2.6	4574	36.6	12163	115.7	2490	73.6	4076	3.8	63768	30.8	11744	11.7
662	16.0	6065	15.2	22225	35.2	2270	-4.5	6276	24.1	119035	36.6	23446	41.3
751	13.4	6071	0.1	25438	14.5	3050	34.4	8943	34.4	144854	21.7	30172	28.7
929	23.7	7109	17.1	25577	0.5	3874	27.0	10526	27.0	107333	-25.9	53470	77.2
1084	16.7	7491	5.4	32454	26.9	4474	15.5	12176	15.5	211492	20.0	64943	21.5
1267	16.9	8830	17.9	50297	55.0	6321	41.3	14059	15.5	261392	23.6	69390	6.8

المصدر: احصاءات الجهاز المركزي للأحصاء/ العراق / وزارة التخطيط /2014

\* لا توجد احصاءات سنة 2008 كما ورد في المجموعة الإحصائية لوزارة التخطيط.

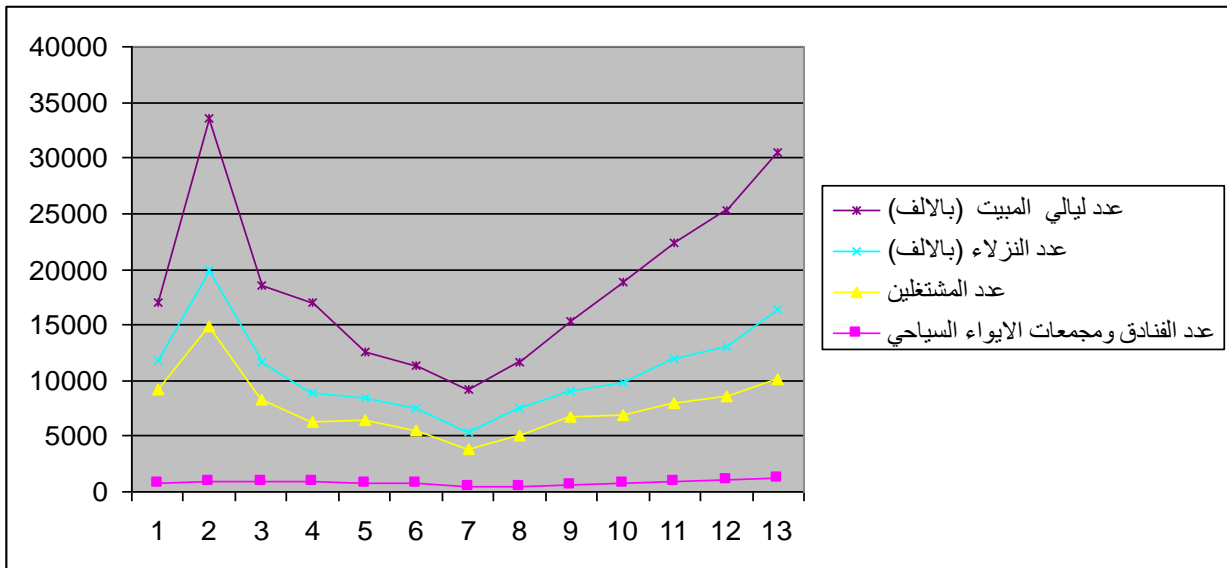
يلاحظ من الجدول أعلاه إن أعلى نسب التغير السالبة في متغير (عدد الفنادق) حاصلة في سنة 2006 ثم 2005، 2004، 2003، ثم تأتي سنة 2007 وكما هو معروف هذه المدة هي سنوات اضطراب الوضع الأمني في العراق بعد احتلاله وأثار الحرب

<sup>1</sup> www.albaghdadia.com/economy

التي تعرض لها العراق...أما بالنسبة لأعداد النزلاء فإن أعلى نسب التغير (السالبة) كانت في السنوات 2002 ، 2004 ، 2006 ، وهذا يعود لتأثير قبل وبعد إعلان الحرب على العراق ثم أحداث الطائفية التي حدثت في تلك السنوات ، كل هذا أدى إلى حدوث تأثيرات سلبية على الإيرادات الإجمالية وهذا واضح في نسب التغير الحاصلة في سنوات 2004 ، 2005 ، أما أعلى نسب التغير الموجبة كانت في سنة 2001 مقارنة مع السنوات الأخرى وذلك بسبب استقرار الوضع الأمني في العراق قبل شن الحرب عليه واحتلاله.

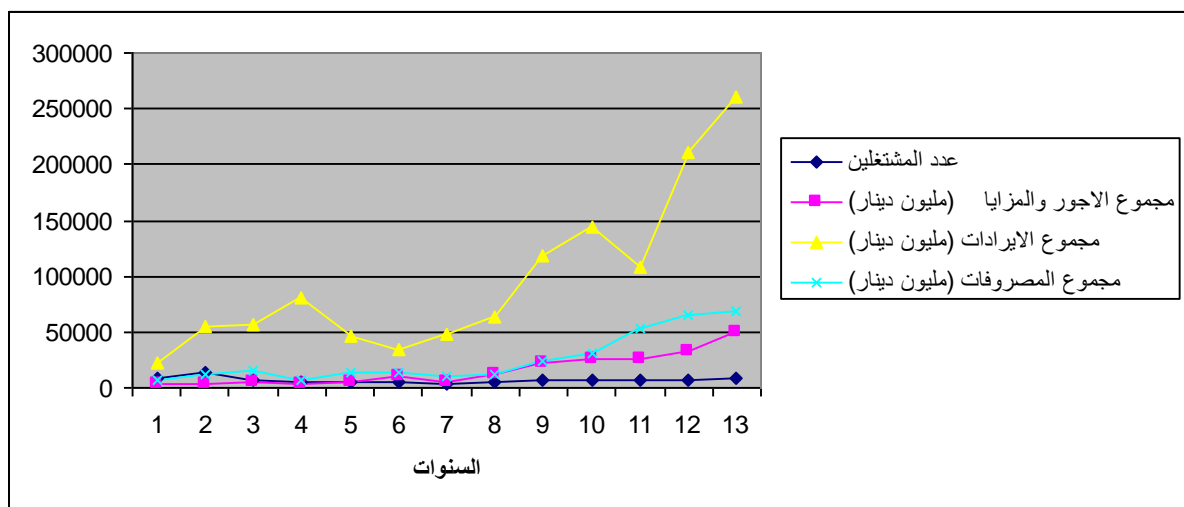
شكل (1-2) أ

المؤشرات الاجمالية لعدد الفنادق وعدد المشتغلين وعدد النزلاء وليال المبيت للمدة 2000-2013



المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (1-2)

شكل (1-2) ب: المؤشرات الاجمالية لعدد المشتغلين والأجور والإيرادات والمصروفات للمدة 2000 - 2013



المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (1-2)

جدول (2-2)

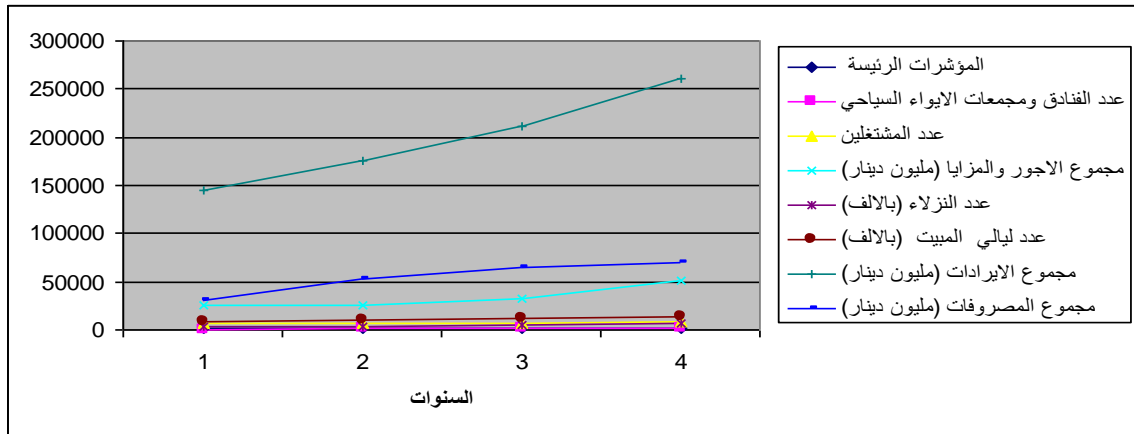
المؤشرات الرئيسية لمسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق للسنوات 2010-2013

المؤشرات الرئيسية	2010	2011	2012	2013
عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	751	929	1084	1267
عدد المشتغلين	6071	7109	7491	8830
مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	25438	25577	32454	50297
عدد النزلاء (بالالف)	3050	3874	4474	6321
عدد ليالي المبيت (بالالف)	8943	10526	12176	14059
مجموع الايرادات (مليون دينار)	144854	176273	211492	261392
مجموع المصروفات (مليون دينار)	30172	53471	64943	69390

المصدر: احصاءات الجهاز المركزي للأحصاء/ العراق / وزارة التخطيط / 2014

شكل (2-2)

المؤشرات الرئيسية لمسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق للسنوات 2010-2013



المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2-2)

جدول (2-3)

المؤشرات الإجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2010

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	النسبة %	عدد المشغولين	النسبة %	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	النسبة %	عدد النزلاء	النسبة %	عدد ليالي المبيت	النسبة %	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	النسبة %	مجموع المصروفات (مليون دينار)	النسبة %
بغداد	161	21.4	2218	36.5	10365	40.7	549300	40.7	908777	18.0	26544	10.2	11659	38.6
كربلاء	261	34.8	1211	19.9	3789	14.9	1074334	14.9	3128803	35.2	37427	35.0	10678	35.4
النجف	119	15.8	1122	18.5	3413	13.4	780098	13.4	3100281	25.6	56787	34.7	1919	6.4
بغداد	38	5.1	523	8.6	3176	12.5	123400	12.5	385770	4.3	3673	4.3	1606	5.3
كركوك	41	5.5	157	2.6	325	1.3	176201	1.3	395491	5.8	1636	4.4	601	2.0
الانبار	5	0.7	178	2.9	1885	7.4	11954	7.4	45906	0.4	1032	0.5	448	1.5
بغداد	6	0.8	30	0.5	78	0.3	15155	0.3	22060	0.5	431	0.2	120	0.4
واسط	7	0.9	25	0.4	84	0.3	2223	0.3	67408	0.1	993	0.8	76	0.3
صلاح الدين	17	2.3	39	0.6	59	0.2	10317	0.2	163550	0.3	374	1.8	56	0.2
النجف	5	0.7	25	0.4	96	0.4	19063	0.4	20735	0.6	603	0.2	135	0.4
قادسية	12	1.6	39	0.6	82	0.3	5576	0.3	107139	0.2	1498	1.2	554	1.8
الثنائي	14	1.9	72	1.2	161	0.6	11365	0.6	25552	0.4	461	0.3	156	0.5
ذي قار	5	0.7	19	0.3	52	0.2	13622	0.2	14702	0.4	375	0.2	128	0.4
ميسان	60	8.0	413	6.8	1872	7.4	257646	7.4	556431	8.4	13020	6.2	2036	6.7
المجموع	751	100	6071	100	25437	100	3050254	100	8942605	100	144854	100	30172	100

المصدر : احصاءات الجهاز المركزي للأحصاء/ العراق / وزارة التخطيط/ 2010

يلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى نسبة لعدد الفنادق كان في المحافظات (كربلاء ، بغداد ، النجف) على التوالي ، هذا يعود لوجود المراكز الدينية في هذه المحافظات، اما أعداد المشغولين كانت نسيم الأكثر على التوالي (بغداد ، كربلاء ، النجف) ، أما نسب أعداد النزلاء كانت الأعلى على التوالي في المحافظات (كربلاء ، نجف ، بغداد) وهذا يعود لعدم استقرار الوضع الأمني في العاصمة بغداد ، اما ليالي المبيت فكانت النسب الأعلى في المحافظات (كربلاء ، النجف ، بغداد) على التوالي لنفس السبب السابق ذكره.

جدول (2-4)

المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2011

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	النسبة %	عدد المشتغلين	النسبة %	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	النسبة %	عدد الزلاء	النسبة %	عدد ليالي المبيت	النسبة %	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	النسبة %	مجموع المصروفات (مليون دينار)	النسبة %
نينوى	39	4.2	474	6.7	2966	11.6	1175 78	3.0	1745 43	1.7	2247	2.1	990	1.9
كركوك	36	3.9	118	1.7	226	0.9	5441 6	1.4	3376 25	3.2	1882	1.8	491	0.9
الانبار	5	0.5	177	2.5	2058	8.0	2096 0	0.5	4281 2	0.4	1442	1.3	837	1.6
بغداد	242	26.0	2159	30.4	5144	20.1	8667 40	22.4	1354 522	12.9	24537	22.9	11421	21.4
بابل	9	1.0	46	0.6	92	0.4	1637 6	0.4	2321 5	0.2	602	0.6	137	0.3
كربلاء	377	40.6	2442	34.4	8162	31.9	1927 437	49.7	5956 886	56.6	14625	13.6	31324	58.6
واسط	7	0.8	40	0.6	104	0.4	6432	0.2	1957 73	1.9	2459	2.3	101	0.2
صلاح الدين	17	1.8	35	0.5	93	0.4	2797 0	0.7	1492 52	1.4	563	0.5	149	0.3
النجف	104	11.2	791	11.1	2985	11.7	5537 59	14.3	1521 080	14.5	32678	30.4	5388	10.1
القادسية	6	0.6	27	0.4	172	0.7	2111 0	0.5	2329 1	0.2	626	0.6	144	0.3
المتن	12	1.3	43	0.6	76	0.3	3777	0.1	1072 42	1.0	1529	1.4	422	0.8
ذي قار	12	1.3	67	0.9	241	0.9	9024	0.2	2067 3	0.2	634	0.6	110	0.2
ميسان	3	0.3	11	0.2	37	0.1	9125	0.2	1026 5	0.1	243	0.2	62	0.1
البصرة	60	6.5	679	9.6	3223	12.6	2397 61	6.2	6087 33	5.8	23265	21.7	1895	3.5
المجموع	929	100	7109	100	25579	100	3874 465	100	1052 5912	100	107332	100	53471	100

المصدر: احصاءات الجهاز المركزي للأحصاء / العراق / وزارة التخطيط / 2011

يلاحظ من الجدول أعلاه لسنة 2011 أن أعلى نسبة لعدد الفنادق كان في المحافظات (كربلاء ، بغداد ، النجف) على التوالي ، هذا يعود لوجود المراكز الدينية في هذه المحافظات، اما أعداد المشتغلين كانت نسبيهم الأكثر على التوالي (كربلاء ، بغداد ،

(النجف)، أما نسب أعداد النزلاء كانت الأعلى على التوالي في المحافظات (كربلاء، بغداد، النجف)، أما ليالي المبيت فكانت النسب الأعلى في المحافظات (كربلاء، النجف، بغداد) على التوالي وهذا يعود لعدم استقرار الوضع الأمني في العاصمة بغداد.

جدول (2-5)

المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2012

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	النسبة%	عدد المشتغلين	النسبة%	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	النسبة%	عدد النزلاء	النسبة%	عدد ليالي المبيت	النسبة%	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	النسبة%	مجموع المصروفات (مليون دينار)	النسبة%
نينوى	34	3.1	559	7.5	2658	8.2	111069	2.5	420943	3.5	12695	6.0	1653	34
كركوك	37	3.4	120	1.6	354	1.1	68341	1.5	418833	3.4	1967	0.9	629	37
الانبار	5	0.5	176	2.3	2124	6.5	21120	0.5	40340	0.3	936	0.4	1069	5
بغداد	231	21.3	2080	27.8	10658	32.8	829708	18.5	2318753	19.0	29014	13.7	13866	231
بابل	9	0.8	54	0.7	177	0.5	24981	0.6	35529	0.3	1362	0.6	239	9
كربلاء	465	42.9	2221	29.6	6689	20.6	2135186	47.7	5680502	46.7	78247	37.0	24776	465
واسط	9	0.8	32	0.4	104	0.3	6603	0.1	230925	1.9	2198	1.0	91	9
صلاح الدين	15	1.4	47	0.6	121	0.4	20301	0.5	110791	0.9	591	0.3	64	15
النجف	189	17.4	1209	16.1	3762	11.6	986982	22.1	2203810	18.1	59465	28.1	15952	189
القادسية	6	0.6	24	0.3	126	0.4	26187	0.6	27421	0.2	851	0.4	239	6
الثنى	10	0.9	67	0.9	184	0.6	4717	0.1	51599	0.4	1268	0.6	315	10
ذي قار	12	1.1	67	0.9	152	0.5	10432	0.2	24577	0.2	1170	0.6	160	12
ميسان	6	0.6	48	0.6	210	0.6	20416	0.5	24670	0.2	790	0.4	184	6
البصرة	56	5.2	787	10.5	5135	15.8	208057	4.7	587336	4.8	20939	9.9	5706	56
المجموع	1084	100	7491	100	32454	100	4474100	100	12176029	100	211493	100	64943	1084

المصدر: احصاءات الجهاز المركزي للأحصاء/ العراق / وزارة التخطيط / 2012

يلاحظ من الجدول أعلاه والذي يخص سنة 2012 ان أعلى نسبة لعدد الفنادق كان في المحافظات (كربلاء، بغداد، النجف) على التوالي، هذا يعود لوجود المراكز الدينية في هذه المحافظات، أما أعداد المشتغلين كانت نسيم الأكثر على التوالي (كربلاء، بغداد، النجف)، أما نسب أعداد النزلاء كانت الأعلى على التوالي في المحافظات (كربلاء، نجف، بغداد) وهذا يعود لعدم استقرار الوضع الأمني في العاصمة بغداد، أما ليالي المبيت فكانت النسب الأعلى في المحافظات (كربلاء، بغداد، النجف) على التوالي.

جدول (2-6)

المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2013

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	النسبة %	عدد المشرغين	النسبة %	مجموع الاجراءات والزيارات (مليون دينار)	النسبة %	عدد النزلاء	النسبة %	عدد ليالي المبيت	النسبة %	مجموع الاجراءات والزيارات (مليون دينار)	النسبة %	مجموع المصروفات (مليون دينار)	النسبة %
بغداد	288	22.7	3032	34.3	26755	53.2	1454269	23.6	2145415	15.3	66779	25.5	31151	44.9
كربلاء	577	45.5	2664	30.2	8070	16.0	3115149	49.3	6614592	47.0	76999	29.5	22300	32.1
النجف	214	16.9	1272	14.4	5332	11.0	1255136	19.9	3484804	24.8	78904	30.2	9732	14.0
القادسية	8	0.6	44	0.5	188	0.4	32577	0.5	34899	0.2	2194	0.8	230	0.3
المتن	10	0.8	86	1.0	454	0.9	2927	0.0	50944	0.4	1453	0.6	146	0.2
ذي قار	12	0.9	68	0.8	172	0.3	10615	0.2	24176	0.2	1326	0.5	93	0.1
ميسان	5	0.4	45	0.5	179	0.4	15539	0.2	17591	0.1	622	0.2	152	0.2
البصرة	55	4.3	825	9.3	5502	10.9	220557	3.5	488020	3.5	23028	8.8	3295	4.7
المجموع	1267	100	8830	100	50297	100	6321105	100	14055233	100	261392	100	69390	100

المصدر: احصاءات الجهاز المركزي للأحصاء/ العراق / وزارة التخطيط /2013

يلاحظ من الجدول أعلاه والذي يخص سنة 2013 ان أعلى نسبة لعدد الفنادق كان في المحافظات (كربلاء ، بغداد ، النجف) على التوالي ، هذا يعود لوجود المراكز الدينية في هذه المحافظات، اما أعداد المشرغين كانت نسيم الأكثر على التوالي (بغداد ، كربلاء ، النجف) ، أما نسب أعداد النزلاء كانت الأعلى على التوالي في المحافظات (كربلاء ، بغداد، نجف) وهذا يعود لعدم استقرار الوضع الأمني في العاصمة بغداد ، اما ليالي المبيت فكانت النسب الأعلى في المحافظات (كربلاء ، النجف ، بغداد ) على التوالي.

#### الاستنتاجات:

#### الاستنتاجات العامة:

1. يصاحب الازمات السياحية انخفاض كبير في حجم الاقبال السياحي الامر الذي يؤثر على الاقتصاد القومي ككل باعتباره عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية، مما يتطلب بضرورة تبني المقصد السياحي أسلوب فاعل لإدارة الازمات السياحية.
2. تفتقد القيادات السياحية في العالم العربي للوعي والثقافة لمفاهيم وأساليب إدارة المخاطر وإدارة الأزمات.
3. تراجع الحركة السياحية ينعكس سلبا على العائدات السياحية ، وبالتالي أثره على حجم مساهمة القطاع السياحي في الدخل القومي، وتأثر مدخولات الفعاليات السياحية المختلفة من فنادق ومطاعم ومكاتب .
4. تدهور مستوى الخدمات السياحية وضعف مستوى تدريب الكوادر العاملة في السياحة.

#### الاستنتاجات الخاصة:

1. اهتزاز صورة العراق السياحية نتيجة الازمات التي مر ويمر بها.
2. تأثر أعداد المشتغلين في قطاع الفنادق داخل العراق وهذا يعود للازمات السياسية التي مر بها العراق وهجرة ابنائه الى الدول الأخرى وعدم دخول الأيادي العاملة الاجنبية اليه بسبب تردي الوضع الأمني فيه.
3. تأثر أعداد التزلأ في الفنادق وهذا يعود للازمات السياسية التي مر بها العراق وعدم دخول المجاميع السياحية الاجنبية بسبب تردي الوضع الأمني فيه.
4. تأثر ليالي المبيت في فنادق العراق وتفاوت نسبها حسب الوضع الأمني .
5. تأثر الإيرادات الخاصة بوسائل المبيت وهذا يعود الى الأسباب الوارد ذكرها في أعلاه

#### التوصيات:

1. التأكيد على أهمية الصناعة السياحية وضرورة توفير كل سبل النجاح لهذا القطاع ، وتعزيز فرص تطويره وتنميته ، كونه يعد أحد أبرز دعائم الاقتصاد الوطني خلال السنوات الاخيرة.
2. هناك حاجة الى استراتيجيات ادارة الازمات للمساعدة على الحفاظ على ثقة المسافرين واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة واعتماد مبدأ الصدق والشفافية لادارة الازمات بنجاح..
3. وضع ميزانية احتياطية في صندوق خاص للأستخدام في حالة الطوارئ دون المرور في اجراءات روتينية لحل المشكلة ، وعلى كل ادارة سياحية تعيين شخص للعمل كحلقة وصل مع الهيئات الحكومية الأخرى.
4. توفير قاعدة بيانات للتواصل ووضع المعلومات الآتية تحت اليد لاستخدامها عند الضرورة أرقام الهواتف، أسعار الصرف، الأماكن التي نتجنب السفر اليها ، أماكن آمنة لترك الامتعة، الحفاظ على نسخ من وثائق السفر .
5. انشاء شرطة السياحة ومراكز الاتصال في حالة الطوارئ .

6. توفير احصاءات عن الجرائم ضد السياح والتي يمكن ان تساعد الخبراء لسد الثغرات في الامن وتجنب مشاكل الازمة في المستقبل .
7. انشاء مركز لوسائل الاعلام في حالة حدوث أزمة في موقع مختلف.
8. تخفيض رسوم المطارات والتأشيرات الحرة كندايير متخذة لتشجيع منظمي الرحلات السياحية وشركات الطيران والشركات السياحية للمواصلة والعمل فورا بعد الازمة.
9. تكثيف الترويج للسياحة الداخلية المحلية للتعويض عن عدم وجود السائح الاجنبي.
10. اجراء مراجعة للعلاقات بين القوى الحاكمة بنية خالصة وإرادة جادة بغية الوصول إلى صيغ وإتفاقات قابلة للحياة والديمومة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وإستهاض كل القوى للتصدي لمعوقات التطور والإصلاح والتحديث.
11. العمل في إطار إدارة أزمة القطاع السياحي تتمثل بمحورين أساسيين الأول يتعلق بتطوير التشريعات التنظيمية والإدارية والفنية لعمل المنشآت السياحية وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والثاني يرتبط بتنشيط أنواع المنتجات السياحية كافة، والتركيز وتشجيع السياحة الداخلية والدينية مع الاهتمام بالحرف اليدوية والصناعات التقليدية والتوجه نحو أسواق سياحية جديدة وتنشيط القدوم السياحي منها.
12. إعادة حركة تدفق السياح إلى البلاد فهذا يمكن أن يتم من خلال الأسواق السياحية للدول الصديقة وإعادة الصورة الإيجابية للبلد.
13. تطوير العمل الإداري المتعلق بأداء وزارة السياحة والعاملين فيها واعتماد مبدأ المحاسبة وتحمل المسؤوليات، وإحداث جهاز متخصص لإدارة الأزمات، ووضع خطة لتنمية الموارد البشرية في الوزارة وتطوير محتوى الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة على شبكة الانترنت، وإحداث شركة وطنية لإدارة فنادق الوزارة.

## التّغيير المناخي من منظور حقوق الإنسان

د. الحسين شكراني أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش.  
عضو بمختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات (GREIGEC) ومدير المرصد المغربي للأجيال المقبلة (MOROFUGE).  
د. كمال حلمي - إطار عال بالوكالة الحضرية، وزارة التعمير و إعداد التراب.  
باحث بالمرصد المغربي للأجيال المقبلة (MOROFUGE)

### "إن الأرض ليست إرثاً ورثناه عن أبائنا ولكنها قرصاً اقترضناه من أبنائنا"

#### Abstract

This study attempt to explain the relationship between climate change and its impact on human rights with surrounding dialectical relation between them, and how climate change will affect the future of humanity and planet together, through two questions interrelated. The first question, try to analysis the linkage between climate change and the deterioration of human rights, and the second coming analysis, it handles the most important hub framed approaches to the problem of climate change in relation to the human rights system and the prospects for it, and these references are in international conventions (public or private), international custom, general principles of law, jurisprudence and judicial decisions.

#### ملخص الدراسة

من المؤكد أن التغيير المناخي يشكل تهديداً مباشراً لحقوق الإنسان ويؤثر على وجوده بل بقائه على قيد الحياة، رغم ما يطرح توضيح العلاقة السببية بين التغيير المناخي وحقوق الإنسان من صعوبات بحكم عدم إنتاجها لأثر فوري في الزّمان. ومن أجل توضيح العلاقة بين التغيير المناخي المهول من جهة وتدهور حقوق الإنسان من جهة ثانية، عملنا على دراسة منظور مرجعيات (مصادر) القانون الدولي المؤطرة لإشكالية التغيير المناخي وتأثيراته على منظومة حقوق الإنسان؛ وتشكل هذه المرجعيات انطلاقاً من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وهي على التوالي الاتفاقيات الدولية (العامة أو الخاصة) والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون والآراء الفقهية والأحكام القضائية.

لقد أقرت الاتفاقيات الدولية ضرورة اتخاذ تدابير لتيسير التكيف بشكل ملائم مع التغيير المناخي عبر برامج وطنية تتضمن تدابير للتخفيف من التغيير المناخي عن طريق معالجة آثار انبعاثات الغازات الدفيئة. في حين فرضت الأعراف الدولية التزامات قانونية على الدول كالاتزام بقواعد حسن الجوار وعدم التعسف في استعمال الحق خاصة في مجال الأنشطة الخطرة التي تؤدي إلى التلوث العابر للحدود الوطنية. من جانبه، ارتكز الفقه الدولي على تبيان العلاقة بين التغيير المناخي وحقوق الإنسان من خلال التنبيه إلى إشكالية اللاجئ البيئي كتحدٍ جديد للمنظومة القانونية الدولية.

أما المبادئ العامة للقانون ومقاربة منظمة الأمم المتحدة فقد استندت إلى مبادئ الوقاية و الإنصاف، وسائر هذا الاتجاه الاجتهاد القضائي الذي عالج العلاقة بين التغير المناخي وحقوق الإنسان مع التأكيد على أهمية حماية حقوق الأجيال المقبلة.

و للتخفيف من حدة تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان، استعرضنا بعض المجهودات الدولية الهادفة إلى تخفيف الضَّغط على استنزاف الموارد الطبيعية التي تساهم في "امتصاص" آثار التغير المناخي، مع تبيان أوجه القصور التي تشوبها واعتماداً على مرجعيات القانون الدولي ومنظور منظمة الأمم المتحدة استعرضنا أهم النتائج والخلاصات في هذا المجال.

#### المصطلحات الأساسية

التغير المناخي، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، الأجيال المقبلة، القانون الدولي، الفقه الدولي، الاتفاقيات الدولية، الاجتهاد القضائي، بؤر التغيرات المناخية، اللاجئ البيئي، الغازات الدفيئة، العدالة بين الأجيال.

#### مقدمة عامة

يشمل التغير المناخي الملاحظ والمتوقع في أنماط الطقس المتصلة بالاحترار العالمي ما يلي<sup>1</sup>:

- تضاؤل المساحات المغطاة بالثلوج وتقلص الجليد البحري؛

- ارتفاع مستوى البحر ودرجة حرارة المياه؛

- زيادة تواتر درجات الحرّ القُصوى وموجات الحر؛

- الأمطار الغزيرة وزيادة المساحات المتأثرة بالجفاف؛

- اشتداد الأعاصير المدارية (التيفون والإعصار).

وانطلاقاً من ذلك: يُركز تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ على النتائج المتوقعة حُدوثها للبشر المرتبطة بالظواهر البيئية العالمية، مثل ارتفاع منسوب البحار وزيادة التصحر وارتفاع درجة حرارة الأرض وموجة الأحداث المناخية المتطرفة (الفيضانات مثلاً) والتغيرات في منسوب معدّلات هطول الأمطار، بالإضافة إلى تدابير التخفيف والتكيف التي تتخذها الحكومات استجابة لتلك الظواهر وقد تتضمن حقوق الإنسان أو الحماية القانونية ذات الصلة.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان العلاقة بين التغير المناخي وتأثيره على حقوق الإنسان مع توضيح العلاقة الجدلية بينهما، وكيفية تأثير التغير المناخي على مستقبل الإنسان والكوكب معاً. وقد كانت المناقشات بشأن تغير المناخ تبحث الجوانب العلمية والبيئية والاقتصادية، لكن بتطور الفهم العلمي لأسباب وتبعات تغير المناخ واتضح تأثير ذلك على البشر وظروف عيشهم، اتسع نطاق النقاش تدريجياً وباتت الأبعاد البشرية والاجتماعية لتغير المناخ تحظى باهتمام متزايد لدى الباحثين وصناع القرار معاً.

من الواضح أن شبح التغير المناخي، يواجهنا بـ"كارتين متلازمتين تتمثل الأولى في التهديد المباشر للتنمية البشرية حيث يؤثر تغير المناخ على كل البشر وفي جميع الدول، لكن أفقر الناس في العالم يقفون على خطّ المواجهة لكونهم الأكثر تعرضاً

<sup>1</sup> مجلس حقوق الإنسان. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، في دورته العاشرة بتاريخ 15 يناير 2009، ص. 5 و 4.

(<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G09/103/42/PDF/G0910342.pdf?OpenElement>), accessed May 29, 2015.

للضّرر بشكل مباشر، وستؤدي هذه الكارثة إلى عكس اتجاه التنمية البشرية في حالة عدم الانتباه لها. أما الكارثة الثانية، فستقع في المستقبل بحكم تهديد التغير المناخي للكوكب بأكمله وبالنتيجة تهديد حياة الأجيال المقبلة<sup>1</sup>.

ورغم ما يطرح توضيح العلاقة السببية بين التغير المناخي وحقوق الإنسان من صعوبات بحكم عدم إنتاجها لأثر فوري في الزّمان، فإن دراسات وتقارير دولية أكدت على حتمية تلازم هذه العلاقة ممّا أفرز اتفاقاً واسعاً مفاده أن "لتغير المناخ عامة آثار سلبية في إعمال حقوق الإنسان"<sup>2</sup>، و يتضح ذلك جلياً من خلال تأثيره على مجموعة من الحقوق (حقوق الانتساب، أو حقوق التّضامن) المعترف بها في جميع المواثيق الدولية، ويمكن الإشارة مثلاً إلى الحق في الصحة والحق في الحصول على الماء والحق في الحياة.

ومن خلال التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ، يبدو حق الحياة مُهدّداً بمخاطر متعددة مباشرة وغير مباشرة؛ وتشير مجموعة من الدراسات<sup>3</sup> إلى أن عدداً من الوفيات والأمراض والإصابات ناجمة عن موجات الحر والفيضانات والعواصف والحرائق والجفاف. وبالمثل سيؤثر تغير المناخ على الحق في الحياة من خلال زيادة نسب الجوع وسوء التغذية وما يتصل بذلك من اضطرابات تؤثر على نمو الطفل ونمائه، وفي حالات بالأمراض القلبية التنفسية والوفيات.

#### أهمية الموضوع

يكتسي الموضوع أهمية بالغة، لكونه يعالج ظاهرة "جديدة" تُهدّد التّوازن الطبيعي والايكولوجي ولها انعكاسات خطيرة على الوجود الإنساني عموماً بحكم تأثيرها المباشر على مجموعة من الحقوق التي ساد الاعتقاد لمدة طويلة بحتمية حمايتها لأنها أصبحت مُسلّمة بفعل نضالات سياسية وحقوقية ونقابية متوالية، وتبعاً لذلك كرّستها مجموعة من المواثيق والمؤتمرات الدولية وأحكام القضاء الدولي.

لكن بفعل ظاهرة التغير المناخي، يبدو وكأننا نعود إلى نقطة البداية من هذه النّضالات نظراً للمخاطر التي أصبحت تُهدّد أهم الحقوق التي يتمتّع بها الإنسان، كالحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التنمية. لذلك لا جدال في أن التغير المناخي أصبح ظاهرة عالمية تُرهق صانعي السياسات لإيجاد صيغ للتكيف معها والاستثمار فيها من أجل درء مخاطره بما يترتب على ذلك من إرهاق موارد الدول وموازنتها المتضررة أصلاً من تبعات الأزمة المالية العالمية للعام 2008.

#### منهجية الموضوع

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج القانوني التحليلي بُغية دراسة مقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية من أجل تبيان أوجه القوة والضعف ومدى فعاليتها في ضمان حماية حقوق الإنسان من التغير المناخي؛ مع دراسة وتحليل الآراء الفقهية واستنطاق الأعراف والممارسات الدولية والاجتهادات القضائية. كما سنعتمد على المنهج التاريخي لتقييم التجارب الدولية في مجال التّعاون الدولي بهدف مواجهة تهديدات التغير المناخي، واستشراف آفاق عمل المنظمات الدولية لتقديم حلول واقعية في ظل تضارب المصالح بين الأطراف الدولية.

<sup>1</sup> تقرير التنمية البشرية 2008/2007: التحدي المناخي في القرن الواحد والعشرين (نيويورك: 2007)، ص 19 (بتصرف).

<sup>2</sup> مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، المرجع السابق الذكر، ص 20.

<sup>3</sup> IPCC. Climate change 2007. Impact, adaptation and vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Report 2007 (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 393.

## الإشكالية المطروحة

تتمحور الإشكالية المطروحة حول محورين فرعيين مترابطين، يتمثل الأول في تحليل العلاقة الرابطة بين التّغير المناخي المهول من جهة وتدهور حقوق الإنسان من جهة ثانية، ويعالج المحور الثاني أهم المقاربات المؤطرة لإشكالية التّغير المناخي في علاقته بمنظومة حقوق الإنسان وأفاق ذلك.

أولاً: المقاربات المؤطرة لتأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان

### 1: مصادر القانون الدولي

تمتد الروابط التي تجمع المجتمع الإنساني على الأرض عبر الدول والأجيال، ولا تستطيع أية أمة (سواء كانت كبيرة أو صغيرة) أن تكون غير مهتمة بمصير الأمم الأخرى؛ أو أن تتغافل عواقب الممارسات الحالية وتأثيراتها في المستقبل لما ينتج عن التّغير المناخي من أضرار عابرة للحدود تمسّ حياة ووجود الإنسانية في كل أنحاء العالم، مما جعلها تخرج من نطاق أحكام القانون الداخلي إلى نطاق القانون الدولي العام بمختلف مصادره كما هي منصوص عليها في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

### 1-1: الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات الدولية

يمكن تقسيم هذا المحور إلى الاتفاقيات الدولية (البند الأول) والبروتوكولات الدولية (البند الثاني) والإعلانات البيئية الدولية (البند الثالث).

#### - الاتفاقيات الدولية

أقرت الاتفاقية الإطارية بالمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة (المادة الثالثة، الفقرة الأولى)<sup>1</sup> التي ترتبط بقدرات كل الأطراف وفق ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

و أقرت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بحق الأطراف في تعزيز التنمية المستدامة (المادة الثالثة، الفقرة الرابعة)، ووضعت على عاتق هذه الأطراف مهمة تعزيز نظام اقتصادي دولي مستدام يساعد جميع الأطراف على تحقيق تنمية مستدامة، و لاسيما البلدان النامية (المادة الثالثة، الفقرة الخامسة)؛ ومن ثم يُتيح لها المزيد من القُدرة على تدبير المشاكل المناخية، مع عدم إمكانية أن تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ- بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد- وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مُبرّر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية(حسب المنظور الليبرالي).

كما نصت الاتفاقية المذكورة على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لتيسير التكيف بشكل ملائم مع التّغير المناخي عبر برامج وطنية تتضمن تدابير للتخفيف من التّغير المناخي عن طريق معالجة انبعاثات الغازات الدفيئة.

عموماً، وضعت هذه الاتفاقية مجموعة من المبادئ الهادفة إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لكنها لم تضع نسباً مُحدّدة تلتزم بها الدول لخفض انبعاثاتها، فجاءت الاتفاقية خالية من أية جداول زمنية للتنفيذ ومن ثم كانت هذه الاتفاقية أقرب إلى صياغة المبادئ منها إلى التعاقد على انجاز التزامات مُحدّدة تُحقّق الهدف منها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid. (web Internet).

<sup>2</sup> سلافة طارق، عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص. 139.

## - البروتوكولات الدولية

شكّل بروتوكول كيوتو\* للعام 1997 تقدماً كبيراً في مجال المفاوضات الدولية الهادفة إلى تخفيض حجم الانبعاثات الغازية في الجو عبر وضع آليات (ميكانيزمات) تساعد على ذلك، ويطلق عليها على التوالي: آلية التنفيذ المشترك، والاتجار في الانبعاثات، وآلية التنمية النظيفة.

### آلية التنفيذ المشترك

يُقصد بآلية التنفيذ المشترك (JI)<sup>1</sup> بأن تُنقذ دولة صناعية مشروعاً يؤدي إلى خفض الانبعاثات في دولة صناعية أخرى، بحيث يُحسب مقدار الخفض الذي تحقق ويُضاف إلى رصيد الخفض للدولة التي نقّدت المشروع خارج أراضيها مقابل ما دفعته من استثمارات وخبرات لتنفيذ المشروع.

### الاتجار في الانبعاثات الغازية

بموجب آلية الاتجار في الانبعاثات الغازية (ET)، يسمح للدول الصناعية فيما بينها<sup>2</sup> بالاتجار في وحدات الخفض التي تحققت، بمعنى أنه يمكن لدولة وقت بالتزاماتها أن تبيع أي زيادة في خفض الانبعاثات عن الالتزام المقرر لها إلى دولة أخرى من الدول الصناعية لكي يضاف إلى رصيدها من وحدات الخفض. فإذا كانت<sup>3</sup> إحدى الدول الصناعية تتوقع انبعاثات أكثر من الحصّة المقررة لها خلال سنة ما، ودولة أخرى تتوقع انبعاثات أقلّ فإن الدولة الأولى تستطيع شراء الفائض من حصّة الدولة الثانية.

### آلية التنمية النظيفة

آلية التنمية النظيفة (CDM) هي "جزء من نظام تجارة الكربون التي تمّ إنشاؤها مع بروتوكول كيوتو"<sup>4</sup>؛ وآلية التنمية النظيفة هي آلية "طوعية مرنة تُقدم بموجبها دولة متقدمة التّمويل الكامل لمشروع ما يُنقذ في أحد البلدان النامية شرط أن تتوافر في هذا المشروع مواصفات مُعينة أهمّها أن يُسهم في خفض انبعاثات الغاز في الدول النامية"<sup>5</sup>. وهي "الآلية الوحيدة التي أقرت لإشراك الدول النامية في جهود المجتمع الدولي لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري"<sup>6</sup>.

وتشكل هذه الآليات مجتمعة "فرصاً للدول ولشركات القطاع الخاص لتخفيض الانبعاثات في أي مكان من العالم، ويمكن لهم حساب التخفيضات عبر أهدافهم المسطرة لهم، وعبر مشاريع خفض الانبعاثات يمكن لهذه الميكانيزمات تنشيط الاستثمار الدولي من جهة، ومنح المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي التّظيف من جهة أخرى"<sup>7</sup>.

\* Kyoto protocol to the United Nations Framework convention on Climate Change.

(<http://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>), accessed June 3, 2015.

<sup>1</sup> إبراهيم، عبد الجليل. "التغيرات المناخية وقطاع الأعمال. الفرص والتحديات"، عالم المعرفة، المجلد 37 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر- دجنبر 2008)، ص. 133.

<sup>2</sup> إبراهيم، عبد الجليل. "التغيرات المناخية وقطاع الأعمال"، نفس المرجع، ص. 133.

<sup>3</sup> وهيب، عيسى الناصر. "تقرير حول آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة"، عالم المعرفة، المجلد 37، أكتوبر- دجنبر 2008، ص. 188.

<sup>4</sup> حمزة حموشان وميكا مانيو بالويللو. الثورة القادمة في شمال إفريقيا. الكفاح من أجل العدالة المناخية، المرجع السابق الذكر، ص. 154.

<sup>5</sup> وهيب عيسى الناصر. تقرير حول آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة"، المرجع السابق الذكر، ص. 188.

<sup>6</sup> إبراهيم، عبد الجليل. "التغيرات المناخية وقطاع الأعمال. الفرص والتحديات"، المرجع السابق الذكر، ص. 133.

<sup>7</sup> UNEP. CDM information and guide book (Denmark, June 2004), p. 12.

ويبدو من خلال هذه الآليات أن المجهودات الدولية منحت أهمية كبيرة للتمويل وتوفير السيولة المالية لتخفيف آثار التغير المناخي، في الوقت الذي تهدد فيه هذه الأخيرة الاقتصاد بشكل مستمر إذ أن المنهج الليبرالي الذي يخضع كل شيء لآليات العرض والطلب لن يكون في مصلحة شعوب الدول النامية.

#### - الإعلانات الدولية البيئية

يمكن التطرق في هذا المجال لإعلان ستوكهولم حول البيئة البشرية (النقطة الأولى)، وإعلان ريو حول البيئة والتنمية (النقطة الثانية).

#### إعلان ستوكهولم حول البيئة البشرية

يعتبر مؤتمر ستوكهولم (الذي انعقد من 5 إلى 16 يونيو 1972) نقطة تحول في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة إذ ترتب عليه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) كأحد الفروع الثانوية المنبثقة عن الجمعية العامة. وأكثر المبادئ التي أسفر عنها هذا المؤتمر صراحة المبدأ الحادي والعشرون الذي ألزم الدول بالحفاظ على البيئة وطلب منها:

- التعاون على حماية الطبيعة من خلال العمل المشترك واتخاذ الإجراءات المناسبة بما في ذلك تبادل المشورة والمعلومات فيما بينها وبين غيرها من الأطراف الدوليين والوطنيين المهتمين بقضايا البيئة الدولية؛

- حتمية تطبيق المعايير الموضوعية لعمليات الصناعة والإنتاج التي تُسبب أضراراً سلبية أو مخزبة للطبيعة والالتزام بهذه المعايير والاشتراطات؛

- الالتزام بتطبيق قواعد القانون الدولي المتعلقة بمجال الحفاظ على البيئة الحياتية والطبيعية.

وقد دعم عقد هذا المؤتمر التعدي المستمر على البيئة، واستنزاف مواردها، وتعاطم الثورة الصناعية والزراعية، وما استتبعه ذلك من نفث آلاف الأطنان من الأدخنة والمواد والغازات السامة، ومن النفايات السائلة والصلبة، في قطاعات البيئة المختلفة، كل ذلك لم تظهر نذره وعواقبه الوخيمة إلا في بدايات النصف الأخير من القرن العشرين<sup>1</sup>.

ومع حداثة القانون الدولي البيئي باعتراف فقهاء القانون، حيث اعتبره أحد الفقهاء<sup>2</sup> أكثر فروع القانون شباباً، فقد تطوّر بسرعة، ولكن لا يزال في مراحل التكوينية (الجنينية)، ويقول البعض الآخر إن عملية صياغة هذا القانون، سواء أكان عرفياً أو اتفاقياً، معقدة وشاقة، دقيقة وغير ثابتة، وبطيئة للغاية عادة<sup>3</sup>.

#### إعلان ريو حول البيئة والتنمية

وضع إعلان ريو حول البيئة والتنمية (من 3 إلى 14 يونيو 1992) عدّة مبادئ تهدف إلى معالجة الظواهر المناخية المفاجئة، والشديدة الخطورة الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل الانبعاثات المتزايدة للغازات إلى الغلاف الجوي بهدف تخفيض حجم الغازات المنبعثة، وتمثل هذه المبادئ في<sup>4</sup> مبدأ الملوث يدفع الثمن ومبدأ المسؤولية المشتركة وعدداً من المبادئ

<sup>1</sup> عبد الستار، يونس الحمدوني. الحماية الجنائية للبيئة (مصر: دار الكتب القانونية، 2013)، ص. 275.

<sup>2</sup> Bo Johnson. International Environmental Law (Stockholm : Liber Forlag, 1976), p. 74.

<sup>3</sup> Jan Schneider. World public order of the environment (London, Book Edition 1979), p. 128.

<sup>4</sup> عبد الستار، يونس الحمدوني. الحماية الجنائية للبيئة، المرجع نفسه، ص. 305.

الأخرى<sup>1</sup>، مثل مبدأ التعاون أو التضامن الدولي ومبدأ عدم التمييز ومبدأ المنع أو الحظر ومبدأ إقامة التوازن بين مصالح الدول المعنية ومبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة<sup>2</sup>.

## 2-1: العرف الدولي

إن قواعد القانون الدولي العرفي التي تضبط العلاقة بين التغير المناخي وحقوق الإنسان ما تزال في مراحلها الجنينية (Soft Law)، بل وأحياناً غير مكتملة الأركان والمعالم بحكم الاختلاف الذي يطبع الممارسة الدولية في هذا المجال نظراً لتضارب المصالح والتباين في قدرات الدول؛ لذلك تبقى القواعد العرفية<sup>3</sup> المتصلة بحماية البيئة بشكل عام، والتي تفرض التزامات قانونية على الدول - كالاتزام بقواعد حسن الجوار وعدم التعسف في استعمال الحق - خاصة في مجال الأنشطة الخطرة التي تؤدي إلى التلوث عبر الحدود الدولية قابلة للتطبيق وضبط العلاقة بين التغيرات المناخية و حقوق الإنسان. والملاحظ أنه بدأت تلوح في الأفق طريقة جديدة لتكوين العرف الدولي تركز على الإسراع بشكل غير عادي بتكوينه في إطار ممارسات جديدة وسريعة وعامة بفعل تعدد المؤتمرات الدولية وانتشار الوسائل التكنولوجية، كمسؤولية الدول عن النشاطات التي تسبب أضراراً عابرة للحدود<sup>4</sup>. وتبعاً لذلك، على الدولة واجب الإخطار عن المشاريع التي يمكن أن تمتد تأثيراتها إلى خارج الحدود الوطنية من جهة وواجب تقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عن أنشطتها الممتدة خارج التراب الوطني من جهة ثانية.

## 3-1: المبادئ العامة للقانون

يقصد بالمبادئ القانونية العامة تلك المبادئ المتعارف عليها في النظم القانونية الداخلية للدول أعضاء المجتمع الدولي، والتي تستوحي منها الحلول لخلافاتها في غياب القاعدة الاتفاقية، ورغم أن محكمة العدل الدولية لا تعتمد - عند الفصل في النزاعات- على المبادئ العامة كقاعدة وحيدة لإصدار القرار لكنها تكون موجودة في دعم القرار الذي تتوصل إليه، حيث يمكن الإشارة إلى مبادئ أصبحت راسخة في المجال البيئي "القانوني" كمبدأ منع إلحاق الضرر بالغير (المبدأ من 21 من إعلان ستوكهولم للعام 1972)، ومبدأ تقديم التعويضات عن الضرر البيئي (المبدأ 22 من إعلان ستوكهولم للعام 1972) ومبدأ الوقاية ومبدأ الإنصاف.

## - مبدأ الوقاية

أرست الاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية أسس المبدأ الوقائي استناداً إلى التطورات الحديثة للقانون الدولي<sup>6</sup> دون التمسك بالقواعد التقليدية للقانون الدولي التي توجب وجود علاقة سببية مباشرة بين الفعل والضرر، أي أن المنع أو التحريم في هذه الحالة يترتب على الفعل لما قد يسببه من ضرر بالبيئة وليس نتيجة للضرر المتحقق فعلاً لأن العديد من المشاكل البيئية لا يمكن التحقق منها والتصدي لها ما لم توجد دلائل واضحة حول العلاقة السببية بين الفعل والضرر.

<sup>1</sup> أشرف هلال. جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق (دون ذكر الناشر، 2005)، ص. 20 وما بعدها.

<sup>2</sup> أشرف عرفات أبو حجارة. مبدأ الملوثة يدفع (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 26.

<sup>3</sup> معمور رتيب محمد عبد الحفيظ، اتفاقية بازل ودورها في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2008)، ص. 129.

<sup>4</sup> شعشوع، قويدر. دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي: رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر، 2014/2013)، ص. 147.

<sup>5</sup> محمد المجذوب، القانون الدولي العام (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004)، ص. 137.

<sup>6</sup> شعشوع، قويدر. دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع المشار إليه سابقاً، ص. 183.

ولذلك تمّ قبول مبدأ النهج الوقائي في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1989)\*، واتفاقية التنوع البيولوجي (1992)\*، وبما أن هذا المبدأ لا يقتصر على مجال مُعيّن فقد نصّت عليه الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (1992).

#### - مبدأ تعويض الأضرار

ورد مبدأ التعويض في مشروع لجنة القانون الدولي ضمن طُرُق الجبر، وكانت أيضاً محلاً للممارسات الدولية حيث تعتبر أهم وسيلة يمكن العمل من خلالها على إعادة التوازن للمُتضررين وهي التّعويض<sup>1</sup>، وتكون هذه الوسيلة فاعلة أيضاً في جبر أضرار تغيّر المناخ على حقوق الإنسان، حيث تتوافق مع روح المادة 11 من الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية (1992) التي تنص على إحداث آلية مالية تعنى بتكاليف التخفيف والتكيف مع آثار التغير المناخي.

وفي نفس الاتجاه، أكدت المادتان الأولى والثانية من البروتوكول المكمل للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على حق الإنسان في بيئة سليمة لا تؤثر على صحته أو رفايته، وحقّه - في حالة أي مساس بها- في اللجوء إلى الجهات المختصة لتؤمن له الحق في التّعويض<sup>2</sup>.

#### - مبدأ الإنصاف

تؤكد الاتفاقية-الإطارية للتغيرات المناخية على ضرورة حماية نظام المناخ لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة على أسس من العدالة المتمثلة<sup>3</sup> في وضع مسؤوليات عامة على جميع الدول الأطراف لكتّتها متباينة تبعاً لقبولية كل دولة ومدى نُموّها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، ومدى مساهمتها في حصول ظاهرة التغير المناخي.

ويُبرّر التنصيص على مبدأ الإنصاف من خلال فكرة مفادها أن الدول النامية يجب أن تتركب القطار العالمي لسياسات حماية المناخ دون أداء ثمن تذاكرهم. وقد أضحى مبدأ الإنصاف<sup>4</sup> مقبولاً من قبل معظم الأطراف في الاتفاقيات البيئية ومنها الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، مع إمكانية إعادة تقييم هذا النهج مستقبلاً من جانب الأطراف إذا تغيرت المصالح بين الفاعلين.

وقد أكد بروتوكول كيوتو على هذا المبدأ من خلال نصه<sup>5</sup> على أن بروتوكول كيوتو قد صُمم على حماية النظام المناخي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة مع إيلاء أهمية كبرى للبلدان النامية التي يتعيّن عليها تحمّل أعباء غير متناسبة أو غير اعتيادية بموجب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

#### 4-1: الاجتهاد القضائي

غابت الاجتهادات القضائية على الصعيد الدولي بحكم عدم وجود قضايا عرضت على محكمة العدل الدولية تعالج تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان، لكن توجد اجتهادات قضائية على صعيد القانون الداخلي و يمكن الإشارة إلى أحد أحكام المحاكم البريطانية في العلاقة بين الفقر و تغير المناخ، حيث أقامت جمعية "أصدقاء الأرض"<sup>6</sup> وجمعية "ساعدوا المُستين" في سنة 2008 دعوى ضد الحكومة البريطانية لوجود الكثير من منازل المواطنين الفقراء التي تقع في أماكن منعزلة

\* ([http://ozone.unep.org/new\\_site/en/Treaties/treaties\\_decisions-hb.php?sec\\_id=155](http://ozone.unep.org/new_site/en/Treaties/treaties_decisions-hb.php?sec_id=155)), accessed June 21, 2015.

\* (<https://www.cbd.int/doc/legal/cbd-en.pdf>), accessed June 21, 2015.

<sup>1</sup> محمد خالد، عسكر. القانون الدولي البيئي (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص. 379.

<sup>2</sup> ([http://www.echr.coe.int/Pages/home.aspx?p=basictexts&c=fran#n1373906689888597503197\\_pointer](http://www.echr.coe.int/Pages/home.aspx?p=basictexts&c=fran#n1373906689888597503197_pointer)), accessed April 12, 2015

<sup>3</sup> سلافة طارق عبد الكريم الشعلان. الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص. 113.

<sup>4</sup> محمد عادل عسكر. القانون الدولي البيئي (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص. 114.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص. 115.

<sup>6</sup> Friends of the Earth (<https://www.foe.co.uk/>), accessed June 3, 2015.

تتسم بالبرودة الشديدة، مما يؤدي بهم إلى استعمال كميات كثيرة من الوقود الأحفوري المسبب للتلوث، ورغم أن المحكمة العليا البريطانية حكمت لصالح الحكومة إلا أن اللجوء إلى القضاء في مثل هذه الحالات يشكل سابقة من نوعها<sup>1</sup>.

و يمكن ذكر قضية ما يعرف بأطفال الفلبين (The Philippine Children's Case)<sup>2</sup> دارت أحداثها في الفلبين (في العام 1993) نتيجة منح هذه الأخيرة ترخيصاً لبعض الشركات لقطع أشجار الغابات<sup>3</sup>، مما دفع العديد من الأطفال مُمثلين بآبائهم ومُساندين من قبل جمعية الشبكة الإيكولوجية للفلبين (Philippines Ecological Network, PEN) لرفع دعوى إلغاء قرار تراخيص استغلال الغابات بدعوى أن قطع الأشجار تؤدي إلى أضرار خطيرة بالأجيال الحالية والمستقبلية، وينتهك الاستغلال حق تلك الأجيال في البيئة الصحية ويتنافى مع الحقوق الدستورية التي يكفلها الدستور الفلبيني للأطفال.

وقد رفضت المحكمة الابتدائية الدعوى على أساس أن القضية سياسية ولا تمس أي حق قانوني، وبعد التوجه إلى المحكمة الدستورية (The Supreme Court) اعتبرت أن الحق في وجود نظام بيئي متوازن وصحي يشكل أحد أهم الحقوق التي ينبغي حمايتها، وأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية مترابطة ولا تتجزأ، وأضافت -المحكمة- أن الحق في وجود نظام إيكولوجي متوازن من شأنه كفالة التمتع بالحق بالصحة الذي يقترن بواجب مماثل هو الامتناع عن الإضرار بالبيئة، وبذلك ألزمت المحكمة الدستورية الدولة بالالتزام بحماية الحق في البيئة الصحية للمدّعين.

ويمكن اعتبار قرار المحكمة الدستورية بمثابة اعتراف حقيقي بالمسؤولية ما بين الأجيال (recognition of intergenerational responsibility) للحفاظ على استدامة الموروث المشترك بين الناس بعيداً عن إغراءات التجارة وتدفق المال.

#### 5-1: الفقه الدولي

سبقت الإشارة إلى أن حماية البيئة تشكل اهتماماً عالمياً مشتركاً، وقد اعتبر جانب من الفقه الدولي الحديث أن فكرة الاهتمام المشترك تنتمي إلى قواعد القانون الدولي البيئي الأمرة (Erga Omnes). فالالتزامات الدولية الجماعية بحماية البيئة تقع في مواجهة الكافة وتهم المجتمع الدولي بأسره، الأمر الذي يعطي لكافة أعضاء هذا المجتمع مصلحة قانونية في ضمان احترامها؛ وجدير بالذكر أن المجتمع الدولي قد تجاوز مرحلة التعايش بين الدول، وانتقل إلى مرحلة أخرى هي مرحلة التعاون الدولي، بمعنى التعاون الإيجابي وليس التعاون السلبي. وما دامت حماية البيئة وتحقيق التنمية تتجاوزان الحدود الجغرافية للدول، فإن القانون الدولي يجب أن يكفل تحقيق التعاون بين مختلف الدول.

وللعلم ساهم الفقه الدولي مثلاً في تطوير مفهوم الحق في بيئة نظيفة ومفهوم حقوق الأجيال المقبلة قبل أن يُدمجا في الاتفاقيات والإعلانات الدولية<sup>4</sup>، وفي نفس السياق قامت جمعيات علمية متعددة بجهود "موازية" كمعهد القانون الدولي (IDI) حول تلوث المياه والبحيرات بتاريخ 12 شتنبر 1979 وجهود عديدة لجمعية القانون الدولي (ILA) منذ أعمال قواعد هلسنكي حول استعمال المياه (غشت 1966) والتلوث البحري ذي المصادر الأرضية (نيويورك، غشت 1972) ودراسة العلاقة بين المياه

<sup>1</sup> شعشوع قويدر. دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع السابق الذكر، ص 254.

<sup>2</sup> للاطلاع على الحكم يمكن تصفح الموقع الإلكتروني: القانون الفلبيني

([http://www.lawphil.net/judjuris/juri1993/jul1993/gr\\_101083\\_1993.html](http://www.lawphil.net/judjuris/juri1993/jul1993/gr_101083_1993.html)), accessed June 8, 2015.

<sup>3</sup> - The following Summary. The vulnerable earth: towards a planetary history; in the ends of the earth, ED. Donald Worster (New York; Cambridge University Press, 1988), p. 213.

- <http://www.futurepolicy.org/crimes/right-of-future-generations/>, accessed June 3, 2015.

- Douglas James Joyce. The Environmentalist: Environmental Law and Policy (New York: Nova Science Publishers, Inc, 1999), pp. 84-86.

<sup>4</sup> Jean Pierre Beurier & Alexandre Kiss. Droit International de l'Environnement (Paris : Ed Pedone, 2010), p.71.

والموارد الطبيعية والبيئية (بلغراد، 1980) وقد بينت كل هذه الجهود بوضوح وجود توافق بين الفقه حول بعض المبادئ. و"أخذاً عن الفقه الدولي"، أدمجت هذه المبادئ في الاتفاقيات الدولية<sup>1</sup>.

وظلّ الفقه الدولي يشكّل المنبّه الذي يثير القضايا الدولية ويعالجها بالدراسة والتحليل، وهو أمر يسري على القضايا البيئية، حيث طُرحت في السنين الأخيرة ظاهرة اللاجئ البيئي والتي أصبحت تقضّ مضجع المجتمع الدولي بفعل التغيرات المناخية وتهدّد باختفاء مناطق واسعة من الكرة الأرضية وتؤدي إلى هجرة قسرية نحو مناطق آمنة.

ويتميز هذا النوع من اللجوء بطابعه التدريجي حيث يبدأ على المستوى الداخلي، أي أن اللجوء يبدأ من مدينة إلى أخرى أو من القرية إلى المدينة بفعل ظروف طبيعية وبيئية قبل أن يصبح ظاهرة دولية عبر الانتقال عبر الحدود من دولة إلى أخرى.

وتشير التقديرات الدولية إلى أن عدد المهاجرين البيئيين<sup>2</sup> قد يصل إلى مليار شخص<sup>3</sup> سنة 2050، وهذا ما يضع تحديات كبيرة على المجتمع الدولي من حيث الطبيعة القانونية لهذا النوع من اللاجئين خصوصاً وأن اتفاقية جنيف لسنة 1951 حول وضعية اللاجئين لم تُنظّم هذه "الظاهرة"، وعرّفت اللاجئ باعتباره شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرّره من التعرّض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرّض للاضطهاد<sup>4</sup>.

لنكون بذلك أما فراغ قانوني على المستوى الدولي ينظّم عمليات التدخل والوقاية أمام ظاهرة وشيكة ومؤكدة الحدوث، وهذا ما جعل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) تؤكد على غياب أي إطار قانوني يُنظّم تدخلاتها في مثل هذه الحالات.

ولمواجهة هذا الفراغ القانوني أوصى الفقيه "فرانك بيرمان" بضرورة إقرار حكمة دولية تهدف إلى الاعتراف، وحماية اللاجئين البيئيين عبر بروتوكول إضافي ملحق بالاتفاقية الدولية المتعلقة بالتغير المناخي<sup>5</sup>.

وفي نظرنا يبقى هذا الحل غير عملي لأنه سيضع أنظمة قانونية دولية متعدّدة تُنظّم موضوع اللجوء، كما أن المفاوضات الدولية حول التّغير المناخي تعرف تعثرات متعدّدة بفعل تضارب المصالح السياسية والاقتصادية للأطراف المتفاوضة، ولتجاوز كل هذه الصّعوبات نقترح إدخال تعديلات على اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق اللاجئين لإدماج مفهوم اللاجئ البيئي ضمن مقتضياتها، خصوصاً وأنها تعتبر هجرة قسرية مرتبطة بظروف مناخية يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليتها بشكل تضامني.

ثانياً: منظور منظمة الأمم المتحدة وبؤر التغيرات المناخية وآفاقها

1- منظور منظمة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية

نبحث في هذا الصدد اهتمامات مجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الإنسان بشأن التغيرات المناخية.

- مجلس الأمن الدولي والتغيرات المناخية

<sup>1</sup> Ibid., p. 72.

<sup>2</sup> نقصد بهذا المصطلح الأشخاص الذين يضطرون لمغادرة مناطق عيشهم أو سكنهم تحت تأثير التغيرات المناخية والبيئية.

<sup>3</sup> Donatien Garnier. Les réfugiés de l'environnement, pour comprendre l'Etat du monde (Paris : La Découverte 2010), pp. 207 - 211.

<sup>4</sup> The 1951 Convention relating to the Status of Refugees (<http://www.unhcr.org/3b66c2aa10.pdf>), accessed June 3, 2015.

<sup>5</sup> Ibid. . p.210.

يعود الاهتمام الرئيسي لمجلس الأمن الدولي بخطر قضايا التغيرات المناخية إلى العام 2007،<sup>1</sup> عندما طلبت بريطانيا وإيرلاندا الشمالية من مجلس الأمن بمناقشة العلاقة بين الطاقة، والأمن والتغير المناخي. وقد اقترحت الورقة المشتركة البريطانية الإيرلندية "طرح" جملة من الأسئلة منها: ما هي المخاطر (أو تداخل المخاطر) التي يمثلها التغير المناخي للأمن والسلم الدوليين لاسيما في سياق عالمي غير مستقر، وهل توجد مخاطر غير مُحدّدة بعد؟ وما هي المناطق التي يجب أن تحظى بالأولوية لدى المجموعة الدولية، وكيف يمكن بناء الفهم المشترك بصدد التغير المناخي؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس الأمن في سياق المقاربة المندمجة لتفادي المنازعات؟

ومن الخُلاصات التي تمخّضت عن النقاش أن استهلاك المزيد من الوقود الأحفوري (Fossil fuels) مع عدم تخفيض الغازات الدفيئة سيسرّع من التغير المناخي وهو ما سيشكل تهديداً للأمن والسلم الدولي. ولم تخل المناقشات من الإشارة إلى أهمية الأخذ في عين الاعتبار خطورة تنقل اللاجئين عبر الحدود بسبب التغير المناخي من القرى إلى المدن، ومن المناطق غير المنتجة إلى المناطق المنتجة وما يصاحب هذه "الظاهرة" من انتشار عدم الاستقرار والعنف.<sup>2</sup>

#### - مجلس حقوق الإنسان والتغيرات المناخية

في اجتماعه بتاريخ 30 شتنبر 2011 حول حقوق الإنسان والتغير المناخي، أصدر مجلس حقوق الإنسان القرار رقم 18/22<sup>3</sup> سلّم من خلاله بالتحديات التي يفرضها تغير المناخ على حقوق الإنسان، خصوصاً تلك المتصلة بالحق في الحياة والحق في الغذاء الكافي والملائم ولاسيما أثرها على مسلسل التنمية وعلى التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق الاستدامة البيئية والصحية.

وسيراً على نهج اتفاقية الأمم المتحدة-الإطارية بشأن تغير المناخ، أقرّ مجلس حقوق الإنسان بالطابع العالمي لتغير المناخ مما يفرض على جميع البلدان التّنسيق المتكامل والتّعاون الشّامل بهدف تجنّب الآثار الضارة بمسلسل التنمية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات المشروعة وذات الأولوية للبلدان النامية بُغية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام واستئصال آفة الفقر.

كما أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه من كون التغيرات المناخية تشكل تهديداً فورياً وبعيد المدى للشعوب والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، ولها انعكاسات سلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان<sup>4</sup> وهذا ما يجعل منها مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً وتعاوناً دولياً فعّالاً من أجل إعمال حقوق الإنسان التي تمسها الآثار المتصلة بتغير المناخ وفقاً لمسؤوليتها المشتركة وإن كانت متباينة.

وقد سبق لإعلان نيروبي الصادر بتاريخ 18 ماي 1982<sup>5</sup> وخاصة في بنده الثاني أن أشار إلى أن المشاكل التي تؤدي إلى تغير المناخ، تتجاوز الحدود القومية للدول وتمسّ البيئة البشرية ككلّ، لذا يجب أن تكون دافعاً لتوحيد الجهود الدولية في سبيل فضّ المشاكل البيئية.

1 Letter dated 5 April 2007 from the Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations addressed to the President of the Security Council

(<http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/CC%20S2007%20186.pdf>), accessed 23, 2015.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Human rights Council. RES 18/22. Human rights and climate change. September 30, 2011.

(<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/A.HRC.RES.18.22.pdf>), accessed June 10, 2015.

<sup>4</sup> Ibid (site web).

<sup>5</sup> (<http://www.unep.org/Documents.multilingual/Default.asp?DocumentID=70&ArticleID=737&l=en>), accessed April 3, 2015.

ولقد أصبح من المستحيل حلّ الكثير من المشاكل الناتجة عن التغيرات المناخية<sup>1</sup> من طرف دولة واحدة أو مجموعة من الدول، بل أصبح من الواجب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي. وبالتالي فإن مواجهة التغير المناخي لا يمكن أن تكون إلا على المستوى العالمي<sup>2</sup>.

2: بؤر التغيرات المناخية وأفاق حماية منظومة حقوق الإنسان

سنحاول في هذا المحور التطرق لبؤر التغير المناخي، وأفاق حماية حقوق الإنسان من هذا التغير.

- بؤر التغير المناخي وحماية منظومة حقوق الإنسان

يشكل التغير المناخي تهديداً للتنمية المستدامة في الدول الفقيرة أكثر من الدول الغنية بالرغم من كونها لا تساهم إلا بنسبة قليلة في حجم انبعاث الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، وهو ما يسري على الدول الجزرية خصوصاً الصغيرة منها (كجزر السيشيل وجزر المالديف) التي تواجه تحديات كبيرة بفعل التغيرات المناخية وتضع أعباءاً إضافية على كاهل ميزانيتها، فعلاوة على تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تفرض عليها التغيرات المناخية رصد موارد إضافية لمواجهة مخاطر المناخ التي تهدد وجود المكان<sup>3</sup> وحياة الإنسان، ومن أجل البقاء عملت هذه الدول على تغيير كبير في منهج نفقاتها عبر تحويل جزء من نفقات التنمية إلى مواجهة الكوارث الناتجة عن التغير المناخي، وبدل الاستثمار لتعزيز فرص التنمية والعيش الكريم أصبح الاستثمار يوجه من أجل البقاء وضمان استمرار الإنسان.

و في هذا السياق، أشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى "أن هذه الدول ترى أن مستويات الموارد المتاحة لها لم تكن كافية لضمان قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات المتعددة الطابع، و في غياب هذه الموارد لن تنجح الدول الجزرية بالكامل في بناء قدرتها أو تهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة، أو الإدماج الكامل لبرنامج عمل بربادوس (Barbados) [من 25 أبريل 1994 إلى 6 ماي 1994]\* واستراتيجية موريشيوس (Mauritius) [من 10 يناير 2005 إلى 14 يناير 2005]\* في الخطط والاستراتيجيات الوطنية"<sup>4</sup>.

و هذا مؤشر خطير على عدم قدرة هذه الدول على وضع برامج واستراتيجيات وطنية أو إيجاد التمويلات الضرورية للتكيف مع مخاطر التغير المناخي، وهذا ما جعلها تُعرب - من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية<sup>5</sup> - عن انشغالها بقلّة الموارد المالية المتاحة لتمكينها من تنفيذ مشاريع التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من أثاره، كما أن الإجراءات المعقّدة لتقديم طلبات الحصول على الأموال المتاحة على الصعيد الدولي تساهم في تفاقم أزمة الدول الجزرية الصغيرة قصد مواجهة التحديات المناخية؛ وللتخفيف من هذه الأخطار اتخذ "الصندوق الأخضر للمناخ" قراراً استراتيجياً يروم تخصيص

<sup>1</sup> سيران، طه أحمد. الحماية الدولية للبيئة من أسلحة الدمار الشامل (السلامية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية: 2006)، ص. 16.

<sup>2</sup> العشاوي، صباح. المسؤولية الدولية عن حماية البيئة (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، 2010)، ص. 107.

<sup>3</sup> حسب مجموعة من التقارير الدولية، تبقى بعض الأماكن مهدّدة بالاختفاء الكلي من الخريطة خلال الخمسين أو المائة سنة القادمة (للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالدول الجزرية).

\* (<https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=13&nr=365&menu=1361>), accessed June 21, 2015.

\* (<http://www.sidsnet.org/about-sids/msi>), accessed June 21, 2015.

<sup>4</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة. الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في أبيا، 1-4 أيلول/سبتمبر 2014، ص 6. [www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614](http://www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614), accessed april 8, 2015.

<sup>5</sup> المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المنعقد في أبيا (Apia) ما بين 1 و 4 أيلول/ سبتمبر 2014. (منشور على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. [www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614](http://www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614)), accessed april 8, 2015.

نسبة دنيا قدرها خمسين في المائة<sup>1</sup> من الاعتمادات المرصودة للتكيف مع المناخ للبلدان التي تواجه أوجه ضعف خاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية .

#### - آفاق حماية حقوق الإنسان من مخاطر التغير المناخي

أكدت الأبحاث العلمية العديدة، خاصة التقارير العلمية لهيئة ما بين الحكومية المختصة في التغير المناخي (IPCC) هذه الحقائق ومدى خطورة تغيّر المناخ والآثار الناجمة عنه، اتجه المجتمع الدولي إلى معالجة هذه أسباب الظاهرة ونتائجها المباشرة والمحتملة ونمذجة السيناريوهات حول مآلها.

وتتمثل التطورات التي عرفتها المجهودات الدولية في إقرار أهداف الألفية للتنمية الهادفة إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء، مع ما يترتب على ذلك من تخفيف الضغوط على استنزاف الموارد الطبيعية التي تساهم في التخفيف من أثار التغير المناخي، وفي نفس الاتجاه أكدت قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة التي انعقدت بجنوب إفريقيا (من 26 غشت إلى 4 شتنبر 2002)<sup>2</sup> على ضرورة الملائمة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وأكدت على ترابط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وقد أدى هذا الوعي المتنامي<sup>3</sup>، الذي ساهمت في إنمائه العديد من الدراسات المتخصصة مثل "تقرير ستارن Stern Report"<sup>\*</sup> عن الآثار السلبية للاحتباس الحراري وكلفته على الاقتصاد والتنمية وتقرير لجنة الحكومات عن تغير المناخ، إلى إحراز تقدم هام في المفاوضات، وشجّع مختلف الأطراف الدولية على توقيع بروتوكول كيوتو؛ واستمراراً لهذه الجهود انعقد مؤتمر قطر حول التغيرات المناخية سنة 2012 لبحث سبل تعديل بروتوكول كيوتو باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلزم البلدان بخفض غازات الاحتباس الحراري، بحيث يستمر نفاذه اعتباراً من بداية سنة 2012.

كما أن المجهودات التي بذلت على الصعيد الدولي ساهمت في إدماج أمن الأجيال المقبلة كجزء من الأمن الإنساني عبر مختلف الوسائل القانونية والقضائية، إلا أن الصناديق السيادية التي أحدثت لهذا الغرض من أجل ضمان استفادة الأجيال المقبلة من الثروات المهددة بالانحسار، و تيسير العدالة بين الأجيال؛ تبقى عاجزة عن معالجة تأثير التغير المناخي على حقوق الأجيال المقبلة، لذلك وجب تعديل النصوص المؤطرة للصناديق السيادية الموجهة لحماية حقوق الأجيال المقبلة وتعميمها على مختلف بلدان العالم على شكل ميثاق دولي لحماية الأجيال المقبلة من مختلف الظواهر المناخية التي تهدد حقوقهم.

لكن إنجاز هذا الأمر<sup>4</sup> يتطلب جهوداً دولية على كافة الأصعدة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية حفاظاً على هذه البيئة التي تعدّ الوسط الملائم لمعيشة الإنسان في كل أرجاء الأرض.

<sup>1</sup> الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد ما بين 1 و 4 أيلول/ سبتمبر 2014، ص 6. [\[www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614\]](http://www.unep.org/unea/download.asp?ID=4614), accessed april 8, 2015.

<sup>2</sup> أنظر التقرير الختامي الصادر عن قمة جوهانسبورغ:

Nations Unies. Rapport du sommet mondial pour le développement durable, Johannesburg (Afrique du Sud), du 26 Aout au 4 Septembre 2002 (New York: 2002). A/ conf.199/20.

<sup>3</sup> بوسبعين تسعديت. "أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة. مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مداخلة قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - الجزائر-3 يناير 2013، ص 16.

<sup>\*</sup> يمكن الاطلاع على تقرير ستارن حول اقتصاديات التغيرات المناخية وكلفتها الحالية والمستقبلية في:

([http://mudancasclimaticas.cptec.inpe.br/~rmclima/pdfs/destaques/sternreview\\_report\\_complete.pdf](http://mudancasclimaticas.cptec.inpe.br/~rmclima/pdfs/destaques/sternreview_report_complete.pdf)), accessed June 11, 2015.

<sup>4</sup> عبد الله بن جمعان الغامدي. "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الأول (جامعة الملك عبد العزيز، 2009)، ص 177.

## خاتمة عامة

حاولت هذه الدراسة تلمّس إشكالية التّغير المناخي انطلاقاً من منظور منظومة حقوق الإنسان العالمية لاسيما الارتكاز على التّواة الصلبة المتمثلة في الحق في الحياة والحق في الماء والحق في الصحة. ومن خلال محاور هذه الدراسة أوضحنا العلاقة الوطيدة بين التّغير المناخي المهولة من جهة وتدهور حقوق الإنسان من جهة أخرى.

ومن أجل توضيح هذه العلاقة الجدلية، اعتمدنا على مصادر القانون الدولي انطلاقاً من تحديد منظور الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات الدولية، ومن ثمّ بحث قواعد العُرف الدولي من أجل الحدّ من التّغير المناخي لاسيما العابر للحدود؛ وعرض المبادئ العامة للقانون الدولي كمنع إلحاق الضرر بالغير ومبدأ الوقاية والإنصاف. ولم يكن الاجتهاد القضائي بمعزل عن التطورات التي شهدتها مجال التّغير المناخي لاسيما تأكيده على أهمية حماية حقوق الجيل الحالي وحقوق الأجيال المقبلة وتكريس مبدأ المسؤولية ما بين الأجيال لصيانة الموروث المشترك بين الناس. ومن جهته حاول الفقه الدولي المهتم التركيز على حتمية حماية الميراث المشترك للإنسانية وتطوير مفهوم الحق في بيئة نظيفة وحقوق الأجيال المقبلة وتحليل "ظاهرة" اللجوء البيئي الناتجة عن التّغير المناخي.

أما منظمة الأمم المتحدة، فقد أولت الموضوع أهمية خاصة، إذ اعتبر مجلس الأمن الدولي أن قضايا التّغير المناخي تمسّ الأمن والسلم الدوليين. وقد درس مجلس حقوق الإنسان التحديات والمخاطر العالمية التي يفرضها التّغير المناخي على الشعوب والمجتمعات. وتبعاً لذلك دعا إلى تضافر الجهود على المستوى العالمي للحدّ من تأثير التّغير المناخي على منظومة حقوق الإنسان.

ولم تغفل الدراسة البحث في بؤر التّغير المناخي خاصة في الدول الجزرية الصغيرة التي تواجه تحديات كبرى من أجل البقاء وتفادي الكوارث المناخية المحدقة بها؛ لكن في غياب التّمويلات الضرورية من أجل التكيف مع التّغير المناخي أو التخفيف منه يبدو أساسياً بلورة ميثاق عالمي لحماية الأجيال المقبلة من الكارثة المناخية الوشيكة.

## أثر النبوءات الأخروية في عنف الأصوليات الدينية

أ.م.د شتيوي عبد مطر، العراق/جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية

المُلخَص:

تمارس الإخباريات والنبوءات الأخروية تأثيراً لا يمكن إنكاره في صياغة تصورات وأيديولوجيات ومواقف التيارات الأصولية داخل الأديان كافة، وتساهم في تزايد حدّة العُنف الذي يُمكن أن تُمارسه تلك الجماعات الأصولية نتيجةً لأسباب عديدة منها نزوع تلك الجماعات للقراءات الحرفية للنصوص الدينية واعتقادها بأنها المعنية بالخطاب المتضمن في تلك النصوص، واحتواء تلك الإخباريات القيامية على مقدار عالٍ من التوتّر الديني، وليقين تلك الجماعات القطعي بصدق هذه الرؤى والنبوءات وبالشكل الذي يدفعها لوضعها موضع التنفيذ دون اعتبار لخصوصيتها التاريخية والسياقية.

### The influence of eschatological prophecies in the violence of religious fundamentalisms

Abstract:

eschatological texts and prophecies have a significant effect on the formation of attitudes, perspectives and ideologies of the fundamental trends in all religions, and participating in its violence for many reasons, such as: the literally reading of the holy texts, fundamentalists faith that they are the persons whom should take those prophecies on their own responsibilities, the high level of religious tensions of eschatological prophecies and definite belief that these prophecies are uncountable as it should fulfill without any attention to its historical and contextual particularity.

مُقدِّمة:

تحتلّ موضوعة النبوءات الأخروية والتكهنات القيامية وما تفرّج عنها من أفكار وتصوّرات إسكاتولوجية(\*) حيزاً هاماً ومحورياً في موروث الفكر الديني ونصوصه وتدويناته المُختلفة؛ سواءً صدر ذلك عن العقائد السماوية المُشتقة من وحي مُنزل (سماوي)

(\*) الإسكاتولوجيا (Eschatology) أو علم الأخرويات هو اصطلاح ظهر خلال القرن التاسع عشر، ويُشير إلى الحقل المعرفي المُختص بدراسة المسائل المُتصلة بالأحداث الأخيرة التي تسبق نهاية العالم ومصير الإنسان ومآلات البشرية، وما يتفرّج عن ذلك من أحداث مُستقبلية مُتوقّعة في النصوص المُقدّسة والفولكلور، جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص44، وللمزيد عن الإسكاتولوجي، يُنظر:

Encyclopedia Concise Britannica, Library of Congress, U.S.A, 2006, P633.

او الديانات الوضعيّة الأرضيّة؛ ولعلّ مردّد ذلك يعود إلى الوظيفة الاستشراقية/الأرتيادية المناطة بالأديان كافة ودورها في ارتياد أفق المستقبل وكشف أغواره سعياً لاستجلاب الطمأنينة والسلام للنفس البشرية الخائفة من المجهول.

بيد أنّ جانباً من تلك الرؤى والمعتقدات الأخروية كانت قد تحوّلت -أو حوّلت- على يد التيارات الأصوليّة الدينيّة المتصلّبة إلى شكلٍ من الأدوات والمناهج التبريريّة العنيفة؛ فتلك التيارات المغالية والمؤمنة بالعصمة النصيّة والقداسة الحرفيّة كانت قد ذهبت إلى أبعد من مجرد الاعتقاد أو الايمان بنبوءات القيامة وسيناريوهات الآخرة؛ فتحوّلت النصوص الأخروية على يدها إلى برنامج عمل يعتمد العنف والحرب لإنفاذ ما تراه تلك الجماعات أوامر إلهيّة، عبر قراءاتٍ وإسقاطاتٍ يختلط فيها الديني بالسياسي، والتاريخ باللاهوت.

إشكاليّة الدراسة: تحاول الدراسة أن تجد إجابات مُحدّدة لأسئلة عديدة؛ مثل أهمّ النبوءات القياميّة في التدين الديني، مكانة تلك النبوءات في الموروث الاعتقادي للأصوليّات الدينيّة، والأثر الذي يمكن أن تلعبه النبوءات الأخروية في زيادة زخم العنف لدى الأصوليّين المؤمنين بها.

فرضيّة الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى سبر أغوار النبوءات القياميّة الرئيسيّة ذات الأثر الأشدّ وضوحاً في تشكّل ظاهرة العنف عند الجماعات الدينيّة الأصوليّة، من خلال افتراض وجود علاقة جوهريّة بين النص الديني الأخروي ومدى ميل الجماعة المعنيّة إلى انتهاج العنف.

أهميّة الدراسة: تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال إدراك أهميّة الدور الذي يلعبه المُعتقد الديني -والأخروي بالقيام بالتنبؤي على وجه الخصوص- لدى الطوائف والجماعات والتيارات المتعصّبة داخل مُختلف الديانات والمعتقدات؛ حيث يُشكّل التفسير القيامي المُستقبلي للأحداث الراهنة جزءاً لا يُمكن إغفاله من أجزاء المنظور السياسي للجماعات الأصوليّة الدينيّة.

منهجية الدراسة: تمزج هذه الدراسة بين مجموعة من المناهج والأدوات البحثيّة في سبيل إثبات صحّة الفرض الأولي والإجابة عن أسئلة الدراسة الرئيسيّة. ومن أهمّ تلك المناهج هو المنهج التاريخي الذي استُخدم بشكل مُكثّف لأن جميع الاتجاهات المعاصرة سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة لا يمكن أن تُفهم بشكلٍ واضح دون التعرّف على أصولها وجذورها، واستُخدم المنهج الوصفي (دراسة الحالة) من خلال عرض نماذج مُختارة من الأصوليّات الدينيّة المتأثّرة بنبوءات أخروية، كما وُظّف المنهج المُقارن لتحديد أوجه الشبه والاختلاف ورصد التطوّر للنماذج الخاضعة للدراسة.

حدود الدراسة: تحاول الدراسة أن تبقى قدر المُستطاع ضمن حدود الأثر (العنف الأصولي) والمؤثّر (النبوءات الأخروية) في إطار الديانات السماويّة (المهوديّة والمسيحيّة والإسلام)، دون أن يعني ذلك إمكانية التعرّيج والاستشهاد بظواهر مماثلة او استجابات مُشابهة لدى الديانات والمعتقدات الوضعيّة.

هيكلية الدراسة: قُسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول كلّ مبحث المحتوى الرئيس لإحدى النبوءات الأخروية الكبرى، والأثر الذي أحدثته تلك النبوءة في عُنف مُختلف الأصوليّات الدينيّة المؤمنة بها.

المبحث الأول: نظريات نهاية الزمان (Apocalypse) واثرها في العنف الأصولي:

المطلب الأول: محتوى نظرية نهاية الزمان:

على الرغم من أن أقدم مدونة تتحدث عن نهاية الكون تعود للديانة الهندوسية، إلا إنَّ الأسطورة الأخروية هي مفهوم موغل في قديمه ولم تختصَّ به الهندوسية لوحدها؛ إنَّ نسقاً مُشاهماً من التصورات الأخروية يُمكن رصده في الثقافات الدينية الإيرانية والإسكندنافية القديمة (الهندو-أوروبية)<sup>(1)</sup>.

ازدهرت الأفكار الأخروية (Apocalypse) بين عامي (200) ق.م و(100) ميلادية بوصفها شكلاً من القراءات الحرفية للتوراة وجزءاً أصيلاً من التراث اليهودي<sup>(2)</sup> وطرازاً من الأدب القيامي (الأخروي) الذي طُوّر على يد طائفة الغيورين (Zealots) التي تُمثّل أقصى اليمين في الفرق اليهودية<sup>(3)</sup>، وقد عُرف عن هذه الفرقة ميلها للعنف وممارستها للإرهاب<sup>(4)</sup> وجنوحها الشيعي الشعبي وتمرُّدها على التعاليم وكثرة مُدعي المسيحية فيها<sup>(5)</sup>، ويُعتقد أنَّ النزعة الأخروية قد اخترقت المسيحية عبر المُتحوّلين إليها من اليهودية، وجاء عصر التنوير ليزدري هذا التفسير القيامي للمصير البشري وهذه السادية في تقديس العذاب والعنف المُमित<sup>(6)</sup>؛ وبخاصة الرؤى المُفرطة في الثأر والانتقام واللغة المجازية الشاذة الواردة في سفر (الرؤيا<sup>(\*)</sup>) والتي وُصفت بأنّها "نوعٌ من العروض الغريبة، شبه مسيحية، لا مكان فيها للمسيح وتعاليمه"<sup>(7)</sup>، كما أنَّ المؤسسة الدينية التقليدية تُعارض هذا الشذوذ العقائدي وتعلن رفضها لأولئك الذين يحاولون التعجيل بالقيامة أو الترويج لموعدها<sup>(8)</sup>، وعلى نحوٍ مُشابه، يرفض الفقه الإمامي المعتدل أفكار (الوقّاتين) ويصمها بالخداع والتدجيل<sup>(9)</sup>.

- (1) ميرسيالباد، تاريخ المُعتقدات الدينية، ج2، ت: عبدالهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1987، ص258.
- (2) فؤاد شعبان، من أجل صهيون، التراث اليهودي المسيحي في الثقافة الأمريكية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص298.
- (3) مكتب التبيان للدراسات العربية وتحقيق التراث، الموسوعة المُفصلة في الفرق والأديان والملل والمذاهب والحركات، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2011، ص ص55، 57، وتُعرف هذه الطائفة أيضاً باسم (حملة الخناجر)، وقد نشطت في اغتيال رموز السُلطة الرومانية واليهود المتمردين على التعاليم الكهنوتية.
- (4) أكرام لمعي، الاختراق الصهيوني للمسيحية، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص183.
- (5) عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد(2)، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص ص122-123.
- (6) مُنير العكش، تلمود العم سام، الأساطير العبرية التي تأسست عليها أمريكا، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص ص177، 179.
- (\*) يُعدُّ سفر الرؤيا (بجانب رؤية حزقيال) أحد الروافد الرئيسة في تبلور النظريات الأخروية، يُنسب إلى (يوحنا البطلمي) أحد رُسل المسيح الأثني عشر، وهو -باعتراف آباء الكنيسة- مليء بالمُتناقضات والمعاني الخفية، بحيث كاد أن يُستبعد من التدوين المسيحي المُقدّس لدى ظهوره الأول (كونه كُتِبَ بطريقة المنامات) بجانب لُغته المُفرطة في العنف وتسببه بولادة موجة من المتنبيين المزيّفين المُتأثرين بخطابه الرمزي، للمزيد يُنظر: محمد عزّت محمد، نبوءات نهاية العالم عند الإنجيليين وموقف الإسلام منها، دار البصائر، القاهرة، 2009، ص ص11، 27.
- (7) جوناثان كيرش، تاريخ نهاية العالم، كيف غير أكثر أسفار الكتاب المُقدّس إثارةً للجدل حضارة الغرب، ت: عبدالوهاب علّوب، مكتبة الشروق، القاهرة، 2007، ص ص127، 139.
- (8) Gershom Scholem, The Messianic Idea in Judaism and other Essays on Jewish Spirituality, Schocken, New York, U.S.A, 1971, PP7, 10.
- (9) أجناس جولدتسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي، ط2، ت: محمد يوسف موسى وآخرون، دار الكتب الحديثة بمصر، القاهرة، 1959، ص217، والوقّاتون هم أولئك الذين يضعون جداول زمنية للنهائية والظهور المهداوي وختام الحياة.

إنَّ الأفكار الأخروية ونبوءات نهاية الزمان ليست أمراً جديداً، بل هي ظاهرة تتجدد بين فترة وأخرى<sup>(1)</sup>؛ ويكمن السرُّ في قدرتها على الديمومة والانبعاث المُتحرّز من كلِّ محاولات الارتقاء العقلائيّ البشريّ أنّها:

1. مُترسّبة في أعماق الوعي الديني الإنساني: حيث يرى المؤرّخ الأمريكي (يوجين جالاجر) أنّ المُعتقدات الأخروية ما زالت من أقوى التيارات الفكرية في الغرب وبأنّها لم تُعب عن الذهنية الغربية منذ (2500) سنة<sup>(2)</sup>.
2. تملك قُدرةً فذةً على سحر العقول: فأفكار القيامة اخترقت المجمع العلمي العقلاني الغربي، فلم يسلم من تأويلاتها الماورائية فلاسفة لامعون ك(جون لوك ونيوتن)<sup>(3)</sup> و(جوزيف بريستلي-مكتشف الأوكسجين) و(جان جاك روسو) و(إيمانويل كانت-مُبتدع فلسفة الأنوار) و(نابليون بونابرت) وغيرهم كثير<sup>(4)</sup>. وفي أوج عصر الاستكشافات الجغرافية، رُصد المُركب (الديني/الأخروي) في ادعاءات (كريستوفر كولومبوس) الذي آمن أنّ رحلاته الاستكشافية هي جزءٌ من سيناريو (ألفي-مسيحاني) سيقود لتحرير القدس من أيدي المُسلمين<sup>(5)</sup>.
3. خطرة وذات خاصية وبائية: فهي من العقائد الخطرة كونها تمتاز بأنّها (مُميّنة ومُعدية) وتدفع الناس لإتيان أفعالٍ غريبة<sup>(6)</sup>. أمّا (وبائيتها) فتتضح من خلال نجاحها في تخطّي تباينات الأديان، حيث نجحت أفكار يوم القيامة في إنتاج (قيامويين<sup>(\*)</sup> إسلاميين)، ففي عام (1979)، قاد (جهيمان العتيبي) مجموعةً تعتنق أيديولوجيا غريبة جداً<sup>(7)</sup> لتُشعلتمرداً في المسجد الحرام حمل بصماتٍ أخروية/مهذوية؛ فالمئات من أنصار (جهيمان) كانوا مقتنعين أنّ رفيقه (محمد القحطاني) هو (المهديّ المنتظر) وأنّ عملية مَكّة<sup>(\*)</sup> هي توطئة لنهاية العالم<sup>(8)</sup>.

وقد لعبت الأدبيات الاستشراقية التنبؤية دوراً حاسماً في صوغ رؤية واستراتيجية جماعة (جهيمان) ودفعتها بسرعة نحو مسارٍ انتحاري<sup>(9)</sup>.

(1) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(2) المصدر نفسه، ص 298.

(3) طارق متري، مدينة على جبل، عن الدين والسياسة في أمريكا، دار النهار للنشر، بيروت، 2004، ص 129.

(4) رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم، المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مكتبة الشروق، القاهرة، 2000، ص 36، 39.

(5) المصدر نفسه، ص 30.

(6) راجح ابراهيم محمد، المسيحية البروتستانتية وعلاقتها بالصهيونية في الولايات المتحدة، دراسة عقدية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2007، ص 115.

(\*) اصطلاح (قياموي) هو اشتقاق منحوت من (يوم القيامة) ونهاية العالم، فهو أدقُّ بكثير من الألفاظ والمعاني القادمة من الأدبيات اللاهوتية التوراتية أو الإنجيلية (الباحث).

(7) توماس هيغهامر، ستيفان لأكروا، حتّى لا يعود جهيمان، حفريات أيديولوجية وملاحق وثائقية نادرة، ط3، ت: حمد العيسى، منتدى المعارف، بيروت، 2014، ص 28.

(\*) عملية احتلال الحرم المكي في 1979/11/20، خطط لها وقادها أصوليُّ مُتشدّد هو (جهيمان بن سيف العتيبي) وصهره (محمد عبدالله القحطاني) الذي أعلن أنّه (المهدي)، شارك في العملية زهاء (300) متطرّف محلي ووافد، وانتهت بمقتل القحطاني وأغلب عناصر المجموعة وإلقاء القبض على (جهيمان) و(62) من أتباعه وإعدامهم، للمزيد حول فكر (جهيمان العتيبي)، يُنظر: ناصر الحزيمي، أيامٌ مع جهيمان، كُنْتُ مع الجماعة السلفية المُحتسبة، ط2، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011، ص 109 وما بعدها.

(8) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، من هم الإسلاميون؟، التقرير رقم (31)، عمان/الرياض/بروكسل، 2004، ص 3.

(9) فؤاد ابراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي، نوستالجيا الخلافة، مركز اوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015، ص 71.

وعلى نحو مُشابه أظهر الراديكاليون السيخ إحساساً أخروياً (Apocalyptic) وشاركهم في ذلك المُحاربون السنهاليون في سريلانكا (نمور التاميل) الذين حوّلوا الكثير من تعاليم الرهبنة (Sangha) إلى قوّة عنيدة لدعم الدين والثقافة القوميّة التاميلية<sup>(1)</sup>.

ويمكن اختزال الوظائف الرئيسة لسيناريو القيامة الوشيكة في فكر الأصوليين إلى وظيفتين هما<sup>(2)</sup>:

الاولى: تهيئة الشروط والأوضاع الضرورية لإنجاز التغيير المقصود في العالم.

الثانية: تحديد أدوار الفواعل الرئيسيّين في هذا السيناريو؛ ليس فقط للقوى التي وصفت بكونها (شريرة) فحسب، بل كذلك للمؤمنين والأتباع (الأخيار) الذين سيدفعهم هذا التوزيع الوظيفي الكوني للتحوّل من فئة المشاهدين إلى صفوف المقاتلين.

المطلب الثاني: أثر نبوءة نهاية الزمان في عُنف الأصوليات الدينيّة:

يستند المنطق الأصولي على فلسفةٍ في منتهى البساطة والتجريد؛ فما مادام ليس ثمة قضية أعدل من قضية الله؛ فليس هناك- بالتالي- من عُنف أكثر شرعيّة ووجوباً من عُنف الحرب في سبيله، هكذا تُقدّس الإيديولوجيا الأصوليّة العنف؛ فالقتلة المُتدينون هم من بين أشد القتلة عُتوّاً وأقلهم ندماً<sup>(3)</sup>. وقد تفاقم العُنف الدموي عندما مزجت الكنيسة بين الفلسفة واللاهوت<sup>(4)</sup>؛ فظهرت صراعات الطوائف وبدعُ الهرطقة ومحاكم التفتيش والحملات الصليبيّة وما تلاها من حروب استعماريّة<sup>(5)</sup>.

وغالبا ما يحمل الأفراد المؤدلجون بعقائد أخروية أو المُهمكين في تحقيق نبوءة دينيّة قدراً عالياً من العُنف<sup>(6)</sup>؛ وهو ما يُفسّر اقتران المذابح الهائلة والإساءات المؤلمة وطرق التعذيب غير المعقولة بانتشار التعصّب والاعتقادات التبشيرية والرؤى القياميّة<sup>(7)</sup>، كما يُعاني أولئك الأفراد من مُركّب الثنويّة/المانويّة<sup>(\*)</sup> الصارمة (أي تقسيم العالم إلى فسطاطين مُتعارضين، نحن- و-هم، الخير والشر، النور والظلمة)<sup>(8)</sup>؛ فالمذابح المرّوعة الأولى لليهود في أوروبا كانت قد نُقدت على يد الصليبيين الأوائل في طريقهم لغزو القدس<sup>(9)</sup> وتحديداً في ألمانيا وبوهيميا، وهي مذابح لم تألفها أوروبا من حيث ضخامتها واتساعها<sup>(10)</sup>؛ وقد تدرّع

(1) Appleby Scott & Marty Martin, "Fundamentalism", Foreign Policy magazine, Issue 128 U.S.A, Jan/Feb2002, PP6, 16.

(2) Michael Barkun, Religious Violence and the Myth of Fundamentalism, in Leonard Weinberg & Ami Pedahzur (eds.), Religious Fundamentalism and Political Extremism, A Frank Cass Journal, Vol. 4, No. 3, U.S.A, 2003, P67.

(3) الأصوليّة، موقع المعبر الإلكتروني <http://www.maaber.org>، تاريخ الدخول 2015/2/16.

(4) كامل سefان، الصليب سيفاً وحرفاً، دار الأمين، القاهرة، 2000، ص9.

(5) المصدر نفسه، ص ص12-13.

(6) ريجينا الشريف، الصهيونيّة غير اليهوديّة، جذورها في التاريخ الغربي، ت: احمد عبدالله عبدالعزيز، سلسلة عالم المعرفة، العدد(23)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص22.

(7) إدغار موران، إلى أين يسير العالم؟ ت: احمد العلمي، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص75.

(\*) لفظة فارسيّة تعني (الفريد النادر) نسبة إلى (ماني بن فاتك) الذي اختط معتقداً يجمع بين المجوسيّة والمسيحيّة، كما تأثرت المانويّة بالبوديّة والزرادشتيّة، ترى المانوية أنّ العالم مخلوق من يدين مُتضادين هما النور والظلمة، للاستفاضة، يُنظر: المانويّة، في: الموسوعة المُفصّلة في الفرق والأديان والمذاهب والحركات، مكتب التبيان للدراسات العربيّة وتحقيق التراث، ج2، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2011، ص ص749، 754.

(8) جيكو مولر، فاهرنهولتز، الصراع على الله في أمريكا، مسيحي أوروبا يُعاين الدين المدني، ت: مُعين الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2010، ص75.

(9) ريجينا الشريف، مصدر سبق ذكره، ص22.

(10) جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ت: رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، 2011، ص91.

الصلبيّون حينها بالقول أنّ الواجب المقدّس يستدعي الشروع بمعاقبة (قتلة المسيح) ابتداءً قبل تحرير الأرض المقدّسة<sup>(1)</sup>؛ وقد بلغ جنون القتل حدّاً دفع اليهود لاحقاً - خلال الحملة الصليبيّة الثانية- لابتداع ممارسة شعائريّة دمويّة هي (طقس الاستشهاد) عبر الانتحار العائلي الجماعي للحيلولة دون التعرّض للتنكيل او التعميد الاجباري على يد الفرسان الصليبيّين<sup>(2)</sup>.

وساهم الاقتلاع العنيف للمؤسّسات السياسيّة والاجتماعيّة التقليديّة في أعقاب الثورتين الأمريكيّة والفرنسيّة إلى تعزيز الاعتقاد بأنّ نهاية الكون باتت وشيكة<sup>(3)</sup> كردّ فعلٍ على صعود العلمانيّة ومحاولة تحييد دور الدين في الحياة<sup>(4)</sup>؛ ثمّ جاءت تكنولوجيا الثورة الصناعيّة لتمدّد العُنف الديني القيامي بلاهوت سياسي عسكري قفز بالعقيدة القياميّة من الأخيلا إلى الجّد، ومن انتظار الأسطورة إلى صناعتها<sup>(5)</sup> بحيث تقلّص حيز السلام وتضاءلت فرص التسوية لأنّ القضاء على الشر-بحسب الأصوليّين- يستلزم وضع نهاية للتأريخ والإنسان والحياة<sup>(6)</sup>؛ وخلال كلّ ذلك المسار الطويل الشاق، بقيت التجربة الدينيّة الغربيّة تتطلّع بنهمٍ إلى الأبدية<sup>(7)</sup>.

إنّ دور المؤمن -بحسب الأصوليّة الدينيّة الغربيّة- ينحصر اليوم في المساهمة بتسريع تحقّق النبوءات الأخرويّة وحتى لو استلزم الأمر افتعال كارثة نوويّة؛ فالأصوليّون لا يرون نفعاً من السلام او حفظ البيئة او صيانة الموارد الطبيعيّة<sup>(8)</sup> ولا يُقلقهم تفاقم المديونيّة الخارجيّة او تضخّم الضرائب او حتّى مُستقبل الأجيال القادمة كونهم يعتقدون عقيدة الحتميّة التدميريّة<sup>(9)</sup>؛

إنّهم (الأصوليّون) يرون بضرورة خلق الظروف المواتية لاستعمال شتىّ الأسلحة (بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل) في المكان الذي ورد في نبوءات (هرمجدون<sup>(\*)</sup>)<sup>(10)</sup>؛ وهي عقيدة يتجلّى خطرها إذا تصادف أنّ أحد مُعتنقها هو نفسه من يضع أصبعه على الزناد النووي<sup>(11)</sup> طالما أنّه لا يؤمن بجذوى مُباحثات الحد من التسلّح ولن يكون مُتروياً أو عاقلاً حين يستلزم الأمر ذلك<sup>(12)</sup>.

وكان مجلس الكنائس الأصوليّة في الولايات المتحدة قد أيّد صراحةً الحرب ضدّ السوفيّات مُنذ عام (1948) قائلاً بأنّ على أمريكا مسؤوليّة أخلاقيّة جسيمة للمُبادرة بضربة عسكريّة وباستخدام جميع الوسائل والأدوات الضروريّة لإجهاض نوايا

(1) سعد البازعي، المكوّن اليهودي في الحضارة الغربيّة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007، ص ص42-43.  
(2) يوشع براور، عالم الصليبيّين، ت: قاسم عبده، محمد خليفة، عين للدراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، القاهرة، 1999، ص ص188، 190، ويلاحظ أنّ الصهيونيّة تُمدّد فكرة الانتحار الجماعي وتُنتهي على الحوادث التاريخيّة التي أقدم فيها يهود على قتل أنفسهم جماعياً (أسطورة قلعة الماسادا وشمشون وغيرها).

(3) طارق متري، مدينة على جبل، عن الدين والسياسة في أمريكا، مصدر سبق ذكره، ص129.

(4) رضا هلال، مصدر سبق ذكره، ص58.

(5) مُنير العكش، مصدر سبق ذكره، ص119.

(6) جيكو مولر، فاهرنهولتز، مصدر سبق ذكره، ص77.

(7) جورج قرم، مصدر سبق ذكره، ص92.

(8) محمد فاروق الزين، مصدر سبق ذكره، ص ص255-256.

(9) المصدر نفسه، ص ص255-256.

(\*) اتفقت الديانات التوحيدية الثلاث على وقوع هذه الملحمة، ولكنّها اختلفت في تفاصيلها ونتائجها، إذ يُفترض أنّ تكون هذه المحرقة (مفتاح القيامة) عبر صور تخيلية تتحدّث عن اضطراب الحضارة الغربيّة بالحروب والثورات والكوارث الطبيعيّة لتنتهي بصدام نووي بين الشرق والغرب، يعود على إثرها المسيح ليحكم الأرض لألف عام بعد أن يُبيد أعداء الكنيسة، للمزيد يُنظر: منصور عبدالحكيم والحسيني معدي، هرمجدون ونهاية أمريكا وإسرائيل، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، 2007، ص ص13، 25.

(10) حميد حمد السعدون، البروتستانتية والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة وإسرائيل، مجلة دراسات دوليّة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدوليّة، جامعة بغداد، العدد(31-32)، بغداد، 2006، ص ص61-62.

(11) جيكو مولر، فاهرنهولتز، مصدر سبق ذكره، ص78.

(12) جريس هالسل، النبوءة والسياسة، ط2، ت: محمد السمّك، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص44.

العدو المجنونة<sup>(1)</sup>؛ وهو ما كاد أن يتحقق لاحقاً بالفعل عندما وصل اليمين الأمريكي المحافظ مُعلنًا لا عن استعداده فقط بل (رغبته) في شنّ حرب نووية من أجل إسرائيل تطبيقاً للنبوءات التوراتية<sup>(2)</sup>؛ فاليمينيون المتصلّبون يجزمون بضرورة إعطاء التاريخ (دفعه) ما؛ وحينذاك سيصبح السلاح النووي أداةً لتحقيق مقاصد الله<sup>(3)</sup>. إنَّ ما يبعث على الذعر هو أن أكثر من (40%) من الأمريكيين البالغين يؤمنون أن نهاية العالم ستكون إثر نشوب معركة (هرمجدون) الأسطورية<sup>(4)</sup>، وضعف هذا العدد من الشعب الأمريكي يعتقد جازماً أن نبوءة حرق الأرض الواردة في الإنجيل تعني تدميرها بالأسلحة النووية<sup>(5)</sup>؛ ويذهب بعض المفكرين المعاصرين إلى رسم (سيناريوهات قيامية للحرب الشاملة)؛ فهم يرون أن العمليات الإرهابية قد تتصاعد لدرجة لا يمكن احتمالها بحيث تدفع العالم الغربي إلى إعلان الحرب على العالم الإسلامي برُمته، لتنتشُب المعركة الختامية الحاسمة<sup>(6)</sup>. وهذه النزعة اللامبالية بالمصير الإنساني تُلمس بوضوح عند الأصوليين اليهود المتعاطشين لتدمير (المسجد الأقصى) كخطوة أولى نحو افتعال حرب واسعة مع المسلمين واستعجال حدوث (الطفرة) وتحويل إسرائيل من مُجرّد دولة (صهيونية علمانية دنيوية) إلى مملكة ثيوقراطية<sup>(7)</sup>.

ولم يتأخر الأصوليون الإسلاميون في ركوب الموجة؛ فتتظيم الدولة الإسلامية (داعش) كان قد استمات للسيطرة على مدينة (دابق) لقناعته أن معركة (يوم القيامة) ستجري في هذه البلدة<sup>(8)</sup>؛ وهي قراءة حرفية لحديث نبويّ طويل يتناول مشاهدًا من معركة كبرى بين المسلمين والروم (الغرب) ويبرز (الدجال) كشخصية رئيسة فيها<sup>(9)</sup>.

المبحث الثاني: عقيدة التدبير والألفية وأثرها في العُنف الأصولي:

المطلب الأول: مُحتوى النظريتين:

يستند الاعتقاد بالألفية إلى عقيدة التدبير (Dispensationalism)؛ وهي نظامٌ مُعقّد من التفسيرات الإيفانجيلية للنصوص المقدّسة<sup>(10)</sup> ظهر في القرن التاسع عشر كمدرسة تعتنق التفسير الحرفي للأصولي للمدونات المقدّسة<sup>(11)</sup>؛ ويُشير مفهوم التدبير

(1) Dwight Wilson, Armageddon Now, The Pre-millenarian Response to Russia and Israel Since 1917, Institute for Christian Economics, Texas, U.S.A, 1991, P154.

(2) محمد اسماعيل المقدم، خدعة هرمجدون، دار بلنسية، الرياض، 2003، ص13.

(3) طارق متري، التيارات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، نبوءات وسياسة، مجلة معلومات، العدد(104)، شركة السفير، بيروت، 2012، ص12.

(4) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص306.

(5) فاخر احمد شريتح، المسيحية الصهيونية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص148.

(6) معتز الخطيب، الاسلام والارهاب في الفكر الغربي، وحدة الدراسات المستقبلية، سلسلة مرصد، العدد(9)، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 2012، ص14.

(7) جيل كيبيل، يوم الله، الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث، ت: نصير مروة، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1992، ص179.

(8) عادل القاضي، هل (دابق) هي معركة يوم القيامة بحسب تفسير (داعش)؟، منشور بتاريخ 2015/2/19، صحيفة التقرير الإلكتروني، تاريخ الدخول 2017/2/13.

(9) للإطلاع على الحديث كاملاً، يُنظر: الحافظ المُنذري، مختصر صحيح مُسلم، الجزء الثاني، كتاب الفتن، ط6، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، 1987، ص537، وقد بلغ هوس التنظيم بلفظي (دابق-أعماق) الواردين في المدونات الحديثية إلى إطلاق الأول على مجلته الرئيسية، والثاني على وكالته الخبرية الأهم.

(10) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص302.

(11) ناصر المنشاوي، الجوانب الخفية من حياة المسيح، بلا دار نشر، القاهرة، 2003، ص192.

إلى تدخّل العُنصر الإلهي بفعل واضح ومفهوم عبر التخطيط لإحداث شيء ما؛ وبالتالي فهو تدخّل قَدَرِيٌّ يُفهم من خلال رموز دينية<sup>(1)</sup>.

وكان المُبشّر البريطاني (جون داربي) أوّل من نظّر بشكلٍ تفصيلي لعقيدة التدبير من خلال تقسيمه التاريخ إلى (أحقاب) مُتتالية ستنتهي بقيام إسرائيل<sup>(2)</sup>؛ فهو إذن مُحاولَةٌ لتناول التاريخ بأكليته وتوضيحه بشكلٍ حقب (مراحل) مُحدّدة؛ وخلال كلِّ حِقبة يتمُّ اختبار البشريّة طبقاً لوعي إلهي مُحدّد<sup>(3)</sup>؛ وخلال ذلك التمحيص سيكون واجب المؤمنين هو العمل دون إعاقة هذا المسعى الإلهي إن لم يسهموا في تحقيقه<sup>(4)</sup>.

وتُعَدُّ التدبيرية حركةً قدريةً ماورائيةً تشاؤميّةً مُعاديةً للحدائث تُحاول -خلافاً للفلسفات المُتنوّرة- أن تُقدّم تفسيراً شمولياً للتاريخ من خلال عدسة النص المُقدّس وحده<sup>(5)</sup>؛ وقد انحسر تأثير نظرية الأحقاب كثيراً خلال عصر الوفرة والازدهار بحيث صُنّفت فلسفتها السوداوية ضمن الهرطقات؛ لكنّها عادت للظهور كنبوءة تنتظر التحقّق<sup>(6)</sup>.

أمّا عقيدة الألفية فتعود في أصلها إلى النُساك (الأسينيين<sup>(\*)</sup> Esseniens) الذين تكاثروا قبل ميلاد السيد المسيح وروّجوا لنظرية الألف السابع الأخير من عمر الكون<sup>(7)</sup> وبالغوا في الاهتمام بالتفكير الأخروي وجعلوه محور رؤاهم؛ لكنهم أنكروا البعث وأصروا أنّ الأخرة هي جزءٌ من الدنيا<sup>(8)</sup>؛ وأشدُّ فرقيهم تطرفاً هم (الجليليون) الداعين للتعجيل بيوم القيامة عبر العمل على تحقيق النبوءات<sup>(9)</sup>، ثمّ عادت الرؤى الألفية للظهور مُجدّداً أواخر القرن السادس عشر الميلادي في كتابات الأصولي المُتطرّف (توماس برايتمان)<sup>(10)</sup>.

إنّ مذهب أو عقيدة الألفية (Milleniummanist Doctrine) ذو جذور يهودية؛ لكنّ البروتستانتية أحيتهما وجعلتها فكرةً مركّزةً في عقيدتها<sup>(11)</sup>. ويرى الدكتور (محمد عمارة) أنّ (الحركة الألفية) بمحيطها البروتستانتية الأمريكي تمثّل المنبع الذي رَسّخت منه الأصولية المؤمنة حرفياً بالعودة المادية/الجسدية الثانية للمسيح ليحكم العالم ألف عام قبل القيامة<sup>(12)</sup>.

(1) أميل أمين، ذئاب في ثياب حملان، مُختصر قصّة الأصولية الأمريكية، دار المريخ، القاهرة، 2005، ص 167.

(2) طارق متري، مدينة على جبل، عن الدين والسياسة في أمريكا، مصدر سبق ذكره، ص 131.

(3) مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المُقدّسة، ماهي المسيحية الصهيونية الأصولية الغربية؟، ت: لورنس سمور، مجلس كنائس الشرق الأوسط، القدس، 1988، ص 10.

(4) راجع ابراهيم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 93-94.

(5) جورج م. مارسدن، كيف نفهم الأصولية البروتستانتية والإيفانجيليكية؟ ت: نشأت جعفر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 58.

(6) طارق متري، مدينة على جبل، عن الدين والسياسة في أمريكا، مصدر سبق ذكره، ص 131.

(\*) للاستفاضة عن طائفة (الأسينيين)، يُنظر: ناصر المنشاوي، الجوانب الخفية من حياة المسيح، بلا دار نشر، القاهرة، 2003، ص 74، 82.

(7) كامل سعفان، مصدر سبق ذكره، ص 66.

(8) عبدالوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(9) عباس محمود العقاد، عبقرية المسيح في التاريخ وكشوف العصر الحديث، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 34.

(10) طارق متري، التيارات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، نبوءات وسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(11) يوسف الحسن، جذور الانحياز، دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 17.

(12) محمد عمارة، معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، ط 2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 42-43.

وقد انتعشت عقائد الألفية في الولايات المتحدة، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية<sup>(1)</sup>، لكنَّ ازدهارها قاد إلى تباين آراء الأصوليين المسيحيين حول مرحلة ظهور المسيح خلالها، فانقسموا إلى ثلاث جماعات أو تيارات مُتمايزة:

1. جماعة ما قبل الألفية<sup>(2)</sup>: نظر هؤلاء بتشاورم حيال انحطاط الكنائس والثقافة بحيث أنهم افترضوا استحالة قيام مملكة المسيح قبل قدومه الشخصي<sup>(3)</sup>، وهو قدوم ستسبقه فترة الضيقة الكبرى (Great Tribulation) التي ستشهد تفاقماً في الشرور والحروب<sup>(4)</sup>؛ ولذلك استبعدوا احتمال حلول السلام قبل ذلك<sup>(5)</sup>، بل إنهم احتقروا كلَّ الجهود المبذولة باسم الدين لمعالجة أمراض المجتمع لأنَّ ذلك في تصوّرهم سيعيق القدوم الثاني للمسيح<sup>(6)</sup>؛ فاعتنوا بدلاً من ذلك بتهيئة العالم روحياً لاستقبال المسيح عبر الانتقال التدريجي من النظم العلمانية إلى الشيوعية وتحويل الكتاب المقدس إلى مرجعية تشريعية<sup>(7)</sup>، وتمثّل جماعة ما قبل الألفية التيار الطاغي على الأصولية المسيحية حالياً<sup>(8)</sup>.
2. جماعة ما بعد الألفية<sup>(9)</sup>: وذهبوا إلى إمكانية قيام ملكوت المسيح من ثنايا التقدّم الروحي والأخلاقي للعصر<sup>(10)</sup> عبر عملية اصلاحية حتّى يصل المجتمع الإنساني إلى درجة مُرضية من القداسة<sup>(11)</sup>؛ وتتفرع نظرية ما بعد الألفية إلى: ذاتية (قيام المؤمنين بنفسهم بإقامة مملكة المسيح)، وتديرية تعمل على تهيئة الظروف اللازمة لتلك العودة وتذليل عقباتها، وانعزالية تكتفي بالصلاة والابتهالات والقراءات الروحية<sup>(12)</sup>.
3. تيار الإنكار (المستقبليون)<sup>(13)</sup>: أو ما يُسمّى بأنصار (اللاألفية) أو دُعاة التفسير المجازي/الرمزي<sup>(14)</sup>؛ وقد تفرّع عنهم خلافٌ حول طبيعة العودة فيما إذا كانت حرفية أو روحية أو حتّى غير أرضية (مُلك سماوي)<sup>(15)</sup>.

وأشهر الجماعات الألفية المعاصرة هي كنيسة الرب الكونية، وجماعات (عشاء الرب)، وجماعة (ماهيكاري) اليابانية، بجانب عدد من المجموعات الإنجيلية المتطرفة<sup>(16)</sup>.

المطلب الثاني: أثر نبوءات الألفية في عنف الأصوليات الدينية:

- (1) جورج م. مارسدن، مصدر سبق ذكره، ص 56.
- (2) محمد عارف، صعود البروتستانتية الأيفانجيليكية في أمريكا وتأثيره على العالم الإسلامي، ت: رانية خلاف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص ص 149، 151.
- (3) جورج م. مارسدن، مصدر سبق ذكره، ص 56.
- (4) مايكل نورثكوت، الملاك يواجه العاصفة، أسفار الرؤيا والإمبراطورية الأمريكية، ت: عبدالرحمن الشيخ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص ص 80-81.
- (5) والتر راسيل ميد، بلد الله، الدين في السياسة الخارجية الأمريكية، ت: حمدي عباس، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 33.
- (6) مايكل نورثكوت، مصدر سبق ذكره، ص 82.
- (7) أميل أمين، مصدر سبق ذكره، ص ص 167-168.
- (8) مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، مصدر سبق ذكره، ص 9.
- (9) محمد عارف، مصدر سبق ذكره، ص ص 149، 151.
- (10) جورج م. مارسدن، مصدر سبق ذكره، ص 56.
- (11) والتر راسيل ميد، مصدر سبق ذكره، ص ص 35-36.
- (12) أميل أمين، مصدر سبق ذكره، ص ص 168..
- (13) محمد عارف، مصدر سبق ذكره، ص ص 149، 151.
- (14) مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، مصدر سبق ذكره، ص 10.
- (15) أكرام لمعي، مصدر سبق ذكره، ص 15.
- (16) نبيل إبراهيم، المسيحية المُتصهينة، أصولها وجذورها، هل كان كالفن يهودياً؟ مجلة معلومات، العدد (104)، شركة السفير، بيروت، 2012، ص 93.

إنَّ أتباع جميع الأديان يتغذّون -بدرجاتٍ مُتفاوتة- على الخُرَافة (كخُرَافة الألفيّة) إمّا لجهلٍ أو قصورٍ في استيعاب الغيبيات أو استحالة الاتفاق على دلالات الرموز<sup>(1)</sup>؛ فالعرض البشري لأحداث ما قبل القيامة عادةً ما يعتمد التخمين وتُرافقه السذاجة؛ لكنّ أخطر ما فيه هو ذلك الميل الواضح للجوء للقوّة في سبيل الوصول للنهاية؛ وبخاصّةٍ في النزاعات الدوليّة ذات الصلة بالأفكار الألفيّة<sup>(2)</sup>. إنَّ أخطر أنواع العُنف يكمن في التعصّب الأُصوليّ الممتزج بالنبوءات الألفيّة، وهي ظاهرة قلّما يخلو دين منها<sup>(3)</sup>؛ فهذا الجيشان الألفي المُغلّف بالأسطورة يتصاعد باضطراد عند كلِّ مُنعطفٍ تاريخي حاسمٍ سواءً كان سياسياً عسكرياً (الثورة الفرنسيّة، الحربين العالميتين، تأسيس إسرائيل، انهيار الاتحاد السوفياتي، حرب الخليج، أحداث أيلول، ... الخ)<sup>(4)</sup> أو كارثياً (تشيرونوبيل، ثقب الأوزون، الانقراض، التلوث، ... الخ) أو حتّى أخلاقياً (انعدام الأمن، كثرة الجرائم، الفساد، الإباحيّة، ... الخ)<sup>(5)</sup> نظراً لاعتقاد المؤمنين بالألفيّة بوجود تلازمٍ حتمي بين العودة الثانية للمسيح واندلاع هذه المشاكل والأزمات وبشكل لم يُعهد من قبل<sup>(6)</sup>.

ومثّل قيام إسرائيل العدواني عام (1948) بالنسبة للأُصوليّين الإنجيليّين تأكيداً على صحّة نظريّة ما قبل الألفيّة؛ وتعزّز هذا الهوس الألفي بنصر إسرائيل الخاطف في عدوان عام (1967)<sup>(7)</sup>. إنَّ مركزيّة الشرق الأوسط في فكر دُعاة الألفيّة تدفعهم لاعتباره مسرحاً للحرب الختاميّة بين مزيجٍ من المعسكرات المُتضادّة والتحالفات الغربيّة: إسرائيل والولايات المُتحدة والسوفيات (الذين أصبحوا روساً) والعرب والإيرانيين والأفارقة والصينيّين<sup>(8)</sup>.

وقد ساهم الخلط بين التقويمين (الديني والزميني) إلى موجاتٍ من التحمُّس المُتزايد بشأن نهاية الكون كلّما دنى ألفٌ جديد<sup>(9)</sup>. لقد تحوّلت عقائد نهاية التّاريخ والشبكة المضفورة من تأويلات الألفيّة وعقائدها العنيفة إلى ثقافة تدفع بملايين الأمريكيّين للتصويت لصالح القادة السياسيّين المهووسين بالتأويلات الثيو-سياسيّة (الدينيّة المُسيّسة)<sup>(10)</sup>؛ ومن أبرز هؤلاء السياسيّين (جيمي كارتر) و(رونالد ريغان) الذي كان من مؤيدي اللاهوت التديبري ما قبل الألفي<sup>(11)</sup>؛ فل(ريغان) يعود الفضل في تحوّل الأُصوليّة السياسيّة من الفكر الألفي التديبري الذي يرى أنّ الله هو الذي سيتدبّر أمر إقامة مملكة المسيح الألفيّة إلى الألفيّة الذاتيّة عبر زجّ المؤمنين في صراعٍ مُقدّسٍ مع التيارات المُناوئة التي تقف بوجه قيام المملكة الألفيّة<sup>(12)</sup>.

إنَّ عقائد الألفيّة هي -في المحصّلة الختاميّة- مجرد أضغاث أحلام وهذيان وغيبوبة طوباويّة ولهاث خلف سراب يوتوبي زائف؛ فهي تتجاهل أحوال العالم الكئيبة وأوضاعه المُزرية وتتعلّق بأملٍ خدّاع، كما إنّها انعكاسٌ لثقافةٍ يائسة أفرزتها شرور الحرب المُربعة وأوضاع اقتصاديّة مُنحطّة وتهتُكٌ للبنى والمنظومات القيميّة والأخلاقيّة المؤسّساتيّة التقليديّة، فهي المُناسبة

(1) كامل سعفان، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(2) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(3) Walter Laqueur, 'Postmodern Terrorism', Foreign Affairs magazine, No75 (September-October 1996), PP24,36.

(4) ناصر المنشاوي، مصدر سبق ذكره، ص 191، 193.

(5) نبيل ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(6) يُسر محمد سعيد، اليوم الآخر في الأديان السماويّة والديانات القديمة، دار الثقافة، الدوحة، 1992، ص 63-64.

(7) مركز اللقاء للدراسات الدينيّة والتراثيّة في الأرض المُقدّسة، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(8) طارق متري، التيارات الأُصوليّة المسيحيّة في الولايات المُتحدة، نبوءات وسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(9) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 297.

(10) مُنير العكش، مصدر سبق ذكره، ص 184-185.

(11) مركز اللقاء للدراسات الدينيّة والتراثيّة في الأرض المُقدّسة، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(12) أميل أمين، مصدر سبق ذكره، ص 174.

الوحيدة للأمل المسيحي التي قد تدفع بعض المتطرفين الأصوليين - وبشكل غريب وهستيرى- إلى شيء من الفرح والسرور كلما اضطربت الحياة وتمدد ظل المعاناة والألم الإنساني.

المبحث الثالث: عقيدة الإنتظار-المسيحانية واثرها في عُنف الأصوليات الدينية:

المطلب الأول: محتوى نظرية الإنتظار:

تقلّب معنى (المسيح-الماشيح) تاريخياً من المسح بالزيت على الرأس للتدليل على المكانة الخاصة<sup>(1)</sup> إلى الشخص السماوي الإعجازي المرسل الذي تجتمع فيه ثنوية بشرية/إلهية<sup>(2)</sup>؛ إنه يُمثل (مهداوية) جاهزة للتدخل عندما تسوء الأمور على الأرض وتتفاهم بلا نهاية؛ عندئذٍ ستكون ظروف (التجلي) المسيحاني قد نضجت لمجيء (المنقذ)<sup>(3)</sup>؛ فالتاريخ عند الأصوليين له نهاية إعجازية ومقدّسة، وختامه سيشهد عودة رمزٍ خارقٍ مُرتقب، وستنتهي المعاناة ويندحر الشر وينتصر المؤمنون، وهذه العقائد شديدة الوضوح في الأديان السماوية، أما ما سواها من أديان فتميل لاستعارة مفاهيمٍ مُقاربة<sup>(4)</sup>.

ويبدو أنّ عقيدة الإنتظار والأدب الأخروي (Eschatology) لها جذورها العميقة في الحضارات القديمة<sup>(5)</sup>؛ فالهندوس يؤمنون بعودة (فيشنو)<sup>(6)</sup>، كما استعارت حركة (هندافالفاHindutvalfa) الهندوسية شعوراً كثيراً من العناصر التوحيدية الغربية، كسموّ الراعي (الشفيع الأعلى-يسوع في المسيحية) ونظيره الهندوسي الإله (راما Rama)<sup>(7)</sup>، وينتظر المجوس مجيء (أوشيدر) أو (بهرام)، أما الأحباش فيرتقبون (ثيودور)، والبوذيتون ينتظرون (الميترا)<sup>(8)</sup>، ويؤمن (الزرادشتيون) برجعة نبيهم للانتقام من أعدائه<sup>(9)</sup>، واعتقد المغول بعودة (جنكيزخان) بعد تسعة قرون من موته<sup>(10)</sup>، وكذلك دأب المصريون القدامى والبابليون الأوائل على ترقّب مجيء (المخلص)<sup>(11)</sup> ووضعوا توقّعات تتعلّق بمآلات ومصائر الشعوب والامبراطوريات من خلال العرافة (الكهانة)<sup>(12)</sup>، بل إنّ ثمة إشارات تُشجّع على القول باعتناق سُكان أمريكا الأصليين لعقيدة مسيحية انتظارية مُماثلة<sup>(13)</sup>؛ وقد أدلت الفرق الإسلامية بدلوهها في موضوعة (المنتظر) وبخاصة جماعات المعارضة والتيارات الباطنية الإسلامية<sup>(14)</sup> فكان لِكُلِّ منها (مهديّ) تميز به عن بقية الجماعات والفرق.

(1) محمد علي البار، المسيح المنتظر وتعاليم التلمود، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1987، ص106.

(2) عبدالوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره 2006، ص104.

(3) جيل كيليل، مصدر سبق ذكره، ص134.

(4) Michael O. Emerson and David Hartman, "The Rise of Religious Fundamentalism", The Annual Review of Sociology, Rice University, Houston, U.S.A, April 5, 2006, P134.

(5) كامل سغفان، مصدر سبق ذكره، ص13.

(6) فكري جواد، ملامح عقيدة الإنتظار في الديانة اليهودية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد(18)، الكوفة، 2016، ص234.

(7) Appleby Scott & Marty Martin, op.cit, PP6, 16.

(8) فكري جواد، مصدر سبق ذكره، ص234.

(9) أنجاس جولدنتسيهر، مصدر سبق ذكره، ص216.

(10) سعد محمد حسن، المهديّة في الإسلام منذ أقدم العصور حتّى اليوم، دراسة وافية لتاريخها السياسي والعقدي والأدبي، دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، 1953، ص43.

(11) كامل سغفان، مصدر سبق ذكره، ص13.

(12) جوناثان كيرش، مصدر سبق ذكره، ص41-42.

(13) عباس محمود العقّاد، مصدر سبق ذكره، ص22.

(14) للاطلاع على تصوّرات الفرق والجماعات الإسلامية بخصوص قضية المهدي والانتظار والرجعة، يُنظر: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة، دار ابن حزم، بيروت، 1999، ص ص60-88.

إنَّ كُلَّ حركة (مسيحانية) تتعلّق أمانها بالظهور الوشيك للمُخلّص كانت عادةً ما تُمنى بالفشل وخيبات الأمل<sup>(1)</sup>؛ فثمة إشكاليات كبرى تتعلّق بموعد مجيء المسيح المُنتظر وما سيفعله تحديداً لجلب الخلاص<sup>(2)</sup>، كما إنَّ فكرة (المُخلّص/المسيح) هُلامية وشديدة التأثير بالتأويلات والتفسيرات الشاذة<sup>(3)</sup>.

وقد امتدَّ هذا الاضطراب في تحديد شخصيّة (المُنتظر) ودوره ليشمل نقيضه (الدجال-عدو المسيح)؛ فلم يكن من الغريب - على سبيل المثال- أن يتراشق طرفا الحروب المذهبية في أوروبا بتهمة (المسيح الدجال) في سياقٍ من قناعة المُعسكرين أنّ بلوغ الأخرى لن يتمّ إلا بالعُنف<sup>(4)</sup>؛ ونتيجةً لذلك، تنقل نعت (الدجال) من عدوٍ لآخر؛ فتارة هو (نبرون)، وتارة هو (صلاح الدين)<sup>(5)</sup> أو (لينين) أو (هتلر)<sup>(6)</sup> أو (مارتن لوتر) أو حتّى البابا نفسه تبعاً للتمذهُب والاصطفاف العقيدي<sup>(7)</sup>، ثمة نزوع داخل كُلِّ حركة أصوليّة لتحديد عدوٍ جديد يُلائم كُلَّ عصر<sup>(8)</sup> ورغبة في توسيع الأوصاف المُنقّرة لتضمّ المزيد من الخصوم، فالأدبيات الصهيونية-مسيحية- على سبيل المثال- تصفُسُكّان أمريكا الأصليين والزنج وكُلُّ أعداء الولايات المتحدة بأنهم (جيشُ الشيطان)<sup>(9)</sup>.

وتتخذ العلاقة بين الأوضاع السياسيّة وطبيعة (المُختار) أو المُخلّص نمطين بارزين من التفاعل هما:

1. (صورة المُنتظر-المُنقّم): فكلما تعظم أمل الشعب في التحرُّر كُلّما اكتست صورة المسيح المُرتقب بهالة ملكيّة (قوة) وبطش (وصولة)<sup>(10)</sup> وأسيغت عليه الصفات العسكريّة<sup>(11)</sup>؛ فقد سادت بين الإسرائيليين القُدّامى قناعة أنّ هزيمة شعب الله تحمل في طياتها دلالةً على أنّ الله يؤجّل زمن الثواب إلى نهاية العالم<sup>(12)</sup> من خلال ظهور مسيح (مُقاتل ومُنقّم) من نسل داود<sup>(13)</sup> يقهر لهم العالم و"يعصر دَم الشُعوب في معصرة غضبه"<sup>(14)</sup> وينتقم لليهود من سائر الأقوام والديانات الأخرى التي مارست بحقّ شعب الله المُختار ألوان الإذلال والسبي<sup>(15)</sup>.
2. (نمط المُنتظر-الناسك): حيث لا يعدو المسيح -في الصورة المُغايرة- أن يكون محض (هادٍ) مُضحٍ صبور عندما يستبدُّ اليأس وينتشر القنوط<sup>(16)</sup>؛ وهو ما لمس بوضوح عقب الشتات اليهودي (الدياسبورا) وتبعثر اليهود بين الأمم وغياب مرجعيتهم السياسيّة<sup>(17)</sup>.

(1) كارين ارسترونج، معارك في سبيل الإله، الحركات الأصوليّة الدينيّة في اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام، ت: فاطمة نصر، محمد عناني، مطابع لوتس، القاهرة، 2000. ص 28.

(2) جيمس إرماتنغر، زمن العهد الجديد، ت: ثامر ديب، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2012، ص 105.

(3) مكتب التبيان للدراسات العربيّة وتحقيق التراث، مصدر سبق ذكره، ص 327-328.

(4) جورج قزم، مصدر سبق ذكره، ص 94-95.

(5) جوناثان كيرش، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.

(6) مركز اللقاء للدراسات الدينيّة والتراثيّة في الأرض المقدّسة، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(7) جوناثان كيرش، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.

(8) محمد عارف، مصدر سبق ذكره، ص 174-175، وعلى نحو مشابه، يميل العلّانيون العلمانيون في الغرب إلى استعارة المنهجية الأصوليّة ذاتها في استبدال خصوم الحضارة الغربيّة، من الفاشيّة إلى الشيوعية إلى الإسلام وهلمّ جرّاً.

(9) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(10) عباس محمود العقّاد، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(11) جيمس إرماتنغر، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(12) جورج مينوا، تاريخ جهنّم، ت: أنطوان الهاشم، منشورات عويدات، بيروت، 1996، ص 45.

(13) محمد علي البار، مصدر سبق ذكره، ص 123.

(14) مُنير العكش، مصدر سبق ذكره، ص 189.

(15) فكري جواد، مصدر سبق ذكره، ص 237، 240.

(16) عباس محمود العقّاد، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(17) محمد فاروق الزين، مصدر سبق ذكره، ص 189.

وعادةً ما تنمو عقيدة الانتظار المسيحاني في الأوساط المُشبعة بالحماس الأُخروي<sup>(1)</sup> والساعية إلى استخلاص "نبوءات مُريحة"<sup>(2)</sup> حيث تقوم بدور (الأدوات المعنوية) التي يتم استدعائها لتؤدّي دورها المرسوم في أوقات الاضطراب والمحن<sup>(3)</sup>. فعلى سبيل المثال، يعتقد اليهود أنّ اشتداد الأزمات على الشعب العبري يحمل دلالة اقتراب الدهر الحاضر من نهايته، وأنّ تفاهم الإرهاب يُبشّر بسلامٍ وُشيك<sup>(4)</sup>، فالمسيح المُخلص (همأشياحبندا فيد) يُتمثل عنصر تصحيح المُعادلة المغلوطة: شعب الله المُختار المُبتلى - في الوقت عينه - بالمحن والنكبات<sup>(5)</sup>، وقد كانت الكاثوليكية بادئةً في دراسة التوافق والاستمرارية بين العهدين (القديم والجديد)<sup>(6)</sup> دون أن تذهب إلى تبني أسطورة العودة العبرية لفلسطين كونها - من وجهة نظر كاثوليكية - قد تمت في عهد الملك الفارسي (قورش)<sup>(7)</sup>، لكن وبمجرد انبثاق البروتستانتية، أُعيد - وبِقوة - تأكيد التماهي بين الإنجيل والتوراة عبر إيقاظ العقائد المسيحية ونظرية العهد الألفي السعيد الذي سيتحقّق من خلال أفضلية الشعب العبري وضرورة عودته لفلسطين<sup>(8)</sup>.

لكنّ هذا لا يمنع من التذكير بأنّ زعيم حركة الإصلاح البروتستانتي نفسه (مارتن لوثر) كان يخشى اليهود ويضمّر الكثير من الكراهية لهم<sup>(9)</sup>؛ بل يُمكن القول أنّ جُذور المحرقة النازية ليهود أوروبا إنّما وجدت في أفكار (لوثر)<sup>(10)</sup> حيث اعتبره البعض مُبشراً بالنازية الألمانية اللاسامية بسبب مواقفه المُتناقضة من اليهود<sup>(11)</sup>.

إنّهُ شكّل من المشاعر المضطربة بصدد إسرائيل يجتمع فيها الحُب والبُغض في آنٍ واحد<sup>(12)</sup>؛ فاليهود - من جانب - هم (شعب الله المُختار)، لكنّهم من جانب آخر (يُساهمون في انحطاط العالم)؛ وبالتالي فإنّ مجد إسرائيل لا ينتمي للحاضر بل للمستقبل<sup>(13)</sup>؛ وهي (إسرائيل) مُجرّد (مسرح) سيُقدّم عليه آخر فصول البشرية<sup>(14)</sup> أو محض (آلة قدرية) تهوى الدنيا لقدم المسيح الغائب<sup>(15)</sup>. لقد آمن الأصوليون البروتستانت بالدور المحوري الذي سيناط باليهود فيما يتعلّق ب(سيناريو المجيء الثاني للمسيح)<sup>(16)</sup> نظراً ليقينهم الراسخ بالتلازم السببي بين قيام إسرائيل وعودة المسيح<sup>(17)</sup>، ومن هنا يُفهم إقدام مسيحي أصولي

(1) ميرسيا إلياد، مصدر سبق ذكره، ص 280.

(2) المصدر نفسه، ص 298.

(3) طارق الشيخ، الأزمة السورية بين النبوءة والأسطورة، جريدة الأهرام، العدد (46328) في 2013/10/9، النسخة الإلكترونية، متوفّر على الرابط: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/236111.aspx>

(4) ميرسيا إلياد، مصدر سبق ذكره، ص 298.

(5) رشاد عبدالله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (186)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص 105.

(6) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(7) محمد فاروق الزين، مصدر سبق ذكره، ص 271.

(8) ريجينا الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(9) فؤاد شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(10) محمد عارف، مصدر سبق ذكره، ص 160.

(11) ريجينا الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(12) طارق ميري، مدينة على جبل، عن الدين والسياسة في أمريكا، مصدر سبق ذكره، ص 128.

(13) المصدر نفسه، ص 132.

(14) جريس هالسل، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(15) محمد اسماعيل المقدم، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(16) محمد فاروق الزين، مصدر سبق ذكره، ص 272.

(17) المصدر نفسه، ص 254.

أسترالي هو (دينيس مايكل روهان) وليس متطرفاً يهودياً باقتحام المسجد الأقصى وإحراق منبر صلاح الدين الأيوبي عام (1969) مُدَّعياً أنهم فعل ذلك حتى يتم كمن يهود إسرائيل من إعادة بناء الهيكل وبالتالي تسريع المعجى الثاني للمسيح المخلص<sup>(1)</sup>.

وقد تنبّه بعض حكماء اليهود إلى الدوافع الدينية الخفية الكامنة وراء الود المسيحي الزائف العابر لقطيعة التاريخ بين الديانتين؛ فأعلنوا أنّ اختلاق دولة يهودية هو استعجالٌ للنهاية (دحيقته كيتس)، واعتداءً على سُلمة المسيح<sup>(2)</sup>، واختلاصٌ لدوره وتشويهٌ للسنياريو الإلهي القاضي بإسناد مهمة تأسيس إسرائيل لمسيحها المنتظر<sup>(3)</sup>، ووجهوا "أقصى اللوم لمُقدّر النهاية وحاسمها"<sup>(4)</sup>.

فالغاية النهائية لتبني الأصولية المسيحية لعقيدة العودة العبرية لفلسطين كانت (تنصير اليهود) تمهيداً لعودة المسيح الثانية<sup>(5)</sup>، حينئذٍ ستحوّل أرض إسرائيل ميدان المعركة الختامية التي سيُفنى فيها أعداء المسيح كافة<sup>(6)</sup>؛ وهذا يعني باختصار أنّه بمجرد قيام إسرائيل، سيبدأ العدّ التنازلي لنهاية العالم<sup>(7)</sup> طالما أنّ إسرائيل نفسها هي (مزولة الزمان الإلهي - Israel is God's time-piece)<sup>(8)</sup>.

المطلب الثاني: أثر النبوءات المسيحية في عُنف الأصوليات الدينية:

تميل الأصولية اليهودية إلى تفسير ذلك الاستهداف المُستمر للشعب العبري بكونه ضرورياً لمجيء مسيحيهم الذي سيقضي على ثلثي البشر<sup>(9)</sup> بعواصف من النار والكبريت والمحو النووي<sup>(10)</sup> وفقاً لما عُرف في التلمود بـ(حرب التنين)<sup>(11)</sup>؛ ومن الغريب أن تكون نسبة الثلثين هي النسبة نفسها التي قدمتها الأصولية البروتستانتية في تخمينها لعدد القتلى من اليهود في المعركة ذاتها بحيث لن ينجو سوى القلّة<sup>(12)</sup>، أمّا المؤمنون فسيرُفعون مادياً إلى الغمام بمعجزة المسيح (كمولودين من جديد)<sup>(13)</sup>.

كما تفيض الأدبيات الأخروية الإسلامية بتفاصيل الصراع بين ثنائيتي (الأعور الدجال/ المهدي المنتظر)<sup>(14)</sup> بحيث أنّ موضوعه (المنتظر) كانت قد أغرت بعض المتطرفين الإسلاميين لاستيراد أسطوره من المُستقبل.

(1) يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(2) رشاد عبدالله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل، بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(3) رشاد عبدالله الشامي، الحروب والدين في الواقع السياسي الإسرائيلي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2005، ص 60، 62.

(4) أجناس جولدتسيهر، مصدر سبق ذكره، ص 217.

(5) ريجينا الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(6) جيكو مولر، فاهرنهولتز، مصدر سبق ذكره، ص 81-82.

(7) محمد فاروق الزين، مصدر سبق ذكره، ص 254.

(8) مُنير العكش، مصدر سبق ذكره، ص 180.

(9) منصور عبدالحكيم، عشرة ينتظرها العالم عند المسلمين واليهود والنصارى، دار الكتاب العربي، دمشق-القاهرة، 2004، ص 80.

(10) مُنير العكش، مصدر سبق ذكره، ص 183.

(11) جمعية الإصلاح الاجتماعي بدولة الكويت، حقيقة نوادي الروتاري والليونز وعلاقتها بالمحافل الماسونية والمنظمات والمخططات الصهيونية في العالم، ط3، جمعية الإصلاح الاجتماعي، الكويت، 2011، ص 37-38.

(12) راجح ابراهيم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(13) فائز محمود صالح، البعد الديني في السياسة الأمريكية، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، المجلد (3)، العدد (4)، الموصل، 2005، ص 167-168.

(14) جيكو مولر، فاهرنهولتز، مصدر سبق ذكره، ص 71.

فخلال الاعتصام المسلّح الذي نقدته جماعة (جهيمان العتيبي) داخل الحرم المكيّ، ازدحمت بياناتهم الأولى بالأحاديث الواردة في (المهدي المنتظر)<sup>(1)</sup> وأنه سيظهر حالاً (بين الركن والمقام) ليطلب البيعة<sup>(2)</sup> ليعلن حلول القيامة ونهاية العالم وبداية أحداث نهاية الزمان<sup>(3)</sup> بوصفه (محمد بن عبدالله القرشي بن فاطمة الزهراء)<sup>(4)</sup>، ومن رفض المبايعة وجب قتله<sup>(5)</sup> وبشكلٍ شوّش على البعض فظنّوا أنّ (المنتظر) موجود بالفعل داخل الحرم<sup>(6)</sup>.

لقد حاول (جهيمان) لعب دور (المُهدّي) أو (الباب) لمهديه المنتظر (القحطاني) من خلال تأكيده على (الحاكمية الملحمية)<sup>(7)</sup>؛ لكنّ مشروعه الخلاصي فشل بسبب العسكرة المبكّرة للحركة وانتقالها بسرعة من الدعوة إلى العمل المسلّح المحمول على الفكرة المهديّة<sup>(8)</sup>، تلك الفكرة التي أنجرف نحوها (جهيمان) بحيث فقد هو وأنصاره الإحساس تماماً بالعقلانية السياسيّة (Political Rationality)<sup>(9)</sup>.

وعلى الرغم من التباينات الشاسعة، فقد أسهب الكثيرون في المقارنة بين جماعة (العتيبي) وفصائل المسيحيين المتطرّفين الساعين لتعجيل بالقيامة<sup>(10)</sup>؛ فقد دفع الأصوليون البروتستانت بعقيدة ازدياء السلام وتمجيد الحرب إلى أقصى حد عندما قرروا أنّ التبشير بالسلام قبل عودة المسيح هو محض (هرطقة وتجديف)<sup>(11)</sup> طالما أنّ المسيح القادم لن يكون رجل سلامٍ وحُب، بل مُحارباً جباراً ستتلخّح ملابسه بدماء أعدائه<sup>(12)</sup>.

وقد روّج البابا (أوربان الثاني) أنّ الحملة الصليبيّة الأولى (1095م) كانت "قدرأ إلهياً" ليتسنى مواجهة (عدو المسيح Anti-Christ) بما يكفي من المؤمنين<sup>(13)</sup> مُعتبراً كلّ من يُشارك في الحملة "جُندياً في جيش الرب"<sup>(14)</sup> إلى الحد الذي شعر فيه المُشاركون في تلك الحملات الدمويّة أنّهم "مُقدّسون وقريبون من الله" وأنّ عليهم واجب إقامة ملكوت يسوع على الأرض<sup>(15)</sup>؛ وهي ظاهرة استلهمت لاحقاً عندما وصّفت جيوش الشمال (الفيدرالي) بأنّها تُجسّد (زحف مملكة الله)<sup>(16)</sup>، وقد تعزّز هذا الهوس الصليبي بنسج كثيف من الرؤى والأفكار والقصص والأساطير التي تتحدّث عن نهاية العالم مع اكتمال الألف الأول بعد المسيح<sup>(17)</sup>.

- (1) عبدالعظيم المطعني، جريمة العصر، قصّة احتلال المسجد الحرام، رواية شاهد عيان، دار الأنصار، القاهرة، 1980، ص19.
- (2) المصدر نفسه، ص28.
- (3) توماس هيغهامر، ستيفان لأكروا، مصدر سبق ذكره، ص28.
- (4) نادر الحمامي، حديث الرايات السود، التوظيف والتوظيف المضاد، مجلّة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد(11)، الرباط، 2011، ص31.
- (5) عبدالعظيم المطعني، مصدر سبق ذكره، ص32.
- (6) المصدر نفسه، ص22.
- (7) ناصر الحزيمي، أيام مع جهيمان، كنت مع الجماعة السلفية المُحتسبة، ط2، الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، بيروت، 2011، صص109-110.
- (8) فؤاد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص73.
- (9) توماس هيغهامر، ستيفان لأكروا، مصدر سبق ذكره، ص57.
- (10) المجموعة الدوليّة لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، مصدر سبق ذكره، ص3.
- (11) جريس هالسل، مصدر سبق ذكره، ص28.
- (12) محمد عارف، مصدر سبق ذكره، صص163-164.
- (13) محمد فاروق الزين، مصدر سبق ذكره، ص253.
- (14) مصطفى وهبه، موجز تاريخ الحروب الصليبيّة، مكتبة الإيمان، القاهرة، 1997، ص21.
- (15) جورج قرم، مصدر سبق ذكره، صص89-90.
- (16) جورج م. مارسدن، مصدر سبق ذكره، ص23.
- (17) قاسم عبدة قاسم، ماهيّة الحروب الصليبيّة (الأيدولوجيا، الدوافع، النتائج)، عين للدراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، القاهرة، 1993، ص19.

إنَّ الفكر (الماسيحياني) فكر عُدواني حلولي اتحادي مُتطرّف يدفع للاغتراب والانفصال الاجتماعي ويكرّس النزعات العسكريّة العنيفة ويُعزّز رغبات الثأر والانتقام<sup>(1)</sup>؛ فخلافاً للمجيء الأول الذي لاقى فيه المسيح ألوان العذاب على أيدي الرومان حتّى تمّ صلبه، فإنّ القدوم الثاني سيكتسي بالقوّة والمهابة، فيدين الأشرار ويُحطّم الشيطان<sup>(2)</sup>؛ ويتوضّح هذا الاسترجاع العنيف لشخصيّة المسيح الثانية على يد الحركة الأصوليّة البروتستانتية الأمريكيّة التي أثارت رؤية نبويّة مفادها أنّ انحدار العالم أخلاقياً سيتسبب بعودة وشيكة للمسيح قد تتخذ طابعاً انتقامياً<sup>(3)</sup>؛ فإنجيل (متّى) مثلاً يقول على لسان المسيح "لا تظنوا أنّي جئتُ لأحمل السلام إلى الأرض، ما جئتُ لأحمل سلاماً، بل سيفاً"<sup>(4)</sup>، أمّا إنجيل (لوقا) فيصريح بأوامر ذبح الناكثين "أمّا أعدائي اولئك الذين لم يُريدوني ملكاً عليهم، فأتوا بهم إلى هنا واضربوا أعناقهم أمامي"<sup>(5)</sup>؛ لكنّ الاختلاف الكنسي حول كيفية وتفصيل المجيء الثاني للمسيح كان الثغرة التي نَفَذت منها الصهيونيّة إلى المسيحيّة وأفنعتهما أنّ قيام إسرائيل العسكريّة هو علامة لعودة يسوع (المُسلّح) لحكم العالم<sup>(6)</sup>.

كما إنّ الفكر المسيحياني/الانتظاري هو فكر ينطوي على بصمة تشاؤميّة أقلية صارخة من خلال قصر (الاستنقاذ) على مجموعة مُختارة -دون سواها- لليوم الموعود<sup>(7)</sup>؛ لكنّ هذا لا يُقلّل من محوريّة هذا العقيدة بالنسبة للأصوليين المسيحيين واليهود بوصفها "مكمن خلاصهم ورجائهم"، فعودة المسيح المُرتقب هي "رجاء العالم، ومُستهى الأمم، وعروس الكنيسة"<sup>(8)</sup>.  
الخاتمة والنتائج:

لعبت حزمة تصوّرات الأُخرويّة والنبوءات المُتعلّقة بنهاية الزمن دوراً بارزاً في نحت وصياغة مواقف الفرق والطوائف الدينيّة المُختلفة، وكان من بين أكثر التيارات تأثيراً بمحتوى ودلالات تلك النبوءات هي الجماعات الأصوليّة التي لا يكاد يخلو منها دين أو مُعتقد نظراً لكونها الأكثر ميلاً للقراءات الحرفيّة للنصوص المُقدّسة والأشدّ اعتقاداً بعصمة المدوّنات الدينيّة، وبالتالي فإنّها ستكون أكثر ترشّحاً للنزوع نحو السلوك العنيف في سبيل وضع تلك النبوءات موضع التنفيذ.

فهذه الجماعات كانت قد حوّلت -بسبب من قراءتها المغلوطة أو المقلوبة أو المبتورة لمدلولات النصوص الدينيّة- التسامح الذي تفيض فيه تعاليم الأديان كافة إلى تعصّب وانغلاق؛ فرفضت التواييلات وألغت -بتجريد فج- سياقات النص وخصوصيّاته التاريخيّة لصالح استنباطات طوباويّة مُغرقة في التشاؤم والعنف والعزلة، واحتكرت -بتعالٍ مُتغطرسٍ على الواقع- التفسير الضيق للمقاصد الدينيّة، وانهمكت في عمليّة استدعاء وإسقاط عكسيّة من المُستقبل المجهول إلى الحاضر المعلوم، وحوّلت مقصد النبوءة ذاتها من (الإخبار والكشف) إلى (الأمر والعسف)؛ مُخالفةً تيار المنطق والصيرورة الطبيعيّة، وهي عمليّة تتسلّحُ بالعنف في الكثير من منعطفاتها وتفصيلها.

ويمكن تلخيص أهمّ ما وصلت إليه هذه الدراسة بالنتائج التالية:

1. لا يكاد يخلو مُعتقد ما -وبصرف النظر عن مصدره سواءً كانت سماويّة أو بشريّة- من تصوّر غيبي يرتبط بطريقةٍ أو أخرى بمفهوم النهاية والقيامة؛ إنها عناصر أساسيّة في بُنية النظام الديني طالما أنّ هذا النظام لا

(1) عبدالوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، ص 105-106.

(2) محمد عزّت محمد، نبوءات نهاية العالم عند الإنجيليين وموقف الإسلام منها، دار البصائر، القاهرة، 2009، ص 202.

(3) Appleby Scott & Marty Martin, op.cit, PP6, 16.

(4) الكتاب المُقدّس، العهد الجديد، أنجيل متّى، الإصحاح(10)، ط3، دار المشرق، بيروت، 1994، ص 65.

(5) الكتاب المُقدّس، العهد الجديد، أنجيل لوقا، الإصحاح(19)، ط3، دار المشرق، بيروت، 1994، ص 258.

(6) اكرام لمعي، مصدر سبق ذكره، ص 187-188.

(7) جيل كيل، مصدر سبق ذكره، ص 134.

(8) محمد عزّت محمد، مصدر سبق ذكره، ص 201.

- بُد وأن يتعرض-وبدرجاتٍ مُختلفة- لمسألة المصير البشري وختام الحياة، تتساوى في ذلك الأديان والمُعتقدات كافة.
2. للأفكار الأخروية قدرة دائمة على الاستمرار والبقاء والتجدد والانبعث الدوري، فهي لا تكاد تتلاشى حتى تعاود الظهور، وعادة ما يتلازم استيقاظها بالأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمعات البشريّة.
3. تتفاقم التأويلات العنيفة للنصوص الأخرويّة عندما يمتزج اللاهوت بالفلسفة، ويتغلّف الديني بالسياسي، فحين ذاك تتصاعد أصوات الأصوليّين مُناديةً بتحويل الدين إلى أيديولوجيا عدوانيّة دوغمائيّة عمياء.
4. تساهم الانكسارات القوميّة والمجازر والحروب والاضطهاد والتضييق الديني والطائفي في انتعاش الخرافات القياميّة وازدهارها وتضخّم النبوءة في الخيال الشعبي، في سياقٍ من رد الفعل العاجز الذي يجد عزاءه في خيالات الانتصار الملحمي؛ فهي تُمثّل البديل الزائف لليأس البشري والقنوط الانساني عن إحداث التغيير المقصود بوسائل وأدوات عقلائيّة، وحينذاك فقط تتمدّد مساحة الخرافة وتجرى عملية بحثٍ عن بارقة أمل، حتى لو كانت ما وراء حدود الطبيعة.
5. يوظّف الأصوليون نبوءات القيامة في إطار احترابي عنيف يصرخ برفضهم للآخر المُختلف؛ فأهوال الآخرة التي يعرضها الأدب الديني للحركات الأصوليّة تنصبُّ عادةً على (العدو) المُتمايز دينياً أو طائفيّاً أو قومياً.
6. تنزع التيارات المُعتدلة داخل الأديان إلى رفض القراءات العنيفة للنصوص الأخروية، وتحاول عادةً تفادي المُحتوى العنيف لتلك التدوينات عبر التأويل والتكليف الدلالي وعدم الانسياق خلف التفسيرات الحرفيّة الجامدة.
7. تُعدُّ الإثارة التي ينطوي عليها إحياء النبوءات القياميّة وسيلةً من وسائل الجماعات الأصوليّة لتجنيد وتعبئة الأفراد لخوض ما تراه تلك الجماعات "حرباً مُقدّسة" ضدَّ حُصومها.
8. إنّ أغلب القراءات الأصوليّة للنبوءات الأخروية هي قراءاتٌ تتسم بالسوداويّة والتشاؤم المُفرط والهوس المرضي والقَدريّة والتواكل السلبي واللامبالاة بالمصير والمستقبل الإنساني. إنّ التعلُّق بعالم افتراضي نسجته أساطيرٍ أُخروية قد يدفع لإهمال العالم الواقعي وازدراءه وحتى السعي لتدميره؛ كما أنّ التسليم بالنبوءات الأخروية سينتهي إلى حتميّة الحركة المُطلقة للتأريخ نحو نقطة واحدة مُحدّدة، وهي حتميّة سئلي -بطبيعة الحال- أيّ أثرٍ للجُهد الإنساني طالما أنّ تلك النهاية المُحتمّة ستأتى عن طريق التدخّل المُباشر والمُفاجئ للقَدَر الرّبّاني، وبالشكل الذي يُفرغ التأريخ من معناه التفاعلي والتدافعي.



## الارهاب والعنف السياسي قراءة سوسيولوجية لظاهرة اجتماعية سياسية

هدى العربي استاذة بقسم علم الاجتماع بصفاقس

ملخص:

ان هذا المقال هو محاولة سوسيولوجية لقراءة الارهاب كظاهرة سوسي-سياسية في مجتمعاتنا فسعيننا الى فهم السياقات المولدة لهذه الظاهرة في نطاقها الدولي والمحلي كما حاولنا ان نجد القواسم المشتركة بين ظاهرة الارهاب وظاهرة العنف السياسي كما سعينا من خلال هذا المقال الى تحديد مضامين الارهاب السياسي في مجتمعاتنا في ظل عالم متحول وفي ظل العولمة .

الكلمات المفاتيح

الارهاب- العنف السياسي- الارهاب السياسي- العولمة- الدولة.

التقديم:

في ظل ما يسمى بـ " ادارة التوحش"، وفي ظل انتاجات المنظومة الرأسمالية، وفي ظل مقارنة المركز والأطراف تعيش مجتمعات العالم الثالث حالة شد وجذب لإعادة تغيير انظمتها السياسية وهو راهن سياسي مس العديد من مجتمعات شمال افريقيا وكذلك مجتمعات الشرق الاوسط.

راهن تمازجت فيه صراعات الحاضر وأساليب الاستعمار الجديد وهي صراعات ما يسمي بالجيل الرابع من الحروب فأضحت مجتمعاتنا فيحالة دفاع استراتيجي من خلال ما تنتجه من حركات اجتماعية لها رهاناتها في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي ضمن واقع تسيطر عليه اليات الخداع والتدبير الخفي .

ورغم كل هذه المحاولات في لفظ حركات اجتماعية رافضة لمجريات الواقع الاجتماعي العصبي على الفهم ضمن مخططات مبتكرة وأقنعة مزيفة ومخادعة جديدة ومفاجئة لا يكشف ظاهرها عن باطنها ولا اساليبها ولا طرقها عن اهدافها الحقيقية إلا ان هذا الواقع اصبح ضرورة واقعا غير متكافئا ولا متوازنا يقابله ردعا ناريا خشنا بسبب انتشار ما يسمى بالوعي الوطني الشعبي وهو ما زج بدخول القوى المجتمعية في دوامة الحروب الجديدة، حروب ناعمة تكون وسائلها الثقافة والإعلام والديبلوماسية والمال... وجنودها المخابرات والصحافيون والنخبة من خلال الاشتغال على اهم المنظومات المتحكمة في الانسان عندنا امارهاناتها فالتشويش على المفاهيم والأفكار والحقائق والإرادات الأذهان فتترك وتتضارب وبالتالي تحرم المجتمعات من قياداتها الواعية والإعلام المناضل الملتزم بقضايا المجتمع .

هذا ما نعني به ادارة التوحش بعد القضاء على كيانات دول العالم الثالث ونشر الفوضى فيها او ما يسمى إرهابا فيفك ارتباط المجتمع عن ادارة دولته بل بتوظيفه ضدا لها وهو ما يؤدي الى تفكيكه لأنه لا يمكن تصور دولة وطنية دون مجتمع مدني فيوظف المجتمع خارج سياقاته فتخلط الادوار والمهام وتحدث الفوضى في الحقول جميعا.

ان الفوضى او ما يسمى ارهابا هو قانون ومضمون ازمان النظام الرأسمالي العالمي الذي يحاول ابتلاع كيانات العالم الثالث وتصدير ازمانه اليها لتنتشر النزاعات التقطيلية والتفكيكية الشاملة فالإرهاب هو اللانظام واللا دولة واللامن و اللاقانون و اللإرادة واللاقطبية مقابل السيطرة على ممتلكات الدولة في القطاع العام دونادارة او حراسة وهو ما يوفر على دول المركز الخروج من الازمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية والأزمة السياسية وتوظيف المجتمع ليكون لا موحدًا دون قيادة وطنية لا متماسكا لا محصنا يسهل توجيهه والارتداد به على نفسه في انتحار جماعي وهو اخطر انعكاسات التناقضات التي تعيشها الصراعات الرأسمالية ومكوناتها من اجل من يدفع فاتورة الازمة ليكون ما تعيشه مجتمعاتنا انعكاسا لما يعيشه الغرب لانفجارات اطرافه وقواه الاجتماعية والسياسية وهو كنه وماهية الارهاب .

ففيما تمثل السياقات المولدة للإرهاب كظاهرة سياسية واجتماعية على نطاق دولي وآخر محلي؟ ماهي القواسم المشتركة بين ما نسميه ارهابا وعنفا سياسيا؟ ماهي مضامين الارهاب السياسي في مجتمعاتنا كفعل وكعمل؟ ماهي اسبابه و اهدافه واشكاله في ضل عالم متحول وفي ضل منظومة العولمة؟

1. السياق المولد للإرهاب كظاهرة سياسية اجتماعية :

شهد المجتمع الدولي مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد الحرب العالمية الثانية منها تشكل اقطاب العولمة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية التي احدثت تغيرات في الديناميكية السياسية لجل المجتمعات والانظمة السياسية على اثر تغير موازين القوى والتحالفات والتشكيلات السياسية المنبثقة اثر الحربين العالميتين. فأعدت صياغة مفاهيم عديدة لإدارة السيطرة وفرض الوصاية على عدة مجتمعات وعدة انظمة ضمن منظومة رأسمالية ترى في نفسها الوكيل الوحيد المهيمن والموحد للأنماط المجتمعية والموكل اليه احتضان الديمقراطية وحقوق الانسان وضمن هذا السياقات انتج العديد من الفاعلين السياسيين الممثلين لأرباب الرأسمال مفاهيم جديدة تساعد على التخطيط والهيمنة والمراقبة والضبط ضمن منطق انتشار وسيطرة القطب الواحد .

فاعتبره الكثيرون ضربا من ضروب العنف المشرع لنظام دولي معولم يريد احتواء كل الاطراف والسيطرة عليها من خلال فرض تصوراته وأفكاره السياسية والاقتصادية والثقافية وكمحاوله لإخضاع العديد من الانظمة بمنطق الغلبة والقوة والهيمنة على ثرواتها وإجبار شعوبها للخضوع الى قيمه وأنماطه السلوكية التي تكون عادة غريبة عن خصائصها الوطنية والقومية وعن معتقداتها وتقاليدها الحضارية، كما الهيمنة على المنظمات الدولية وتوظيفها لأغراضها السياسية ولمصالحها في ظل معادلة دولية غير متوازنة صراعها غير متكافئ تستعمل فيها القوى العظمى القوة الغاشمة لفرض وصايتها<sup>1</sup>.

فيعد الارهاب انتاجا سياسيا بامتياز وليد جملة هذه التحولات المتسارعة ليوظف سياسيا وايدولوجيا لتكريس وصاية بلدان المركز على بلدان الأطراف فاضحى هذا المفهوم حقا خصبًا لعديد النقاشات البحثية بين علماء السياسة ورجال القانون والإعلام والمختصين في العلوم الانسانية لتحديد مرتكزاته المعرفية والياتة المنهجية التي تعكس رؤى وتصورات

<sup>1</sup> يمكن العودة الى كتاب وسيلة حزار بعنوان الايديولوجيا وعلم الاجتماع جدلية الانفصال والاتصال ، الطبعة الاولى ، بيروت ، منتدى المعارف ، 2013 من الصفحة 102 الى الصفحة 106.

علمية كثيرة بغية فهم معاني ودلالات وغايات هذا المفهوم، فأصبح من الضروري في مجال البحث السوسولوجي التبصر في هذا المفهوم ضمن رؤية موضوعية تمكن من القدرة على فهم حركية المفهوم ضمن مجريات الواقع وديناميكيته.<sup>1</sup>

II. الارهاب والعنف السياسي:

1. الارهاب دلالة المفهوم:

يعتبر مفهوم الارهاب مفهوما مطاطا يحمل الكثير من التأويلات والتفسيرات حيث رؤية كل تخصص علمي وكل جهة وما ينسجم معها على المستوى النظري و العملي فلكل رؤيته وتوجهه ومصالحه وتصوراته وأهدافه وميولاته، فيصبح بدوره مفهوما معقدا يحتوي في ثناياه اختلافات في وجهات النظر كما ان له خطورة كبيرة باعتماده كسلاح ذو حدين تتقاطع في الرؤى بين مشروعية الفعل الذي ينتجه ولا مشروعيته وهي شوائب وصعوبات يحويها يصعب تحديدها وفقا للسياقات فيكون تارة ارهاب ويتحول تارة اخرى الى مقاومة مشروعية للخصم السياسي وهنا تكمن خطورته وعادة " ما يوجد خلط بين الارهاب وحق الشعوب في المقاومة من الاحتلال والاحتصاب عند الباحثين المشبعين بالوعي الإمبريالي"<sup>2</sup>. كما يتداخل هذا المفهوم مع العنف السياسي فنطلق عليه احيانا عنفا سياسيا لتمامه مع هذا المفهوم واكتسابه لمضامينه وقد يتميز معه في اهدافه وغاياته وقيمه ومشروعيته .

فنعرف الارهاب في هذا الاطار سوسولوجيا بكونه ضرب من افعال العنف الذي يلحق الضرر بالمجتمع في بنياته الصغرى والكبرى وهو " استراتيجية سياسية للأفعال العنيفة تعتمد على مبدأ الاستعمال النسقي كغرض لخلق جو من عدم الامن"<sup>3</sup> خارج حدود المشروعية القانونية المتوافق عليها من قبل الافراد والجماعات لا يخول اليهم القانون ممارسة ذلك ، فيكون ضرورة من قبل الدولة او افراد او جماعات او تنظيمات سياسية او اجتماعية ضد ممتلكات مادية ( الجيش، امن وطني...) او رمزية ( مؤسسات قانون...)، وتكون هذه الممارسة الخارجة عن حدود المشروعية القانونية ضد المنافسين والمعارضين السياسيين والاجتماعيين بهدف الهيمنة واحتكار السلطة والاستفراد بمزاياها بمبرر حماية المجتمع.

كما عرفته موسوعة علم السياسة بكونه " كل عمل او وسيلة تستخدم فيها القوة المادية و النفسية لإشاعة الذعر والهلع وإزهاق ارواح الناس الابرياء بتجريدتهم من ارضهم وممتلكاتهم وتعريضهم للإبادة الجماعية بدون وجه حق او مسوغ قانوني يقوم بها فرد او جماعة او دولة او تنظيم بهدف تحقيق اغراض سياسية او غير سياسية"<sup>4</sup>.

يتقاطع مفهوم الارهاب ومفهوم العنف ويتماها في خطوط عريضة لاكتسابهم نفس الدلالات ونفس الغايات ، لكنهما ينفصلان في خطوط اخرى نظرا لسياقات ومرجعية كل مفهوم وطرق توظيفه لدى الفاعلين السياسيين.

<sup>1</sup> لمعرفة المزيد حول الارهاب وتاريخه يمكن العودة الى المراجع التالية :

• Venner, Dominique, **Histoire du terrorisme**, Paris, Pygmalion, 2002.

• Maraud, Yves, **Le terrorisme**, Paris, Dallos, 1997.

• Yves, Michaut, **la violence**, Puf, 2 édition, 1988.

• العكرة ، ادونيس، **الارهاب السياسي بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية**، بيروت، دار الطليعة ، 1993.

<sup>2</sup> الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة** ، الطبعة الثانية ، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ص 47.

<sup>3</sup>RaymondBoudon (dir), **Terrorisme dictionnaire de sociologie** , Larousse, 1989, P 195.

<sup>4</sup>الجاسور، ناظم عبد الواحد، **مرجع سابق ...**، ص 47.

## 2. الارهاب والعنف سياسي:

للإرهاب دور اساسي في الصراع السياسي على السلطة وتفعيل ديناميكية الحراك السياسي والاجتماعي بين الفاعلين المركزيين في اللعبة السياسية ويعتبر الفعل الارهابي رد فعل عن ظلم وقهر يمارس على فاعله ، فيلتقي مع العنف السياسي لاكتسابه نفس الدلالة والغاية كعمل مخالف لقيم وأعراف المجتمع يجسد ممارسات عنيفة لا مشروعة ولا انسانية للفعل الارهابي ومشروعة وإنسانية للعنف السياسي فيلتقيان في اعتماد العنف كوسيلة لتحقيق الاهداف والغايات لاحتكار فاعل سياسي ما لممارسة العنف المشروع المادي والمعنوي وفقا للمنظور الفيبري وخاصة في سياق انظمة الحكم الشمولية او ضمن تنظيمات سياسية رأسمالية متوحشة لما تنطوي عليه السياسة من عنف يكون مقرونا دائما بالاستيلاء على السلطة او ممارستها فكل اجبار هو عنف كما يلتقي الارهاب بالعنف السياسي ايضا حين "تحويل العنف كعمل بصورة متمعمة او بطريقة مقصودة لسلوك الآخرين"<sup>1</sup> والعنف هو عمل لا اجتماعي وسلوك لا يمكن للآخرين ان يوجهوا انفسهم نحوه او ان يكون سلوكا مقصودا بتعمد لمنع توجه وتصور اشياء متوقع حدوثها في الوسط السياسي .

كما يتقاطع الارهاب مع مفهوم العنف السياسي بتوجه افراد المجتمع وتحويل سلوكياتها نحو نظام اجتماعي مكروه له صلة بإيديولوجية سياسية او دينية....وكما له خطوط اتصال له خطوط ينفصل فيها عن هذا المفهوم فنجد كون الارهاب يقوم على ممارسات وحشية وبربرية تدل على تسلطية واستبدادية فاعلمها السياسيين تكون غالبا غير معقلنة فيكون الارهاب لا مشروعا في مقابل اشكال العنف السياسي الاخرى. كما لا يخضع الارهاب للقوانين والاتفاقات الدولية المعترف بها في حين يركز العنف السياسي بكل اشكاله الى القوانين والاتفاقات الدولية وللقواعد العرفية والملمزمة للدولة وللجماعات والتنظيمات القانونية والأخلاقية باحترامها وتعد الحرب ابرز مثال للعنف السياسي المشروع والملمتزم بهذه الضوابط فالحرب هي السياسة بوسائل اخرى فالنصر فيها تدمير للإرادة السياسية للعدو وتبقى رهاناتها لمن يخوضونها وتدمير الارادة السياسية للعدو هو تدمير له كفاعل سياسي وليس هو كشخص وهو ما يخالف مرتكزات الارهاب الذي لا قانون يحكمه ولا اتفاقية ولا مبدأ.

ثم ان الارهاب قد يكون فرديا او جماعيا ينفذ عبر جماعات صغيرة او كبيرة وقد تمارسه دولة بتوظيف حركات ارهابية متخصصة في التدمير والاعتقال بدل المواجهة المسلحة المباشرة اما باقي اشكال العنف السياسي فتتميز بالطابع الجماعي مثل الحرب اما بين دولة ودولة او بين تحالفات عدة دول ازاء دولة او عدة بلدان. ولا يكون للإرهاب عادة لا ميدانا ولا جغرافيا في حين تحدد باقي اشكال العنف بميدان وجغرافيا معروفة ومحددة .

فيميز الارهاب عن باقي اشكال العنف السياسي بكونه يختلف في غاياته حسب اهداف منفذيه واستراتيجيات فاعليه الذين يستمدون قوتهم من خوف ورعب ضحاياهم، فيتسع حجم ما يمكن ان يترتب عنه من فوضى ورعب وهلع الذي ينعكس على الافراد والجماعات فيفرز ضرورة احساس بعدم الاستقرار وعدم الامن واستبطان الشعور بانعدام تواجد سلطة الدولة ماديا ورمزيا .

<sup>1</sup>الجاور، ناظم عبد الواحد، مرجع سابق...، ص 266.

### III. الارهاب السياسي: مضامينه وأشكاله.

#### 1. في معنى الارهاب السياسي:

يعتبر الارهاب السياسي فعل تغييري يرتكز على العنف ويرمي الفاعل السياسي من خلاله الى فرض سيطرته ونفوذه بالرهبة على المجتمع ومكوناته او على الدولة ومكوناتها او هما معا من اجل الحفاظ على البنية الاجتماعية القائمة او من اجل تغييرها او تدميرها.

فهو فعل سياسي عنيف يأخذ صبغته الارهابية حسب موقعه وموقع الطرف المرتكب عليه فيصبح منهكا ومخالف لترسانة القوانين وحقوق الانسان المتعارف عليها عالميا فهو مفهوم معقد يحتكم فعله الى معايير تستطيع التمييز جيدا بينه وبين الحق في التمرد او الاحتجاج او الرفض او المقاومة او الدفاع عن النفس ويصبح بذلك فعلا لا مشروعيا ومخترقا للنظم السياسية والقانونية المتعارف عليها لما يستطيع ادخاله من هلع ورعب على الافراد والجماعات وقدرة فاعليه على الاستحواذ على ممتلكاتهم المادية والرمزية من خلال ما يخلفه فعله من نتائج شنيعة ومرعبة تؤثر على الافراد والجماعات. وتطورت اشكال الارهاب السياسي بتطور المجتمعات الانسانية وتعددت انماط استعمالاته بتعدد مهامه و اغراضه ، فمرت هذه الاشكال بطرق وأشكال تقليدية (التصفية الجسدية ، التعذيب، بتر الايدي والأرجل، الابادات الجماعية...) الى اشكال حديثة (وضع القنابل، زرع السيارات المفخخة، اختطاف الطائرات، استعمال الاسلحة البيولوجية والكيميائية، القنابل البشرية المتفجرة...).

هكذا مثل الارهاب السياسي ظاهرة سياسية واجتماعية جديدة بالدراسة والاهتمام كفعل وك ممارسة حظيت بالجدل منذ نشأة المجتمعات الاولى ومنذ محاولات اهل الحكمة في اليونان فنجد ارسطو يعرفه بكونه الطغيان مرتبط بالملكية المطلقة المستبدة القائم على اخضاع وإذلال الرعايا او انه سلطة مطلقة دون مسؤولية فتلازم وجود هذه الظاهرة السياسية الاجتماعية بتوظيف جيد سياسيا مرتبط بأهداف ونزعات الهيمنة والتحكم فأصبحت هذه الظاهرة تعرف بكونها عنفا سياسيا يرتكز على تخطيط منظم لإعمال العنف وفقا لاستراتيجية سياسية ربما يحمل هدفا سياسيا مرتبط بقضية مجتمعية يخلق تنفيذها جوا من عدم الاستقرار والأمن.

#### 2. اشكال الارهاب السياسي:

يمكن مبدئيا التمييز بين شكلين اثنين من الارهاب السياسي الاول ارهاب من القمة وهو ارهاب الدولة الممارس ضد الافراد او الجماعات او ضد دولة او تنظيم سياسي او اجتماعي معين وشكل ثان ارهاب القاعدة وهو ارهاب الافراد والجماعات ضد الدولة او ضد المجتمع او ضد تنظيم سياسي او دولي عالمي.

##### أ. ارهاب من القمة :

هو عنف من طرف الدولة مبرره ان للحاكم الحق في اللجوء الى القوة والعنف المشروع وفقا للشرعية العقلانية القانونية بمفهوم ماكس فيبر وفقا لأشكال مؤسساتية بهدف الحفاظ على الامن العام للمجتمع والدولة واستمرارية سير المؤسسة والاستقرار السياسي فهو تقنين مؤسساتي للسلطة باليات سلمية توافق قواعد اللعبة السياسية .

وتكون عادة ممارسة هذا الشكل في ضل ما يعرف بالأنظمة الاستبدادية والامبريالية التي تطلق مفهوم الارهاب الى كل من يتعارض مع سياستها ومصالحها وقيمها ويتناقض مع نزعاتها ومخططاتها للهيمنة والتحكم والتوجيه فيصبح النضال

الشرعي فيها والحق في التعبير عن عيش كريم والرغبة في تقرير المصير معارضة لهم وإرهابا وهو قمع للحركات التحررية ولحركة المقاومة التي تخوض المعارك الانسانية والمشروعة والعادلة.

ويعد الاعلام هنا وسيلة لإضفاء الشرعية وتاثير الرأي العام الدولي هدفه وتضليل المجتمع ونشر المغالطات، إرهاب الدولة هو توظيف بعض الانظمة لاستراتيجيات الرعب والتخويف وتدجين للمجتمع بغية الهيمنة التامة والمطلقة عليه سياسيا وإيديولوجيا كما انه مراقبة له و تحكم في خياراته ليستحيل ايجاد مشاريع وتصورات مجتمعية بديلة فيركز تصور واحد ووحيد يضي على نفسه الشرعية والقدسية فهو المدرك الوحيد لمتطلبات المجتمع.

فتغيب المعارضة السياسية وتصنف كمخرية ومهددة لأمن الدولة" فتشذ بذلك الانظمة التسلطية الشمولية والامبريالية الارهاب السياسي الممارس من طرف الحكم على المجتمع<sup>1</sup> تحت غطاء بناء الدولة ووحدة الجسم الاجتماعي والقضاء على المؤامرات فيواجه هذا العنف السياسي بحركات التمرد والعصيان ظرفيا وتلقائيا وهو ما يعرف سوسولوجيا بمجموعة الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي او واسعا وشموليا بالتمرد والثورة على هذا النظام التوتاليتاري.

وفي ضل هذا العنف يتطور الارهاب السياسي من الاشكال البسيطة (الاغتيالات ، الإعدامات التصفيات...) الى ارهاب غير مباشر عبر تكوين ميليشيات سرية مندمجة تابعة للأجهزة الامنية والاستخباراتية لتنفيذ مخططاتها .

ب. ارهاب من القاعدة :

يأخذ هذا العنف شكلين ،عنف همجي يعكس صورة الانسان الطبيعية والمتوحشة فيغدو ذئبا لأخيه الانسان حسب مقولة هوبس اما الشكل الثاني فهو عنف مشروع ضد الظلم والتسلط وهنا تكمن اهمية التأطير الايديولوجي وتعبئة الافراد والجماعات وشحذهم عاطفيا للقيام بفعل العنف المشروع فبرز هذا خاصة مع الاتجاه الفوضوي كحركة فكرية وعملية تدعو للتحرير الفرد من كل سلطة ووصاية للحكومة ، فغيرت هذه الحركة مفهوم الارهاب الدولة الفرنسية ابان الثورة.

ويكون عادة مثل هذا النوع من الارهاب كرد فعل تجاه الاقصاء والفقر والقمع فيتضمن اهدافا انفصالية قد تتأثر بأهداف قومية متطرفة مثل منظمة " ايطا الباسكية " التي تعادي النظام الاسباني وترغب في انفصال اقليم " الباسك" عليه فشنت هجومات ضد الجيش واغتيال رئيس الوزراء الاميرال كيريلانكو عام 1973.

وتدخل الثورات ضمن هذا المنطق من العنف السياسي مثل الثورة الفرنسية والانجليزية والروسية فيعرف بكونه عنفا سياسيا يمثل حركة اجتماعية جديدة على غرار المقاومة السلبية التي لا تلتجأ للعنف وتنكره هكذا يعد " الارهاب الروسي هو حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندي الاول يلتجأ للعنف والثاني يجعل من تنكره للعنف احد مبادئ الانسانية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بارغتون، مور، الجذور الاجتماعية للديمقراطية وللديكتاتورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973، ص 114.

<sup>2</sup> ر ، بوبون و ف. بوركيو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، طبعة الاولى، 1986، ص 274.

وتدخل هذه الاشكال التغييرية ضمن رؤية للصراع وللنزاع وللمواجهة من اجل افتكاك السلطة وحالما تنجح الثورة كشكل من اشكال العنف السياسي تأخذ بدورها افعالا ارهابية ضد القادة والزعماء القدامى لكنها تعتبر مشروعة نظرا للمحتوى النضالي لمشروعها المجتمعي .

ويهدف هذا العمل العنيف الى اثاره الرأي العام الدولي والداخلي لتحسيسه بصعوبة المسألة ، كما انه يسعى للمس برمزية السلطة السياسية وكسر شوكتها المادية والرمزية ايضا حشد وتعبئة الرأي العام الوطني والدولي بعجز النظام ومحدودية قدراته التنظيمية والعسكرية والسياسية فالإقدام على ممارسة العنف في دولة ما من شأنه ان يقلل من شأنها كمحتكرة للعنف اضافة الى ذلك خلق حالة من عدم الامن والاستقرار لتقديم مزيد من التنازلات ولنيل الاهداف التي كانت وراء هذه الاعمال .

IV. مولدات الارهاب :

تتضافر الدوافع العديد المولدة للأعمال العنيفة في مجتمعاتنا منها السياسية والاقتصادية والثقافية .

#### 1. الدوافع السياسية:

توجد دوافع سياسية عديدة تساهم في خلق وتجذير العنف نظرا للالتكافؤ الموجود بين الفاعلين السياسيين في العالم، نجد اولا سيطرة بلدان الشمال على جل الثروات والخيرات والتكنولوجيات ثانيا تأثيرات ثقل المديونية الخارجية ودور الشركات العابرة للقارات في احتكار خيرات بلدان الجنوب ثالثا السيطرة على الاقتصاد الدولي مما انتج افتقار دول الجنوب واستغلال شعوبها ولد تباينا شاسعا في مستوى العيش فافرز ذلك حالات من الياس والاحباط والرفض، رابعا فشل الحركات السلمية والمساعي الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية التي ترفض الاشكال اللعادية في تقسيم العلم والتخصصات والثروات فأضحى اللجوء الى العنف مبررا ومفروضا بعد فشل استراتيجيات التفاوض ، خامسا استخدام الارهاب كبديل عن الحرب التقليدية لأنها اسرع في مستوى التأثير واكل تكلفة في الحصول على الامتيازات السياسية على مستوى دولي ، سادسا تمثل الاوضاع الدولية غير العادلة استمرارا لسياسات العنصرية والتوسع الامبريالي الذي يحمل في طياته نزعة عدوانية تسعى لتدمير الحضارات والكيانات وتشجع على العنف والارهاب .

#### 2. الدوافع الاقتصادية :

تساهم الدوافع الاقتصادية في توليد العنف نظرا لرغبة العديد من الفاعلين في القضاء على الانظمة الرأسمالية بوصفها انظمة احتكار ولا عدالة ولا مساواة ، علاوة على ذلك بروز العديد من الازمات الاقتصادية التي افرزت ظروفها تساعد على العنف والارهاب .

ثم ان هذه الحركات الارهابية تستهدف التأثير على قدرة الاقتصاد القومي من خلال ضرب مصادره للتخلص من الاستغلال الاجنبي لمقدرات الشعوب ومواردها او الاضرار باقتصاديات دولة معينة من خلال تدمير منشآتها الصناعية والتجارية لتشكيل وسيلة ضغطك عليها لتغيير مواقفها السياسية والاقتصادية.

#### 3. الدوافع الثقافية :

ان انتشار ثقافة العنف لمجتمع او حضارة ما وتوفر القوة المسلحة لحمايتها تولد جماعات تأخذ على عاتقها محاربة هذه الثقافة المهيمنة لشعور افرادها بالاغتراب، كما تساهم ثقافة التعصب الديني والعنفي في اذكاء ثقافة العنف وروح التطرف والغلو لدى العديد من الفئات الاجتماعية منها الشيخ في الهند اليهود المتطرفين في الكيان الصهيوني الحركات

الاسلامية المتطرفة في مجتمعاتنا العربية... كما يساهم الخوف من الغزو الثقافي عاملا يقود الى العنف ورفض الاخر وتوليد اشكال جديدة من الارهاب.

خاتمة:

يتسم الارهاب اليوم بكونه ظاهرة سياسية اجتماعية كلية تساهم في خلق حراك سياسي كبير في مجتمعاتنا اليوم وفرض علينا تعاظما كبير لعدد الفاعلين السياسيين التي تريد توجيه الوجهة المجتمعية للمجتمع اي تاريخانية وهو السياق الذي انتج بدوره فاعل مضاد عرف بالفاعل السياسي الممثل لخط المقاومة، فاعل له رهاناته ومخططاته في هندسة المجتمع من جديد وفرض نموذج ثقافي واجتماعي بديل عن المنظومة الدولية لتقسيم العمل والمهام الوجه الممثل للعولمة السياسية.

## مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي

دكتور/ سيد رمضان عبد الباقي إسماعيل إدارة البحوث والدراسات – وزارة المالية- مصر

### ملخص:

استقر حق تقرير المصير كقاعدة قانونية أمره في القانون الدولي، وأعطيت الشعوب الحق في الحصول على ذلك الحق من خلال الوسائل السلمية، فإن لم تجدي تلك الوسائل فمن حقها استخدام القوة لتقرير مصيرها، وقد غدت المقاومة لتحرير الأوطان استثناءً ثالثاً على مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى الاستثنائين الآخرين وهما: الدفاع الشرعي، وما يتخذه مجلس الأمن استناداً إلى أحكام الفصل السابع.

وهكذا وُضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في إطاره العملي والقانوني، بحيث لم يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي فقط، بل أيضاً حقاً يجب ممارسته عبر حركات التحرر الوطني.

وأن الإرهاب الدولي مصطلح سياسي ليس له أي محددات قانونية، ووفقاً لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فإن الإرهاب في حاجة إلى تحديد، وهذا ما يشكل عقبة كأداء أمام اعتبار الإرهاب جريمة قائمة بذاتها.

وما زال الجدل قائماً قديماً وحديثاً حول المقاومة والإرهاب، وكثيراً ما يخلط مفهوم الإرهاب بأنشطة حركات التحرر؛ مما يستلزم التمييز بينهما احتراماً للأنشطة التي تساهم في تقرير مصير الشعوب واستقلالها، وعدم السماح للدول والأنظمة المستعمرة ان تتذرع بمواجهة الإرهاب في القضاء على هذه الحركات وإبادتها.

وهذا ما بحثته في هذه الدراسة والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول: بحثت في الفصل الأول حق تقرير المصير والتطور التاريخي له، ومفهومه، ومفهوم حركات التحرر الوطني، وبحثت كذلك موضوع الإرهاب .

وبحثت في الفصل الثاني: مشروعية استخدام القوة من أجل نيل حق تقرير المصير، ومشروعية حركات التحرر الوطني والأسس القانونية التي قامت عليها مشروعية تلك الحركات.

وبحثت في الفصل الثالث: التمييز بين الإرهاب والحق في تقرير المصير، فبحثت الأسباب التي أدت للخلط بين المفهومين، وبحثت كذلك في معايير التمييز بين الإرهاب والحق في تقرير المصير.

ثم انتهيت إلى خاتمة للبحث وأهم المصادر والمراجع.

### Summary:

The right of self-determination Settled as a legal norm of jus cogens in international law, The peoples right to get it right through peaceful means, If renewal of those means, the right to use force in self-determination.

And the resistance to liberate the homeland except III the principle of non-use of force in international relations as enshrined in the Charter of the United Nations in addition to the other two exceptions: self-defence, the Security Council based on Chapter VII.

The principle of the right of peoples to self-determination in its practical and legal, so it is no longer a principle of international law, but also must be exercised through national liberation movements.

And that international terrorism is a political term that does not have any legal parameters, and the controversy still exists about the resistance and terrorism; usually confuse terrorism activities of the liberation movements, requiring the distinction respecting activities that contribute to the self-determination and independence of peoples, and don't let the colonial regulations States that invoke counter terrorism in the Elimination of these movements and destruction.

This was considered in this study, which was divided into three chapters: chapter I discussed the right of self-determination and the historical development, and understood, the concept of national liberation movements, and also discussed the issue of terrorism, and discussed in chapter II: legality of use of force to achieve self-determination and legitimate national liberation movements and the legal foundations upon which the legitimacy of those transactions, and discussed in chapter III: the distinction between terrorism and the right of self-determination, it examined the reasons for confusion between the two concepts, and looked well in criteria for distinguishing between terrorism and the right of self-determination, and then come to the conclusion of the research the main sources and references.

### Keywords:

**Legality of use of force on the right of self-determination and its relationship to international terrorism**

### مقدمة

برزت مسألة لجوء الشعوب الى حركات التحرر الوطني لنيل حقها بتقرير مصيرها، عبر الدور الذي تلعبه حركات التحرر في المجتمع الدولي والمكانة التي تحتلها في القانون الدولي العام.

إن حق الشعوب في المساواة أخذ ردياً طويلاً من الزمن إلى أن أُقر كأحد الحقوق الأساسية الجماعية للشعوب والتي بدونها لا يمكن الحديث عن أي حقوق للإنسان أو للشعوب، إذ أن من أهم النتائج التي ترتبت على حق الشعوب في المساواة هو الحق

في تقرير المصير، إذ أنه لا يحق لشعب أن يحكم أو يستعبد شعب آخر، وقد تطور هذا الحق إلى أن أصبح أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي<sup>(1)</sup>.

إن عودة قضية حركات التحرر الوطني على الساحة الدولية من جديد متعلقة بشكل مباشر بالمتغيرات التي حصلت في هذا المجتمع، وذلك من جراء تغير موازين القوى على الساحة الدولية، ولا زال الصراع قائمًا بين قوى التحرر والحركات الثورية في العالم وبين قوى الاستكبار والاستعمار العالمية، وإن تغيرت بعض المسميات والمصطلحات، ولكن بقية أهداف تلك الدول من السيطرة على مقدرات الشعوب كما هي مع تغير الطرق والأساليب.

إن تغيير ميزان القوى الدولية لا بد له وأن ينعكس على كل القضايا المرتبطة بهذا الصراع، وخاصةً على القانون الدولي العام، كما برز مؤخرًا خطاب يطرح إشكالية العلاقة بين المقاومة والإرهاب، فما هي أهداف هذا الخطاب؟ ولماذا الآن؟

وقد ثار الجدل الفقهي حول مشروعية استخدام القوة من أجل نيل حق تقرير المصير، إذا لم يتم نيله بالطرق السلمية، وأصبح مقاتلي حروب التحرير محل حماية القانون الدولي الإنساني بالرغم من تحريم استخدام القوة في القانون الدولي أو التهديد باستخدامها.

وألقى حق تقرير المصير بثقله على الحياة القانونية والسياسية الدولية وأصبح يشكل محور العلاقات القانونية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في حالي السلم أو الحرب، إلا أن مصطلحًا آخر بدأ يطل علينا في خضم الأحداث والتطورات الدولية، وإن لم يكن هذا المصطلح حديثًا إلا أنه في غياب محددات واضحة لهذا المصطلح فإنه يتغير تفسيره واستخدامه من زمان لآخر ومن مكان لآخر ألا وهو "الإرهاب".

وقد حاولت- وما زالت تحاول- الدول صاحبة النفوذ والقوة في المجتمع الدولي أن تحجم من ذلك الحق، بل وتسعى إلى وضع كل عقبة في وجه الشعوب لتقرير مصيرها، وقد وجدت في الحرب على الإرهاب ضالتها، فأخذت تخلط عن عمد بين الإرهاب ومقاومة الشعوب لتقرير مصيرها، ووصم حركات التحرر الوطني بأنها تمارس الإرهاب، وذلك بغية وقف كل سعي للشعوب لتقرير مصيرها، ومما زاد الأمر تعقيدًا أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في نيويورك وواشنطن؛ حيث إن واشنطن أعلنت ما عرف "الحرب ضد الإرهاب" والتي كان لها الأثر الكارثي على مجمل القانون الدولي، وتأثر تبعًا لذلك النضال من أجل نيل حق تقرير المصير، حتى كادت أن تصله وصمة الإرهاب أو هي قد وصلته بالفعل.

كذلك ظهور تنظيمات عديدة انتهجت استخدام القوة لتحقيق أهدافها بشكل رئيسي "كتنظيم القاعدة" و"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" وما تمارسه من أعمال يستند إليها المجتمع الدولي لتصنيفها ككيانات إرهابية، وأنشأ بناءً على ذلك تحالفًا دوليًا لمحاربة ذلك التنظيم، وأصبحت تلك الحرب الدولية على تنظيم الدولة مطية لدول إقليمية ودولية للوقوف في وجه الشعوب ومصادرة حقها في تقرير مصيرها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل حاولت بعض السياسات الأمريكية والغربية أن تربط بين الإرهاب في صورته السائدة وبين الإسلام، والإسلام برئ من كل ذلك.

كل ذلك ألقى بظلاله كي يكون دافعًا لنا لسير أغوار هذه المفاهيم من الناحية القانونية المجردة في محاولة للوصول إلى تفهم الحدود التي يدور فيها كل من حق تقرير المصير وكذلك الإرهاب، إضافة إلى الأسباب التي أدت إلى الخلط بين المفهومين والمعايير

(1) عبد الرحمن أبو النصر، مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي في ضوء القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2006، المجلد الثامن، العدد الأول، ص 125.

التي يتم البناء عليها للتمييز بينهما، حتى يمكن لنا تحديد المعايير القانونية في ذلك وهل توجد بينها علاقة أم هي مجرد آراء سياسية لا علاقة لها بالقانون الدولي، ومن ثم يجب وضعها في هذا الإطار والتعاطي معها وفقاً لذلك، وفقاً لما تقدم فإننا نقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

### الفصل الأول: حق تقرير المصير والإرهاب وفقاً لأحكام القانون الدولي.

الفصل الثاني: مشروعية استخدام القوة لنيل حق تقرير المصير.

الفصل الثالث: التمييز بين الإرهاب والحق في تقرير المصير.

ثم انتهينا إلى خاتمة وبعض التوصيات التي تساهم في حل تلك الإشكالية للتمييز بين حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبين أعمال الإرهاب المجرمة دولياً.

### الفصل الأول

#### حق تقرير المصير والإرهاب وفقاً لأحكام القانون الدولي

إن القانون الدولي قد تأثر بالأحداث والتطورات التي يمر بها المجتمع الدولي، وهذا هو حال القواعد القانونية بشكل عام فهي تنشأ لتنظم مجتمعاً معيناً في وقت معين، ومما لا شك فيه أن القانون الدولي يتأثر بالتفاعلات السياسية والاقتصادية والتي تسود المجتمع. وقد كان من أهم التطورات السياسية التي ألفت بظلالها على المجتمع الدولي هو انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في هذا الكون، وإن هذا الحدث في حد ذاته لا يعني شيئاً بالنسبة للقانون من الناحية المجردة، ولكن تحاول الولايات المتحدة أن تستغل المركز السياسي الذي تتمتع لإحداث نتائج قانونية، ولم تكن الولايات المتحدة لتستغل هذا المركز السياسي لولا أحداث معينة وبظروف معينة أعطتها الذريعة لإحداث هذه النتائج القانونية.

وترتيباً على ذلك عاد مرة أخرى الحديث عن "الإرهاب"، و"العنف"، بعد أن تصور كثيرون أن الظاهرة دخلت في دائرة "الأقول" ودخل مصطلح "الارهاب" - والمقابل له في اللغة الانجليزية كلمة "Terrorism" إلى دائرة الضوء، وكان من جراء حجم الخسائر المادية والمعنوية والبشرية التي منيت بها الولايات المتحدة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2011، أن ظهر رد الفعل الأمريكي موازياً لما واجهته هذه الدولة الكبرى في محنة عصبية لم تشهدها من قبل، فأعلنت الحرب على الارهاب، وأدعت أنه لا بد من العمل تحت مظلة "التحالف من أجل الإرهاب".

وبدأت الحرب الدولية على الإرهاب، وتداعت الأحداث والسلوك الدولي بقيادة الولايات المتحدة، حيث امتد الحديث حول الارهاب إلى كل ما يبدو أنه يتعارض مع المصلحة الأمريكية والغرب وإسرائيل، وقد اتضح ذلك من خلال ذلك التداخل بين ما يسمى بالارهاب، وبين الحق في مقاومة المحتل الغاصب للأرض والشعب والثروات، ولعل من أبرز محاولات الدول الكبرى لاستغلال هذه الأحداث هو إزالة التفرقة بين النضال من أجل حق تقرير المصير كحق مشروع وبين الاستخدام غير المشروع للقوة، هذا على الرغم من أن القانون الدولي قد رسخ الحق في تقرير المصير كحق قانوني له أصوله وجذوره وكذلك مفهومه ومحدداته.

ومن ثم فإنه من الأهمية إيضاح هذه الحدود بين "الإرهاب" الذي يتسم باللامشروعية في عمومه، وبين حق "المقاومة" والذي يتميز بمشروعيته وفق القانون الدولي والتاريخ الإنساني، ولإيضاح حدود هذه العلاقة يمكن تناول عدة نقاط هامة، وذلك بإبراز مفهوم حق تقرير المصير مع وجوب تحديد معالم الإرهاب الدولي والتمييز بينه وبين المقاومة المسلحة المشروعة.

## المبحث الأول: حق تقرير المصير في القانون الدولي

### أولاً: التطور التاريخي لحق تقرير المصير في القانون الدولي:

إن الحق في تقرير المصير يعني: أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي، ولهذا الحق جوانب داخلية وأخرى دولية<sup>(1)</sup>.

وقد ظل حق تقرير المصير مبدأً نظرياً لفترة طويلة من الزمن إذ نادى به العديد من المفكرين والفلاسفة، وكان من أهم المبادئ التي نادى بها الثورة الفرنسية عام 1789 م، وقد برز الحق في تقرير المصير كمبدأ سياسي ثم تطور إلى أن فرضته الظروف والأوضاع الدولية كحق قانوني<sup>(2)</sup>.

وقد كان من أهم العوامل التي أدت إلى الإبقاء على مبدأ حق تقرير المصير خارج نطاق قواعد القانون الدولي هي السياسات الاستعمارية التي مارستها الدول الأوروبية بما كان لها من سيطرة سياسية واستراتيجية وكذلك قانونية على المجتمع الدولي، وكانت تقوم بمعالجة موضوعات القانون الدولي من خلال وجهة نظرها ومن خلال معطياتها باعتبارها دولاً استعمارية. وهي توزيع الأقاليم المكتشفة أو الصالحة للاستعمار تلك الدول واكتساب السيادة على المستعمرات<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من قوة الدفع التي أحرزها حق تقرير المصير أثناء الحرب العالمية الأولى إلا أن عهد عصبة الأمم لم يشر صراحة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وإن اعترفت به النصوص ضمناً من خلال نصها على نظام الانتداب ووضع الأقليات<sup>(4)</sup>.

ولم تقر اللجنة القانونية الخاصة التي شكلتها العصبة عام 1920 لبحث النزاع بين السويد وفنلندا حول "جزر آلاند" مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وذهبت إلى أنه ليس من مبادئ القانون الدولي الوضعي<sup>(5)</sup>.

ومنذ الحرب العالمية الثانية فان مبدأ تقرير المصير بدأ يشق طريقه كأحد مبادئ القانون الدولي، ورسخ وجوده كأحد قواعد القانون الدولي الأمرة، وذلك من خلال التطور القانوني لهذا المبدأ، فقد وجد مكانه في تصريح الأطلنطي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل في 14 أغسطس سنة 1941 م والذي جاء فيه أنهما لا يسعيان إلى أي توسع إقليمي ويحترمان حق الشعوب في اختيار نظم الحكم التي تروق لها، كما أنه ورد في كافة التصريحات التي صدرت بعد ذلك إذ أشار إليه تصريح الأمم المتحدة عام 1942 م، وتصريح موسكو عام 1943 م، وفي مؤتمر دومبرتون أوكس في عام 1944 م وفي مؤتمر يالطا في فبراير عام 1945 م، وكان ذلك بمثابة المقدمات التي أرست مبدأ حق تقرير المصير كحق قانوني ملزم وليس مبدأً سياسياً والتي تم تتويجها بإقرار ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 م<sup>(6)</sup>.

(1) د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة 1987، ص 263.

(2) عبد الرحمن أبو النصر، مرجع سابق، ص 126.

(3) د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص 264.

(4) د. عائشة راتب، مشروعية المقاومة المسلحة، دراسات في القانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي القاهرة، 1970، ص 210.

(5) د. صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ص 266.

(6) انظر في تطور حق تقرير المصير، يوسف محمد القراعين، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، دار الخليل، عمان، 1983، ص 15 وما بعدها؛ وانظر د. أحمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية، و قرارات المم المتحدة، دار النهضة العربية، 1992، ص 512.

ويكتسب هذا التطور أهمية قصوى في القانون الدولي العام حيث انه شرّع لحركات التحرر باللجوء الى القوة المسلحة كأسلوب من أجل تحقيق أهدافها، كحالة مستقلة في القانون الدولي العام، كما هو الحال مع حق الدفاع عن النفس (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) وحق استعمال القوة من قبل مجلس الأمن (الفصل السابع)، وقد أصبح هذا الحق حقاً أساسياً في القانون الدولي وله القوة الإلزامية القصوى. ويبرز ذلك من خلال:

1- ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وخاصةً الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق التي تحدد من أهداف منظمة الأمم المتحدة تطوير العلاقات والصدقة بين الدول: (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام، والمادة 55 منه والتي أكدت على هذا النص بنص مماثل، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهدين الدوليين والمتعلقان بحقوق الانسان والذين على أن كل الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها.

2- في ممارسات الأمم المتحدة، هناك الكثير من القرارات التي اتخذتها المنظمة الدولية واعتمدت بشكل شبه إجماع، ونذكر منها قرار 1514 عام 1960 وكذلك قرار 3103 عام 1978، الذي اعتبر أن كفاح الشعوب لتقرير مصيرها هو كفاح مشروع يتفق مع مبادئ القانون الدولي العام.

3- قرارات وممارسات المنظمات الإقليمية، والمؤتمرات الدولية نذكر من أهمها إعلان الجزائر، الذي أعلن عن الإعلان العالمي لحق الشعوب وذلك عام 1976.

4- قرارات محكمة العدل الدولية التي أكدت على هذا المبدأ في أكثر من حكم نذكر منها قضية ناميبيا وقضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والفتوى الخاصة بالصحراء الغربية التي أصدرتها عام 1975 م ، والتي أكد في كل منها على أنه حق للشعب، وكما أن الفتوى الخاصة بالجدار العازل الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة قد أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي العديد من المواقع في حيثيات القرار المذكور<sup>(1)</sup>، فالمحكمة لم تؤكد فقط على هذا المبدأ بل اعتبرته حقاً من القواعد الأمرة من قواعد القانون الدولي العام.

وبالرغم من أن حركات التحرر الوطني كما سبق وأشرنا بأنها قديمة جداً إلا إن اعتبار النزاع الذي تخوضه حركات التحرر نزاعاً دولياً جاء متأخراً في القانون الدولي العام.

فيما بعد تطور القانون الدولي بشكل سريع في حماية حركات التحرر حيث أنه لم يكتفِ بالاعتراف بحق الشعوب بتقرير مصيرها، وإنما أيضاً حرّم انتهاك هذا الحق وذلك بعد أن اعتبر القرار 3103 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 بأن كل محاولة لقمع حق الشعوب بتقرير مصيرها تعتبر أمراً يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام ، وقد أكد المشروع المتعلق بمسؤوليات الدول الذي اتخذته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في مادته التاسعة عشرة أن انتهاك حق الشعوب في تقرير مصيرها جريمة دولية.

(1) انظر فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية، والصادر في 9 يوليو 2004، ص56، 57، 58، 119، الفقرة 118-120 أنظر موقع المحكمة على شبكة الانترنت

## ثانيًا: مفهوم حق تقرير المصير:

يبرز مفهوم حق تقرير المصير من خلال التطورات والظروف التي مر بها ، إذ إن حق الشعوب في تقرير مصيرها يعني أن: لجميع الشعوب حقًا ثابتًا في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومركزها الدولي دون تدخل أجنبي<sup>(1)</sup>.

وكثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم الإرهاب بأنشطة حركات التحرر مما يستلزم التمييز بينهما احتراماً للأنشطة التي تساهم في تقرير مصير الشعوب واستقلالها، وعدم السماح للدول والأنظمة المستعمرة ان تتذرع بمواجهة الإرهاب في القضاء على هذه الحركات وإبادتها، والتاريخ حافل بالمجازر التي نفذتها الدول الاستعمارية وراح ضحيتها آلاف المقاومين ونشطاء حركات التحرر<sup>(2)</sup>.

وقد ثار الخلاف بوجه خاص بالنسبة إلى الأعمال التي تمارسها جماعات التحرير أثناء الحرب وما إذا كانت تعتبر إرهاباً أو جريمة حرب، وقد كان هذا الخلاف أحد الدوافع نحو العجز عن الوصول إلى تعريف عام للإرهاب في مشروع عقد اتفاقية عامة للإرهاب بواسطة الأمم المتحدة.

هذا وتبدو مشكلة التمييز عسيرة في بعض المواقف تجاه حركات التحرر والمقاومة، فالذين يؤيدون هذه الحركات يرون أن أنشطتها كافة لاسيما تلك التي تتسم بالعنف تعد وسيلة مشروعة لانتزاع حقوق الشعوب ونيل مطالبها، بينما يرى الجانب الآخر ان أنشطة هذه الحركات حتى تلك التي لا تتسم بالعنف غير مشروعة وأعمالاً إرهابية، إزاء ذلك نجد أنه من المناسب البحث في مفهوم حركات التحرر أو المقاومة.

### 1- مفهوم حركات التحرر الوطني:

من الصعب وضع تعريف جامع لمفهوم حركات التحرر الوطني، غير أن بعض الفقهاء سعى في هذا المجال؛ حيث إن الدكتور صلاح الدين عامر ذهب إلى القول بأن اعمال المقاومة الشعبية المسلحة هي: (عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناءً على مبادرتها الخاصة، وسواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج هذا الإقليم)<sup>(3)</sup>.

غير أن من الفقهاء من وضع عناصر معينة مميزة لحركات التحرر الوطني عن غيرها من الحركات الانفصالية أو الإرهابية، ومن هذه العناصر<sup>(4)</sup>:

1- أن الهدف من حركات التحرير الوطني هو تحقيق التحرر.

2- وجود الأراضي الداخلية أو الخارجية التي تسمح للحركات أن تباشر عملياتها العسكرية بمعنى أن توجد مناطق محررة تقيم عليها مؤسساتها الإدارية والتعليمية والعسكرية.

3- أن يتعاطف الشعب مع حركات التحرير والمقاومة وتلقى دعماً وتأييداً واسعاً من المواطنين.

(1) د. عمر إسماعيل سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 75.

(2) عبد الرحمن أبو النصر، مرجع سابق، ص 131-132.

(3) د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة، القاهرة، 1986، ص 40-41.

(4) د. محمد طلعت الغنيمي، المسؤولية الدولية من منظور عصري، 1997، ص 38.

4- يجب أن تتسم أهداف حركات التحرير بدافع وطني يتجاوب ويتلائم مع المصلحة الوطنية العليا، وهو ما يميز حركات التحرير عن الأعمال التي تستهدف مصلحة خاصة لبعض الفئات من المواطنين، أو تتنافس أو تتناحر للسيطرة على السلطة، أو فرض فلسفة معينة، أو الحرب من أجل انفصال إقليم معين أو جزء من الدولة، وقد أباح القانون الدولي لرجال المقاومة اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لانهاك قوات الإحتلال، ومنها بطبيعة الحال الحق في استخدام العنف كما يمكن أن تكون المقاومة مدنية لاعسكرية.

إن حق تقرير المصير لا ينطوي على الجانب السياسي فقط بل يشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكن إذا أخذناه بالمفهوم الضيق فهو يعني إقامة دولة مستقلة ذات سيادة أي أنه يعبر عن الجانب السياسي لهذا الحق المتمثل في حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في أن تنال استقلالها<sup>(1)</sup>، ووفقاً لذلك فإن مفهوم حق تقرير المصير يستوجب:

أولاً: وجود شعوب واقعة تحت السيطرة الاستعمارية، أي وجود شعوب خاضعة لاستعمار أجنبي وسيطرته واستغلاله.

ثانياً: تمكين تلك الشعوب من التعبير الحر حول مستقبلها، بحيث يمكنها أن تتحد أو تندمج مع دولة أخرى مستقلة، أو أن تحصل على استقلالها الخاص، أو أي مركز ترتضيه لنفسها<sup>(2)</sup>.

وقد ذهب رأي آخر إلى اشتراط أن يكون هناك حالة احتلال فعلي ووجود قوات الإحتلال داخل الأراضي المحتلة، وأن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضيه، وأن تتم عملية المقاومة ضد قوات الإحتلال العسكرية، وأن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها<sup>(3)</sup>.

لكن هذا الشرط الأخير قد لا يتوفر إذا ما تمت عملية المقاومة خارج حدود الأرض المحتلة، إذ يمكن أن تنتقل المقاومة إلى خارج الإقليم المحتل نظراً لإجراءات القمع أو المتابعة التي يعتمدها الإحتلال في المطاردة والتقصي حول أفراد المقاومة أينما كانوا، وهذا قد يؤدي إلى القيام بعمليات خارج الوطن ضد المنشآت أو مصالح المحتل<sup>(4)</sup>.

وثمة صلة وثيقة بين حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي ومبدأ تساوي الشعوب في الحقوق فكلاهما تشكلان قاعدة واحدة من قواعد القانون الدولي، وهذا ما جاء في تقرير اللجنة الفرعية حول الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة "مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق ومبدأ تقرير المصير هما عنصران مكونان لقاعدة واحدة"<sup>(5)</sup>.

## 2- الجماعات التي تتمتع بحق تقرير المصير:

إن الإطار القانوني لحق تقرير المصير من حيث مفهومه ومن حيث ممارسته قد رسمته الأحداث والتطورات الدولية أكثر مما رسمته النصوص الدولية، أي أن العرف الدولي لعب دوراً هاماً في هذا المجال، ومن ضمن الإشكاليات التي تثار بشأن حق

(1) د. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 263.

(2) د. عمر إسماعيل سعد الله، مرجع سابق، ص 77.

(3) د. محي الدين عثماوي، الإرهاب وحق المقاومة في القانون الدولي، جريدة الأهرام، 4/11/2001.

(4) كما تنص المادة الرابعة من الفقرة السادسة من اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب عام 1949، على أن: "أسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الأشخاص الذين هم أسرى الحرب، وينتمون إلى أحد الفئات التالية ويقعون في قبضة العدو: سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم دون أن يتوافر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهراً، عند اقتراب العدو لمقاومته".

(5) راجع وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالتنظيم الدولي المجلد السادس، صفحة 19 /A/ 3/1/1 703.

تقرير المصير هي ماهية الجماعات التي تتمتع بحق تقرير المصير، فالجدل الفقهي يدور بين اصطلاحين لكل منهما مفهومه وهما (الأمة) و(الشعب) وقد ثار هذا الجدل نتيجة لاستخدام نصين لكل من الاصطلاحين للإشارة إلى حق تقرير المصير، وكانت البداية في عهد عصبة الأمم في المادة 22 والتي نصت على: "إن بعض الجماعات التي كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى قد بلغت من الرقي والتقدم ليستطاع معها الاعتراف بها أمماً مستقلة".

كما أن ميثاق الأمم المتحدة قد أشار إلى حق تقرير المصير في المادة 2/1 والتي نصت على: "ضرورة إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أسس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها تقرير مصيرها"

وعلى ضوء ذلك فإننا إذا أخذنا ما ورد في عهد عصبة الأمم وكذلك ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة يمكن القول أن تعريف الأمم هي<sup>(1)</sup>: "الدول في عهد العصبة؛ حيث تم الربط بين الاعتراف وبين الأمم المستقلة، فإن هذا يعني بلا شك الدول فإنها هي التي تتصف بالاستقلال وهذا يعني اكتسابها للشخصية القانونية عن غيرها من الكيانات الأخرى، وكذلك فإن الدول تكتمل شخصيتها القانونية الدولية بالاعتراف بها.

وهذا ما يذكره ميثاق الأمم المتحدة "إنما العلاقات الودية بين الأمم" وهذا خطاب موجه للدول القائمة أن تقوم هذه العلاقات الدولية بين الدول على أسس من المساواة مع الشعوب والكيانات الأخرى التي لم تحصل على استقلالها، وكذلك حقها في تقرير مصيرها.

وعلى ذلك فإن الأمم هي الدول وهذا ما تؤكدته كل من الأمم المتحدة وكذلك عصبة الأمم بعضوية كل منها هي للدول فقط المكتملة السيادة.

أما الشعوب فهي الجماعات البشرية من الجنسين والتي تتميز عن غيرها بروابط مشتركة من وحدة المصير، ويقطنون إقليم معين، وتعمل من أجل نيل حق تقرير المصير، وهذا ما يمكن استخلاصه من خلال التجربة الدولية في التعاطي مع حق تقرير المصير، أما مفهوم الشعب الذي يكون له الحق في تقرير المصير فهو: أفراد الجماعة الإقليمية الذين يرتبطون بمجموعة من الروابط العامة من تاريخ ولغة وتقاليد وعادات مشتركة، ويتطلعون إلى مصير ومستقبل واحد<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من أن مبدأ حق تقرير المصير مبدأ دولي؛ إلا أنه لا يتعلق بدول كاملة السيادة فحسب، بل يتعلق بالشعوب والأمم، فالإعلان الوارد في المادة الأولى الفقرة الثانية "تساوي حقوق الشعوب بصفتها شعوباً يثبت لها الحق في تقرير المصير، ويظل كامناً فيها، وهي المخاطبة بهذا الحق، ويمنحها حقوقاً أخرى أهمها الحق في النضال من أجل نيل هذا الحق، وحقها في تحديد وضعها دون تدخل أجنبي، ويفرض التزامات على الدول باحترام هذا الحق"<sup>(3)</sup>

(1) د. عائشة راتب، المرجع السابق، صفحة 213.

(2) د. محمد الحسيني مصيلحي، حقوق الانسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار النهضة العربية، 1988، ص 21.

(3) د. عبد العزيز سرحان، النزاع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، 1987، ص 96-97.

## المبحث الثاني: الإرهاب الدولي

إن ظاهرة الإرهاب الدولي ظاهرة قديمة يعود ظهورها إلى القرن الثامن عشر، مع بداية ظهور الثورات والانتفاضات الشعبية. وبالتحديد في القانون المتعلق بالإرهاب الصادر في 1794 كوسيلة لمحاربة القائمين بالثورة الفرنسية؛ حيث كان هذا المصطلح يعني كل عمل إجرامي يرتكب ضد الثورة بعد ظهور الجمهورية الأولى أو ما عُرف بالدولة اليعقوبية وأجهزتها الحاكمة<sup>(1)</sup>.

وتخبرنا الأحداث التاريخية عن وقوع تجاوزات للجماهير تحت تأثير الحماسة الوطنية حين تحولت أعمال الرعب كرد فعل تلقائي على حكم إرهابي، انتهى في الأخير بسقوط روبسبير "Robespierre" الذي أُعدم بعد محاكمته في ساحة الثورة، باعتباره إرهابيًا فكان بذلك أول استعمال للمصطلح في اللغة الفرنسية<sup>(2)</sup>.

أولاً: إشكالية وضع تعريف محدد لمفهوم للإرهاب:

كلمة إرهاب من مصدر أَرهَب، يرهَب، إرهابًا، و فعله المجرد رهَب، والإرهاب الخوف والخشية، والوجل، كلمات متقاربة تدل كلها على الخوف<sup>(3)</sup>.

وقد جاء في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، رهبت الشيء رهبًا و رهب، و رهبة، والترهب هو التبعُد، ومن باب الإرهاب كذلك قدح الإبل عن الحوض<sup>(4)</sup>.

أما إذا رجعنا إلى أصل الكلمة بمفهوم الرعب والقسوة والعنف، نجد أنها تنحدر من اللغة اللاتينية ثم انتقلت إلى لغات أخرى فيما بعد؛ إذ أن الإرهاب بمعنى Terrorisme ظهر بعد الثورة الفرنسية بدءًا من عامي 1792 و 1794، وهي مشتقة من كلمة Terreur المشتقة بدورها من أصل لاتيني هو Terrèr أو Tersère بمعنى جعله يرتعد ويرتجف، كما أن فعل Terroriser في قاموس المنهل هي روع، و جاء تصريفها ترويع و الإرهابيين<sup>(5)</sup> Terroristes.

ونلاحظ أن التعريف اللغوي يختلف من حيث المعنى بالنسبة لكلمة إرهاب من اللغة العربية إلى الأجنبية، فإذا كانت كلمة إرهاب تفيد الهلع، والفرع والرعب والترويع في اللغة الفرنسية مثلًا، فهي تحمل معنى الخوف المصاحب للتقديس والتعبد والانهار والخشوع، كما جاء في قوله تعالى: "ويدعوننا رغبًا ورهبًا"<sup>(6)</sup>.

(1) د. عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، مركز جامعة القاهرة للطباعة و النشر، ط1، 1996، ص 540.

(2) تامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دراسة قانونية نافذة، دار الكتاب العربي الجزائر، دار حوران سوريا، 2002، ص 16-17.

(3) توفيق المدني، القضية الفلسطينية أمام حكم التصفية، دمشق، 2008، ص 266.

(4) عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، ص 31.

(5) تامر إبراهيم الجهماني، المرجع السابق، ص 18؛ وقد جاء تعريف Terreur في قاموس الأكاديمية الفرنسية لعام 1964 رعب وخوف شديد، اضطراب عنيف، وهذا التعريف تؤكد عليه بعض القواميس الأوروبية القديمة مثل قاموس فورتيير Furetiere وقاموس ريشليه Richelet؛

Terreur, très grande peur, politique d'exception et de violence policière, gouverner par la peur, personne ou chose qui donne une très grande peur, voir, le Rousse, plu dictionnaire 1977, p1351.

(6) سورة الأنبياء، من الآية 90.

ووفقا للمعجم القانوني بلاك BLACK فإن الرهبة Terreur تُعرف بأنها: دعر أو رعب أو فزع أو حالة ذهنية تسببها خشية من خوف وقوع ضرر جراء حادث أو مظهر مُعاد أو متوعد، أو هي خوف يسببه ظهور خطر الإرهاب (1) Terrorisme.

ومن خلال ما سبق يبدو أن هناك سوء استعمال، أو ربما خطأ في إطلاق كلمة إرهاب على تلك التعريفات المتداولة في الدراسات العربية، لأن هناك فرق مهم يتجلى في لفظ الكلمة ومعانيها لغويًا بين العربية واللغات الأجنبية، ويتمثل ذلك من الناحية اللغوية بين ما يدخل في دائرة الإرهاب بمعناه الصحيح الذي يعني حالات الخشوع والرهبة والخوف المصحوب بالتقديس والإعجاب الشديد والانهار بالشيء، وما يحدث في النفس من تأثير وجداني؛ حتى وإن سببته مؤثرات روحية أو مادية، وهذا ما يطلق عليه لغويًا "إرهابًا" في مقابل ما يمكن إدخاله في دائرة أخرى، والتي تعني لفظًا ومعنًا الرعب، العنف، الاضطراب، البطش، و الهلع بالمفهوم الغربي، وهذا ما نستطيع أن نطلق عليه "إرهابًا" (2).

فالإرهاب أو الإرهاب بمعناه العام هو ذلك التخويف، والتفريع الصادر عن نزعة عدوانية، وهو يساوي دائما البطش، كما يتمثل في أساليب اتخذها الاستعمار كوسيلة لبطش نفوذه على البلاد التي يريد احتلالها (3).

وبالمفهوم الاصطلاحي البسيط البعيد عن الأغراض والأبعاد السياسية، يظهر من الناحية العملية أن الإرهاب في مفهومه العام هو تنفيذ عمل يتسم بالعنف يراد منه بث الرعب في المدنيين

أو الأبرياء، وقد كان هذا النوع من الإرهاب واسع الانتشار في دول الغرب، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة؛ حيث إن المجانين والمرضى النفسانيين، والمجرمين وجماعات المافيا، والمغامرين، واللصوص، كل هؤلاء يلجئون إلى هذه الوسيلة لتحقيق مآربهم وأغراضهم الشخصية فيختطفون الرهائن، ويطالبون بالأموال كفدية ويقومون بالقتل والتنكيل.

وعلى هذا الأساس أصبح مفهوم الإرهاب نسبي ككل المفاهيم المرتبطة بالحياة الاجتماعية والسياسية؛ لذلك يأتي استخدامه مختلفًا بين كاتب وآخر، وبين جهة سياسية وأخرى، بالإضافة إلى كون هذا الاستخدام لا يتبلور عادة سوى في إطار برنامج إعلامي، أو حملة إعلامية هادفة يتوخى من خلالها صاحب المفهوم التأثير على الرأي العام، حتى لو تغلفت المصالح السياسية بكلام يغلب عليه الطابع الإنساني (4).

وقد تبين في كثير من المناسبات مدى تأثير الإعلام في الرأي العام تحت ضغط الجهات القوية في العالم، فنجد الالتفات إلى ظاهرة الإرهاب لا تكون بالحدة والاهتمام اللازم إلا عندما تُضرب مصالح فاعلة في المجتمع الدولي، وخير دليل على ذلك هو عدم الخوض في موضوع الإرهاب بالقدر الذي كان يجعل الكثير من الحوادث التاريخية تأخذ مسارًا آخرًا، فقد كانت المجموعة الدولية بما تحتويه من منظمات ومؤسسات ودول فاعلة ساكتة على ما يقع من أعمال إجرامية تدميرية في حق شعوب كثيرة،

(1) (terrorisme, ensemble d'attentats et de sabotages commis par une organisation pour créer un climat d'insécurité et impressionner ou renverser le pouvoir établi. (Voir la rousse) op.cit, 1351.

(2) هداغ رضا، المقاومة والإرهاب في القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق- بن عكنون، 2009-2010، ص 57.

(3) محمود زكي شمس، عمر الشامي، الإرهاب الدولي و زيف أمريكا و إسرائيل في ظل قانون العقوبات والقانون الدولي العام، مطبعة الداودي، ط 1، دمشق، 2003، ص 12.

(4) محمد المجذوب و أحمد سرحان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 2، 2009، ص 65.

ولم تتفطن إلى هذه الأعمال الإرهابية إلا بعد أحداث ميونيخ بألمانيا سنة 1972 حين تعرض الفريق الإسرائيلي للاغتيال الجماعي من طرف جماعة سبتمبر الأسود الفلسطينية.

هنا فقط انتفضت دول الغرب لمواجهة هذا الخطر، على الرغم من أن الأعمال الإرهابية كانت منتشرة قبل ذلك فيما تقوم به الدول الاستعمارية في بلدان الشعوب المستضعفة من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة في فيتنام واليابان وإسرائيل في فلسطين، وكذلك الشأن لما حدث في 11 سبتمبر 2001، إذ كان العالم في غفلة عن البحث في التصدي الجاد لظاهرة الإرهاب رغم الاتفاقيات الدولية ونصوص الميثاق الأممي التي أدانت الظاهرة بكل مركباتها وأبعادها، إلا أنها لم تنهض هذه النهضة العارمة في وجه ما يسمى بالإرهاب إلا عندما زلزلت أركان الدولة الأمريكية، واخترق التحدي الإرهابي كبرياء البيت الأبيض بإعلان الحرب على الولايات المتحدة من الداخل، فتأهبت الترسانة العالمية للوقوف وقفة صارمة في وجه هذا الشبح ومطاردته إلى أقصى بقاع الأرض، على الرغم من أن الإرهاب كان يضرب و بقوة كثيرًا من أراضي المعمورة، ومس الكثير من البلدان خاصة في القارة الإفريقية والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن أرواح الذين سقطوا في تلك الظروف تفوق عدد ضحايا تفجير المركز التجاري بنيويورك، ونفس الشيء بالنسبة لما حدث للشعب الفلسطيني الذي يعاني من أعمال التدمير والتخريب والنهب والخطف وكل ما يشير من معان لمفهوم الإرهاب سواء كان داخليًا أو دوليًا، لكن دون جدوى في إيجاد الحل المتمثل قانونيًا في تسليط العقوبة الفعلية على الفاعل، ما دام معروفًا لدى الرأي العام الدولي، لكن المعطيات السياسية والمصلحية وميزان القوى حال دون ذلك، فهناك نظرة ازدواجية لهذه الظاهرة القديمة الجديدة.

لذا، فإن المقاربات التي توصل إليها الباحثون تشترك في ثلاثة عناصر في تعريف الظاهرة، استعمال العنف، الأهداف السياسية، ونية زرع الخوف في جمهور معين، تبقى مجرد وجهات نظر غربية قد تتفق أو لا تتفق مع التعاريف العربية مثلًا أو البلدان الإسلامية الأخرى، لأن وجهة نظر الغرب مغايرة لما تراه دول العالم لما هو الإرهاب بصفة عامة<sup>(1)</sup>.

وعليه، فإن أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الإرهاب هو مشكلة التعريف، وأن التعريف قد أصبح مشكلة نظرًا للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب التي تترد في معظمها إلى طبيعة العمل الإرهابي بذاته، واختلاف نظرة الدول له، فما يراه البعض إرهابًا يراه البعض الآخر عملاً مشروعًا، فما يزال تعريف الإرهاب حتى يومنا هذا يمثل مشكلة كبرى أمام الباحثين في هذه الظاهرة، سواء القانونيين أو غيرهم.

وقد تعددت أقوال الباحثين حول الأسباب التي أدت إلى إثارة مثل هذه الصعوبة حول تعريف الإرهاب، والذي يعد الخطوة الأولى على طريق التوصل إلى حل جذري لهذه المشكلة، فالبعض يرجع صعوبة التعريف إلى ممارسات الدول الكبرى، كما أن الإرهاب على المستوى الدولي لا يعد جريمة في حد ذاته لكن تسمية أو مظلة ينضوي تحتها عدد من الجرائم المعروفة، في حين يرجع البعض هذه الصعوبة إلى تشعب الإرهاب وتعدد أشكاله وأهدافه، وتعدد البواعث والدوافع لارتكاب هذه الجريمة، بينما يفسر البعض ذلك بتعدد الباحثين الذين يدرسون الظاهرة، واختلاف أطرافهم المرجعية وتخصصاتهم، وكذلك الاختلاف حول نمط العنف الموصوف بالإرهاب، كما أن الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي الذي يمكن أن تلجأ إليه كل القوى السياسية، فقد استخدمته الثورة الفرنسية بمعنى العدالة، واستخدمه الثوار الشيوعيون في روسيا أثناء الحرب الوطنية هناك، وكذلك عناصر الثورة المضادة لها<sup>(2)</sup>.

(1) هدا ج رضا، مرجع سابق، ص 61.

(2) (Schlogheck Donna M., "International terrorism: an introduction to concepts and Actors", 1988, P. 8.

وقد ترتبت عدة نتائج على صعوبة تعريف الإرهاب سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني من أهمها:

(أ) إرجاء بلورة الجهود الدولية المتصلة لوضع اتفاقية عالمية لمكافحة تلك الجرائم.

(ب) اختلاط الأمور وتبرير أعمال الإرهاب نفسها باعتبارها إرهابًا مضادًا أو كفاحًا للقضاء على الإرهاب.

(ج) الانتقائية والعشوائية في وصف الأفراد والجماعات والدول بالإرهاب، وفقًا للأهواء والمصالح السياسية لكل طرف.

(د) شيوع القول بأن الإرهابي - في نظر البعض - محارب من أجل الحرية في نظر البعض الآخر.

(هـ) اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والحروب بأنواعها، سواء كانت حروبًا تقليدية أو حروب تحرير أو عصابات، وكذلك مع صور الإجرام المنظم والعابر للحدود، ومع العصيان والانقلابات<sup>(1)</sup>.

ويرى البعض بأن تعريف الإرهاب ذو طابع "فني" بالدرجة الأولى، وهو ما يتسق مع النظر إلى الإرهاب "كأداة" أو "وسيلة" لتحقيق أهداف شتى معينة؛ ولذلك فإن النظر إلى الإرهاب يجب أن يرتبط بأهدافه وبالأطر المنغمسة فيه، لفهم وتحليل الظاهرة الإرهابية على نحو أفضل، وي طرح بالتالي ثلاثة معايير تساعد على تصنيف الإرهاب السياسي هي<sup>(2)</sup>:

**المعيار الأول:** الهدف من الفعل الإرهابي للترقية بين "الإرهاب الثوري" المتجه إلى قوة أجنبية مستعمرة، أو نظام قائم مستبد غير ديمقراطي، وبين "الإرهاب المضاد للثورة" لتكريس السيطرة والنفوذ الأجنبيين أو تدعيم أشكال الديكتاتورية والاستبداد واللامساواة.

**المعيار الثاني:** هوية الطرف الذي يقوم بالفعل الإرهابي للتمييز بين القائم بالفعل الإرهابي (فردًا أو جماعة غير رسمية) وبين القائم بذلك مؤسسة رسمية تابعة لجهاز الدولة أو الدولة نفسها، ومن ثم يمكن التفرقة بين "إرهاب رسمي ومؤسسي"، أو "إرهاب غير رسمي".

**المعيار الثالث:** النطاق الذي يتم فيه الفعل الإرهابي، ويمكن الحديث إذن عن "إرهاب وطني أو محلي" (ينتمي أطرافه كلها إلى مجتمع واحد ودولة واحدة)، وعن "إرهاب دولي" (ينتمي أطرافه إلى أكثر من دولة واحدة وتمتد أصدائه إلى المجتمع الدولي ككل). وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول بأن مصطلح "الإرهاب" يسوده بعض الغموض والتداخل بين اجتهادات التعريف به، ومن ثم فهو مصطلح ليس محل استقرار ويحتاج إلى جهد أكاديمي وجهود سياسي من خلال اتفاقيات دولية ملزمة، وفي المعنى الأخير يمكن الاجتهاد بأن الإرهاب هو: (كل فعل مجرم وليس له أية شرعية، من شأنه تخويف الآخرين سواء باستخدام العنف المسلح أو ما دونه من درجات، بقصد إما لفت النظر إلى مسألة ما يعتنقها أصحاب الفعل أو استخدام الفعل كوسيلة لتحقيق مصالح ضيقة غير مشروعة، يكون من شأنها ترويع الأمنين، وسواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي).

(1) د . إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت 1990، ص5 ؛ د . إمام حسانين خليل، الإرهاب بين التجريم والمشروعية، 2001، ص31.

(2) د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 14 : 17 .

## الفصل الثاني: مشروعية استخدام القوة في القانون الدولي

من أهم إنجازات ميثاق الأمم المتحدة هو تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها إلا في بعض الحالات الاستثنائية والمحددة على سبيل الحصر.

ومن أهم مظاهر استخدام القوة في العصر الحديث هو النضال من أجل نيل حق تقرير المصير، وهذا يثير جدلاً حول مشروعية استخدام القوة بشأن نيل حق تقرير المصير وأسانيده القانونية.

### المبحث الأول: الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير

بداية لا بد من التأكيد على أن الحديث عن المقاومة وعن حركات التحرر الوطني وعن حق الشعوب في تقرير مصيرها كان لا يمكن ان يحصل لولا وجود الاحتلال والاستيطان ووجود أنظمة عنصرية بطبيعتها، فمبرر وجود حركات التحرر الوطني والمقاومة هو الاحتلال ذاته، فالاحتلال هو الفعل والمقاومة هي ردة فعل؛ لذلك فإن مقاومة الشعب الفلسطيني مثلاً وانطوائه تحت راية حركات التحرر الوطني مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالنكبة وبنشوء الكيان الصهيوني، وإذا كانت المقاومة الفلسطينية نشأت قبل النكبة؛ إلا أن نشوء هذا الكيان حول مقاومة الشعب الفلسطيني ليس فقط إلى مقاومة تعمل على تحرير الأرض من الاحتلال؛ إنما أيضاً إلى حركة تحرر وطني تمثل الشعب الفلسطيني بأكمله، وحاملة آماله في بناء دولة فلسطينية عليها.

وعليه فإن حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها باللجوء إلى استعمال القوة المسلحة كأسلوب لتحقيق هذا الحق يعتبر أمراً طبيعياً ومشروعاً، وخاصةً بعد أن حرّم القانون الدولي العام الإحتلال والعدوان، وهذا ما جاء به ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه التي حرمت ليس فقط استعمال القوة، وإنما أيضاً التهديد بها في العلاقات بين الدول.

وقد أكد على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 والمتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول، والذي جاء فيه: "على أنه واجب على كل دولة الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة"، كما أن القرار يعتبر أيضاً أنه: "واجب على كل دولة الامتناع عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها لخرق الحدود الدولية القائمة لدولة أخرى"، وفيما يتعلق بالاحتلال اعتبر القرار أنه: "لا يجوز إخضاع إقليم أي دولة للاحتلال العسكري" كما أنه "لا يجوز اكتساب إقليم أي دولة من قبل دولة أخرى".

وبذلك يكون حق الشعوب في تقرير مصيرها قد أصبح قاعدة أمرة في القانون الدولي، فكل شعوب العالم لجأت في تاريخها إلى المقاومة المسلحة بهدف الدفاع عن بلادها واستقلالها وحريتها، فالمقاومة المسلحة التي تلجأ إليها الشعوب تعتبر جزءاً أساسياً من الإرث الإنساني العالمي.

إلا أن نضال هذه الشعوب ضد الاستعمار والاحتلال كان ولمدة طويلة يعتبر نزاعاً داخلياً ولا يعتبر صراعاً دولياً؛ ويعود السبب في ذلك إلى كون الدول الاستعمارية كانت ترفض الاعتراف لهذه الشعوب بحقها في المقاومة؛ لذلك انتظرت الإنسانية نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ينتزع رجال المقاومة العسكرية حقهم ومكانتهم في القانون الدولي العام، وذلك مع صدور اتفاقيات جنيف عام 1949 وخاصةً في المادة الرابعة فقرة (أ) البند الثاني من الاتفاقية الثالثة التي حُصصت للمقاومة ورجالها<sup>(1)</sup>.

(1) تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقيات جنيف على: "2) أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه الميليشيات أو الوحدات المتطوعة بما فيها حركات المقاومة المنظمة

إن هذا التحول في القانون الدولي العام يعود السبب الأساسي فيه إلى أن بعض الدول الأوروبية الاستعمارية وجدت نفسها تخضع للاحتلال العسكري المباشر لها أثناء الحرب العالمية الثانية، بينما كانت في الوقت ذاته تستعمر دول وشعوب أخرى.

هذا بالنسبة إلى المقاومة، أما بالنسبة إلى حركات التحرر وحق الشعوب بتقرير مصيرها، فإن هذا الحق في الأساس قديم جداً أكدت عليه الثورة الفرنسية عام 1789، إلا أن التطور الأساسي فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها جاء في النضال الذي خاضته هذه الشعوب في القرن الماضي ضد الاستعمار، فقد فرض هذا النضال نفسه على صعيد القانون الدولي بإنشاء وضع قانوني خاص لهذا النضال باعتبار النزاع الذي تخوضه حركات التحرر ذات طابع دولي.

وهكذا وُضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في إطاره العملي والقانوني، بحيث لم يعد مبدأً من مبادئ القانون الدولي فقط، بل أيضاً حقاً يجب ممارسته عبر حركات التحرر الوطني.

وقد ثار الجدل حول الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير وهل هو حق أم مبدأ؟ علمًا بأن ميثاق الأمم المتحدة أسبغ عليه هاتين الصفتين، وقبل أن نسبر أغوار هذا الحق والصفات التي يحملها يجب أولاً أن نحدد الصفات ونرى مدى توافرها في حق تقرير المصير.

فالمبدأ: "هو كل قاعدة تبلغ من العمومية والأهمية ما يجعلها أساساً للعديد من القواعد التفصيلية المتفرعة عنها"<sup>(1)</sup>.

أما الحق فهو كما يعرفه فقهاء القانون فإنه: "مصلحة مادية أو معنوية مقررة لشخص قبل آخر يحميها القانون"<sup>(2)</sup>.

أما من حيث مدى تمتع حق تقرير المصير بأي من هذه الصفات فمن المؤكد أنه قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن إلا مبدأً سياسياً يفتقر إلى الصفة الإلزامية أما بعد الحرب العالمية الأولى وقبل إقراره من ميثاق الأمم المتحدة فإن هناك من يرى أنه كان معترف به كمبدأ عرفي نشأ بالاتفاق بين الدول<sup>(3)</sup>.

المذكورة: أ - أن يقودها شخص مسئول عن مرؤوسيه. ب- أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد. ج- أن تحمل الأسلحة جهراً.

د - أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها. ويلاحظ هنا إصرار الدول الاستعمارية عند وضع هذه الاتفاقيات على إيراد عبارة حركات المقاومة المنظمة بغية تضيق الخناق على الثورات المسلحة ضد سلطات الاحتلال وقد أكدت المادة (44) من البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف 1949 على ضرورة توافر شرطين وضع إشارة مميزة وحمل السلاح علناً للاستفادة مما يقره القانون الدولي من حماية.

ولا يخفى ما في هذه الشروط من إجحاف بحق المقاومة، والتي يتسم نشاطها غالباً بالسرية كما أن حمل السلاح علناً لم يعد أمراً معقولاً في عمليات الحروب الحديثة؛ لذلك وجد الكثيرون أن الشرطين المتعلقين بالشارة المميزة، وحمل السلاح علناً لم يعد يشكلان قيدين واجبي الاحترام، وقد تفهمت المحاكم المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية هذه الصعوبات فاتخذت موقفاً ليناً تجاه حركات المقاومة التي لم تلتزم كلياً بهذه الشروط.؛ انظر: أمل يا زجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر، دمشق، 2002، ص30.

(1) د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي - القاعدة الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1980 ط5، ص167.

(2) د. أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار النهضة العربية 1974، ص10.

(3) د. عمر إسماعيل سعد الله، المرجع السابق، ص98؛ د. حسام أحمد محمد هندواوي، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد47، 1991، ص93.

إلا أن الأمر اختلف بعد إقرار ميثاق الأمم المتحدة بشأن القيمة القانونية لحق تقرير المصير، إذ ظل فريق من الفقه يصير على عدم إلزامية حق تقرير المصير وعدم اعتباره حقًا قانونيًا، وذهب فريق آخر إلى اعتباره حقًا قانونيًا ملزمًا<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى تطور حق تقرير المصير ومنذ الإرهاصات الأولى لهذا الحق يمكن ملاحظة التردد الكبير الذي صاحب آراء بعض الدول ذات الأهمية، وأبرز مثال على ذلك المملكة المتحدة على اعتبار أنه غامض يصعب تحديد المقصود به، كما أنه يمس السيادة وعلى ذلك لم تكن لتقبل مبدأ تقرير المصير على أنه مبدأ قانوني وإنما على أنه مبدأ سياسي<sup>(2)</sup>.

وشايعها في ذلك جزء من الفقه الدولي نظرًا للاعتبارات السابقة حتى بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة، وأعتبر في وجهة نظر هذا الجزء من الفقه على أنه شكل تدخلًا في الشؤون الداخلية للدول وهذا ما تحرمه الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأنه ليس لحق تقرير المصير سوى قيمة سياسية أو أدبية ولا يترتب عليه أي قيمة قانونية ملزمة، إذ أن الميثاق عبر عنه أحيانًا بطبيعة مبدأ وليس حق؛ وعلى ذلك فإن ما ذكر في الميثاق لم يرد إلا على سبيل الحكمة والموعظة الحسنة، كما وأن أعمال هذا الحق يقتضي تحديد مضمون أفكار غير قانونية كالشعب أو السكان أو الأمة<sup>(4)</sup>.

إلا أن غالبية الفقهاء تؤكد على القيمة القانونية الملزمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها وكذلك الدول، ويرى هذا الرأي أن هذا الحق قد استقر ويعتبر كأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر، وأنه الشرط الأساسي لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية<sup>(5)</sup>.

ويذهب هذا الرأي إلى أن الحق في تقرير المصير بإدراجه في ميثاق الأمم المتحدة وبتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وفي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وانحسار حركة الاستعمار، قد غدا من المبادئ الأساسية للجماعة الدولية ذات الطبيعة القانونية الملزمة ولم يعد مجرد مبدأ سياسي أو أخلاقي، وذلك لوجود الصلة القوية والرابطة المتينة بين هذا الحق وبين الحفاظ على السلم والأمن الدوليين؛ ومن ثم فإن هذا الحق يتمتع بصفة مزدوجة ذات طبيعة قانونية ملزمة وذات بعد سياسي، وهذا لا يُضعف من القوة الإلزامية لهذه الحقوق والمبادئ<sup>(6)</sup>.

وفي معرض الرد على الرأي الأول الذي لا يرى من هذا المبدأ إلا مبدأ سياسيًا، فإنه قد ورد في ميثاق الأمم المتحدة، وأن أحكام الميثاق غير قابلة للتجزئة وأن مبدأ تقرير المصير يرتبط أساسًا بمبادئ أخرى أهمها: مساواة الشعوب في الحقوق وهما عنصران يكونان لقاعدة واحدة وهذه القاعدة مرتبطة بقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب، مما يترتب عليها أن لكل شعب حرية اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والثقافي<sup>(7)</sup>.

(1) د.حسام أحمد محمد هنداوي، مرجع سابق، ص 93.

(2) د.محمد طلعت الغنيمي، الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف 1993، ص 337.

(3) د.محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 339.

(4) A. COBBAN, National Self-Determination, Oxford University press, 1945, P.46.

(5) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال (الوثيقة رقم A/38/ 447) راجع مجلة الأمم المتحدة، ديسمبر 1983، العدد 11، ص 82.

(6) د. عمر إسماعيل سعد الله، المرجع السابق، صفحة 103.

(7) عبد الرحمن أبو النصر، مرجع سابق، ص 136.

كما ويرتبط مبدأ حق تقرير المصير بتحريم اللجوء للقوة أو التهديد باستخدامها والتي تشكل أساس العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كما ولا يجوز لأي دولة من الدول أن تتذرع بالبعد السياسي لهذا الحق كي تتحلل من الإلزام القانوني مهما كانت مبرراتها التي تستند إليها، وهي مبررات واهية غامضة تحتاج إلى إيضاح، كما أنه لا يعيب المبدأ القانوني أنه في حاجة إلى تفسير في بعض الأحيان وهذه مهمة التفسير في النظام القانوني<sup>(1)</sup>.

وهذا الدور التفسيري قامت به قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي ينظر إليها على أنها توصيات إلا إنها لا تنشئ تقرير المصير ابتداءً، وإنما الذي قرر هذا المبدأ نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، وكما أنها يمكن أن تعتبر تفسير رسمي لنصوص الميثاق<sup>(2)</sup>.

وباعتبار حق تقرير المصير بأنه من القواعد الدولية الأمرة مما يترتب على ذلك:

1- أن مخالفة قاعدة تقرير المصير يمثل جريمة دولية<sup>(3)</sup> ، إذ أن لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ذكرت أنه من الجرائم الدولية " الانتهاك الحاد للإلزام دولي ذو أهمية أساسية لحماية حق تقرير المصير مثل تأسيس أو إبقاء الحكم الاستعماري بالقوة"<sup>(4)</sup>.

2- كما وأن من حق الشعوب أن تعمل على نيل هذا الحق بكافة السبل السلمية وإذا لم تستطع فلها الحق القانوني في الكفاح المسلح من أجل إعمال هذا الحق<sup>(5)</sup>.

3- وإعمالاً لنصوص معاهدة فينلقانون المعاهدات في المادة (53) فإن أي معاهدة دولية يتم إبرامها مخالفة لحق تقرير المصير فإنها تكون باطلة بطلاناً مطلقاً.

بقي أن نشير أخيراً أن الاعتراف بشرعية المقاومة وحركات الكفاح المسلح لاتستلزم تبعاً لذلك مشروعية تصرفاتها فقد كفلت الشرائع، والقوانين حق المقاومة، وفرقت بين المقاومة، والإرهاب المتمثل بقتل المدنيين الأبرياء ، فالمقاومة قد تأخذ أشكالاً متعددة منها السلمي، والفكري، ومنها المقاومة المسلحة وفي الأخيرة يجب التقييد بعدم المساس بالثوابت المجمع عليها دولياً في أعمال الكفاح المسلح.

المبحث الثاني: مشروعية استخدام القوة من أجل نيل حق تقرير المصير

أولاً: مشروعية استخدام القوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة:

يتضح من خلال النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة أنه تم تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في نطاق العلاقات الدولية تحريمًا عامًا، وهذا أحدث تغييراً جوهرياً في مفاهيم القانون الدولي التقليدي الذي كان يسمح باستخدام القوة في تسوية المنازعات بين الدول<sup>(6)</sup>.

(1) المرجع سابق، ص 136.

(2) د.محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص 339 .

(3) د.جعفر عبد السلام ، من أوراق القضية الفلسطينية ، دار النهضة العربية ، مقال حول حق تقرير المصير.

(4) الكتاب السنوي للجنة ، الجزء الثاني، عام 1979 ، ص 134 .

(5) د.حسام هنداوي ، مرجع سابق ، ص 97 .

(6) د.مفيد شهاب، المنظمات الدولية، القاهرة، 1974، ص 217 .

إلا أن هذا التحريم لاستخدام القوة قد وردت عليه عدد من الاستثناءات الواردة على سبيل الحصر وهي:

الدفاع الشرعي: إذ بموجب المادة (51) من الميثاق احتفظت الدول بحقها في الدفاع عن نفسها إذا تعرضت لأي عدوان، وكذلك التدابير المتخذة من قبل مجلس الأمن وفقاً لأحكام المادة 43 من الميثاق: فقد أجاز الميثاق لمجلس الأمن أن يتخذ من التدابير وبطريق القوات الجوية والبحرية والبرية ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين.

أما فيما يتعلق بحق تقرير المصير فإن تجربة الأمم المتحدة قد حددت المشروعية لنيل ذلك الحق وفقاً لأسلوبين وهما:

الأول: الطرق السلمية وأبرز طريقة لذلك هي الاستفتاء تحت إشراف جهات محايدة وذلك كالأمم المتحدة لضمان عدم تحريف نتائجها.

الثاني: استخدام القوة من جانب الشعوب للمقاومة المسلحة ضد قوى الاستعمار والتسلط الأجنبي وهي ما تُعرف بحركات التحرر الوطني، إذ أن حركات التحرر الوطني تستند إلى حق الشعب في

استعادة إقليمه المغتصب، وتستمد كيائها من تأمين الجماهير لها، حتى ولو كانت لا تسيطر على

الإقليم أو على جزء منه، فإذا لم يقبل الشعب بالغزو العسكري وأظهر تصميمه بطريقة أو بأخرى على استعادة حريته فإن سيادته حتى ولو جرحت وقيدت ولجأت إلى منفى تظل قائمة ومستمرة من الناحية القانونية<sup>(1)</sup>.

أما المبررات القانونية من أجل مشروعية النضال من أجل نيل حق تقرير المصير فإنها تستند إلى عدة مبادئ وأسس قانونية ملزمة في القانون الدولي المعاصر، وعلى ضوءها نالت معظم شعوب العالم استقلالها ومارست سيادتها دون قيود، أما بشأن مشروعية حركات التحرر من أجل نيل حق تقرير المصير فهناك أسانيد قانونية يستند إليها النضال من أجل التحرر الوطني وأبرزها في ذلك هو حق الدفاع الشرعي عن النفس، واستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة من أنه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون حق الدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها.

وهناك من بحث عن مشروعية النضال من أجل التحرر في إطار القانون كأحد الوسائل المشروعة لاستخدام القوة في إطار القانون الدولي الحديث<sup>(2)</sup>.

ثانياً: مشروعية حروب التحرير من أجل نيل حق تقرير المصير:

أيًا كان الاصطلاح الذي يشير إلى حروب التحرير فإن مفهوم حرب التحرير يعني: (النشاط المسلح الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أرض الوطن أو احتلاله)<sup>(3)</sup>.

وقد أخذ الفقه القانوني الدولي يقر بالتفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين، وحتى يستفيد المواطنون

من هذه التفرقة يجب عدم مشاركتهم بالأعمال العدائية ومن ثم عدم الاعتراف بأي حركة مقاومة غير منظمة وتابعة للجيش الرسمية.

(1) د. طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص 349.

(2) د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1987، ط 4، ص 245.

(3) تقرير مؤتمر الصليب الأحمر الدولي 25 في سنة 1957 حول إعادة قانون الحرب.

وقد نادى بهذه التفرقة "جان جاك روسو" في كتابه العقد الاجتماعي عام 1762 حيث وضع أساساً قانونياً وإنسانياً للتفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين، إذ قرر أن الحرب هي علاقة دولة بدولة وليست علاقة عداء بين المواطنين المدنيين إلا بصفة عرضية وبوصفهم جنوداً وليس بوصفهم رجالاً أو حتى مواطنين<sup>(1)</sup>.

إلا أن الإرهاسات التي استتبع ذلك والتي تمثلت في أهم المحطات الرئيسية وكان أهمها مجموعة التعليمات التي وضعها "فرانسيس ليبير" والتي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة عام 1863 لحكم جيوشها في الميدان، وقد فرق ليبير في هذه التعليمات بين الهبة الجماهيرية التلقائية التي يقوم بها الشعب لمواجهة الخطر الأجنبي وبين المقاومة الشعبية المنظمة لمواجهة الاحتلال، فشرع الأولى ولم يشرع الثانية<sup>(2)</sup>.

وكانت هذه التعليمات أولى النظريات التي تناولت حروب التحرير (المقاومة الشعبية) كما كانت تدعى في حينه بالنظرية التقليدية، وكانت من أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في مؤتمر بروكسل لعام 1874 المقاومة الشعبية، ووضعت مشروعات وتدابير تعترف بحق الشعوب في الهبة الجماهيرية في وجه الغزو الخارجي، وهذا ما دفع الدول الكبرى لرفض المشروع، ولكنه من جانب آخر لم يعترف بحق الشعوب في مواجهة قوات الاحتلال إذا تم احتلال الإقليم ورسخت فيه سلطة الاحتلال<sup>(3)</sup>.

وإن كان هذا المشروع قد فشل من حيث عدم إقراره إلا أن الدول حاولت اتباع ما جاء به من تعليمات، وكان له أعظم الأثر على إتفاقيتي لاهاي عام 1899 وعام 1907، وقد ظل مبدأ "دي مارتن" الذي جاء في ديباجة اتفاقية 1907 والذي يقضي بأن: يظل المدنيون والمقاتلون تحت حماية المبادئ العامة للقانون وما يمليه الضمير العام) القاعدة التي اعتمدها الفقهاء في محاولاته توسيع حماية المقاتلين في ظل غياب النصوص القانونية لحمايتهم، وكذلك المدنيين والتي لم تخرج عن الحماية التي نادت بها النظرية التقليدية في حماية المقاتلين.

#### مشروعية حروب التحرير (المقاومة الشعبية) في ظل اتفاقيات جنيف لعام 1949 :

من خلال النصوص الواردة في اتفاقيات جنيف 1949 اختلف الوضع القانوني لأفراد المقاومة العاملين في الإقليم المحتل واعترف لهم بصفة مقاتلين، وبهذا تم الاعتراف بشرعية النضال والكفاح ضد الاحتلال الأجنبي، وهذا ما تضمنته الاتفاقية الثالثة في المادة الرابعة منها، ويمكن التأكيد على أن اتفاقيات جنيف لعام 1949 م تمثل قواعد عرفية ملزمة للجميع بعد تصديق وانضمام جميع دول العالم إليها وتمثل قواعد قانونية شائعة.

إن أهم ما يميز اتفاقية جنيف هي حماية المقاتلين التي أوجبتها الاتفاقية للمقاتلين في الإقليم المحتل في وجه الاحتلال ومعاملتهم أسرى حرب إذا توافرت في هؤلاء المقاتلين الشروط الأربعة الواردة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة وهي:

1- القيادة المسؤولة 2- الشارة المميزة 3- حمل السلاح جهراً 4- الالتزام بقوانين وأعراف الحرب.

<sup>1</sup>(Jean Pictet, Development and Principles of I.H.L.D.I. , Geneva 1985 P22,P23)

<sup>2</sup>(W.T. Mallison &R.A. Jabri, The Juridical Characteristics of Belligerent Occupation and the Resort to Resistance by the civilian Population Doctrinal Development and continuity.Geo.Wash.Un.L.R. Jan. 1974, Vol.42, P.192.

<sup>3</sup>(د.صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص168 ؛ علاء الدين خماسي، مرجع سابق، ص 1 .

ويكون بذلك قد سلم قانون جنيف بالحق في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأجنبي إذا توافرت فيها الشروط الأربعة، ولكنه من جانب آخر ربط بين المقاومة المسلحة والغزو أو الاحتلال الأجنبي، وهو في ذلك تشبث بالنظرية التقليدية ولم يعترف بالمقاومة المسلحة ضد السلطات القائمة بالاستعمار، وكانت مثل هذه المقاومة توصف بالحروب الأهلية أو حروب الانفصال. إن أهم وأبرز التطورات التي تضمنتها اتفاقيات جنيف في هذا الصدد هي الاعتراف والإقرار بحق المقاومة في الإقليم المحتل، وذلك يمنح مقاتلي المقاومة الشعبية سواء من داخل الإقليم المحتل أو من خارج الإقليم المحتل وصف أسرى حرب على أن تتوافر فيهم الشروط الأربعة وانتمائهم لأحد أطراف النزاع.

إلا أنه وفي ظل أحكام اتفاقية جنيف ظهر اتجاهان في الفقه، وقد ظهر ذلك في المادة 25 لإعادة النظر في قانون الحرب المنعقدة في جنيف عام 1957<sup>(1)</sup>.

الاتجاه الأول : ذو نزعة تقليدية ويرى عدم تشجيع حركات المقاومة مهما كانت الدوافع لها؛ وحثهم في ذلك هي تحقيق أكبر قدر من الحماية للمواطنين المدنيين، وهذا لا يمكن تحقيقه في ظل نشاط حركات المقاومة، وكان من هذا الفريق (ماكس هوبر (Max Huer) و(والتر شتزل (W. Schtzel) ويكتفي هذا الرأي بما جاء في اتفاقيات جنيف.

أما الاتجاه الثاني : وهو يمثل المدرسة التحررية فتري أن المقاومة المسلحة الظاهرة لا يمكن نكرانها من الناحية الواقعية أو القانونية، وانتقد البعض قسوة الشروط التي وضعتها اتفاقيات جنيف لإضفاء الحماية على أفراد المقاومة ومنحهم صفة "أسير" كما لفتت هذه المدرسة النظر إلى أن حركات المقاومة ستكون هي الغالبة في حروب المستقبل مما يقتضي معه الاعتراف بحق المقاومة دون تحفظات وذلك لأن حركة المقاومة والثورة ضد العدوان إنما هي حق طبيعي<sup>(2)</sup>.

وقد كان الفقه الاشتراكي أبرز من نظر إلى حركات المقاومة إلى أنها حركات مشروعة وأطلق عليها الحروب الثورية أو حروب التحرر الوطني، ويرى كوشيوويكو (Koshewhikow) أن حروب المقاومة الشعبية في إقليم محتل تعد متطابقة تمامًا مع القانون الدولي وينبغي النظر إلى أفراد المقاومة كمقاتلين قانونيين، وانتقد شرطي العلامة المميزة وحمل السلاح بشكل ظاهر<sup>(3)</sup>.

إن هذه الأفكار التي تتمثل في تحريم حرب العدوان ومشروعية حروب التحرر والمقاومة الشعبية على أساس مبدأ تقرير المصير هذه هي مرتكزات النظرية الحديثة لمشروعية حروب التحرير والمقاومة الشعبية، وقد كان لدول العالم الثالث الدور الهام في المساندة لمشروعية حروب التحرر وتأثيرها على المفاهيم الدولية داخل المنظمات الدولية المختلفة كالأمم المتحدة وكذلك الصليب الأحمر<sup>(4)</sup>.

إلا أن حركات التحرر الوطنية فرضت مفهومًا أوسع بعد الحرب الثانية لحروب التحرير بعد ظهور العديد من حركات التحرر للحصول على حقها في تقرير المصير والتخلص من الاستعمار وغدت تمثل تكتلاً هاماً في المجتمع الدولي استطاع أن يفرض مفاهيمًا وقواعد دولية جديدة تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي توج بالقرار 1514 لسنة 1960 بإلغاء

(1) علاء الدين خماسي ، المرجع السابق، ص183.

(2) المرجع السابق ، ص184 .

(3) (RABUS, Le Statut juridique des partisans dans Lesdroit International public, These de doctorat, Paris, 1967 P.139.

(4) عبد الرحمن أبو النصر، مرجع سابق، ص 46.

الاستعمار ومنح الشعوب استقلالها، ومن ثم أخذت المقاومة الشعبية المسلحة من أجل التحرر الوطني ونيل حق تقرير المصير على أنه جزء لا يتجزأ من حروب التحرير وإن كان استخدام الاصطلاحين للدلالة على نفس المفهوم.

### النظرية الحديثة حول مشروعية حرب التحرير والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال:

إن حق تقرير المصير يطرح مشروعية استخدام القوة كوسيلة لوضع هذا الحق موضع التنفيذ، فحق تقرير المصير أصبح- كما أسلفنا- حقاً قانونياً دولياً يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، ما يعني أن لصاحبه الحق في استخدام الوسائل السلمية للحصول على هذا الحق، وإذا عجزت الوسائل السلمية عن تمكين الشعوب الخاضعة للاحتلال من التمتع بحق تقرير المصير يصبح الكفاح المسلح السبيل الوحيد لبلوغ هذا الحق.

وقد جرت مناقشة مشروعية استخدام القوة كأحد وسائل وضع حق التقرير المصير موضع التنفيذ، وذلك في إطار نظرية حروب التحرير الوطنية، فمن حق أي شعب استعادة إقليمه المغتصب بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح من خلال حركات التحرر الوطني، فاذا عجز المجتمع الدولي، وتحديداً الأمم المتحدة، عن ضمان احترام حق كل شعب في تقرير مصيره، يصبح من الطبيعي التسليم للشعوب التي تعاني من الاحتلال باستخدام الكفاح المسلح من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير.

وهكذا أصبحت حروب التحرير في نظر الغالبية الساحقة مشروعاً دولياً، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المفهوم في العديد من القرارات الصادرة عنها منذ العام 1945، ولعل أهم هذه القرارات ذلك الذي صدر في العام 1974 متضمناً التعريف بالعدوان؛ حيث حرص واضعو التعريف على أن يضمّنوا المادة السابعة منه تحفظاً في صالح حركات التحرير الوطني على درجة كبيرة من الأهمية، فقد نصت هذه المادة على أنه: (ليس في هذا التعريف، وعلى الأخص ما ورد في المادة الثالثة منه التي تضمنت أمثلة بعض حالات العدوان، ما يجحف بحق الشعوب التي تخضع لنظم الحكم الاستعمارية أو العنصرية أو أية أشكال أخرى من السيطرة الأجنبية، في الكفاح من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تأكد هذا المعنى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3103 الصادر عام 1978، بشأن "المبادئ الأساسية في المركز القانوني للمحاربين الذين يكفحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية".

من ناحية أخرى، أولى مؤتمر تطوير القانون الدولي الانساني اهتماماً كبيراً بالوضع القانوني لحروب التحرير الوطني، وانتهى ذلك المؤتمر إلى إقرار بروتوكولي جنيف الأول والثاني لعام 1977 وألحقاً باتفاقيات جنيف للعام 1949، وقد اعتبر البروتوكول الأول أن حروب التحرير حروباً دولية، فنصت الفقرة الرابعة من المادة الأولى من هذا البروتوكول على: (أن تُعد من قبل الحروب الدولية "المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة) وقد ساهمت منظمات التحرير الوطني التي شاركت في المؤتمر مساهمة فعالة في إدخال حروب التحرير الوطني في إطار الحروب الدولية، ووقعت على البيان الختامي، وكان تمثيلها قد تعدى دور المراقب في المؤتمر ليصبح على نفس مستوى الأطراف السامية المتعاقدة<sup>(1)</sup>.

(1) انظر تفصيلاً حول كافة المقترحات التي تمت مناقشتها في هذه المؤتمرات حول هذا الموضوع علاء الدين خماسي، المرجع السابق، ص 188 .

وقد أخضع البروتوكول الأول في المادة 1 فقرة 4 بشكل واضح لا لبس فيه حروب التحرير لقواعد القانون الدولي الإنساني أخذًا بعين الاعتبار طبيعة هذه الحرب<sup>(1)</sup> ولعل أهم النتائج التي برزت من خلال ذلك هي:

• الإقرار بحروب التحرير الوطني كحرب مشروعة ابتداءً تخضع لقواعد القانون الدولي، وهذا يشكل تعزيزًا لحق الشعوب في النضال من أجل حق تقرير المصير.

• تطبيق كافة القواعد المتعلقة بالاعتراف بصفة المقاتلين للمناضلين من أجل التحرر الوطني، ومن ثم لهم كافة الحقوق التي يتمتع بها الجنود في الحرب النظامية، ولعل أبرز هذه الحقوق في حالة الأسر الاعتراف بهم كأسرى حرب، و التعامل معهم وفقًا لهذه الصفة بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني، وأن انتهاك هذه القواعد يشكل افتتاتًا على قواعد القانون الدولي العام، وخرق هذه الأحكام تشكل جريمة حرب.

هكذا وضع مبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها في إطاره العملي والقانوني، بحيث لم يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي فقط بل أيضًا حقًا يجب ممارسته عبر حركات التحرر الوطني.

يكتسب هذا التطور أهمية قصوى في القانون الدولي العام حيث أنه شرع لحركات التحرر باللجوء إلى القوة المسلحة كأسلوب من أجل تحقيق أهدافها، كحالة مستقلة في القانون الدولي العام، كما هو الحال مع حق الدفاع عن النفس (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) وحق استعمال القوة من قبل مجلس الأمن (الفصل السابع)، إن هذا الحق أصبح حقًا أساسيًا في القانون الدولي وله القوة الإلزامية القصوى.

### الفصل الثالث: التمييز بين الإرهاب والحق في تقرير مصير

كثيراً ما يخلط مفهوم الإرهاب بأنشطة حركات التحرر مما يستلزم التمييز بينهما احتراماً للأنشطة التي تساهم في تقرير مصير الشعوب واستقلالها، وعدم السماح للدول والأنظمة المستعمرة أن تتذرع بمواجهة الإرهاب في القضاء على هذه الحركات وإبادتها، والتاريخ حافل بالمجازر التي نفذتها الدول الاستعمارية وراح ضحيتها آلاف المقاومين ونشطاء حركات التحرر.

وقد تعرض العديد من الفقهاء لمحاولة التمييز بين الإرهاب والمقاومة، خاصة بعد انتشار التيارات الثورية ضد الاستعمار مع بداية القرن العشرين، واختلفت الرؤى بين الفقه حول هذه التفرقة التي يبدو تأثيرها بالنسبة للدول التي ينتهي إليها كل مفكر.

لذلك كان الاختلاف شديد في الوسط الفقهي بهذا الصدد، كما اختلفت الدول أيضًا في تحديد معيار للتمييز بين الإرهاب والمقاومة، سواء في إطار علاقاتهم الثنائية أو الجماعية، وداخل المنظمات الدولية عند التصدي للتمييز بينهما<sup>(2)</sup>.

ويرى اتجاه أن معيار التفرقة بين الإرهاب والمقاومة يتمثل في أن القوة التي تستخدم في الإرهاب تكون الغاية منها الحصول على المال أو الابتزاز، ولا يمكن اعتباره كمن يحمل السلاح لرد حق مسلوب، أو وطن محتل، أو تخلص أمة ترزخ تحت الاحتلال، فالثائر صاحب ضمير والإرهابي فاقد الضمير<sup>(3)</sup>.

(1) C.A.P. – I.C.R.C Geneva, 1987, p.p 41

(2) مسعود عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي، دار الكتب القانونية، ط 2007، ص 100.

(3) نعوم شومسكي، الإرهاب الدولي الأسطورة والواقع، ترجمة صبري لبني، ط 1990، ص 7-9.

ويذهب اتجاه آخر إلى أن ثمة خلاف جوهري حول مفهوم الإرهاب يكمن في جانبه السياسي، فكثيراً ما يكون للعمل الواحد تفسيران على الأقل، فهو حسب أحد التفسيرين حالة من حالات الإرهاب تجب إدانته ومكافحته على أنه جريمة، وهو في الوقت ذاته حسب التفسير الآخر شكل من أشكال التمرد الوطني والكفاح من أجل حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية للشعوب والأفراد، وحق تقرير المصير<sup>(1)</sup>.

وبذلك يكون الهدف من الفعل المنسوب إلى أي جهة من الجهات هو العنصر الأساسي في تحديد مشروعية العمل الإرهابي أو عدم مشروعيته، بالنسبة للهدف نفسه فيما إذا كان مشروعاً أو غير مشروع، لأنه يسقط بالتالي صفة الإرهاب على الأعمال المشروعة حسب القوانين والأعراف الدولية، وبالتالي فإن إرهاب الحركات المناضلة ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي، يدخل ضمن ما نسميه بالإرهاب المشروع، فلا يصبح جريمة وإنما أسلوباً ممكنًا لإخضاع العدو إلى إرادة الشعب المحتل بتمكينه من الاستقلال، فتسقط صفة الجريمة هنا عن فعل الإرهاب، ويأخذ صورة الإخافة والإرهاب عن زجر العدو لإقناعه بضرورة العدول عن عمليات القمع والاضطهاد للشعب المحتل، أو المعرض للاعتداء، وهنا نكون أمام إرهاب مشروع ضد إرهاب غير مشروع<sup>(2)</sup>.

وثمة اختلاف كبير في وجهات النظر بين غالبية الدول الغربية وبعض الدول الاستعمارية الأخرى كإسرائيل من جهة، ودول العالم الثالث ومن يدعمونها من جهة أخرى، حول التكييف القانوني لأعمال العنف التي ترتكها الشعوب خلال حروبها المشروعة من أجل تقرير المصير، فإذا كانت الطائفة الأولى من هذه الدول تعتبر مثل تلك الأعمال أعمالاً إرهابية يجب ملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم، فإن الطائفة الثانية منها تعتبرها - وبحق - أعمال مقاومة مشروعة ولازمة لتحقيق هدفها نحو الاستقلال وتقرير المصير<sup>(3)</sup>.

#### المبحث الأول: أسباب الخلط بين الإرهاب والحق في تقرير المصير

وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى الخلط بين الإرهاب والحق في تقرير المصير، فمنها:

##### أولاً: الأسباب السياسية:

حيث إن الدول الكبرى تؤيد فكرة المشروعية عندما تكون رازحة تحت الاحتلال، وترفضها عندما تصبح دولة احتلال<sup>(4)</sup>.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن قضية إيجاد تعريف للإرهاب وتحديد لهذا المصطلح لا يعود إلى عدم قدرة الفقهاء السياسيين أو القانونيين لوضع وتحديد مثل هذا التعريف وإنما يعود بشكل أساسي إلى ممارسات الدول الكبرى، فوفقاً لممارسة الولايات المتحدة فالإرهاب يعني أي عنف مثير للرهبة يرتكب من غير مواطني الولايات المتحدة أو يرتكب ضد أحد مواطنيها<sup>(5)</sup> أو ضد إسرائيل حتى لو كان من أحد مواطنيها<sup>(6)</sup>.

(1) مسعود عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 103 .

(2) هدايج رضا، مرجع سابق، ص 135.

(3) د. محيي الدين عشاوي، المرجع السابق.

(4) د. محمد المجذوب، المقاومة الشعبية، موقع [www.moqawama.org](http://www.moqawama.org).

(5) د. عزيز شكري، المرجع السابق - صفحة 50 .

(6) المرجع السابق، صفحة 51 .

ولكن من جانب آخر فإن ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي تمثل أبشع صور خرق القانون الدولي، وارتكاب كافة جرائم الحرب من اغتيالات وتدمير منازل وإبادة جماعية وعقوبات جماعية وإبعاد وترحيل للسكان المدنيين واستيطان في الأراضي المحتلة، فمثل هذه الجرائم الإسرائيلية كما تراها الولايات المتحدة وإسرائيل لا تمثل إرهابًا.

ومن أمثلة تأثير المصالح على الموقف السياسي للكبار من المقاومة المسلحة، نجد أن بريطانيا لم تعترف بالمقاومة الشعبية في "حرب البوير" في جنوب إفريقيا والولايات المتحدة كذلك في الحرب الأهلية الأمريكية، إلا أنهم اعترفوا بالمقاومة المسلحة للاحتلال النازي؛ حيث اعترفت حكومات الدول الحليفة أيضًا بمشروعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الألماني، وكل من أمريكا والاتحاد السوفياتي - سابقًا-، وبريطانيا بحركة المقاومة الفرنسية المسلحة<sup>(1)</sup>.

ويتضح من خلال ما سبق أن وصف الأعمال ووسمها بالطابع المشروع أو عدمه، يعود مباشرة إلى ما تفرزه النظرة السياسية ذات المصالح والدوافع الاستغلالية المفروضة من قبل الدول الكبرى المهيمنة، وقد بان ذلك بوضوح عقب أحداث سبتمبر 2001.

#### ثانيًا: الأسباب القانونية:

قد تمحورت هذه الأسباب حول المواقف التي اتخذت من قبل هذا الاتجاه، فيما يتعلق أولًا بالعنف كعمل إجرامي، إذ اعتبر أن كل أفعال القوة هي أفعال عنف تجرم حتى وإن كانت لغرض المقاومة المسلحة المشروعة، وهو ما يقتضي التفريق الدقيق بين كل وسائل العنف المستخدمة<sup>(2)</sup>.

وحسب هذا الرأي فإنه يجب النظر إلى الأفعال والضحايا دون التركيز على مرتكبي الأفعال وبواعثهم، مهما كان نوعها أو جهتها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرًا من أعضاء اللجنة الخاصة بتعريف العدوان عبروا عن رفضهم لاستخدام المقاومة المسلحة لتقرير المصير، واعتبروا ذلك استعمالًا غير مشروع للقوة، في ظل الميثاق الأمم المتحدة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعارض فكرة استعمال القوة لتحقيق مبدأ تقرير المصير، وتعتبر أن تصفية الاستعمار ينبغي أن تتم بإجراءات سلمية بدون اللجوء إلى استخدام القوة<sup>(3)</sup>.

ولكن في المقابل نجدها تستعمل العنف لتقويض حكومات والاستحواذ على مناطق نفوذ عالمية واستغلال ثروات الشعوب والتدخل العسكري وضرب المدن وإلقاء القنابل والصواريخ المدمرة، تحت ذريعة التدخل الإنساني ونشر الحضارة والديمقراطية، وهذا تناقض كبير.

أما الموقف الثاني المتسم بالازدواجية، فكان إزاء الاعتراف الضمني أو الصريح لبعض الدول بإسرائيل، وفي الوقت ذاته الاعتراف بمشروعية قرارات الأمم المتحدة، وترتيبًا على ذلك اعتبرت الأعمال العنيفة التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية ضد المحتل إرهابًا على أساس أنها تصدر ضد سلطة شرعية معترف بها وليس قوة الاحتلال<sup>(4)</sup>.

(1) د. محمد المجذوب، المرجع السابق.

(2) رجاء الناصر، قراءة في الاتفاقية العربية، موقع: [www.lybinhumairights.com](http://www.lybinhumairights.com).

(3) د. عمر إسماعيل سعد الله، تقرير المصير السياسي، المرجع السابق، ص 372.

(4) هداج رضا، المرجع السابق، ص 140-142.

أما فيما يتعلق بمشروعية قرارات الأمم المتحدة، يستوجب القبول بمشروعية إسرائيل على جزء من أراضي فلسطين مثل قرار التقسيم، وبالتالي اعتبار كل أعمال العنف على تلك الأراضي والتي تدخل في نطاق السيادة الإسرائيلية أعمالاً إرهابية<sup>(1)</sup>.

وقد بدا هذا الاتجاه سائداً في واقع العلاقات الدولية، إذ كان من بين آثاره ربط المقاومة بالإرهاب، وخاصة مقاومة الشعب الفلسطيني، بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة ضغوطها على الدول الغربية وكثير من الدول الإسلامية، لاتخاذ موقف، وبالتالي اتخاذ إجراءات ضد الحركات التي تراها أمريكا إرهابية.

هذه الصورة للإرهاب غير الواضحة وغير المحددة ازدادت تعقيداً أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لما نجم عن هذه الأحداث من خسائر فادحة في الأرواح البشرية ودمار هائل في مدينة نيويورك المضيفة لمقر الأمم المتحدة وفي مدينة واشنطن<sup>(2)</sup>.

وفي اليوم التالي للأحداث أكد مجلس الأمن في قراره رقم 1373 على خطورة هذه الأحداث الإرهابية وعلى كونها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مقراً للولايات المتحدة الأمريكية بحق الدفاع الشرعي في هذا الصدد، مطالباً الدول الأخرى بالعمل على تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة، ومن ثم كانت الحرب على أفغانستان تستند في شرعيتها إلى مضمون هذا القرار، وإلى خطاب الرئيس الأمريكي إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن من أكتوبر 2001، الذي يبلغه فيه بعزمه على توسيع بلاده مجال عملياتها العسكرية إلى تنظيمات إرهابية ودول أخرى تأوي الإرهاب أو تقصر في مكافحته.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن قرار مجلس الأمن رقم 1373 هذا لم يعرف الإرهاب تعريفاً دقيقاً، ولم يميز بينه وبين الحق المشروع في مقاومة الاحتلال، ومن ثم يبقى التصور الأمريكي له هو الفيصل في تحديد ما يعد إرهاباً من عدمه، وفي تحديد الدول المستهدفة بالإجراءات الأمريكية المتخذة في إطار ما منحها القرار من حق "الدفاع الشرعي" عن النفس، وفي إدراج ما تراه من حركات سياسية- ولو كانت حركات تحرر وطني مشروعة وفقاً لقواعد القانون الدولي المستقرة- في قائمة الحركات الإرهابية التي يتعين القضاء عليها، كذلك تجدر الإشارة إلى أن قرار المجلس المذكور في إشارته إلى حق الولايات المتحدة في الدفاع الشرعي عن النفس قد تجاوز ما انتهى إليه الفقه الدولي المعاصر من شروط حالة الدفاع الشرعي، حيث يتعين أن يكون فعل العدوان- الذي يبرر الدفاع — حالاً، وأن يوجه فعل الدفاع إلى مصدر العدوان ذاته، وأن يكون ثمة تناسب بين فعل الدفاع وفعل العدوان<sup>(3)</sup>.

وقد استندت الولايات المتحدة في حملتها تلك ضد الإرهاب بزعمها على القرار 1373 خاصة، الذي أكد على حق الدفاع عن النفس وأغفل في ذات الوقت حق تقرير المصير، وحق المقاومة رغم ترسيخها في ميثاق الأمم المتحدة، والمشروعية التي تكتسبها طبقاً للقانون الدولي.

هذا وبالرغم من القرارات الأخرى والمتعلقة بموضوع الإرهاب الدولي الصادرة عن الجمعية والتي أشارت إلى أن أعمال المقاومة المسلحة التي تخوضها الشعوب وحركات التحرر الوطني ضد السيطرة الاستعمارية والنظم العنصرية تعتبر أعمالاً مشروعة ولا علاقة لها بأعمال الإرهاب الدولي، وبذلك تكون قد أرست الحدود الفاصلة بين ما يعتبر من الأعمال المشروعة في نضال

(1) رجاء الناصر، المرجع السابق.

(2) انظر قرار الجمعية العامة الصادر في 12 سبتمبر 2001 / 2 الذي أدان هذه الهجمات، ص 56.

(3) راجع على سبيل المثال، د. محمد خلف، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، الطبعة الثانية مطابع دار الحقيقة، بني غازي، ص 485-497.

الشعوب وحركات المقاومة في سبيل الحصول على تقرير المصير، وما يعتبر من الأعمال الإرهابية، إلا أن القرار 1373 أكد بما لا يدع مجالاً للشك تقهقر منظمة الأمم المتحدة، وتراجع

مجلس الأمن إلى نقطة الضعف، باعتباره أصبح وسيلة في يد الدول الكبرى تقرر عبره ما تشاء لتسيير العالم حسب اتجاهاتها ومصالحها، كما يبين القرار أيضاً مدى تراجع النظرة الدولية إلى مبادئ كانت مقدسة في السابق، والتي تمس سيادة وحرية الشعوب الأساسية، فأضحى تقرير المصير ومقاومة الاحتلال من الأمور المسكوت عليها في القرار المشار إليه، ما دامت تقف حائلاً دون تنفيذ مطامع ومصالح الغرب.

وأصبحت الدول الغربية تنظر إلى الإرهاب بعد أحداث 2001 على أنه يعني كل منظمة أو دولة معادية لسياستها الخارجية ومصالحها، وتُكّنّ العداء وتعمل من أجل ضرب أي دولة أو منظمة ضد إسرائيل، وعلى رأسها حركات المقاومة التي أدرجت في تلك الخانة السوداء، فالقانون البريطاني مثلاً المناهض للإرهاب يسمح باحتجاز كل مشتبه فيه أجنبي بدون أي تحقيق، وذلك يعد خرقاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي كندا تم إصدار قانون يفرض على الصحفيين إعطاء مصادر أخبارهم- بطلب من القضاء -تحت طائلة السجن الفوري، وفي ألمانيا أعطيت لمصالح المخابرات الألمانية صلاحية الضبطية القضائية التي تحولت إلى شرطة سياسية والكثير من الصلاحيات أعطيت لمصالح الأمن في الدول الأخرى، من أجل مكافحة ظاهرة لم يتم الإجماع على تحديد مفهومها<sup>(1)</sup>.

ومما سبق نستطيع القول بأن هذا الخلط الدولي القائم في حقيقته على تضارب المصالح بالدرجة الأولى، والنظرة الاستغلالية والعدوانية بالدرجة الثانية من قبل الغرب إلى ما دونه من شعوب المعمورة، لم يصبح القانون فوق الجميع، وإنما أضغى يكيف ويطبق وفقاً لما تراه وتريد تنفيذه الدول صاحبة النفوذ والهيمنة الدولية.

أما بخصوص الفريق الثاني الذي يضع موازين التفرقة وعدم الخلط بين الأمرين، يتبين ذلك من خلال الدورة 32 التي ناقشت فيها اللجنة الخاصة المعنية بالإرهاب الدولي دراسة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي استغرقت فيها وجهات نظر الدول بالنسبة للأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب، وقد قررت الدراسة أن العديد من الدول أكدت على ضرورة التسليم باستبعاد أعمال المقاومة المسلحة المعترف بمشروعيتها من تعريف الإرهاب الدولي<sup>(2)</sup>.

ونجد تبرير الحركات المسلحة بأنها تلجأ إلى العنف كضرورة حتمية لم تكن لتضع العنف هدفاً أساسياً لها، وإنما تعرضها لأعمال القمع والاضطهاد بصوره الإرهابية من طرف النظم الاستعمارية والعنصرية التي تمنعها من تقرير مصيرها، هو السبب الحقيقي في لجوءها إلى اتخاذ سبل العنف لاستيفاء حقوقها<sup>(3)</sup>.

والتأكيد الصريح على استثناء المقاومة المسلحة للاحتلال من تطبيقات الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب يعني أن الاتجاه الذي يرى هذه التفرقة والذي لم يستثن المقاومة المسلحة من الأفعال الإرهابية قد أخطأ، ورأيه مردود أمام صراحة النص، إذ أن المادة 12 من الاتفاقية.

تجدد الإشارة إلى أن حق تقرير المصير يطرح مشروعية استخدام القوة كوسيلة لوضع هذا الحق موضع التنفيذ، فحق تقرير المصير أصبح حقاً قانونياً دولياً يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، ما يعني أن لصاحبه الحق في استخدام الوسائل

<sup>(1)</sup>(Thierry meyssan, 11septembre 2001, l'effroyable imposture, Ed cornot, 2002, P.100.

<sup>(2)</sup> د. احمد محمد رفعت ، المرجع السابق، ص 138 .

<sup>(3)</sup> هدا ج رضا، مرجع سابق، ص 147.

السلمية للحصول على هذا الحق، وإذا عجزت الوسائل السلمية عن تمكين الشعوب الخاضعة للاحتلال من التمتع بحق تقرير المصير، يصبح الكفاح المسلح السبيل الوحيد لبلوغ هذا الحق، مع التأكيد على أنه لا بد من وضع الحدود الفاصلة بين الأعمال المشروعة وغير المشروعة لتفادي الخلط بين المقاومة والإرهاب، مهما كانت الأسباب والأهداف؛ حيث إن المقاومة والكفاح الذي تخوضه الشعوب لتقرير مصيرها لا يعطها الحق في الخروج عن نطاق القوانين المعمول بها والقواعد الإنسانية المتعلقة بالحرب والسلام.

### المبحث الثاني: معايير التمييز بين الإرهاب والحق في تقرير المصير

لكي نستطيع ضبط مكونات النضال الوطني ضد الاحتلال لا بد أن يكون متضمناً بعض المحاور، حتى لا ينقلب في نظر البعض إلى عمل إرهابي، وهذه المحاور تتمثل فيما يلي:

1- إن ميثاق الأمم المتحدة وهو الذي وافقت عليه خمسين دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، انضمت إليه 189 دولة بعد ذلك كأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ يقوم على ركيزة أساسية وهي حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والحكم العنصري والهيمنة الأجنبية أن

تستخدم كل صور العنف ضد الاحتلال للحصول على استقلالها المشروع<sup>(1)</sup>.

2- أن تقع أعمال العنف كما سبقت الإشارة إلى ذلك داخل الأراضي المحتلة بصفة أساسية ولا تقع خارجها إلا إذا استحال تنفيذها بالداخل.

3- أن تقع أعمال العنف ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية، أو سلطات الإدارة المدنية للاحتلال.

4- ألا توجه أعمال العنف ضد المدنيين والأبرياء والأطراف التي ليس لها أي علاقة بعمليات تحرير الأراضي، مثل السائحين الأجانب<sup>(2)</sup>، فكل هذه المحاور الأربعة تتضمن عدم الاعتداء على المواطنين الأبرياء.

فالنضال المسلح ضد الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو العنصرية باعتباره مظهر للحق الثابت في تقرير المصير، هو نضال مشروع من وجهة القانون الدولي، ما دام أعضاء حركة التحرير الوطني يخضعون أنفسهم للقانون الإنساني الدولي، مثلما هو مكرس في قوانين جنيف 1949 - 1977، وعلى عكس ذلك فإن أية مساعدة تقدمها دولة أو دول أخرى لدولة محتلة أو معتدية، هو عمل غير مشروع من أعمال التواطؤ والمشاركة في الجريمة<sup>(3)</sup>.

وعلى هذا الأساس يمكن وضع معايير للتفرقة بين المقاومة والإرهاب، فمن خلال ما سبق يتضح أنه بالإضافة إلى معيار المشروعية والشرعية للتمييز بين الظاهرتين، وكذا معيار الدوافع والأسباب والأهداف، هناك معايير أخرى مهمة لوضع الحدود الفاصلة بين المقاومة المسلحة والمشروعة والإرهاب الدولي الذي لا يعدو أن يكون سوى جريمة من الجرائم الدولية بصورة مختلفة، وتتمثل معايير الفصل بين الوضعين فيما يلي<sup>(4)</sup>:

(1) نبيل لوقا بياوي، الإرهاب صناعة غير إسلامية، دار الببواي للنشر، ط 2002، ص 61.

(2) المرجع السابق، ص 62.

(3) محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 167.

(4) هداج رضا، المرجع السابق، ص 151.

أولاً: الاستناد على قوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني كمعيار للتمييز:

بالرجوع إلى مفهوم العنف المشروع الذي تحكمه قوانين الحرب خلال النزاعات المسلحة، في مقابل العنف غير المشروع الذي يتضمن الإرهاب، وللتوضيح أكثر فإن هذا المعيار يعتمد على أمرين:

أ - يتعلق الأمر الأول بوضع الشخص الذي يرتكب أعمال العنف، إذ أن أفراد القوات المسلحة التابعة لطرف في نزاع مسلح لهم الحق في الاشتراك في الأعمال العدائية مباشرة، وهذا الحق غير مكفول لأي أشخاص آخرين، وإذا لجأ هؤلاء الأشخاص إلى العنف رغم ذلك فإنهم ينتهكون القانون ويجوز اعتبار أفعالهم أعمالاً إرهابية.

ب - الأمر الثاني يتعلق بالقواعد المنتظمة لحماية فئات محددة من الأشخاص، والقواعد الخاصة

بأساليب ووسائل الحرب في النزاعات المسلحة، فلكي يكون استخدام العنف مشروعاً في الحرب فلا بد أن يلتزم فيه بالقيود التي يفرضها قانون الحرب، وبالتالي فإن أفراد القوات المسلحة الذين يحق لهم قانوناً أن يستخدموا العنف قد يصبحون هم أنفسهم إرهابيين فيما إذا انتهكوا قوانين الحرب.

وإذا أردنا تطبيق هذا المعيار على المقاومة المسلحة فخير نموذج يمثلها في الوقت الحالي المقاومة الفلسطينية؛ حيث يمثل أعضاء حركات تحريرها مقاتلون حقيقيون وفق النظم الاتفاقية الموضوعة دولياً، كما يجسدون بأعمالهم العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي ضوابط قانون

الحرب، وذلك حري أن يضيفي على هذه الحركات طابع الشرعية القانونية، ويفرقها تفريقاً شاسعاً عما يقوم به أشخاص غير منظمين أو مؤطرين تحت حركات مقاومة، وما يقومون به من أعمال إجرامية ذات أهداف ومصالح ذاتية:

ثانياً: المعيار المتعلق بالتناسب، والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية:

إن إعطاء الحق في مقاومة الاحتلال ليس مطلقاً، بل إنه يخضع لضوابط كما أشرنا إليه آنفاً، وتلك المقتضيات المتعلقة بقانون الحرب والقانون الدولي الإنساني المطبقان على حركات المقاومة،

وكل ما يتخللها من أعمال عسكرية، لأن انتهاك قواعد القانونين وعدم الامتثال لقيودهما يفقد حق المقاومة شرعيته، فتتحول كل الأعمال الجارية في ظلّه وبسببه إلى أعمال إرهابية، وذلك عندما يتغاضى أصحاب هذا الحق عن تلك القوانين، أو في حالة تعسفهم في استعمال حقهم ذلك، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الخلط وصعوبة التمييز بين الأمرين بوضوح ودقة.

وقد قدم أحد الدارسين افتراضين لهذا المعيار وما يرد عليهما من استثناء؛ إذ قامت الفرضية الأولى على عدم اعتبار أفعال العنف المميز الموجه إلى الأهداف العسكرية والمقاتلين إرهاباً، والاستثناء الوارد على هذه الفرضية هو إمكانية أن يصبح الهجوم على الأهداف العسكرية والمقاتلين عند نقطة معينة على قدر من اللاتمييز، كما في الحرب النووية، فيصبح إرهاباً من حيث الأثر إن لم يكن من حيث القصد<sup>(1)</sup>.

(1) د. هيثم موسى حسن، التفرقة بين الإرهاب الدولي ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، عين شمس، 1999، ص 623.

والفرضية الثانية تتمثل في اعتداءات العنف غير المميز و الموجه عمدًا إلى غير المقاتلين، أي إلى المدنيين والأهداف المدنية يعتبر إرهابًا، أما الاستثناء الوارد عليه يتمثل في كون الاعتداء على المدنيين إذا وصل لحد معين من التمييز في اختيار الهدف والوسيلة فهنا لا يعتبر إرهابًا<sup>(1)</sup>.

وهذا يعني أن أعمال المقاومة المسلحة يمكن توجيهها نحو المدنيين غير الأبرياء، مثل العملاء والجواسيس ممن يتعاملون لصالح الاحتلال، كذلك الأهداف المدنية ذات العلاقة بإدارة الاحتلال والتي تعد غير بريئة أمام المقاومة العسكرية، التي تكون في هذه الحالات أعمالها ذات شرعية ولا تعد إرهابًا.

ثالثًا: معيار النظر إلى العلاقة بين الأطراف المتحاربة وصفة الضحايا:

إذ يعتمد في تحديد صفة الضحايا الذين يقعون نتيجة العمليات العسكرية العدائية بين حركات المقاومة والمستعمرين، أي تحديد ما إذا كانوا عسكريين أو مدنيين، فتكون الأعمال القتالية الموجهة نحو الفئة الأولى مشروعة في حين تكون غير ذلك إذا وجهت عمدًا وبشكل رئيسي ومباشر نحو الفئة الثانية، فتعتبر وفق لذلك إرهابًا<sup>(2)</sup>.

كما ينبغي الأخذ في الاعتبار وضعية الضحايا بالنسبة للصراع القائم بين الطرفين وعلاقتهم مع المتحاربين، بمعنى آخر: يجب معرفة إن كان هؤلاء الضحايا يتبعون الطرف المعادي بشكل مباشر، أم يتبعون طرفًا ثالثًا، وهنا يجب البحث في علاقة هذا الأخير بالطرفين المتحاربين، فإذا تبين أن الطرف الثالث محايد لا يتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراع الدائر بينهما، فإن جميع الضحايا المنتمين إليه (الطرف الثالث) وبسبب هذا النزاع، يعتبر نتيجة لأعمال إرهابية غير مشروعة وجهت إليهم من أحد الأطراف المتحاربة، ويتحمل الطرف الجاني مسؤولية هذه الأعمال والنتائج المترتبة عليها.

وحسب هذا الرأي فإذا تبين أن طرفًا ثالثًا ليس في موقف حياد، بل يميل إلى أحد الأطراف المتنازعة بالتأييد أو بتقديم المساعدة والدعم السياسي والعسكري والمادي، فعليه إذن تحمل تبعات موفقة هذا، خاصة فيما إذا اعتبر أحد الطرفين المتحاربين هذا الموقف تصرفًا عدائيًا ومشاركة للطرف الثاني في عدوانه وإرهابه.

وقد ذهب البعض - ونحن معهم - إلى أن هذا الرأي مجانب للصواب حينما يعطي تبريرًا لاستهداف الضحايا المدنيين، لكون أنظمتهم السياسية أو أصحاب القرار عندهم يساندون طرفًا من الأطراف المتحاربة بشتى أنواع الدعم، فيحملون المدنيين الأبرياء أوزار حكوماتهم على أساس أنها تبعات هذا الانحياز، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم ضحايا إرهاب، لكن المنطق السليم يقتضي مراعاة جانب الأطراف المتحاربة مهما كانت وضعيتها والأطراف الأخرى، أو موافقتها لأنه وحسب القانون الدولي وقواعد الشرعية فإن المساس بالأبرياء غير المحاربين أو الذين لهم علاقة مباشرة بالنزاع ممن ينتمون لسلطة الاحتلال، أو في تدخل استعماري أو أي عدوان آخر، يعتبر عملاً إجراميًا يخرج من نطاق المقاومة، وإلا أعطينا المبرر حسب هذا الطرح لإسرائيل مثلا لضرب مدنيين عرب في أي مكان من بقاع العالم، ما دامت الدول العربية والإسلامية كلها أو معظمها تؤيد المقاومة وتدعم حركة التحرير الوطنية الفلسطينية، مما يدخلنا في خلط كبير للتمييز بين الأعمال المشروعة للمقاومة وأعمال الانتقام

(1) المرجع السابق، ص 625.

(2) فلا بد من التمييز بين الأعمال الموجهة ضد المدنيين الأبرياء وغير الأبرياء، حسبما ذهب إليه الكثير من الدارسين، وقد ذهب د. احمد أبو الوفا إلى أن استخدام الإرهاب أي كانت نوعيته يعتبر غير مشروع إذا استخدم ضد الأشخاص الأبرياء بغض النظر عن بواعثه، إلا أن يكون معاملة بالمثل أو ردا على اعتداء قائم؛ هيثم حسن، المرجع السابق، ص 632.

والانتقام المضاد، ولذا فإن ما تقوم به اليوم الولايات المتحدة وإسرائيل مما تدعيانه أنه دفاع شرعي، هو من أعمال الإرهاب من الدرجة الأولى<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: المعيار المتعلق بالنظر إلى المسؤولية في الجريمة الدولية:

فمواضع الإباحة للأعمال التي تبدأ إرهابية للوهلة الأولى وقبل التثبيت من مقتضياتها الحقيقية، وفحوى ذلك وبالرجوع إلى القاعدة العامة، فإن الجريمة الدولية تمثل عملاً غير مشروع، لكن لا يكفي القول بوقوع مثل هذه الجريمة حدوث الفعل المكون لها لمجرد انطباقه من الناحية الشكلية على النموذج المحرم في النص القانوني المنشأ والمحدد لهذه الجريمة. إذ لا بد للوصول إلى هذه النتيجة من التأكد من أن هذا الفعل ينطبق من الناحية الموضوعية مع النص القانوني، وذلك بعدم استغراقه أو دخوله تحت طائلة الاستثناء، فقد يرد على هذا النص فيبيحه في هذه الحالات الاستثنائية رغم بقائه مجرماً في باقي الحالات التي تحكمها القاعدة العامة<sup>(2)</sup>.

وهذا يدخل ضمن الاعتبارات القانونية والإنسانية والاجتماعية، التي تضع لكل قاعدة عامة استثناءات تماشيًا مع الظروف والدوافع المحيطة بالفعل المقترف، وأهم مثال على ذلك: فعل القتل الذي يعتبر جريمة في القوانين الداخلية كمبدأ عام مقرر، لكن قد تخرج واقعة القتل كجريمة من صورتها الشكلية المتماشية مع النص القانوني في حالة ورود الفعل ضمن الاستثناءات على تلك القاعدة، فيتنقل بالتالي الفعل من التجريم إلى الإباحة والمشروعية عند القتل دفاعاً عن النفس في إطار الحدود الموضوعية قانوناً، فلا نكون بذلك أمام جريمة قتل رغم أن الفعل ينطبق من الناحية الشكلية على النص القانوني المجرم له<sup>(3)</sup>.

ونجد أن الأمر نفسه يتكرر بالنسبة لقواعد القانون الدولي، فمثلاً: الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص على حظر استخدام أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية وفيما بين الدول خلافاً لأحكام هذا الميثاق، وهذا يعني من حيث النتيجة أن كل استخدام للقوة أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة دولية، وهذا ما يؤدي إلى التأكيد على أن هناك حالات لاستخدام القوة تتم بالتوافق مع أحكام هذا الميثاق، ولا تقع تحت حظر القاعدة العامة الواردة في الفقرة المذكورة، وهذا ما أشارت إليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حينما نصت على حق الدول فرادى وجماعات وبالأحرى الشعوب اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في حالة الدفاع المشروع عن النفس إذا تعرضت للعدوان أو الاحتلال العسكري من جانب دولة أو دول أخرى.

ويقع في هذا الميثاق تطبيق حالة الضرورة الملجئة، أو الإكراه بكل أنواعه، و الذي يدفع من خلاله الفاعل دفعاً اضطرارياً دون إنذار مسبق، فلا يجد أمامه أي اختيار سوى دفع الضرر أو الاعتداء الواقع عليه، ويكون ذلك مبرراً قوياً لارتكابه للفعل المصنوع للجريمة المعاقب عليه بالنص القانوني والذي يرفع عنه المسؤولية في حالات الإباحة.

وقد طبقت هذه القواعد الاستثنائية ميدانياً - ولو بصفة نسبية خاصة في ظل المستجدات الدولية - من خلال ما تقوم به حركات التحرير والمقاومة المسلحة التي تضطر في بعض الأحيان إلى ممارسة الإرهاب بمفهومه الإيجابي، والذي يقوم على ضوابط المشروعية في مواجهة الاعتداء أو الاحتلال، مما يؤدي عند الضرورات خاصة العسكرية منها إلى تنفيذ الأعمال

(1) هدا ج رضا، المرجع السابق، ص 154.

(2) هيثم حسن، المرجع السابق، ص 636.

(3) هيثم حسن، المرجع السابق، ص 626.

الإرهابية في مراحل نضالاتها، أمام ضعف إمكانياتها وعدم مقدرتها الدخول في معارك مفتوحة واسعة مع العدو، أو ربما تحت تأثير حالة الضغوط السياسية والإعلامية الدعائية التي تحتم عليها اللجوء إلى مثل هذه الأساليب لنشر قضيتها العادلة<sup>(1)</sup>.

ومن ثمة تنبيه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ولفت أنظارهما إليها، وعلى هذا الأساس فإن حركات المقاومة المسلحة تنتفي عنها المسؤولية الجنائية والإكراه المادي والمعنوي بالأعمال الإرهابية خاصة إذا كانت ردًا على عمليات مماثلة سابقة نفذتها سلطات وقوات الاحتلال بحق سكان الأراضي المحتلة، أي عن طريق المعاملة بالمثل<sup>(2)</sup>.

ويبقى هذا الرأي قابل للنقاش الموضوعي إذا ما أردنا العودة إلى الاتجاه الذي يعطي حق استخدام القوة للحركات التحريرية لكن مع شروط تتعلق بعدم المساس بالأبرياء أو تعريض حياتهم للخطر، وينبغي أن تبتعد حركات المقاومة لتحرير الأوطان عن مثل هذه الأعمال، والتركيز على مقاومة الطرف المعتدي علي أوطانها، ووضع مبدأ التمييز نصب أعينها لا تغفل عنه؛ حتى لا تتذرع الدول المعتدية بذلك لوصم أعمال تلك الحركات بالأعمال الإرهابية.

وأعتقد أن هذا هو الوضع الذي يطرح إشكال الخلط بين الإرهاب والمقاومة وعامل المشروعية وعدم المشروعية، الذي يفرق بين الاتجاهين المميز وغير المميز بين الصورتين، وقد ظل تغليب الكفة الثانية عن الأولى نظرًا لاستئثار الرأي القوي الذي تترجمه المجموعة الغربية بزيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى التأثير في المواقف المتخذة هنا وهناك، عبر مراحل التطور الذي يشهده المجتمع الدولي، وأصبحت المتغيرات الجديدة التي تصب في الاتجاه الذي يفرض تصوره للعالم والذي أخلط المفاهيم وأقلب الموازين بين ما هو مقدس وما هو مدنس، فأوضح بصورة جلية مدى تأثير الإرهاب الدولي على حق تقرير المصير، باعتباره مبدأ مقدسًا بالمقياس الإنساني والحقوقي.

#### الخاتمة

وبعد، فإن حق تقرير المصير قد استقر كقاعدة قانونية أمرة في القانون الدولي، ووُعطيت الشعوب الحق في الحصول على ذلك الحق من خلال الوسائل السلمية، فإن لم تجدي تلك الوسائل فمن حقها استخدام القوة لتقرير مصيرها، وقد غدت المقاومة لتحرير الأوطان استثناءً ثالثًا على مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى الاستثنائين الآخرين وهما: الدفاع الشرعي، وما يتخذه مجلس الأمن استنادًا إلى أحكام الفصل السابع.

وهكذا وُضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في إطاره العملي والقانوني، بحيث لم يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي فقط، بل أيضًا حقًا يجب ممارسته عبر حركات التحرر الوطني.

وأن الإرهاب الدولي مصطلح سياسي ليس له أي محددات قانونية، ووفقًا لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فإن الإرهاب في حاجة إلى تحديد، وهذا ما يشكل عقبة كأداء أمام اعتبار الإرهاب جريمة قائمة بذاتها.

وما زال الجدل قائمًا قديمًا وحديثًا حول المقاومة والإرهاب، وكثيراً ما يخلط مفهوم الإرهاب بأنشطة حركات التحرر؛ مما يستلزم التمييز بينهما احترامًا للأنشطة التي تساهم في تقرير مصير الشعوب واستقلالها، وعدم السماح للدول والأنظمة المستعمرة ان تتذرع بمواجهة الإرهاب في القضاء على هذه الحركات وإبادتها.

(1) هدا ج رضا، المرجع السابق، ص 155.

(2) هيثم حسن، المرجع السابق، ص 627-628.

وأن المحاولات لتجريم استخدام القوة بشأن النضال من أجل حق تقرير المصير لا تجد لها أساس قانوني وإن كانت المحاولات والجهود السياسية لذلك مستمرة ولم تتوقف ولكن يجب العمل على توضيح هذه الفوارق بين الاستخدام المشروع والغير مشروع للقوة.

ومن ثم فإنه من الأهمية إيضاح هذه الحدود بين "الإرهاب" الذي يتسم باللامشروعية في عمومها، وبين حق "المقاومة" والذي يتميز بمشروعيته وفق القانون الدولي والتاريخ الإنساني.

لابد من جهد أكاديمي وجهد سياسي من خلال اتفاقيات دولية ملزمة لأطراف المجتمع الدولي كافة، ويتم الحشد لها والتوقيع عليها، يتم من خلالها وضع تعريف محدد لمصطلح "الإرهاب" والتمييز بوضوح بينه وبين أعمال حركات التحرر الوطني لتقرير مصير شعوبها.

ولابد من العمل على تخفيف الشروط الأربعة الواردة باتفاقيات جنيف، والمتعلقة بمشروعية حركات التحرر الوطني، واختصارها على قيادة منظمة واحترام قوانين وأعراف الحرب واعتبار هذه المنازعات دولية مهما كانت الظروف والمعطيات وخاصة لمجابهة أوضاع الاستعمار، وكذلك إضفاء الحماية على هؤلاء المقاتلين، وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

## الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية: دراسة نموذج الازمة السورية والأزمة الأوكرانية: توظيف نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية لـ "تشارلز هيرمان" بلقاسمي مولود، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-بن عكنون-الجزائر.

### ملخص:

تتناول هذه المقالة بالتحليل الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية من خلال دراسة نموذج الأزمات السورية والأوكرانية، ومحاولة توظيف نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية لـ "تشارلز هيرمان" وإسقاطه على السياسة الخارجية الروسية، بحيث شهدت روسيا تغير توجهي على مستوى الثوابت والتوجهات الكبرى من خلال الفرق بين مرحلة "بوريس يلتسن" وفترة "فلاديمير بوتين" وقامت بتغييرات برنامجية من خلال إستراتيجيات التعامل مع الأزمة السورية والأوكرانية. تسعى روسيا إلى فرض نفسها كشريك في القرار الدولي من خلال تفعيل جميع المقومات الجيوستراتيجية عن طريق رؤية وفكر إستراتيجي، كما أنها تتعامل مع الأزمات السورية والأوكرانية من خلال أولوياتها الإستراتيجية، وبالتالي فروسيا تسعى لتحقيق المصلحة القومية العليا كثابت في سياستها ولكن من خلال أدوات وأساليب تنفيذ متغيرة حسب حسابات الربح والخسارة لروسيا.

### Abstract:

This article analysis Fixed and variable in the Russian foreign policy through the study of the Syrian and Ukrainian crises model, And trying to recruit the Changing course model in foreign policy of Charles Hermann, Where Russia has seen a guideline change at the level of major orientations, Through the phased difference between the "Boris Yeltsin" and the "Vladimir Putin, and program change by dealing with the Syrian and Ukrainian crisis strategies.

Russia seeks to impose itself as a partner in international decision Through the activation of all geostrategic ingredients and vision strategic, It also deals with the Syrian and Ukrainian crisis through strategic priorities, And by following Russia seek to achieve the higher national interest steady at its policy but through the tools and methods of implementation of variable according to the profit and loss accounts for Russia.

## مقدمة:

منذ وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" للسلطة في مطلع 2000، تجلت رؤية لاستعادة المكانة الروسية على الساحة الدولية ولعب دور لإثبات وجود روسيا كقوة عظمى وفاعل رئيسي من جديد. حيث عمل على النهوض بروسيا على الصعيد السياسي وسعى إلى تنظيم الحياة السياسية، والخروج بها من حالة الضعف والأزمات. ورأى أنه من الضروري القضاء على التعددية الحزبية المفرطة والمربكة للبلاد، وشكل حزب روسيا الموحد، كما عمل على إنعاش الحياة الاقتصادية عن طريق الاعتماد على عوائد صادرات النفط والغاز الطبيعي وصادرات السلاح، واتبع في سياسته الخارجية سياسة براغماتية نفعية متحررة من القيود الأيديولوجية، وتسعى للشراكة والتعاون مع القوى الكبرى من أجل تحقيق مصالح روسيا والحفاظ على أمنها القومي.

## الإشكالية:

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية وخاصة في إطار حساباتها اتجاه الازمة السورية والاوكرانية؟

## فرضية الدراسة:

يحاول هذا البحث إثبات او تفنيد الفرضية التالية:

تسعى روسيا لتحقيق مصالحها العليا من خلال مجموعة من الوسائل

والاساليب المختلفة حسب أولوياتها الإستراتيجية.

## المقاربات النظرية للدراسة:

سنعتمد على مجموعة من المقاربات التفسيرية لتحليل العلاقات الدولية كالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة

## والبنائية:

فالواقعية الجديدة من خلال التركيز العميق على أوضاع القوة النسبية وسياسات القوة والتركيز على تحقيق مكبر قدر ممكن من الامن وتوازن القوى كهدف أولي.

والليبرالية الجديدة التي تركز على البيئتين الداخلية والخارجية وعلى فواعل من غير الدول وعلى التعاون والاعتماد المتبادل وبالتالي ظهور القوة الناعمة.

أما البنائية فترى ان تفسير العلاقات الدولية لا يتوقف على توزيع القوة المادية بل على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بما فيها مسألة الهوية والثقافة وتحديد هوية الدولة في الساحة الدولية.

وسيتم توظيف نموذج تغيير المسار **Changing course model** في دراسة التغير في السياسة الخارجية ل "تشارلز هيرمان" والذي يعتبر من أبرز النماذج العلمية المعتمدة لتحليل ظاهرة التغير في السياسة الخارجية وفق الرؤية التحليلية، وهو النموذج الذي أرسى قواعده في المقال الذي نشره سنة 1990م، في العدد 34 من مجلة الدراسات الدولية **International Studies Quarterly** بعنوان "تغيير المسار: لما تختار الحكومات إعادة توجيه السياسة الخارجية"، ويقوم هذا النموذج على أن التغيرات التي تطرأ على السياسات الخارجية لدولة ما لاتخرج على أحد أشكال التغير التالية:

المسار الأول: التغيير الهذفي Goal Change والذي يقصد به التغيير الذي يطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما على مستوى أهدافها.

المسار الثاني: التغيير البرنامجي Program change وهو التغيير الذي يطرأ على مستوى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

المسار الثالث: التغيير الإتجاهي أو التوجيهي Orientation Change وهو أكثر الاشكال تطرفا في التغيير وذلك من خلال التغيير الذي يطرأ على السياسة الخارجية على مستوى أدوات تنفيذها وأهدافها.<sup>1</sup>

#### خطة الدراسة:

✓ مقدمة.

✓ المحور الأول: تفكك الإتحاد السوفياتي وتوجهات الفكر الاستراتيجي الروسي.

✓ المحور الثاني: التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية.

أولا: التوجهات الجيوسياسية والأمنية.

ثانيا: التوجهات الاقتصادية.

✓ المحور الثالث: الحسابات الإستراتيجية للسياسة الروسية.

أولا: موقف وحسابات روسيا في الأزمة السورية.

ثانيا: موقف وحسابات روسيا في الأزمة الأوكرانية.

✓ المحور الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الروسية بين حسابات الربح والخسارة.

✓ خاتمة.

المحور الأول: تفكك الإتحاد السوفياتي وتوجهات الفكر الاستراتيجي الروسي.

تميزت الحرب الباردة بالصراع الأيديولوجي بين القطبين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والاتحاد السوفياتي، وقد أدت التداعيات الناتجة عن محاولة الانقلاب الفاشل في 1991 الى تسارع عملية التفكك.

وبذلك قامت كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء بالإعلان عن التفكك وإقامة رابطة الكومنولث للدول المستقلة وعاصمتها منسك، وبهذا إنتهت الحرب الباردة بين القطبين، وورثت روسيا معظم ماكان يملكه الإتحاد السوفياتي من إمكانيات مادية وبشرية، ولكنها ورثت في الوقت نفسه مشاكل الإتحاد السوفياتي وأزماته، لتمتد مرحلة بورييس يلتسن كرئيس لروسيا بكثير من الازمات والتبعية والمتواليات للغرب ومحاولة الاندماج في فلكهم لتشهد هذه المرحلة تراجع روسيا وخاصة في مجال السياسة الخارجية.

#### 1. محددات السياسة الخارجية الروسية:

هناك مجموعة من المحددات التي تحدد السياسة الخارجية الروسية ومكن تصنيفها كالاتي:

<sup>1</sup>Charles Hermann, "Changing course : When governments choose to redirect foreign policy", International studies quarterly, vol 34, N01, Mar 1990,3-21, WEB: www.links.jstor.org.

#### ● المحددات السياسية:

توضح المحددات السياسية الاتجاهات العريضة للسياسة الداخلية والخارجية في روسيا، فبالنسبة للحياة الحزبية سعى "فلاديمير بوتين" إلى إتباع في قيادة حزب روسيا الموحد سياسة الوسط التي تجمع بين اليمين واليسار وبذلك تجمع أكبر عدد من الأنصار حوله وساهمت هذه السياسة في تقليص حجم المعارضة بشكل كبير.<sup>1</sup>

أما النظام السياسي فهو شبه رئاسي يتولى رئيس الجمهورية لفترتين متتاليتين، ومنذ تولي بوتين السلطة في مطلع 2000 وهو محور السياسة الروسية ثم أعقبه فوز ديمترى ميدفيديف في انتخابات رئاسة 2008 بسبب ترشيح حزب روسيا الموحد ومساندة بوتين له. وهذه الانتخابات أكدت على استمرار التداول الرئاسي للسلطة وعدم تجاوز الدستور، ولم يرشح بوتين نفسه لولاية رئاسية ثالثة ولم يحاول تعديل الدستور رغم قدرته على ذلك، وقبل بأن يعمل كرئيس وزراء للحكومة. وأكد ديمترى ميدفيديف فور استلامه للسلطة بأنه سيسير على نفس الوتيرة التي انتهجها بوتين.<sup>2</sup>

ثم عاد "بوتين" لمنصب الرئاسة مرة أخرى في انتخابات 2012، لكن يؤخذ على حكم بوتين نزعتة التسلطية، بالمقارنة بما تمتع به المواطن الروسي من حريات سياسية واقتصادية، إبان حكم يلتسن. كما يفترق النظام الروسي أحزاباً سياسية فاعلة، أو آليات مؤسسية تسمح بخلق نخبة مؤهلة لحكم البلاد ديمقراطياً، وبدلاً من ذلك يقوم النظام السياسي على الشخصية المطلقة.<sup>3</sup>

#### ● المحددات الاقتصادية:

واجه الاقتصاد الروسي الكثير من المشاكل والأزمات منذ عهد "غورباتشوف" مروراً بالرئيس "يلتسن" ومن بعده "فلاديمير بوتين". وسعت روسيا إلى الحصول على مساعدات غربية وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية. حيث ورثت روسيا من الاتحاد السوفيتي الأزمة الاقتصادية التي كانت أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي. ومن أهم المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الروسي هو الفساد وسيطرة رجال الأعمال.

كما ظل الاقتصاد الروسي يعاني من الأزمات والمشكلات حتى مجيء "بوتين" إلى السلطة حيث ورث اقتصاد مثقل بتفاقم الديون، وعجز الحكومة عن سداد رواتب الجنود والموظفين، فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة وهبوط الإنتاج في المجالين الزراعي والصناعي. ثم وضع "بوتين" نظام للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي وخفض الاعتماد على صادرات النفط والانتقال إلى اقتصاد سوق والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي.<sup>4</sup>

يعتمد الاقتصاد الروسي على صادرات الطاقة من البترول والغاز الطبيعي. فهي تحتل المركز الثاني من حيث إنتاج وتصدير البترول ولذلك فهي تتأثر بشكل كبير بارتفاع أو انخفاض البترول، ويلاحظ أن الاقتصاد الروسي يحتاج إلى إصلاحات هيكلية بعيدة المدى، أبرزها حاجته إلى تحديث لمعظم قطاعاته على نحو يخفف من اعتماده شبه الكامل على صادرات البلاد من المواد الأولية خاصة النفط والغاز. كما يتسم النمو الاقتصادي الروسي بأنه نمو كمي فقط،

1- Tatiana Kastouèva, "le système poutine : bati pour durer ?", revue politique étrangère, publier par IFRI , vol 80, 2015,

2- لبنى عبدالله محمد، "السياسة الخارجية لروسيا اتجاه الشرق الأوسط منذ 2011-2014"، مقال منشور في المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، 2014، الموقع الإلكتروني: [www.DAC.com](http://www.DAC.com)

3- لبنى عبدالله محمد، مرجع سبق ذكره.

4- ShimichiraTabata, **Dependent on oil and gaz: Russia's integration into the world economy** , Hokkaido University: Slavi Research center, 2006, p03

وتتعرض روسيا إلى منافسة شرسة في الأسواق العالمية وعلى الجانب الآخر تعاني روسيا تراجعاً خطيراً في عدد سكانها، حيث تسجل الإحصاءات نقصاً في عدد السكان بمقدار نصف مليون نسمة على الأقل سنوياً، وذلك رغم الحوافز والبرامج الاجتماعية التي تعلن عنها الحكومة لتشجيع المواطنين على زيادة النسل.<sup>1</sup>

#### • المحددات العسكرية:

في فترة الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كان الاتحاد السوفيتي الدولة الثانية الأكبر في العالم في مجال صناعة السلاح، إلى أن بدأ الاتحاد السوفيتي تقليص قدراته العسكرية عبر اتفاقيات متتالية للحد من التسلح وتخفيضه على المستويين النووي والتقليدي بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الضعيف. على صعيد آخر نجد روسيا الاتحادية ورثت من الاتحاد السوفيتي ترسانته النووية، ولذلك هي تحتل المركز الثاني من الناحية النووية.

عند وصول "بوتين" إلى السلطة عمل على رفع المستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة الروسية من خلال تحسين وضعهم المادي، علاوة على الاهتمام بتطوير القدرات البرية الروسية. كما نجحت روسيا في استعادة مكانتها ككثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينات.

#### • المحددات الإقليمية:

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي فقدت روسيا سيطرتها على دول الاتحاد السوفيتي السابق فلم يكن لديها القدرات الاقتصادية والسياسية لاستمرار السيطرة على هذه الدول. ولكن عملت روسيا دائماً على ممارسة نوعاً من الهيمنة على الأقاليم المجاورة لها، التي ظلت بمثابة مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي وعملت على منع أي تدخلات خارجية في هذه المنطقة (آسيا الوسطى)، وتعاملت مع هذه المنطقة على أنها تمثل منطقة أمن استراتيجي بالنسبة لروسيا، فلذلك كانت تخشى حدوث أي نزاعات في هذه الدول يمتد أثارها إلى روسيا كما عملت على الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية الكبيرة داخل هذه الجمهوريات.

كما نجد روسيا تسعى لتقوية نفوذها في آسيا في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوجه نحو آسيا. أما بالنظر إلى دول الكومنولث فهي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية لروسيا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للسيطرة عليها نظراً لحقول البترول بها. فلذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المعونات الاقتصادية والمالية وتدريب قواتها وضمها لحلف الناتو لكي تخلصهم من روسيا، بحجة مكافحة الإرهاب تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقامت قواعد على أراضيها وهذا يهدد روسيا أمنياً. لذلك تسعى روسيا إلى استعادة نفوذها في الكومنولث.<sup>2</sup>

#### • المحددات الدولية:

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي في 1991، ومن قبله سقوط حلف وارسو 1990، وحائط برلين في 1989، تغير النظام الدولي تغيراً جوهرياً، وانتقل من هيكل ثنائي القطبية إلى هيكل أحادي القطبية بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية وحيدة، وقد كان القرار الأمريكي بتوسيع حلف شمال الأطلسي (ناتو) وضم كل دول أوروبا الشرقية التي كانت

1- لبنى عبدالله محمد، مرجع سبق ذكره.

2- لبنى عبدالله محمد، مرجع سبق ذكره.

أعضاء سابقين في وارسو إلى الناتو. فمن المعروف أنه مع انهيار حلف وارسو نادى البعض في دول الناتو بحل الحلف الغربي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت حلا لهذه المشكلة بالمناداة بذهاب الناتو إلى خارج منطقتة.

لذلك يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال مصممة على استمرار حالة الحرب الباردة ولكن بطريقة يتم فيها استخدام القوة العسكرية من خلال حروب الوكالة واستخدام الأدوات الاستخباراتية. كما كان في غزو أفغانستان واحتلالها في 2001، ثم غزو العراق واحتلالها في 2003 كان أقوى دليل على قيادة أمريكية منفردة أو شبه منفردة للنظام العالمي. وفي ذلك الوقت لم يكن متاحا لروسيا التي كانت تعاني تفكك القطب السوفيتي السابق، أن تلعب دورا رئيسيا في حركة النظام الدولي، لأنها كانت تمر بمرحلة انتقال صعبة ولأنها كانت تؤيد ضمينا عملية أفغانستان 2001، لأسباب تتعلق بعدائها للقوى الإسلامية الإرهابية المتمثلة في القاعدة<sup>1</sup>.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتحرك الصين صوب شغل المركز الأول كقوة اقتصادية عالمية، والإجهاد الذي عانتته القوة الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق بالإضافة إلى إفاقة روسيا من غفوتها، كل ذلك أسهم في تحول النظام الدولي أو هيكله، من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، أو على الأقل بدء ذلك التحول، كما ظهرت قوى آسيوية مثل البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا تدعم التعددية القطبية الاقتصادية. معنى ذلك أن النظام الدولي أصبح أكثر تعقيدا<sup>2</sup>.

## 2. توجهات الفكر الاستراتيجي الروسي:

للحديث عن توجهات الفكر الاستراتيجي الروسي، يجب الإشارة إلى منظومة المصالح القومية الاستراتيجية والاولويات القومية بعد تعديلات بوتين وارتباطها بإستراتيجية الأمن القومي الروسي وفق الإرتباط الوثيق بين ضمان الأمن القومي من قريب او من بعيد.

مرت العقيدة الروسية بما فيها الفكر الاستراتيجي الروسي في عهد بوتين بعدة مراحل:

أ. عقيدة إستعادة الدولة 2000-2004: وهي عقيدة دفاعية أكثر منها هجومية، تسعى إلى تعزيز الأمن والسلم في دول الجوار الجنوبي وAsia الوسطى وخاصة مع الصين والهند وإعتبار تمدد حلف الشمال الأطلسي الناتو تهديدا للأمن القومي الروسي.

ب. عقيدة فرض الإحترام 2004-2005: تركز هذه المرحلة على بناء الدولة العابرة للقارات، وتحضير البلاد إقتصاديا وعسكريا وصناعيا والتركيز على تأسيس جيش قوي وبناء قدرات هجومية ودفاعية نووية.

ج. عقيدة التوازن الإستراتيجي 2010-2015: ظهرت في هذه المرحلة مجموعة من الخطابات السياسية أشهرها قول بوتين "أن روسيا مستعدة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية إن لزم الأمر" وقوله " يجب على العالم أن يستعد للتعامل مع روسيا قوية"، وهي مرحلة تأكيد المكانة العالمية، وخاصة بعد إستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا كحليف في محاربة الإرهاب.

## المحور الثاني: التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية (الأهداف).

مع وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم سنة 2000 أعلن عن توجهات السياسة الخارجية الروسية والتي تركز على مجموعة من الأهداف هي:

1- ليني عبدالله محمد، مرجع سبق ذكره.

2- ليني عبدالله محمد، مرجع سبق ذكره.

1. تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها، ووضع نهاية لسياسة التنازل العشوائي التي تميزت بها مرحلة حكم "بوريس يلتسن"، وإضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.
2. السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.
3. الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
4. الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.
5. منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.<sup>1</sup>

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا-باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

إن السياسة الخارجية الروسية شهدت عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية. تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية،<sup>3</sup> وبهذا فإن السياسة الخارجية في هذه المرحلة أعادت هيكلة أهدافها ومصالحها وفق رؤية واقعية لتحديد توجهاتها وهي:

#### 1. الاهداف الجيوسياسية والأمنية:

تمتلك روسيا أهداف جيوسياسية كثيرة، فقد أعلن بوتين عن وجوب بناء سياسة خارجية على الأولويات القومية ومن البرغماتية والفعالية الاقتصادية ودول الجوار أحد هذه الأولويات للسياسة الروسية فهي لها حدود مع 15 دولة بتنوع سياسي وديني وثقافي واقتصادي وديمقراطي، ويرى "بوتين" أن لكل دولة محور شر خاص بها، ومن هذه الدول القريبة التي تهدد الامن الروسي هي باكستان التي تمتلك صواريخ تصل لروسيا، والمملكة العربية السعودية التي تقوم بدعم المقاتلين في الشيشان ومع الأزمة في العراق وسوريا تخشى موسكو انتقال التوتر الى الدول الحدودية وتقوم بالتدخل كسياسة وقائية لمنع مايسمى بالاندفاع الإسلامي، وكذلك من أجل مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط كقوة ثانية عالمية، وبهذا تسعى الى إيجاد استقرار إقليمي لضمان مصالحها في المنطقة والحفاظ على امنها الداخلي من التحديات الخارجية.<sup>4</sup>

1- أحمد عبد الله الطحلاوي، "إستعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، مقال منشور في المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر نوفمبر 2014، الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/16360>

2- السيد أمين شلبي، "بوتين وسياسة روسيا الخارجية"، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 175 يناير 2009، ص 257

3- George Friedman، "Russia's Window of Opportunity"، Stratford Global Intelligence, August 2007. For more details, seeweb:

[www.stratfor.com/russia\\_window\\_opportunit](http://www.stratfor.com/russia_window_opportunit)

4- خديجة لعربي، "السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2011"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص 116.

## 2. الأهداف الاقتصادية:

تسعى روسيا إلى بناء علاقات وشراكات إقتصادية مهمة سواء في الدول الآسيوية أو المناطق القارية البعيدة، وترتبط الأهداف الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية هي الطاقة بما فيها النفط والغاز والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية والتعاون العسكري، ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة الأولويات للسياسة الروسية الخارجية.<sup>1</sup>

فروسيا تحاول بناء شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة للحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية وذلك من خلال الاستثمارات الروسية في مجال التنقيب والاستخراج في الدول العربية،<sup>2</sup> وتبقى من أولويات السياسة الخارجية الروسية إيجاد ظروف مواتية لاقتصادها وتنشيط الدبلوماسية في المجال الاقتصادي مع مراعاة مصالح روسيا كدولة كبرى، وفي هذا السياق أعلن "ميخائيل ديمترييف" رئيس التعاون الفني والعسكري في الحكومة الروسية أن حجم الصفقات الروسية لسنة 2011 وصلت لنحو 48 مليار دولار أي بزيادة 9,5 مليار دولار عن عام 2010.<sup>3</sup>

وبهذا فإن روسيا تسعى إلى وضع مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية من أجل بناء اقتصادها وذلك من خلال العلاقات الاقتصادية في مجال الطاقة وبيع الأسلحة.

### المحور الثالث: الحسابات الإستراتيجية الروسية.

تتمثل أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية التي يسعى "فلاديمير بوتين" إلى تحقيقها في إضفاء الطابع القومي، وضرورة استرداد روسيا للمكانة التي افتقدتها<sup>4</sup>، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة، وهذا من خلال استراتيجيات مرحلية لتحقيق التوجهات والثوابت الكبرى للسياسة الخارجية الروسية ومنها استراتيجيات لمواجهة القوى العالمية كالاندماج في مجموعة الثمانية G8 ومنتدى آسيا-باسيفيك للتعاون الاقتصادي ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا ومؤتمرات القمة الروسية مع الإتحاد الأوروبي، كما لجأت روسيا إلى بناء علاقات متميزة وتعاون مع الهند وإيران والصين<sup>5</sup> ثم سوريا في منطقة الشرق الأوسط، وشراكات في مجال الطاقة والتنقيب وإرساء الأمن والاستقرار في منطقة الجوار الإقليمي ومنع الصراعات السياسية والعسكرية في آسيا الوسطى وخاصة الحركات الانفصالية واشكالية الهوية، كما أكد بوتين إلى إلزامية إعادة تسليح روسيا في مجال الدفاع الصاروخي والردع الاستراتيجي من خلال السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات والغواصات كأضخم برنامج تسليح منذ انهيار الإتحاد السوفيتي.

وفي إطار الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية يمكن دراسة توجهاتها اتجاه الأزمة السورية

والاوكرانية وكيف تعاملت روسيا معهما؟

<sup>1</sup>-Vladimir Kolosovet Pierre Thorey, " **la Russie** ",Paris : éditions sedes/CNED, 2007, p 241.

<sup>2</sup>- نيكولاي زلوبين

<sup>3</sup>- محمد قدرى سعيد، "حساباتمتداخلة:صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية"،مجلة السياسة الدولية، أبريل 2011، العدد 184،

ص 106

<sup>4</sup> - SergieLavrov, "**Russie and the world in the 21<sup>st</sup> century**", Russie: published by foreign policy research foundation, N03, 2008, p 12, see Web: [www.globalaffairs.ru](http://www.globalaffairs.ru)

<sup>5</sup> -Jean Radvonyi, "**La nouvelle Russie**", 4 édition, Paris : Armand Colin, 2007, p 386

### ✓ موقف وحسابات روسيا تجاه الأزمة السورية:

إن الدعم الروسي للنظام السوري كان واضحاً منذ بداية الأحداث في مارس 2011، وذلك راجع إلى العلاقات والمصالح المتبادلة بين روسيا وسوريا في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري وخاصة من خلال شطب ديون سوريا لدى روسيا في 2005، ثم من خلال استخدام حق الفيتو مرتين من روسيا والصين اتجاه ادانة النظام السوري.

تسعى روسيا من خلال التدخل في سوريا إلى إيجاد نظام ذو قطبية تعددية والمحافظة على وضعها في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط،<sup>1</sup> كما أنها تسعى إلى إنشاء كيانات تحالفية خارج النطاق الغربي مثل منطقة شنغهاي ومنظمة دول البريكس.

قامت روسيا بالتدخل العسكري في سوريا تحت عنوان محاربة تنظيم الدولة داعش وذلك بعد النقل الهادئ والبطيء للعتاد والأسلحة إلى القاعدة العسكرية الروسية في سوريا فلماذا اتخذت روسيا هذه الخطوة؟<sup>2</sup>

يجب تحليل التدخل العسكري الروسي في سوريا من خلال مستويين مستوى تفصيلي متعلقة بتطورات الصراع في سوريا ومستوى استراتيجي يتعلق بتصوير روسيا لدورها في الساحة الدولية، تتعلق الزاوية التفصيلية بضعف النظام العسكري السوري في 2015 بفعل تقدم الثوار وتمدد تنظيم الدولة كريف اللاذقية ومحافظة إدلب وريف حمص وحماه، مع العلم أن مشكلة النظام السوري ليست في العتاد والأسلحة بل في العنصر البشري المدرب والمؤهل رغم الدعم الإيراني وحزب الله، ليكون كل هذا بمثابة دوافع تفصيلية للتدخل الروسي في سوريا.

أما الزاوية الاستراتيجية لتصوير روسيا لدورها في الساحة الدولية فهي تركز على حسابات استراتيجية أوسع بحيث تسعى لفرض أمر الواقع على الغرب في أن روسيا شريك ثاني في القرار الدولي وردا على نشر الغرب للدروع الصاروخية المضادة للصواريخ في أوروبا وتداعيات الأزمة الأوكرانية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، كما أنها ستحافظ على دورها في البحر الأبيض المتوسط من خلال القاعدة البحرية في طرطوس ومركز التنصيب التجسسي رئيسي في جبل اللاذقية الوحيد في الشرق الأوسط، فالأزمة السورية أعطت الفرصة لروسيا بتوكيد دورها على المستوى الدولي، وهو ما زاد من قوة فلاديمير بوتين في الداخل بحيث ارتفعت شعبيته إلى 80 بالمئة جراء التدخل الروسي في سوريا.<sup>3</sup>

### ✓ موقف روسيا من الأزمة الأوكرانية:

ترجع البداية الأولى للامزمة الأوكرانية إلى الاحتجاجات سنة 2013 برفض الرئيس فيكتور ياكوفيتش توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتمسك بالعرض الروسي تقديم 15 مليار دولار وخفض الغاز الذي تسلمه لها بمعدل الثلث، ودخلت أوكرانيا في تجاذبات داخلية تفرضها إشكالية الولاء لأوروبا أم والولاء لروسيا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-Anna Borshchevscaya,"Russia s many interests in Syria", The Winshington institute For Near East Policy, January 2013, Web: www, WINP. com

<sup>2</sup>- بدون مؤلف، "الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمالات"، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، أكتوبر 2015، الموقع الإلكتروني: www. Studies. Aljazeera. net

<sup>3</sup>- محمد عباس، "حلقة نقاشية: التدخل العسكري الروسي في سوريا: سياقاته وتداعياته"، فعالية منشورة في مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، أكتوبر 2015، الموقع الإلكتروني: www. StudiesAljazeera. net

<sup>4</sup>- القسم السياسي، "تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر، 2014/03/20، ص 03، الموقع الإلكتروني: www.OmranDirasat.org

تدخلت روسيا من خلال جزيرة القرم بشكل استعراضي عسكري دون قتال بعد دعم البرلمان القرمي للتدخل مع العلم ان المنطقة تحتوي على 2مليون نسمة تمثل القومية الروسية نسبة 58 بالمئة و24 بالمئة اوكرانيون و12 بالمئة تثار القرم المسلمين.

تمثل القرم أهمية جيوسياسية بالنسبة لروسيا فهي تتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية الى عدة موانئ اوكرانية وروسية، اقتصاديا هي وجهة لكثير من السياح الروس والاوكرانيين وبولنديين والمان ومن دول البلطيق بحيث يقدر عدد السياح من 3الى 5 ملايين سنويا تعود على الخزينة العمومية ب 2مليار دولار، كما ان القرم تعتبر سلة غذاء أوكرانيا فهي تحتوي على من المحاصيل الزراعية بالإضافة الى النفط والغاز ومعادن بكميات كثيرة غير مستثمرة.<sup>1</sup>

من الجانب العسكري الأمني فهي تحتوي على 15 قاعدة عسكرية برية وبحرية اكرانية صغيرة مقارنة بالتواجد العسكري الروسي في ثلاثة قواعد، وبعد التدخل الروسي ارتفع التواجد الى 30 سفينة حربية ومركز اتصالات متطورة مجهزة للحرب الالكترونية وحوالي 14000 جندي.<sup>2</sup>

من هذه المعطيات فإن الموقف الروسي من الازمة الأوكرانية كان انطلاقا من حسابات الربح والخسارة وتحقيقا لثوابت السياسة الروسية في جعل روسيا شريك ثاني في القرار الدولي وحفاظا على امها القومي من الاندفاع الغربي نحو حدودها، فنجاحها في ضم جزيرة القرم وفرض امر الواقع يقلب حسابات اللعبة في المنطقة وفي الساحة الدولية كما انها ستكون ورقة ضغط دبلوماسية لتقاسم مواقع نفوذ سواء في أوكرانيا او سوريا او البحر المتوسط او في مفاوضات الملف النووي الإيراني او كوريا الشمالية، ومن ناحية أخرى فان استقرار أوكرانيا هو امن لامتدادات الطاقة لأوروبا وللاقتصاد الروسي بحيث ان 85 بالمئة من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية، وسيسمح لروسيا بتنفيذ خط "التيار الجنوبي" لنقل الغاز لاوروبا.<sup>3</sup>

ما يلاحظ على متغير السياسة الروسية هو ازدواجية التعامل في معارضة التدخل الخارجية في غزو العراق والتدخل في ليبيا وسورية، وتدخلها في أوكرانيا ما يوضح تعامل روسيا بواقعية وبمنطقية وفق مصالحها واولوياتها.

ويجب الإشارة الى ان الحسابات الروسية في الازمة الأوكرانية تركز على ان دول الاتحاد السوفياتي السابق تمثل امتداد طبيعي حيوي لا يمكن التسامح في من يتدخل فيه، كما ان القرم تمثل قاعدة متقدمة للأمن الروسي ومنطقة دعم وانطلاق للقاعدة الروسية في سوريا ومعبّر للبحار الدافئة كنقاط استراتيجية، ومن هذا فإن خيارات روسيا في الازمة تمتلك أوراق ضغط سياسية واقتصادية.<sup>4</sup>

إذن إن الموقف الروسي من الازمتين يعود الى مساعي بوتين الى إعادة بناء قوة روسيا ودور القائد السياسي، بحيث سعى الى استخدام القوة الصلبة من خلال القوة العسكرية وتهديد الردع الاستراتيجي النووي كالتدخل في أوكرانيا وضم جزيرة

1- محمد صفوان جولاق، "أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمأل"، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات والبحوث بالدوحة، مارس 2014، الموقع الإلكتروني: [www.Studies.Aljazeera.net](http://www.Studies.Aljazeera.net)

2- محمد صفوان جولاق، مرجع سبق ذكره.

3- بشير نافع، "الازمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد"، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات والبحوث بالدوحة، 17 مارس 2014، الموقع الإلكتروني: [www.Studies.Aljazeera.net](http://www.Studies.Aljazeera.net)

4- باسم راشد، "تهديد جيوسراتيجي: حسابات القطب الروسي في الازمة الأوكرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، افريل 2014، المجلد 94، ص 123.

القرم،<sup>1</sup> كما انها استخدمت القوة الناعمة من خلال دبلوماسية الطاقة والتعاون في هذا المجال، كما انها استحدثت مفهوم القوة التعديلية كالحرب المحدودة في أوكرانيا وسوريا.<sup>2</sup>

#### المحور الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الروسية بين حسابات الريج والخسارة.

يبقى مستقبل السياسة الخارجية الروسية رهينة إدراك صانع القرار للتحديات ومدى قدرته على اختيار أحسن البدائل للعب دور فعال على المستوى الإقليمي والدولي، كل هذا في ظل مجموعة من العقبات التي تواجه السياسة الروسية وخاصة ضعف الاقتصاد الروسي وعدم قدرتها على منافسة قوة الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى خطر الحركات والتزاعات الانفصالية على مستوى المناطق القريبة وخاصة اسيا الوسطى.<sup>3</sup>

فهناك مواقف روسية وتصريحات وبيانات وممارسات تبرهن على الدور الجديد الذي تحاول روسيا لعبه على قاعدة المصالح القومية الروسية وحسابات الريج والخسارة بطريقة واقعية وعقلانية.<sup>4</sup>

فتوجهات السياسة الروسية اتجاه الازمة الأوكرانية هو نتيجة محددات جيوسياسية وجيوثقافية تفرض على روسيا الحفاظ على عمقها الاستراتيجي ومجالها الحيوي من التهديد التقدم الغربي كما ان استقرار أوكرانيا هو من استقرار روسيا بفعل قوة العوامل الجيوسياسية المحددة للسلوك الروسي.<sup>5</sup>

وتبقى السياسة الروسية اتجاه سوريا رهينة كذلك الحسابات الإقليمية والدولية في التصور الروسي وخاصة مع الأهمية الجيوسراتيجية لسوريا سواء من الناحية الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، فروسيا في اطار تمسكها بهذا الدور استطاعت الى جانب الصين ان تفرض نفسها كشريك ثاني في القرار الدولي ضمانا لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.<sup>6</sup> وهذا فإن حسابات الريج والخسارة بطريقة واقعية وعقلانية هي التي تحدد مستقبل السياسة الخارجية الروسية، وتحدد التوجهات الاستراتيجية الكبرى كثوابت لهذه السياسة، وتحدد كذلك الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والمرحلية كمتغيرات تهدف لتحقيق المصالح العليا لروسيا سواء على المستوى الوطني او الإقليمي او الدولي.

#### خاتمة:

تخضع السياسة الخارجية الروسية الى مجموعة من المحددات والحسابات بحكم خصوصياتها الداخلية والخارجية، فهي دولة بمقومات وقدرات جيوسراتيجية مميزة ولها روابط استراتيجية من تحالفات وتكتلات مما يفرض عليها بفعل هذه المقومات لعب دور إقليمي ودولي كبير.

<sup>1</sup>- محمد عباس ناجي، "داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 197، 2014، ص 35.

<sup>2</sup>- نورهان الشيخ، "هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية"، ملحق التحولات الاستراتيجية لمجلة السياسة الدولية"، العدد 196، افريل 2014، ص 24-25

<sup>3</sup>- Thomas Gomart, "Russie : de la grande stratégie a la guerre limitée" , revue politique étrangère, publier par IFRI , vol 80, 2015, p 36

<sup>4</sup>- احمد علو، "السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، مجلة الجيش، سنة 2007، العدد 263، الموقع الإلكتروني: www. Libarmy.gov.lb

<sup>5</sup>- Pat Cox, "The Ukrainian crisis and geopolitics" ,The institute of international and European affairs in Dublin, October 2014, Web: www,iiea.com

<sup>6</sup>- باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013، ص 54

تبقى مسألة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية للدول رهينة التصور الإقليمي والدولي الذي تسعى لأن تلعبه في ساحة العلاقات الدولية، فروسيا تضع كتوجهات استراتيجية كبرى تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في الساحة الدولية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي للدول المجاورة، هذه بمثابة الثابت في السياسة الخارجية الروسية.

أما المتغير في السياسة الروسية فهو الأساليب والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف الكبرى كاستخدام كالقوة النووية كاستراتيجية للردع أو التوجه دبلوماسيتها لتفعيل دورها في التكتلات والتحالفات والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل بناء قدراتها الاقتصادية والأمنية، فهي سياسات واستراتيجيات للتعامل على ضوء المعطيات القائمة والمتاحة ويبقى الثابت والمتغير في مدى توافق السياسات الروسية الإقليمية والسياسات الروسية العالمية.

## المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات أبعاد فرص وقيود

د. قط سمير، مخبر الحقوق والحريات جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

### ملخص

تاريخياً، كان المغرب العربي يعتبر كمنطقة هامشية في السياسة الخارجية الأمريكية، غير أن نهاية الحرب الباردة ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي (تحديداً) عرفت السياسة الأمريكية تحولا تجاه المنطقة، أين راجعت أمريكا مبدأ احترام خرائط النفوذ. وذلك، كان نتيجة لاعتبارات اقتصادية-استراتيجية في البداية، تتعلق "بغزو" الأسواق المغربية بالمنتجات الأمريكية والاستثمار في القطاع الطاقوي (خاصة) في الجزائر مزاحمة بذلك النفوذ الفرنسي والانتشار الصيني. وبعد 11 سبتمبر 2001، لتحديد بعدا آخر للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغربية، وهو البعد الأمني، أين صار "مكافحة الإرهاب" محور هذه السياسة.

### Abstract

Historically, the Maghreb was considered to be less important to US foreign policy, however, the post cold war and since the middle of 1990s, the American policy witnessed many changes, so it revised the principle of influence maps, for strategic economic considerations at first, related essentially to invading the Maghreb markets with US products, in addition to the energy investments, especially in Algeria as a form of competition in face of both France and China. In the aftermath of 9\11, a new dimension appeared to influence the US foreign policy in Maghreb, namely the security, so that fighting terrorism tended to be a focus of that policy.

### مقدمة

بعد تهميش طويل للمغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، عرفت نهايات تسعينيات القرن الماضي اهتماماً أمريكياً ملحوظاً بهذه المنطقة. فبعد استهداف هذا الفضاء لأغراض اقتصادية - وطاقوية- في المقام الأول تتصل باعتماد واشنطن المتزايد على النفط الإفريقي في إطار خيارها الجديد المتعلق بتنوع مصادر إمداداتها النفطية، بتخفيف تبعيتها لبتترول الشرق الأوسط. واستراتيجية، تتعلق بمزاحمة القوى الكبرى ذات النفوذ التقليدي في المغرب العربي (فرنسا)، علاوة على الدول الأخرى الصاعدة والتي بات لها موضع قدم في المنطقة (خاصة الصين). لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001

وتعطي بعداً آخر -أمنياً- للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي، ولتدشن عصباً جديداً في الإستراتيجية الأمريكية، في إطار حربها العالمية على الإرهاب، والتي وضعت المنطقة المغربية كإحدى الفضاءات المحورية في هذه الإستراتيجية.

بات المغرب العربي يشكل أهمية إستراتيجية من منظور أمريكي. فبعد الحرب الباردة، صار العالم بأسره محط اهتمام الإمبراطورية الأمريكية، فقد راجعت الأخيرة مبدأً كان سائداً طيلة الحرب الباردة، وهو: "احترام خرائط النفوذ" بين القوى الكبرى. أين كان المغرب العربي يعتبر كـ "مجال محجوز" للنفوذ الفرنسي. وقد نال الفضاء المغربي هذه الأهمية الإستراتيجية في أنظار أمريكا لاعتبارات عديدة؛ جيوسياسية، اقتصادية وأمنية.. (سنأتي على تفصيلها فيما بعد). هذا الاهتمام الأمريكي الجديد بمنطقة المغرب العربي ترجمه الإنزال الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري الأمريكي المعتبر في دول المغرب العربي. فقد عرفت الأخيرة مشاريع اقتصادية مهمة، كما تعددت الزيارات عالية المستوى للمسؤولين الأمريكيين للبلدان المغربية.

ضمن هذا المنظور، تسعى هذه المقالة لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغربية، من خلال تفكيك أبعادها، ورصد تطوراتها بتحديد الثابت والمتحول فيها، ومحاولة تحليل أهدافها، وتقديم قراءة نقدية للفرص والمخاطر التي قد تترتب على هذه السياسة بالنسبة لدول المغرب العربي.

### الفضاء المغربي في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية: الارتباط / فك الارتباط مع الشرق الأوسط

يبدو أن الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية -وليس الهوتية- هي ما يحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي. فأحياناً تعتبره "كملاحقة" للشرق الأوسط، وأحياناً أخرى، كبوابة لإفريقيا لما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب والأمن الطاقوي.

#### (1) المنطقة المغربية كملاحقة للشرق الأوسط

المفكر والسياسي الأمريكي هنري كيسنجر، هو صاحب مبدأ "المغرب العربي ملحق للشرق الأوسط". إذ يحث الإدارة الأمريكية على عدم فك الارتباط بين المنطقتين في السياسة الأمريكية، خاصة للاعتبارات الاستراتيجية، ومنها "مسار السلام". وقد ترجم هذا التصور في مشروع الولايات المتحدة الذي تحول اسمه من الشرق الأوسط الكبير GME إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع BMENA، وذلك لإرضاء حلفائها الأوروبيين وخاصة الفرنسيين ذوي النفوذ التقليدي العميق في المنطقة المغربية، وذلك، لضمان دعم الأوروبيين لإستراتيجيتها الشرق أوسطية الجديدة.<sup>(1)</sup> بالحقاق المغرب العربي في إستراتيجيتها الشرق أوسطية الموسعة، تعتبر واشنطن أن الدول المغربية قادرة على مساعدتها في العديد من القضايا الشائكة في المشرق العربي. وعلى رأسها مسألة دفع "مسار السلام" أو بالأحرى التطبيع مع إسرائيل. فقد حكمت علاقات مصالحة بين إسرائيل وبعض دول المغرب العربي خاصة المغرب وتونس، فقد كانتا ضد التيار الراديكالي العربي منذ الاستقلال، والمملكة المغربية على وجه الخصوص حكمتها علاقات ودية-مصالحة مع الكيان الإسرائيلي<sup>(\*)</sup> فقد

(1) Abdennour benantar. « les initiatives américaines (MEPI, GME, BMENA) et le maghreb » dans **les etats-unis et cread**,2007.pp 25-27. : abdenour benantar) alger:**le maghreb regain d'intérêt ?** (dir

(\*) والملاحظ في هذا الصدد هو استضافة اللقاء السري بين دايان والتهامي، والذي مهد الطريق لزيارة السادات إلى القدس، ورعاية قرارات القمة العربية في قمة فاس 1982، واستضافة الملك الحسن الثاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز في عام

دعمت الأخيرة نظام الحسن الثاني، وفي المقابل، ساعد المغرب في تسهيل عملية تطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية، وذلك بالتعاون مع كبار أعضاء الجالية اليهودية المغربية سواء في داخل المغرب أو في إسرائيل أو في الشتات اليهود المغاربة الذين يحملون الجنسية الفرنسية.<sup>1</sup> كما تمكنت إسرائيل بعد توقيع مؤتمر أوسلو ومديرد، من تحقيق اختراقات كبرى على الصعيد الرسمي والعلني في المغرب العربي. علاوة على ذلك، فقد ساعدت بعض دول المغرب العربي الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية أين أرسلت المملكة المغربية 2000 جندي للمشاركة مباشرة في الحرب على العراق.

تعتبر أمريكا دول المغرب العربي كملحقة بالمشرق العربي كذلك، في مبادرتها حول نشر الديمقراطية في العالم العربي. فهي لا تستثني أي بلد عربي من هذا الخطاب. هذه المبادرة التي انطلقت بعد 11 سبتمبر في ظل إدارة الرئيس بوش الابن، تمحورت حول ثلاث عناصر وهي، (1) عسكرة الديمقراطية؛ بكلمات أخرى، فرض النموذج الديمقراطي الغربي بواسطة القوة العسكرية، وكان العراق أول نموذج. (2) الانتقائية؛ بمعنى ممارسة الضغط على دول معينة دون الأخرى بغرض تغيير نظامها. (3) الفجوة بين الخطاب والأهداف من جهة، والإمكانات المرصودة لهذه المبادرة فقد خصصت 430 مليون دولار فقط خلال ستة سنوات لهذه المبادرة.<sup>(2)</sup> منيت هذه المبادرة بالفشل الذريع بطبيعة الحال، فسياسة القفز على الواقع المنتهجة من طرف الإدارة الأمريكية، بفرض الديمقراطية لم تؤد إلا إلى تكريس الطائفية، كما قادت إلى فوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التي جرت بشفافية.<sup>(3)</sup> على أية حال، فإن المصالح الإستراتيجية الأمنية والطاقوية، هي التي كانت تحرك الإدارة الأمريكية في علاقاتها بالعالم العربي وليس القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ينسحب الأمر بخصوص دول المغرب العربي، فمبادرة دعم الديمقراطية من طرف الإدارة الأمريكية لم تكن سوى من قبيل "اليوتوبيا" السياسية والقيمية، إذ أن الاعتبارات الأمنية كانت تحظى بالأولوية في سياسة أمريكا المغربية على حساب الديمقراطية. فمنذ 2001، اعتبرت الإدارة الأمريكية الفضاء المغاربي منطقة أمن جديدة، إذ كان انشغال أمريكا ربط علاقات عسكرية-أمنية مع كل دول المنطقة لمكافحة الحركات الجهادية المنتشرة هناك خاصة القاعدة.<sup>(4)</sup>

## 2) المنطقة المغربية بوابة إفريقيا

تدرج الولايات المتحدة الأمريكية المغرب العربي ضمن سياستها الإفريقية، إذ تفك الارتباط بالشرق الأوسط، لما يتعلق الأمر بالملف الأمني الاقتصادي. منذ بدايات سنة 2000 صارت الولايات المتحدة تنظر للمغرب العربي ككتلة جيو-أمنية معرضة لكل المخاطر التي تنعكس سلبا على الفضاء المتوسطي الأوروبي. وهي في ذلك تعد كبوابة لإفريقيا خاصة منطقة الساحل والصحراء فمنذ سبتمبر 2001، كان هدف الولايات المتحدة تطوير علاقات متقدمة بين الأنظمة المغربية

---

1986. وفي عام 1993، التقى الملك الحسن أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين والوفد المرافق له في طريق عودتهم من التوقيع على اتفاقيات أوسلو التي جرت مراسم التوقيع عليها في حديقة البيت الأبيض.

(1) بروس مادي فراينسمان. "علاقات دول المغرب العربي مع إسرائيل: المصالح المتوازنة والعلاقات الاستراتيجية". ترجمة: صادق أبو السعود. مركز القدس للدراسات السياسية، عمان. 17-09-2009.

(2) مارينا أوتاري. "دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية". كارنيغي للسلام الدولي، (أيار/ماي 2008). ص 1-2.

(3) فارس بريزات. ديمقراطية العالم العربي: فشل إستراتيجية القفز على الواقع. على الرابط:

<https://www.arabbarometer.org/sites/.../arabdemocratization.pdf>

(4) Yahia zoubir. « Les états unis et le maghreb: primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie. » l'année du maghreb, 11, 2005-2006,

والساحلية في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف المخاطر الأمنية الأخرى.<sup>(1)</sup> يظهر ذلك أيضاً في خصوصية العلاقة بين دول المغرب العربي والحلف الأطلسي أين يركز الأخير على المنطقة المغاربية في إطار الحوار المتوسطي<sup>(2)</sup> بشكل منفصل عن الشرق الأوسط، الذي يستهدفه بمبادرات أخرى.

البعد الاقتصادي هو الآخر تقوم من خلاله واشنطن بفك ارتباط دول المغرب العربي مع الشرق الأوسط، والمثال الأبرز على ذلك مشروع "ايزنستات"، أين عرضت الولايات المتحدة مشروعاً اقتصادياً على دول المغرب العربي يهدف إلى تطوير التبادلات التجارية والاستثمارات بين الطرفين.<sup>(3)</sup>

### تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي: منذ 1998

منذ منتصف التسعينيات (1998 تحديداً) شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولات جذرية تجاه المغرب العربي وإفريقيا عموماً. فبعد عقود من التهميش والاقتصر على عقلية الاستقطاب الأيديولوجي لدول المنطقة في ظل الحرب الباردة، قامت الإدارة الأمريكية على تجديد سياستها المغاربية وتحول الاهتمام إلى الشراكة الاقتصادية والتجارية. يمكن تفسير هذا التحول من زاويتين، أولاً: وصول إدارة ديمقراطية للبيت الأبيض تحت رئاسة بيل كلينتون (مبدأ كلينتون\*); والمعروف أن الديمقراطيين أكثر ميلاً للاقتصاد والتجارة (السياسة الدنيا) منه إلى القضايا الإستراتيجية الكبرى. ثانياً: الأنظمة الحاكمة في المغرب العربي رحبت كثيراً بالتوجه الأمريكي الجديد تجاه المنطقة المغاربية القائم على "الشراكة". فهي كانت تبحث عن شريك استراتيجي بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، لمساعدتها في الكثير من الملفات خاصة دعمها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما اعتبرت دول المغرب العربي أن الشريك الأمريكي يمكن أن يكون موازناً، في إطار تنويعها لخياراتها الإستراتيجية، حتى لا تستمر في كونها مجالاً محجوزاً خاصاً لأوروبا وفرنسا على الخصوص. زيادةً على المساعدات التنموية التي كانت في حاجة إليها دول المغرب العربي، والتي كانت موعودة من طرف واشنطن بوعود سخية.

منذ وصول بوش الابن للحكم في الولايات المتحدة سنة 2000 رفقة المحافظين الجدد، بدأت ملامح عسكرة السياسة الخارجية فقد بدأ بوش بسياسة التدخلات العنيفة. وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتضع قطيعة مع سياسة كلينتون الاقتصادية وتركز على الأبعاد الأمنية. وفي سياسته في المغرب العربي قام بوش بتبني توجهات جديدة عنوانها الأبرز "مكافحة الإرهاب". أين أدرجت واشنطن منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي في أجندتها الأمنية، إذ تمكنت لأول مرة من الجمع على طاولة واحدة بين ثماني دول للتباحث حول الأمن في المنطقة.<sup>(4)</sup>

(1) ——— la politique étrangère algérienne américaine au maghreb: constances et adaptations. Journal d'étude des relations internationales au moyen orient, Vol. 1, No.1 (juillet 2006). PP 124-125.

(2) انظر: قط سميير. خصوصية الشراكة الأطلسية-المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي. المجلة الجزائرية للسياسات العامة. العدد: 8، جانفي 2017.

(3) Stuart eizenstat. « La politique étrangère américaine à l'égard du maghreb : la nécessité d'un nouveau départ. » [www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Eizenstat\\_politique\\_fr.pdf](http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Eizenstat_politique_fr.pdf)

(\*) في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 1992 اختار بيل كلينتون لعب الورقة الاقتصادية تحت شعار أمريكا أولاً، ومنذ أيامه الأولى في البيت الأبيض كان تركيزه على الجوانب الاقتصادية ما أعاد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة وشجعه على جعل أول أولوياته الانتهاء من عجز الموازنة في مطلع القرن المقبل والوصول إلى موازنة حكومية متوازنة في العام 2002. وعلى المستوى

الخارجي، عمل كلينتون على دعم شركات الامريكية للضفر بفرص الاستثمار في مختلف مناطق العالم. (4) السيد خالد التزاني. الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات. المستقبل العربي، 2012. ص 27.

فترة رئاسة أوباما، عرفت انسحاباً ملحوظاً من الفضاء المغربي. فمند وصوله عاد أوباما لرؤية كيسنجر لمنطقة شمال إفريقيا التي يعتبرها ملحقاً للشرق الأوسط، إذ أعلن عن سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية عموماً، وهي الانسحاب الاستراتيجي، قصد تحسين صورة أمريكا لدى الشعوب العربية. مع الحفاظ على المكاسب العسكرية المحققة من طرف سلفه بوش، وقد ظهر ذلك في موقف أمريكا من الربيع العربي الذي انطلق من شمال إفريقيا أساساً، إذ لم تولي انشغالاً ذا بال بالثورة التونسية ولا بالحرب الأهلية في ليبيا، إذ تركت مهمة إسقاط القذافي للحلف الأطلسي و"تحليلتها" فرنسا.

### أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي

#### أولاً: مكافحة الإرهاب

لقد كان مبدأ بوش الابن يقوم على مفهوم "العمل الوقائي" بمعنى؛ حتى يشعر المواطن الأمريكي بالأمن يجب نقل الحرب نحو كل ما يسبب أو يمكن أن يسبب تهديداً له. هكذا كانت فلسفة ما يسمى بالحرب على الإرهاب.<sup>(1)</sup> هذا الأخير الذي صار يعد أكبر تهديد لأمريكا في هذا الزمن. هذا التصور هو الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغربية. قلنا قبل قليل، أن ملف مكافحة الإرهاب صار حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي منذ 11 سبتمبر 2001، ظهر هذا التوجه على مستوى الخطابات السياسية والمؤتمرات، وعلى صعيد الزيارات عالية المستوى للمسؤولين العسكريين والأمنيين الأمريكيين لدول المنطقة.

فانتشار الجماعات الإرهابية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي، فضلاً عن جماعة بوكو حرام وأنصار الدين في مالي، وحديثاً، هناك تقارير عن بداية تشكيل خلايا لتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق "داعش"، سيما بعد الأحداث التي أعقبت سقوط القذافي في ليبيا، والتي عرفت من خلاله هذه الجماعات انتعاشاً في نشاطها بفضل استفادتها من ترسانة الأسلحة التي انتشرت في كامل ربوع المنطقة. هذه الجماعات الإرهابية شكلت تهديدات على المصالح الحيوية الأمريكية ولحلفائها الأوروبيين.

لذلك، فقد كان هدف واشنطن من تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية بدول المنطقة، هو مساعدتها في زيادة قدراتها على مكافحة هذه الظاهرة بفعالية أكبر. لذلك، وكما يلاحظ الجامعي يعي زوبر أن أمريكا استطاعت الجمع على طاولة واحدة بين دول مغربية وأخرى ساحلية في شتوتوغارت بألمانيا، للتباحث في سبل التنسيق فيما بينها لمكافحة الإرهاب، رغم كل الاختلاف في التصورات والأهداف والشواغل الأمنية لكل دولة. في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، أطلقت إدارة بوش مبادرة تحت اسم "بان ساحل-pan sahel" في 2002، وهو برنامج خصصت له ميزانية ضئيلة نوعاً ما مقارنةً بأهدافه الكبيرة، تقدر بـ 8 ملايين دولار. الغرض من هذا البرنامج، كان تكوين وتجهيز قوة مشكلة مما لا يقل عن 150 جندي في كل من مالي نيجر تشاد وموريتانيا. ثم تم بعد ذلك، توسيع وتطوير هذا البرنامج سنة 2005، ويتحول اسمه إلى "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب". لتنظم إليها كل من الجزائر المغرب تونس بوركينا فاسو نيجيريا والسنغال. هذه المبادرة كانت أكثر طموحاً من سابقتها، فقد كان هدفها الأساسي منع الجماعات الإرهابية من تجنيد إرهابيين جدد، وإنقاذ المنطقة من أن تتحول إلى ملاذ للإرهاب الدولي على شاكلة أفغانستان.<sup>(2)</sup>

(1) اسكندر وولف. تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج: ظهور مذهب بول؟ ص ص 45-46.

[www.au.af.mil/au/afri/aspj/.../apj-a/...2/2011\\_2\\_03\\_Wolf.pdf](http://www.au.af.mil/au/afri/aspj/.../apj-a/...2/2011_2_03_Wolf.pdf)

(2) Antonin tisesron. « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le sahara. » Hérodote n°. 142, la découverte, 3 trimestre, 2011. PP 99-100.

ساعدت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيات التي وضعتها دول المنطقة، نذكر منها خاصة "استراتيجية دول الميدان" والتي كانت برعاية وقيادة الجزائر. دول الميدان مشكلة من أربع دول إفريقية، مغربية وساحلية وهي: الجزائر، موريتانيا، مالي ونيجر. تسعى هذه الإستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل وهي مقاربة موسعة؛ فهي تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة والفقر. فهي تقوم على منطلق الربط بين الأمن والتنمية. وهي كذلك، استراتيجية متعددة الأبعاد؛ إذ لا تعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، لكن أيضاً على الوسائل التنموية. تبلورت هذه الإستراتيجية سنة 2010 في إطار الاجتماعات العديدة التي جمعت رؤساء دبلوماسية الدول الأربعة وقادة أركانها. هدفها تشكيل رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة، تستجيب بشكل مشترك لهذه التحديات.

تنبني إستراتيجية دول الميدان، على ثلاث ركائز أساسية؛ (1) سياسية-دبلوماسية (2) عسكرية-عملياتية (3) مالية. وقد تم تأسيس هذه الأبعاد الثلاثة، فقد اتفقت الدول الأربعة على الالتقاء في ندوة كل ستة أشهر، تجمع رؤساء دبلوماسية هذه الدول في أحد عواصم هذه البلدان؛ للتنسيق فيما بينهم وتقييم جهودهم. بالإضافة إلى تنسيق جهودها، مع استراتيجيات شركائها الأوروبيين والأمريكيين. أما من الناحية العسكرية والعملياتية، فقد تم تشكيل لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) في أفريل 2010 ومقرها مدينة تماراست، تجمع كما هو واضح قيادة أركان الدول الأربعة. بمساعدة مركز استعلامات، مقره العاصمة الجزائرية، هدفه التنسيق بشكل أكثر نجاعة في مجال العمليات العسكرية، لمكافحة التهديدات في الساحل. كما عملت على تشكيل وحدة الدمج والاتصال (ULF) والمكونة من سبع دول، فبالإضافة إلى دول الميدان الأربعة تضم هذه الوحدة كلا من بوركينا فاسو، ليبيا وتشاد. مهمتها (ULF) تزويد الآلية العسكرية الأولى (CEMOC) بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية، لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة<sup>(1)</sup>. لإستراتيجية دول الميدان في الساحل، آلية مالية، فقد اتفقت على إنشاء صندوق يحتوي على غلاف مالي من أجل جعل هذه الإستراتيجية ملموسة وعملية أكثر<sup>(2)</sup>.

كما يظهر التعاون متعدد الأطراف الأمريكي-المغربي في مكافحة الإرهاب على مستوى الحلف الأطلسي، أي من خلال الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والتي يضع-كما سبق وذكرنا- منطقة المغرب العربي في مركز اهتمامه. التعاون العسكري بين الناتو والدول المغاربية ترجم في ما يسمى بعملية "المسعى النشط". وتعد عملية المسعى النشط التي نظمها الحلف الأطلسي، أحد الأطر متعددة الأطراف والتي يقودها، والموجهة لدول الحوار بما فيها بلدان المغرب العربي. أصبح الإرهاب كتهديد لأمن أعضاء حلف الناتو منذ المفهوم الإستراتيجي المتبنى سنة 1999 في واشنطن، (قبل هجمات سبتمبر 2001). وبعد هذه الأحداث أطلق الحلف عملية المسعى النشط، تفعيلاً للمادة الخامسة من ميثاق الحلف. هدف هذه العملية، اكتشاف وإفشال أي نشاطات إرهابية في حوض البحر المتوسط.

في مارس 2003، تم توسيع هذه العملية لتضطلع بمهام جديدة تتعلق بمرافقة السفن غير العسكرية التابعة لأعضاء الحلف التي تطلب ذلك، في مضيق جبل طارق. وفي أفريل 2003، توسعت العملية من جديد أين بدأت القوات المشاركة في العملية في زيارات منتظمة للسفن المشتبه بها. وفي مارس 2004، غطت عملية المسعى النشط حوض المتوسط برتمته. فهي إذن؛ عملية تتجاوز إطار الحوار المتوسطي لتظم كذلك دول الشراكة من أجل السلام إضافةً إلى روسيا.

(1) أنوار بوخرص. "الجزائر والصراع في مالي." أوراق كارنيغي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012. متوفر على الرابط:

Http://www.CarnegieEndowment.org

(2) قط سمير. "استراتيجية دول الميدان في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل". ورقة قدمت في إطار ملتقى دولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.

## الجزائر، كدولة محورية في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: مخاطر الارتهاان الاستراتيجي

الدولة المحورية، مفهوم أطلقه الأمريكيون بوصف بعض الدول في العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. يقصد بالدولة المحورية، تلك الدولة التي يشكل نشاطها بمثابة نقطة إشعاعية لا يؤثر مصيرها خاصة عدم استقرارها عليها أو في منطقتها فحسب، بل على الاستقرار العالمي، وعلى المصالح الأمريكية. بعبارة أخرى، الدولة المحورية يكون لوضعها واستقرارها والمخاطر المحيطة بها والمشاكل التي تهدد وجودها، آثار إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية. وفيما يخص الجزائر، وبالنظر إلى موقعها الجغرافي وعلى اعتبار استمرار التهديد الاسلاموي، وبسبب ما تمتلكه من احتياطي نفطي وغازي تزود به أوروبا الغربية، فضلاً عن جوارها الملتهب على جميع الصعد، لكل هذه الاعتبارات، ترى أمريكا أن أي تصدع للاستقرار في الجزائر يمكن أن يحدث إرهابات سلبية على منطقتها الإقليمية وعلى أوروبا وعلى المصالح الأمريكية في نهاية التحليل.

يحذر الباحث عبد النور بن عنتر، من وقوع الجزائر في ما يسميه "فخ الترجسية"<sup>(1)</sup>، فيما يتعلق باعتبارها دولة محورية في الإستراتيجية الأمريكية. إذ يرى أن هذه الصفة هي مأزبة لا حفاوة، فقد صيغت من منظور المصالح الإستراتيجية الأمريكية. لذا على الجزائر وسائر دول المغرب العربي أن تتحلى باليقظة الإستراتيجية، وعدم الانزلاق في تصورات قد تبدو في ظاهرها فرصاً، ولكن قد يترتب عنها انعكاسات سلبية على الأمن القومي لدول المغرب العربي.

أحداث 11 سبتمبر أعطت انطلاقة جديدة في العلاقات الجزائرية-الأمريكية، خاصة على المستوى العسكري والأمني. فبعد الأحداث مباشرة، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية قررت على إثرها واشنطن بيع أسلحة متطورة للجزائر خاصة بحرب العصابات، بإمكانها تحديد مواقع الحركات الإرهابية، شرط أن لا تستخدمها الجزائر ضد جيرانها!<sup>(2)</sup> في هذا الصدد صرح بوش: "أمريكا تستمر في اعتبار الجزائر بصفتها شريك ذو قيمة كبيرة في مكافحة الإرهاب، وفي أهدافنا المشتركة في ترقية الديمقراطية والطمأنينة في المنطقة والعالم". فإلى جانب التعاون العسكري والأمني كان هناك تنسيق استخباراتي. وواشنطن تثق كثيراً في القدرات الاستخباراتية الجزائرية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، والتي اكتسبتها عبر سنوات طويلة من مكافحة هذه الظاهرة. فقد تحدثت وسائل الإعلام الجزائرية، عن وجود هياكل سرية في الجزائر العاصمة بما فيها وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA وأجهزة الاستعلامات الجزائرية. هذه الأجهزة التي يمكن أن نطلق عليها قواعد تحالف alliance base وجدت من أجل تحليل حركات الجماعات الإرهابية العابرة للأوطان، وإطلاق عمليات لضبطها والتجسس عليها.<sup>(3)</sup>

### المغرب: حليف أساسي لأمريكا خارج الحلف الأطلسي

يعد المغرب ركيزة السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي. وذلك نظير العلاقات التاريخية المتميزة التي حكمت البلدين، ونتيجة أيضاً ما تقدمه المملكة المغربية لأمريكا من مساعدات في العديد من قضايا الشرق الأوسط خاصة ما يسمى بـ "مسار السلام". فضلاً عن ذلك، "حضيت" المملكة المغربية بصفة حليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي سنة 2003 سنتين بعد أحداث سبتمبر 2001. وذلك لإشراكها أكثر في الحرب على الإرهاب في المنطقة. هذه الصفة "حليف أساسي خارج الحلف الأطلسي"، لها مغازي عديدة؛ فهي تعني أن المغرب لم يفقد قيمته الإستراتيجية

(1) عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، المطبعة العصرية، 2005. ص ص 60-61.

(2) Bernar ravenel. « L'Algérie s'intègre dans l'empire ». Confluences méditerranée. N°. 45, printemps 2003. P 120.

(3) Luisa dris-ait Hamadouche. « Les relations algero-americaines sous le prisme du terrorisme ». Dans les états unis et le Maghreb (dir: benantar abdennour) op.cit.. P P 167-168.

في أنظار أمريكا بعد الحرب الباردة، كما تقتضي هذه الصفة منح تسهيلات عسكرية وحتى السماح بإنشاء قواعد عسكرية للقوات الأمريكية ولو ظرفياً، كما تفرض كذلك، أن تظل البلدان المتحصلة على هذه الصفة تحت المضلة الأمريكية من الناحية الردعية.<sup>(1)</sup>

### ثانياً: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي

بدأ الفضاء المغربي يسترعي الاهتمام الاقتصادي الأمريكي شيئاً فشيئاً منذ منتصف التسعينيات. تركّز هذا الاهتمام الاقتصادي على الموارد الطاقوية المعتبرة التي تستحوذ عليها دول المغرب العربي. فضلاً عن توسيع فرص شركاتها المستثمرة في هذه الدول للولوج إلى أسواقها. الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في المنطقة المغربية، تأخذ نمطين أحدهما متعدد الأطراف-multilatérale ويتجلى خصوصاً في مبادرة ايزنستات الأمريكية والتي تهدف إلى جعل كل المنطقة المغربية سوقاً واحدة مفتوحة دون حدود أو قيود جمركية. ونمط ثاني: ثنائي الأطراف-bilatérale أين طورت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية والاستثمارية مع كل دولة على حدة، وكان تركيزها على الجزائر كمصدر للنفط.

### المقاربة متعددة الأطراف: مبادرة ايزنستات

و هو برنامج أطلقته الإدارة الأمريكية والذي اقترحه "ستيوارت ايزنستات" نائب الأمين العام للدولة، المكلف بالقضايا الاقتصادية والزراعة. توجه هذا البرنامج إلى الدول المغربية الثلاث، الجزائر، المغرب وتونس. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق شراكة اقتصادية على المدى البعيد. وذلك بتشجيع الاندماج الاقتصادي المغربي. إذن، فالاندماج المغربي كان الهدف النهائي لهذه المبادرة. فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع سوق مغربية كبيرة وبدون حدود، مشكلة من ما يقارب 100 مليون نسمة، أفضل من الشراكة مع منطقة مفككة المفاصل، كل دولة تضع قيوداً خاصة بها مما سيعيق المصالح الاقتصادية الأمريكية. هذه الشراكة، قامت على أساس تطوير المبادلات التجارية والمالية مع دول المنطقة، إذن، فبرنامج ايزنستات وضع الإطار العام وترك لكل دولة الحرية في اختبار سبل تطوير علاقاتها التجارية مع أمريكا. ورغم أن هذا البرنامج نص على الحوار على المستوى الحكومي، إلا أنه أعطى للقطاع الخاص دور محوري في هذه الشراكة. فالهدف كان أساساً إدراج المنطقة المغربية ككل في الاقتصاد الليبيرالي العالمي.<sup>(2)</sup>

### المقاربة ثنائية الأطراف في العلاقات الاقتصادية الأمريكية-المغربية

تجدر الإشارة إلى أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغربية، إلا أنها لا تزال "ضعيفة" مقارنة بنظيرتها الأوروبية. فالاستثمارات الأمريكية في الجزائر خارج قطاع المحروقات، لم تعرف تطوراً شبيهاً بذلك الذي عرفه قطاع النفط، وينسحب ذلك على بقية الدول المغربية التي تشهد علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الولايات المتحدة انخفاضاً ملحوظاً، باستثناء المغرب الذي وقّع مع واشنطن اتفاق التجارة الحرة.

### 1) ضعف الاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات في الجزائر

تطمح الجزائر منذ سنوات إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك الإستراتيجي والاقتصادي الذي كانت ترجو الجزائر أن يساعدها في مسعاها هذا. غير أن الواقع كان مخيباً، فالعلاقات التجارية بين البلدين مازالت مقتصره على المحروقات حصراً. تعد واشنطن الزبون الأول للجزائر، ومصدرها الثالث بعد فرنسا وإيطاليا.

(1) عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص 71.

(2) Jean-François coustillière et helen prestat. « Les états-unis et le maghreb. » la méditerranée en partage. JFC conseil, [www.jfconseilmed.fr/files/06-10---EU-et-Maghreb--Geo-economie-n-39.pdf](http://www.jfconseilmed.fr/files/06-10---EU-et-Maghreb--Geo-economie-n-39.pdf)

في المقابل، الجزائر تعد ثالث ممول للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد المواد الطاقوية بعد العربية السعودية والعراق. تقدر صادرات الجزائر لأمريكا ما يفوق 7 ملايين دولار، في حين أن الواردات، لا تفوق المليار دولار. إذن، هناك فائض تجاري معتبر لصالح الجزائر، بيد أن هذا الفائض لا يفسره سوى مركزية المحروقات في الصادرات الجزائرية نحو أمريكا. زيادة على ذلك، فواردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتعدى 6,5% من مجمل الواردات الجزائرية العالمية.<sup>(1)</sup> يبرر المسؤولون الأمريكيون ضعف الاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات، بالبيئة الاستثمارية غير المشجعة، خاصة استمرار قاعدة 49/51. فضلاً عن دور الدولة القوي في الاقتصاد الجزائري، والذي لا يترك المجال أمام القطاع الخاص.<sup>(2)</sup>

## (2) اتفاق التجارة الحرة مع المغرب

وقّع المغرب اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004، ولا شك أن التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة، هو ما دفعها لإبرام هذا الاتفاق، قصد موازنة دور الاتحاد الأوروبي الذي وقعت معه اتفاقاً مشابهاً قبل ذلك بعقد كامل. رغم أنه من المبكر تقييم أثر الاتفاق على الاقتصاد المغربي، إلا أن المؤشرات الأولية تدل على تطور التبادلات التجارية بين البلدين بنسبة 52% إلا أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بالتبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.<sup>(3)</sup> رغم ما يمكن أن تجنيه المملكة من هذا الاتفاق، إذ سيسمح لها بالوصول إلى سوق نشطة قوامها 300 مليون نسمة، وتشجيع التدفق السياحي، وجذب الاستثمارات الأمريكية، وتنوع أسواق التصدير.. بيد أنها ستواجه العواقب من جهة أخرى، فقد تتضرر الصناعات المغربية الدوائية<sup>4</sup> والغذائية، إذ ليس من الممكن منافسة المنتجات الأمريكية ذات الجودة العالية.

## (3) تونس: عجز تجاري مزمن

المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس تشهد عجزاً بنوياً مزماً في غير صالح تونس. صادرات تونس الأساسية نحو أمريكا تشمل، مواد التشحيم بكميات قليلة، الزيوت الحيوانية والنباتية، بعض المواد المصنعة.. أما وارداتها فتتمثل في الآلات، وتجهيزات النقل، المواد الغذائية، الأسمدة الكيماوية، المواد الأولية، التبغ ومواد أخرى. كل هذه المبادلات بين البلدين وفي الاتجاهين أي الصادرات والواردات، لا تتعدى في الحقيقة 2% من التجارة الخارجية التونسية.<sup>(5)</sup>

## ثالثاً: مزاحمة فرنسا واحتواء الانتشار الصيني

ذكرنا، أن الولايات المتحدة بخروجها من الحرب الباردة كقوة عظمى، قامت في إستراتيجيتها العالمية على مراجعة مبدأ احترام خرائط النفوذ الذي كان سائداً إبان الحرب الباردة بين القوى الكبرى. ومن ثم، كانت منطقة المغرب العربي أحد الفضاءات الجيوسياسية التي استهدفتها واشنطن لمزاحمة النفوذ الفرنسي التقليدي، واحتواء الانتشار الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية.

(1) Tahar haroun. « Les investissements americaines au maghreb: etat des lieux et perspectives. » dans les etats-unis et le maghreb. (dir: abdenour benantar) , op. cit PP 77-78.

(2) حوار مع الدبلوماسي الأمريكي دوغلاس. ج. ولاس. السفارة الأمريكية بالجزائر.

<https://arabic.algeria.usembassy.gov/>

(3) رياض الخوري. "تقييم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى." مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 8، (حزيران/يونيو 2008). ص 19.

(4) قط سميير. أوروبا أمريكا.. رهان المغرب العربي. تنافس اقتصادي أم تكامل أمني؟ مجلة المفكر، العدد: 10، (جوان 2010). ص 451.

(5) Tahar haroun. Op.cit. PP 79.

## 1) مزاحمة فرنسا

فرضت العولمة وجود تنافس اقتصادي حتى بين من تحالفوا ضد العدو المشترك إبان الحرب الباردة، وبالتالي، فواشنطن، سعت إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الميتروبول الأوروبي خاصة الفرنسي. ففي المغرب العربي، بدأت تجهر بمواقف سياسية واقتصادية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو المناوئة لها أحيانا. خاصة بعد ما عاينت باريس مواقف دول المغرب العربي التي باتت حريصة على إقامة علاقات وثيقة مع أمريكا، في إطار تنويعها لشركائها الاستراتيجيين.<sup>(1)</sup> وربما، كان هذا أحد أهم العوامل التي دفعت الأوروبيين والفرنسيين بكيفية خاصة، إلى إطلاق مشاريع إستراتيجية تجاه المتوسط الغربي على الخصوص، من أجل استعادة مصالحها فيه وتأطير علاقاتها بدول المنطقة.

### الرهان الاقتصادي

كما سبق وأشرنا، بالرغم من هيمنة فرنسا على أسواق المغرب العربي، بدأت أمريكا تكتشف هذه الأخيرة شيئا فشيئا، وتخترقها. فالواردات الأمريكية لدول المنطقة تزيد عن 34% من إجمالي وارداتها. في المقابل، وصلت صادراتها إلى ما يبرو عن 22%، رغم الإقرار بحصرية الواردات الأمريكية في الجانب الطاقوي -كما أشرنا-. هذه الهجمة التجارية والاستثمارية الأمريكية في المغرب العربي حركت الأوروبيين والفرنسيين على الخصوص، لإعلان سياسة جديدة للجوار قائمة على الشراكة وتحرير التجارة... يلاحظ الباحث عمر بغوز، أن التوترات التي حدثت على المستوى عبر-الأطلسي، ما هي إلا نتيجة التنافس الأمريكي-الأوروبي بلا هوادة على الأسواق العالمية<sup>(2)</sup> والمغربية إحداها.

الوارد الطاقة في المغرب العربي، صارت إحدى الرهانات الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى للقوى الكبرى، وهو ما كان أحد الأسباب التي أوجت التنافس بين الأمريكيين والفرنسيين. فكلاهما يطمحان لتنويع مصادر إمداداتهما النفطية، من أجل تحقيق أمنهما الطاقوي.

### الرهان الأمني-العسكري

في الحقيقة، لا يمكننا الحديث عن تنافس أمني-عسكري بين فرنسا والولايات المتحدة الأوروبية في المغرب العربي، بقدر ما نتكلم على اختلاف في التصورات الأمنية في المنطقة بشكل عام وفي مسألة مكافحة الإرهاب على الخصوص. فرنسا، وبالنظر لقدراتها العسكرية المحدودة، لا يمكنها سوى أن تطبق "الأمن الناعم" في المنطقة المغربية، ففرنسا مقدمة نفسها كقوة "معيارية"، تتعامل مع التهديدات القادمة من المنطقة خاصة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، بوسائل مختلفة قائمة-على مستوى الخطاب على الأقل- على تشجيع التنمية، زيادة على ربط مساعداتها المالية لها بشروط تتعلق بإدخال الأخيرة لإصلاحات بنيوية سياسية اقتصادية ومجتمعية. في حين تستمر الولايات المتحدة الأمريكية متبجحة بقدراتها العسكرية- في تبني مقاربة صلبة للأمن في المنطقة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

مهما يكن من أمر، فالتطور السريع في العلاقات الأمريكية-الجزائرية، وتموقع واشنطن في المنطقة المغربية-الساحلية، هو ما أثار حفيظة فرنسا. وعليه يمكن النظر للتطور في العلاقات الفرنسية-الجزائرية أنه يندرج في إطار مواجهة الانتشار الجيوسياسي الأمريكي. فقد تكثفت الزيارات الفرنسية للجزائر عالية المستوى، زيادة على الاتفاق على إرساء شراكة في مجال الدفاع بين البلدين، وتكثيف التشاور حول سبل مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، تتحرك فرنسا عبر أطر أخرى

(1) عبد الاله بلقزيز. "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي". في: الوطن العربي في السياسة الأمريكية. (مؤلف جماعي) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004). ص ص 74-75.

(2) Aomar. Baghzouz. « Rivalité américano-européenne au maghreb ». Dans (les etats-unis et le maghreb). Op.cit. P 102.

خاصة منها مجموعة 5+5 دفاع،<sup>(1)</sup> وهي مبادرة نظم دول المغرب العربي، إضافة إلى دول أوروبية أخرى على رأسها فرنسا هدفها التباحث في سبل تعزيز التعاون الأمني بينها. كما تسعى فرنسا لتعزيز حضورها العسكري في الساحل الإفريقي، من خلال المساهمة في تجهيز جيوش المنطقة والتعاون الاستخباراتي معها.

## 2) إحتواء الانتشار الصيني

السنوات الأولى من التسعينيات، عرفت انتشاراً اقتصادياً صينياً كثيفاً في القارة الإفريقية بشكل عام ومنها المنطقة المغربية. فقد استفادت الصين من توجه دول القارة شرقاً، رغبةً في التنصل من المشروطة السياسية المتعلقة بالدمقرطة وحقوق الإنسان.. التي يفرضها الغرب. وبالتالي، صار لبكين نفوذ معتبر في القارة،<sup>(2)</sup> فقد تكثفت الزيارات الرسمية عالية المستوى المتبادلة بين الطرفين، فضلاً عن تأطير هذه العلاقات في إطار المنتدى الصيني-الإفريقي. وبذلك، فقد ازدادت المبادلات التجارية والاستثمارات الصينية في دول المغرب العربي بشكل ملحوظ.

الحضور الصيني في المغرب العربي/شمال إفريقيا، يأتي في إطار إستراتيجية الصين في إفريقيا. فهو إذن، حضور إقتصادي بالدرجة الأولى تجاري-استثماري. وقد زاد اهتمام بكين بهذه المنطقة في السنوات الأخيرة، ففي دراسة قامت بها "مصادر عالمية" عام 2005، وهي وكالة من هونغ كونغ متخصصة في دراسات السوق؛ أكدت أنه من بين 741 مؤسسة صناعية صينية هناك حوالي 29% منها أكدوا إرادتهم التصدير للأسواق المغربية، الشرق أوسطية والإفريقية. قبلها بسنة فقط كانت نسبة الشركات الصينية التي تريد التصدير إلى هذه المناطق لا يتعدى 11%، وتقدر الإستثمارات الخارجية المباشرة الصينية تجاه شمال إفريقيا بـ 15% من الإستثمارات الإجمالية.<sup>(3)</sup> هناك عدة أسباب دعت الصين لإيلاء إهتمام أكبر بهذا الفضاء؛ وهي: أولاً؛ وقوعها في تقاطع طرق بين أوروبا، إفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن أنها تشكل سوقاً واسعةً لمنتجاتها. ثانياً؛ إحتياطات الطاقة الكبيرة التي تربع عليها خاصة البترول في الجزائر وليبيا، والتي تمثل أهمية محورية في مجال تحقيقها للأمن الطاقوي. تعتمد الصين في علاقاتها المغربية على مقاربة دولة بدولة، وذلك لغياب فضاء مغربي واحد يمكن أن تتعامل معه.

هذا الانتشار الصيني في المغرب العربي وإفريقيا، أثار توجساً أمريكياً. لذلك فهي تسعى جاهدةً للحد من هذا الانتشار واحتوائه. وهي في ذلك تتبنى مقاربةً ناعمةً أحياناً، وهي الاعتماد على شركاتها ذات القدرة التنافسية العالية، وأحياناً تلجأ للمقاربة القسرية، أي استخدام الضغوط على النظم الحاكمة لإجبارها على التخلي عن التعامل مع الصين وهو ما حدث ويحدث مع السودان منذ سنوات.

## خاتمة

شكلت سنة 1998، منعطفاً في السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي، فلم تعد واشنطن تعترف بخرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة القائمة على اقتسام مناطق النفوذ بين القوى الكبرى. فهي (أمريكا) كقوة عظمى، تبنت سياسةً امبراطورية بعد الحرب الباردة فلم تعد أي نقطة في العالم في منأى عن النفوذ الأمريكي، بما فيها منطقة المغرب العربي، التي لطالما اعتبرت مجالاً محجوزاً للنفوذ الفرنسي.

(1) عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 76-77.

(2) السيد خالد التزاني. مرجع سابق. ص 30.

(3) Investissement chinois et création d'emplois en Algérie et en égypt. African development found, Rapport. P 03.  
[www.afdb.org/fileadmin/uploads/.../Brochure%20China%20français.pdf](http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/.../Brochure%20China%20français.pdf)

الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي، جعلت الولايات المتحدة تولى انشغالاً بالفضاء المغربي. لذلك فقد أدخلته في كل المشاريع الإستراتيجية الجديدة التي توجهت نحو الشرق الأوسط مركزاً للإستراتيجية الأمريكية العالمية، غير أن واشنطن تدرج المنطقة المغربية في هذه المشاريع أحياناً كملحقة للشرق الأوسط عملاً بمبدأ كيسنجر، وأحياناً أخرى تقوم بفك الارتباط بين المنطقتين لاعتبارات أخرى. هذا من جهة، من جهة أخرى، تتعامل أمريكا مع دول المغرب العربي بمقاربتين، الأولى، متعددة الأطراف، ويظهر ذلك في مبادراتها الاقتصادية خاصة (مبادرة ايزنستات)، وذلك سعياً منها لتوحيد السوق المغربية المعتبرة لتكون وجهة للمنتجات الأمريكية. المقاربة الثانية، تتبنى من خلالها واشنطن علاقات ثنائية مع دول المغرب العربي، ويبرز ذلك أساساً في الأبعاد الأمنية والعسكرية خاصة ملف مكافحة الإرهاب، أين تعتمد على دول محددة في هذا الشأن خاصة الجزائر، التي اعتبرتها دولة محورية في المنطقة المغربية والساحلية، والمغرب الذي رفعته إلى مصاف حليف أساسي لها خارج الحلف الأطلسي.

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي لا تزال ضعيفة بالمقارنة نظيرتها الأوروبية، باستثناء الجزائر الطاقوية. إذن، فالاهتمام الجديد بالمنطقة المغربية، بأخذ الأبعاد الإستراتيجية أكثر من الجوانب الاقتصادية، خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت الأبعاد الأمنية المحدد الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي، فضلاً عن الرغبة في التموقع في المنطقة لمزاحمة القوى الأوروبية خاصة فرنسا، واحتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا.

## ملخص كتاب:

### العنف الجهادي بشمال إفريقيا التهديدات الأمنية واستراتيجيات المواجهة

الدكتور محمد بوبوش أستاذ العلاقات الدولية-جامعة محمد الأول-وجدة وأكاديمي مغربي نشرت له العديد من الكتب والدراسات العلمية في مجال الحركات الاسلامية والعلاقات الدولية والعلوم السياسية بمختلف المجالات الوطنية والعربية، كما ساهم في عدة ملتقيات وطنية ودولية.

كتاب منشور في

NOOR PUBLISHING is an imprint of OmniScriptum GmbH & Co. KG Bahnhofstraße 28, D-66111 Saarbrücken GERMANY Telefax: +49 681 37 20 174-9 info@omniscryptum.com

سنة الإصدار: 2016

#### تقديم الكتاب ومحاوره الرئيسية وخلصاته

يعالج هذا الكتاب أحد الظواهر الخطيرة التي شهدتها دول الربيع العربي في مرحلة الانتقال الديمقراطي (خاصة في مصر، وليبيا، واليمن وتونس)، وهي العنف الجهادي الذي أصبح الهاجس الأول الذي يورق بال الأنظمة السياسية العربية والغرب، وقد تراكمت مجموعة من المحفزات جعلت منه حالة مرضية تنتشر في الأبنية الثقافية والسوسيولوجية. بيد أنه لا يمكن وضع تلك الدول في سلة واحدة، إذ إنه مع تباين مسارات التغيير، وعوامل الخلل، ودرجاته، اختلفت أشكال العنف. فبينما يميل العنف بشكل عام في مصر وتونس بعد ثورتها إلى الطابع الاجتماعي، نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الإحباط، نتاج تقلص مردودات التغيير، اتخذ بالمقابل العنف مساراً منظماً وجماعياً في ليبيا لفقدان الدولة احتكار ما يسي بـ "العنف المشروع"، في ظل تنامي دولة الميليشيات المسلحة. ولعبت عدة محفزات في تزايد العنف بشكل ملحوظ منها الأوضاع الاقتصادية المتردية كما أفرزت الثورات العربية محفزاً هوياتياً للعنف إلى جانب دور الإعلام في صناعة الكراهية بين الاتجاهات السياسية والدينية.

بالتزامن مع صعود قوى الثورة المضادة في بلدان الربيع العربي ومحاولتها قمع تطوع الشعوب إلى الحرية ودولة القانون وإقصاء التيارات الإسلامية المعتدلة، رصد مراقبون صعوداً مقابلاً في نهج العنف والتشدد نجاح الثورة في تونس وليبيا واليمن، شكل مظهر نعي للجماعات السلفية المتطرفة، لكن الثورات المضادة للحراك العربي، جعلت السلفية الجهادية تعود للتطرف من جديد بل وبشكل أشد قساوة، لأنها باتت تعتقد أن لا جدوى من العمل السياسي السلمي.

يعتبر الكتاب أن التطرف والإرهاب وجد له في المنطقة العربية المأزومة بيئة وحاضنة لتفريخ وتنقل عناصر وتنظيمات إرهابية استطاعت اختراق الحدود السهلة (تنظيم "داعش")، أو أخرى حافظت على صمودها بل ضاعفت أعمال عصاباتهما على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدتها خلال العملية العسكرية الفرنسية في مالي والحديث هنا عن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي وسع شبكة تحالفاته لتضم "أنصار الشريعة في ليبيا" وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا و"حركة الشباب الإسلامية" في الصومال.. ومختلف هذه التنظيمات باتت تشكل عبئاً على المنطقة وخطراً يهدد أمنها واستقرارها، مما يستدعي اعتماد إستراتيجية شاملة للقضاء أو على الأقل الحد من الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظواهر.

وتفاهم تعقد المشهد الأمني بسبب زيادة نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تدور في فلك الإرهاب في غرب أفريقيا، بل والتي تغذيه في الكثير من الأحيان. ولذا فقد أصبح من الضروري تسليط الضوء على خطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا، مع التركيز على محاولة كشف الكيفية التي تدعم بها الجريمة العابرة للحدود بشكل مباشر أو غير مباشر التهديد المتنامي للإرهاب في المنطقة، وهو ما كشفته عديد البحوث في المجال الدولي والاقتصادي، خاصة في الجامعات الأوروبية، والتي تحاول كشف بعض الأدوات الإقليمية المستخدمة في معالجة انعدام الأمن وتقديم توصيات من شأنها أن تساعد المنطقة في وقف أو القضاء على الإرهاب الإسلامي الذي يمول من خلال التهريب.

ولعل الخصوصية التي يتميز بها نشاط الخلايا الإسلامية المتشددة في أنحاء متفرقة من أفريقيا، هي القدرة العالية على تجاوز الحدود بين الدول، واستغلال التداخل القبلي والامتدادات الجغرافية الواحدة في التسلسل، والقيام بعمليات إرهابية مركزة ومن ثمة العودة.

ثمة الكثير من الوقائع والمعطيات التي تدفع بصناع القرار والمعينين بالأمن الإقليمي والدولي للفرع مما يجري في دول الساحل الإفريقي، حيث الصحراء الكبرى التي ظلت لأعوام طويلة عصابة على الفهم وتفكيك الرموز. ولعل التحركات التي شهدتها الشهور الأخيرة تؤشر بتحول دراماتيكي من شأنه ان يعيد بعثرة أوراق الحرب العالمية على الإرهاب ويضع أمن شمال إفريقيا وأوروبا على المحك.

إن إشكالية هذا البحث تنبع من أسئلة جوهرية تفرض نفسها بالحاح على الدول المغربية لمجابهة ما يحمله المستقبل من إعادة صياغة للخارطة الأمنية، و إعادة بناء بعض الأنظمة المهتدة بالفشل.

وتتفرع عن الإشكالية السابقة التساؤلات التالية :

ما هي أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الدول المغربية في ظل التطورات الراهنة و المتسارعة و تحديدا في شمال إفريقيا بعد تمدد تنظيم الدولة ومبايعة الجماعات المسلحة في المغرب الإسلامي وليبيا وسيناء بمصر له ، وكذا التهديدات القادمة من المنطقة الساحل و الصحراء ؟

و ماهي تداعيات تمدد الجماعات الجهادية على أمن المنطقة المغربية؟

وهل هناك استراتيجيات ممكنة للحد من هذه التهديدات الامنية؟

**منهجية البحث:**

أولاً: منهج البحث العلمي التاريخي القائم على رصد وتحليل مسار التطور التاريخي للموضوع قيد البحث، وبما يساعد على التكهّن بتطوارته المستقبلية بالاستناد إلى أسس علمية.

ثانياً: منهج الاستقراء القائم على تحليل الموضوع قيد البحث الى عناصره الأساسية من جهة، وبينه وبين الموضوعات ذات الصلة بالإطار الأشمل كموضوعات الأمن، والجهاد العالمي والاقتصاد الأسود للتنظيمات الجهادية.

ثالثاً: المنهج المقارن القائم على مقارنة الحركات الجهادية بشمال افريقيا من حيث النشأة والتطور والتمويل.

## خطة البحث:

لقد تم تقسيم الكتاب إلى سبعة محاور:

المحور الأول: الوضع الأمني بالمنطقة والاوضاع الاقتصادية كتهريب الأموال وتهريب المخدرات وتجارة الأسلحة.

تعتبر منطقة شمال إفريقيا والساحل والصحراء فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها: كالمخدرات - الهجرة السرية - الجريمة الالكترونية أو الرقمية - غسل الأموال التهريب (سجائر- البترين- المواد الغذائية- الأسلحة)... الأمر الذي جعل المنطقة مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية والدولية خطيرة .

إن الهزات الأمنية الشاملة التي يشهدها "النسق الإقليمي المغاربي-الساحلي-الصحراوي في إفريقيا"، هي انعكاس مباشر لما يتعرض له "النسق الدولي المعولم الجديد المتعدد الأقطاب"، من ديناميكية تغيرات ظرفية وهيكلية، ما يعرض أمن المنطقتين برمتها، إلى اختلالات بنيوية جديدة، قد تعيد بسببها في المستقبل المنظور والبعيد، رسم خريطة جيوسياسية وجيوستراتيجية جديدة.

تعددت التهديدات الأمنية الجديدة و تنوعت بحيث يمكن حصرها في الأنواع التالية الارهاب حيث عرفت منطقة المغرب العربي ومصر بعد الربيع تكاثر مجموعات جهادية طرحت نفسها كبديل للسلطة في هذه المناطق التي فشلت في تدبير مراحل الانتقال الديمقراطي.

يلاحظ أيضاً أن الجريمة المنظمة كانت هي المصدر الرئيسي لتمويل هذه الجماعات خاصة بمالي ونيجيريا حيث كانت تجارة المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية واختطاف الرهائن الغربيين (السياح) مصدر تمويل رئيسي للتنظيمات الارهابية المتشددة.

ولاشك أيضاً أن تجارة الأسلحة قد لاقت رواجاً كبيراً بسبب سقوط نظام القذافي وتكاثر الميليشيات التي استولت على الأسلحة والذخائر التي كانت في يد كتائب القذافي. ويبقى التحدي الأخير في الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الدول المغاربية على مستويين الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

## المحور الثاني: محفزات ودوافع العنف الجهادي بإفريقيا والساحل.

بينما يميل العنف بشكل عام في مصر وتونس بعد ثورتيهما إلى الطابع الاجتماعي، نظراً لتردي الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الإحباط، نتاج تقلص مردودات التغيير، أتخذ بالمقابل العنف مساراً منظماً وجماعياً في ليبيا لفقدان الدولة احتكار ما يسمى بـ "العنف المشروع"، في ظل تنامي دولة الميليشيات المسلحة، مع العلم بأنه كلما خرج العنف من دائرة الفرد إلى الجماعة المنظمة التي تملك هوية وإنتماء أولياً مشتركاً أصبح من الصعب رده أو معالجته.

ويبدو أن هناك ثلثة من محفزات العنف في مراحل ما بعد التغيير في دول الثورات العربية، لعل أبرزها المحفز السياسي الناتج عن الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الانسان وتحقير المواطن وكذا المحفز الاقتصادي الناجم عن تفشي البطالة وغياب فرص العمل وتمهيش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن محفزاً هوياتياً للعنف، حيث إنه مع الصعود السياسي للتيارات الإسلامية بمشاربها المختلفة في مصر وتونس وليبيا، في مرحلة ما بعد الثورة، بدا أن هنالك صداماً أيديولوجياً، خاصة مع التيارات المدنية (الليبرالية واليسارية وغيرها) على شكل ونمط الحياة، ورؤية دولة ما بعد

التغيير، وتجلي ذلك في الاستقطاب الحاد بين التيارين حول العديد من القضايا المفصلية في مرحلة ما بعد التغيير، مثل الدستور والانتخابات وغيرها، بل إن الصراع تحول للعنف في حالات عديدة في الدول الثلاث.

### المحور الثالث: أثر العامل الخارجي في بروز العنف الجهادي بعد الثورات العربية

تعد سياسات وممارسات الدول الغربية مسئولة بشكل أو بآخر عن ظهور الحركات السلفية الجهادية من خلال أجهزة الاستخبارات الغربية التي تبنت ودعمت مثل هذه الحركات في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق لأفغانستان. فقد عملت الولايات المتحدة آنذاك على إذكاء روح الجهاد وشجعت الدعوة إليه واستخدمته في تجنيد شباب المسلمين في صفوف المقاومة الأفغانية لإنهاء الاتحاد السوفيتي. وقد ابتلع المسلمون هذا الطعم فانخرطوا بأعداد كبيرة في هذا المشروع الأمريكي.

وفي هذه البيئة الجهادية تكون جيل جديد من الشباب المتأثر بالمذاهب السلفية الوهابية والجهادية ومع تحرير أفغانستان عادوا الكثير من المجاهدين إلى بلادهم ليجدوا أنفسهم في حالة فراغ وبطالة إذ لم يتم استيعابهم اجتماعيا واقتصاديا، فظلوا على الهامش وقودا قابلا للاشتعال في أي وقت. ثم استغلت الولايات المتحدة هؤلاء مرة أخرى لتحقيق أهدافها في البلقان، فجندت أعدادا كبيرة منهم وأمدتهم بالسلح والمال. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى ما ذكرته وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة في كتابها الموسوم (خيارات صعبة)، من أن منظمة داعش الإرهابية هي من صناعتهم لتقويض الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

### المحور الرابع: واقع التنظيمات المسلحة الجهادية المنتشرة بالمنطقة وكيفية نشأتها وتطورها ودورها بالمنطقة.

أضحت الخارطة الجهادية في منطقة المغرب العربي تُنبئ بانتشار واسع للجماعات المتشددة التي أسهمت وحدة منطلقاتها الفكرية في زيادة درجة التنسيق والتشابك فيما بينها، ليخرج تهديدها من ثمة عن حيز الضيق ويتسم بالشمولية أكثر، مما أضحى يستوجب صياغة إستراتيجية شاملة قائمة بالأساس على رفع درجة التنسيق بين البلدان المغاربية، تعمل على ضرب المفاصل الرابطة بين الجهاديين فكريا وأمنيا، من أجل صد هذا الزحف الجهادي المتنامي.

وتشارك شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي في رفض مفهوم الدولة الوطنية وتبني نموذج إقامة "دولة الخلافة الإسلامية" سرا أو جهرا باعتبار أن المسارات السياسية القائمة هي مسارات كفر وتغريب يجب مناهضتها بالقوة.

كما تدعو الجماعات إلى إقامة الشريعة من منظورها الخاص، باستعمال قوة السلاح والعنف، متبينة الجهاد كحجر زاوية في التصور النظري والتطبيقي لتغيير الواقع، بما يجعلها مرشحة لتبني أقصى حدود العنف.

كشفت ممارسات تنظيمات العنف في شمال إفريقيا عن خريطة معقدة تنطوي على دوائر متشابكة أكثر مما تقوم على روابط تنظيمية فيها. ويتمثل أهم هذه التنظيمات التي أصبح انتشارها الجغرافي أوسع نطاقا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم أنصار الشريعة، وتنظيم "المرابطون"، بالإضافة إلى تنظيمات وليدة ومنشقة عن تلك التنظيمات الرئيسية.

### المحور الخامس: دور الربيع العربي في تشكيل فضاء جيوبوليتيكي بمنطقة الساحل جراء سقوط نظام القذافي.

إسقاط نظام القذافي هزّ ميزان القوى الذي كان قائما بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل.

تتعدد أوجه الأزمة الليبية الحالية. وتواجه الحكومة في كل وجه من أوجهها تحديات كبيرة. و من تلك الأوجه: مهمة إعادة تنظيم البلاد وبناء الدولة، وإرضاء الشعب الليبي، إلى صعوبة تحقيق الأمن، وجمع السلاح من المدنيين الغير منضبطين

رغم انتهاء مهمتهم في إسقاط نظام القذافي، إلى الجانب الاقتصادي والمتمثل في نقص التمويل رغم المليارات المتمثلة في استثمارات ليبية في العديد من الدول بالعالم والمهددة بالضياع.

نقل سقوط نظام القذافي إفريقيا وسط الصحراء مرحلة جديدة حيث كان ملك ملوك إفريقيا اهتماما خاصة بإفريقيا وهو صاحب دعوة الولايات المتحدة الإفريقية الذي سعى إلى احتواء كثير من حركة التمرد في إفريقيا، ورغم كل مثالب النظام الغاشم إلا أنه كانت له تغلغله في إفريقيا، وسقوط هذا النظام انكشف كثيرا من البؤر الصديديّة التاريخية التي كانت نشأتها مرتبطة بالاستعمار وعمل نظام القذافي على تسكينها مؤقتا.

وبسبب الانهيار الأمني وانتشار السلاح، تمكنت جماعات متشددة من استغلال ذلك الفراغ ونسجت علاقات مع جماعات أخرى بمنطقة الساحل والصحراء وأصبحت ليبيا دولة الميليشيات وتصدير الإرهاب لدول الجوار.

#### المحور السادس: تداعيات الصراع بين القاعدة وتنظيم الدولة بشمال إفريقيا.

«داعش» لا يختلف كثيرا في أدبياته وأيديولوجيته عن القاعدة، لاسيما أنهما انطلقا من رحم «السلفية الجهادية»، وأن تنظيم داعش ولد في الأساس من رحم «القاعدة»، غير أنه مولودٌ مُتمرد، دفعه تطلعه للزعامة وحمل راية الإرهاب للانفصال، وبدء حرب ضروس مع التنظيم الأم، وقد استخدم في مساعيه نحو الزعامة أسلحته في التكفير التي توارثها عن مختلف الفصائل الجهادية التكفيرية بالمنطقة، فضلا عن آليات القمع والعنف والإرهاب، على غرار قطع الرقاب والقتل الجماعي والعلني. يعتبر الفكر "القاعدي" هو الفكر الجهادي الرئيسي في منطقة شمال إفريقيا؛ إلا أن تصاعد العمليات التي يقوم بها تنظيم "داعش" في العراق وسوريا أدى إلى انحسار هذا الفكر، لا سيما في ظل وجود تيارٍ في أوساط الشباب الجهادي والسلفي في منطقة الشمال الإفريقي يسعى إلى الالتحاق بـ"داعش"، واعتناق أفكاره، والتخلي عن "القاعدة" التي انحسرت عملياتها في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة.

#### المحور السابع: التداعيات واستراتيجيات مواجهة التطرف والعنف الجهادي.

لا شك في أن عودة نشاط هذه التنظيمات الجهادية في دول المغرب العربي، بعد خمولها، ستكون لها تداعيات أمنية، واقتصادية، وسياسية كبيرة، خاصة في حالة عودة المجاهدين المغاربة والتونسيين من سوريا والعراق، ويتمثل أهم هذه المخاطر:

أولا: المخاطر الأمنية و تتمثل في تنسيق الجماعات الإرهابية أوراقها من جديد وإعادة التموقع والانتشار وتغيير الاستراتيجيات خاصة بعد الضربات القاسية التي تلقاها التنظيم الأم بالعراق وسوريا.

ثانيا: المخاطر الاقتصادية: قد تسعى التيارات الجهادية إلى استهداف المؤسسات الاقتصادية العامة في الدول التي تتصارع فيها مع أنظمتها السياسية، مثل استهداف خطوط وشركات الغاز والنفط، واستهداف السياحة بالاعتداء على السائحين، واختطافهم من أجل الحصول على المال، بالإضافة إلى ضرب وتدمير المنشآت الحكومية تحت مسمى الجهاد.

ثالثا: المخاطر السياسية، وهي تتمثل في وجود خطر دائم على الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي ، تونس- ليبيا- ومصر التي ينشط فيها تنظيم ولاية سيناء الذي يهدد نظام السيسي منذ الانقلاب على الرئيس محمد مرسي في يوليو 2013.

ولمواجهة الخطر الجهادي يجب وضع استراتيجية مواجهة مشتركة بين دول المغرب العربي الثلاث، والدول الأوروبية والغربية ذات المصالح المشتركة مع دول المغرب العربي، تقوم على الآتي:

- تشديد الإجراءات الأمنية الحدودية بين الدول الثلاث، مع ضرورة ضبط الحدود المغربية - الجزائرية عن طريق حائط صد إلكتروني لمنع تسلل الجهاديين إلى أراضيهما، أو من الأراضي التونسية عبر الحدود الليبية.
- تكثيف عمليات الملاحقة والضبط للعناصر العائدة من سوريا، ومنع انتقال العناصر الجهادية المتمركزة في الجبال الفاصلة بين حدود تلك الدول إلى الداخل، وجعلها دائما تعيش في حالة من الانقسام والصراع علي أحقية الولاية والقيادة.
- المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، في إطار عملية تبادل الخبرات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب، بحضور ممثلين عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإسبانيا، ودول المغرب الثلاث، لتبادل المعلومات بعد تنامي الخطر الجهادي بشكل كبير في الشهور الأخيرة.

إن التعاون المشترك بين حكومات دول الجوار لليبيا (مصر، الجزائر، تونس، المغرب، مالي وموريتانيا) هو أمر حتمي لمواجهة معسكر التنظيمات من الناتو أو أمريكا. وهنا سنتحدث عن أهمية التنسيق في المواجهات الأمنية وتجفيف منابع الإرهاب "التمويل - تهريب السلاح والذخائر - الاستيلاء على منابع البترول - إقامة المعسكرات للتدريب - محاولة تدمير أجهزة الدولة - إشاعة الفوضى - استباحة الحدود الإقليمية براً وبحراً".

#### خلاصة الكتاب:

وخلصنا إلى القول بأن إن استمرار هشاشة النظام الأمني في غالبية دول المغرب العربي، وكذلك عدم الاستقرار السياسي في تونس، وانهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا، قد يؤدي إلى منح الجهاديين فرصة كبيرة، وحرية في التنقل من موريتانيا إلى تونس، مروراً بمالي، والجزائر، حتى ليبيا، وذلك سيكون عبر تحالفات تتجدد وتطور من خططها، كلما حدث إقصاء واستبعاد لأحلافهم من حركات الإسلام السياسي في دولهم.

إن واقع "السلفيين الجهاديين" بحاجة إلى دراسة ومراجعة! ومحاسبة مع الذات أولاً ومع الفهم عن الله ثانياً ومع مكونات المجتمع الذي يعيش بين ظهرانیه لتحقيق الغاية المنشودة إلا وهي تعميم الخير وإخراج الناس من الظلمات إلى النور عن طريق الحوار الفعال وعقد ندوات ومحاضرات تأسيا بالمصطفى صلى الله عليه وسلم، والمأمول أن تكون هذه الدراسة دافعا للمخلصين الناضجين من أتباع المنهج! إلى دراسة الواقع وتشخيص حاجاته وأدوائه، وإلى إعادة دراسة أصول التوحيد ومقتضياته الملائمة للعصر والمرحلة وفق منهج الله الذي هو رحمة للعالمين بعيداً عن التأثير بالأيديولوجيا والإفرازات الفكرية المجانية في الكثير من الأحيان صوابها والواقع يشهد بذلك، ومن ثم التفكير جدياً في إعادة جدولة الاهتمامات، وترتيب الأولويات. والخروج بمشروع يستوعب كافة مقتضيات المرحلة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وغيره .

تحتاج السلفية الجهادية إلى تقويم للتجربة والولوج إلى مرحلة من البحث في العمق لتلك الاختلالات ومكامن الضعف من خلال دراسة واعية لأدوات الهزيمة وتجليات البحث عن مكن الخلل في التجربة من أجل إعادة خارطة الطريق الدعوية إلى الواجهة التي رسمت لها بشكل بخدم مصالح الوطن المغربي والسير على درب إصلاح الهيكلة التنظيمية والتعاطي بحكمة مع كل مستجد والسعي لجعله في خدمة المسار الدعوي ويبقى تفعيل مضامين الدعوة هو المتراس الحقيقي أمام كل العوائق كيفما كانت قوتها وسرعة تياراتها ولا يتأتى ذلك إلا بالحوار العاقل الجاد الذي لم تنضج شروطه لدى هذا التيار بالمفهوم السياسي الداعي إلى تصحيح الخلل الفكري لدى معتنقي الفكر السلفي الجهادي.

إن مواجهة عنف الجماعات الجهادية فكراً وممارسة يحتاج إلى جهود أطراف مختلفة رسمية وغير رسمية من خلال المواجهة الفكرية والثقافية للمتطرف والانغلاق والانعزال. كما يجب إجراء حوارات مع الجماعات الدينية التكفيرية والسلفية التي تحمل الفكر الجهادي، على مستوى العالم العربي والإسلامي في محاولة هي الأولى من نوعها لمواجهة الفكر المتطرف تشارك فيها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

الفكر "الجهادي" يقودنا اليوم إلى الهاوية والله يعلم وحده بأبعاد تلك الهاوية ومدى ظلمتها وعمقها الزماني والمكاني، والعلماء اليوم مطالبون بوقف تاريخية صلبة يستعيدون فيها "ملف الجهاد" من أولئك المحرضين الذين يخرجون علينا مع كل أزمة تمر بالعالم الإسلامي لينادوا بـ "الجهاد" ويستغلوا العواطف الجياشة لدى عوام المسلمين للشغب على كل صوت هادئ متزن يسعى لمصلحة المسلمين ويجنبهم الكوارث والمصائب بأقل الخسائر أو بأعظم الأرباح.



## **The Determinants of the Regional Role of Qatar**

Nouf Saud Al Maatouk

Supervised by: Professor Mohamed Kamal

Cairo University, Faculty of Economics and Political Science

The general framework of the study

This study is about the pursuit of Qatar to significantly play an impact regional role in the Middle East region, whether positively or negatively through determinants and capabilities, it has to undertake such regional role towards the countries of the region's issues that they could affect negatively on its strategic interests.

The Study problem

Given the role played by Qatar as an emerging and growing regional power in the Middle East region, in moving the regional political situation to serve its national and strategic interests, the research problem concerns with the limits of the role could be played by Qatar in its regional boundaries and its impact on the regional system to which belongs. Accordingly, the study tries to answer to the main question: what is the nature of determinates of the regional role of Qatar. Then, there are the following subsidiary questions of the main question, which are:

- 1- What are the internal determinants of the State of Qatar?
- 2- Is there any correlation between the Qatari determinants and the regional system surrounding it?
- 3- Which are the competitive forces of Qatar in its regional surrounding?

The significance of study

The study contributes to the academic accumulation related to the role of the determinants of small States, and to studies on international relations regionally through knowing the mechanisms of the working regional role. The study seeks to demonstrate the Qatar's role, and the patterns of its regional dealing towards the Middle East's transformations. It is an attempt by the researcher to develop analytical and scientific frameworks for analyzing the Qatari role in its territory in terms of the determinants of this role, and the types of tools used in activating this role, making it influential in the Middle East.

The limits of study

The place of the study is the Middle East. Choosing this region is due to the positive and negative developments, as well as transformations at the regional level that occurred in this region. The study tries to demonstrate the role of the smaller States in this region that have active issues and development mobility during the study period. Thus, selecting the study of the role of Qatar towards the Middle East region was due to scientific and objective considerations. This role is represented in the importance of studying its dimensions and knowing the points of the weakness and strength of Qatar's role in the region in order to create creating an integrated vision on how to deal with this role and its consequences and implications.

The study will use some concepts, most importantly are:

### 1. The concept of small States:

This concept is defined as a category of sovereign countries. However, these states occupy a low rank in one or more of the fields of economic, political, military or democratic. In addition, they are defined as the countries that cannot provide security for themselves initially by using their own specific capabilities, the matter that requires mainly relying on the help of others<sup>1</sup>. As stated above, it is clear that Qatar, despite its small geographical size, occupies a central place in the territory of the Middle East region for what it plays of roles in this troubled region.

### 2- The concept of the role.

The concept of the role is one of the central concepts that was used by literature of foreign policy to understand the behaviors and decisions of foreign policy of the different international units, and the possibilities of change and continuity in this policy<sup>2</sup>.

The concept of the role has been crystallized to raise to the rank of theory, where the role theory is considered more predictability of the foreign policy of the States than the theories of new realism, liberalism, imperative materialism, and strategic doctrines<sup>2</sup>.

### 3- The concept of the regional role

In the framework of the regional role of one of the units of the regional system, it is found that the regional role is connected to the power sources possessed by each unit in terms of military and economic forces, and to the extent of what it represents the ideology providing a moral energy. It is one of the sources of power and the distribution of the power structure is among multiple units, where each unit could possess just a relative superiority in one of the sources of power without giving preponderance to each State to possess more than one source. This situation affected the region by losing the element of the regional leadership<sup>3</sup>.

The regional role of a State does not arise until it is seeking to play and formulate deliberately and consciously this role. On the other hand, such role needs the recognition of both the regional and international environment in order to be stable, continuous and effective<sup>4</sup>.

### The divisions of study

#### Introduction

The pursuit of the State of Qatar to play influential roles in the international systems makes the decision-makers realize the necessity to work through international organizations, activate their membership, and participate in various international and regional forums. This matter granted Qatar a strong base of the successful diplomatic action and an experience in hosting and organizing important global conferences. Thus, this study is divided into three chapters: The first chapter deals with the types of Qatari domestic determinants; the second addresses the determinants of the Qatari

---

<sup>1</sup> Jeanne Hey, "Introducing Small States Foreign Policy" in: Jeanne Hey(ed.), **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior** (Colorado: Lynne Reiner Publishers, 2003), pp.2-3.

<sup>2</sup> Dr. Mohamed Alsayed Salem, the Concept of Regional Role, the "Twenty Second Annual Conference of Political Research: the contemporary developments of Egyptian regional role, the Center of Researches and Political Studies, Faculty of Economics & Political Science, the University of Cairo, 30-31/ 12/2008, P6-9.

<sup>2</sup> Look at Hassam Abu Taleb: " The Foreign Politics of the Arab Regional System, 1945-1990: A Survey"

<sup>3</sup> The Journal of Strategic Elfekr Alarabi (Beirut: Institute of Arab Development), issue (40) April 1992, P171.

<sup>4</sup> Dr. Mustafa Aliwi, the Middle East and the regional Role of Egypt, the Work of 10th Annual Conference of Political Research, Cairo, F. 7, 1-9/ December 1996, P313.

role concerning the regional system; and the third displays the regional powers competing for the role of Qatar.

## Chapter 1

### The domestic determinants of Qatar

#### Preface

Every State seeks, in the domain of its international and regional relations, to make its foreign policy embodied for its human, economic and military capabilities, and to be the potential of its interaction effectively in its regional surroundings. This matter requires maintaining its national interests and territorial integrity where any State's foreign policy is a reflection of its internal policy and political decision – makers in it. In other words, it reflects the leader of power's philosophy.

Therefore, Qatar's conduct and role emerge from internal policies relating to the Qatari political system, as well as the nature of the social and demographic structure of Qatari demography being a tribal State ruled by these frameworks. Accordingly, Qatar is seeking, through the following determinants, to have an influential regional role.

#### 1. Political decision-maker

Political decision-maker formulates and determines a State's policy according to his understanding and conception of the objective variables, not according to the importance of these variables. This confirms that the internal and external environment with its all dimensions, content and basic elements that make up do not matter as much as the importance due to how they are conceived by the concerned parties, who are responsible in putting these policies<sup>1</sup>.

Accordingly, the decision-maker enjoys a set of personal characteristics that affect the style of his formulation of the decisions of foreign policy and the way he deals with them. The political leader acquires these qualities and characteristics through the different stages of his life, such as the ability to innovate, the adventurous spirit he has, and the ability to face and deal with a mysterious situation<sup>2</sup> The empirical studies in the psychology and politics science has proved that the individual has a significant role that may exceed the other structural forces in making political decisions in the third world countries. This is because of their circumstances, which have not yet been able through its political experience to enhance the State institutions by taking institutional decisions<sup>3</sup>. According to the role theory, taking the political decision depends on the role played by a decision maker, and the position he occupies, whether as the president of State, foreign minister or delegate to the United Nations. This position makes him obligated to act according to a particular pattern of behavior in the political decision-making internally and externally. In addition, decision-maker's personality is a key and influential factor in shaping the State's foreign policy.

In addition, the behavioral school gives a personal decision maker a central role in the decision-making process. Political decision- maker in the majority of developing countries plays a key role

---

1 Ismail Sabri Maklad: Theories of international politics, F2, zat El Salasel, Kuwait, 1987, p. 158.

2 Aref Ahmed Al Kafarna, the Influential Factors in the Decision-Making Process in the Foreign Policy, Journal of International Studies, the Center for International Studies, University of Baghdad, Issue (42), 2009, p.35-36.

3 The former source, p. 37

in a decision-making due to the low level of efficiency in management performance, the absence of real political participation, and the weak capabilities of responding these systems<sup>1</sup>.

As for political decision-making in Qatar, we find that the Qatari regime is based on a hereditary sheikhdom rule where Al -Thani family, who has a historical and social status, still rules the country, and the Sheikh is the country's prince and Supreme commander of the army<sup>2</sup>. The impact of the role of the prince on the political decision has appeared since taking over Sheikh Khalifa bin Hamad Al Khalifa the rule in 1972, where he played a key role in establishing distinguished relations with Saudi Arabia. These good relations led to signing the bilateral defense agreement between them in 1981, as well as Qatar's accession to the Gulf Cooperation Council<sup>3</sup>. After the appointment of Sheikh Hamad bin Khalifa Al Thani as the governor of Qatar in 1995, the Qatari political decision significantly influenced by shifts on all political, economic and social levels. At this time, Qatar came in the forefront of the Gulf States concerning the level of regional and international relations. This was due to the orientations of the ruler, who wanted to make Qatar distinguished by its role in the political arena regionally and internationally.

Thus, it is hard to explain Qatar's foreign policy away from the beliefs, perceptions and personal motivations of the Qatari leadership. Qatar prince, Sheikh Hamad Al Thani has been had political ambitions and trends. Also, the Prime Minister of Qatar was active concerning external behavior's decisions<sup>4</sup>, the intensify of contacts with the outside world, expanding relations with African, Asian and Latin American countries, and deepening relations with Arab, European and American countries<sup>5</sup>. Therefore, the Qatari foreign policy has directed to penetrate the Arab and strategic traditions and to open to European countries and the United States, and to gain support in the openness to the concepts of the governance, policy, and walking in a democratic step.

The change in the Qatar's policy is now in its heritage and in Arab politics as well through practicing the rule to find a State practicing the authority whose interests are in achieving democracy such as constitution, parliament, elections, free media and market. In addition to the recognition as it a small geographical size, which has been historically associated with the disputes of the political borders with neighboring countries and the region<sup>6</sup>.

## 2. The level of economic progress

The ability of Qatar to play the roles of its foreign policy depends dramatically on its economic resources. Qatar has used natural gas within its policy towards integration with the global economy. In addition, it has benefited from its economic capabilities to success in a number of mediation files in more than one conflict. Qatar has oil reserves of up to 25.4 billion barrels. It is

---

<sup>1</sup> Dr. Alsaid Aliwa: the Decision Approach in the Analytic of Political Systems, the Center for Research and Political Studies, the University of Cairo, 1978, the University of Cairo, p 145.

<sup>2</sup> Mofeid El Zaidi: Intellectual In the Arab Gulf, 1971-1938, a series of Doctoral Thesis (35), F1, the Center of Arab Unity Studies, Beirut, 2000, p45-46.

<sup>3</sup> Jamal Zakaria Qassem: The Modern and Contemporary History of the Arab Gulf, the Evolution of British Influence in Emirates of the Arab Gulf and the International and Regional Conflicts, volume2, (1840-1914), the Dar Elfekr Alrabi, Cairo, p. 145.

<sup>4</sup> Hatem Qandil: the Foreign Policy of Qatar towards Arab- Israel Conflict under the rule of Sheikh Hamad ben Khalifa Al Thani, an unpublished Master Thesis, the Institute of Research, the University of Cairo, p30.

<sup>5</sup> The site of the Foreign Policy of Qatar: <http://www.mofa.gov.qa/official-statements.cfm>

<sup>6</sup> Fathy Alafifi : the Democracy and Liberalism in the Political Practices of the State of Qatar, the Journal of Arab Future, issue 298, December 2003, pp 50-52.

the third of the global reserves of natural gas estimated at 896 trillion cubic feet and it is the first exporter of liquefied natural gas in the world<sup>1</sup>.

In 2012, Qatar recorded the highest economic growth and the exports of oil and natural gas were more than half of Qatar's revenues. Furthermore, it has the highest income of per capita in the world. According to the International Monetary Fund (IMF), the average of per capita income rose from \$7700 in 2009 to reach \$106 in 2012<sup>2</sup>. These Qatari economic achievements were due to strategies adopted by the State such as the development of oil production, the optimum exploitation of the state's wealth, the development of the state's institutions, the establishment of public bodies for tourism, works, and urban planning and development. These matters are important signs to modernize the economic systems, as well as make room for the private sector and ignite the spirit of competition.

In this context, Qatar is keen to expand regionally and internationally in more than one place. The Qatari and Ukrainian cooperation in the field of energy in November 2012 was an example of this expansion. According to agreements made between the two countries, Qatar may become the gate of the Ukrainian grains to the Gulf States and the Middle East, where it expressed its willingness to invest in feed grain cultivation and Ukrainian wheat sales in the Arab countries. In return, Ukraine gets liquefied natural gas from Qatar<sup>3</sup>

Qatar resorted to this expansion for the following reasons:

1-Economic benefits that Qatar will get due to the cooperation with Ukraine, which will be able to strengthen its presence in the European energy, market<sup>4</sup>.

2- Qatar's active role in the former Soviet Union, especially the Baltic States, and the agreements made between Qatar and the Republics of Tajikistan and Kyrgyzstan about inviting workers to Qatar. In addition to the establishment an investment fund of \$ 100 million by Qatar to improve the Tajik economy. All previous matters made many Russian experts think that Qatar's foreign policy stands in the face of Russian Federation<sup>5</sup>.

3- Qatar adopts the free economy policy, enacts legislations and updates them continuously in order to establish and support such economic orientation opening to all countries of the world. Furthermore, there are no customs restrictions on business and financial transfers to abroad<sup>6</sup>.

4- Qatar has several internal elements to attract foreign investments, most notably the political and social stability. In addition, it does not impose any restrictions on the transactions of the financial transfers, as well as on the entry and exit of capital from the state. Many specialists believe that Qatar's economic strength is the first pillar from which the Qatari role stems, the matter that appeared since the mid-1990s.

---

<sup>1</sup> Al Tamimi, cit, p 63.

<sup>2</sup> Mohamed Abdullah, Ukraine Build Silo for Grain Storage in the State of Qatar, Al Raya Newspaper, <http://WWW.raya.comnews/pages/2fdeafd0-5bb6-4772-96cf-fbeac829753>

<sup>4</sup> Farid Alloush: Qatar Ukraine Cooperation in the Field of Energy, Al Jazeera Center for Studies - <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/20122463443270206.htm>.

<sup>5</sup> The former reference.

<sup>6</sup> Mahmoud Sameer Al Rantisi: the Foreign policy of Qatar towards the Arab Spring countries and the Palestinian Case, Master thesis, Al- Aqsa University, 2013, p 33.

## Chapter two: determinants related to the regional system

### Preface:

Numerous determinates emerging from the regional environment surrounding the State of Qatar which have an impact on the orientations of the Qatari foreign policy and its regional roles. Hence, the determinants of the Qatari policy and its regional and international roles emerge from this public trend. It is not emerged according to the standards of the generally accepted international power in the political and strategic doctrine, and the consequent obligations calculated within the framework of competition among the major powers. It is emerged according to the size of the State in terms of location, population and its limited capacity in the regional competition, and what can be a compensation this in the financial force and statesmanship in managing of the diplomatic game until achieving strategic goals represented in maintaining the State and its political system that controlled not by the competing regional powers, but by the rival regional hegemony on the region<sup>1</sup>.

### 1- The exploitation of the Qatari oil wealth

The Qatari government has tended to diversify the sources of national income and reduce reliance on a single source of income. The State was keen to achieve a positive balance between the requirements of the development plans on the one hand, and the requirements of the global market of oil and natural gas on the other hand<sup>2</sup>. Oil and gas sector plays a vital role in drawing the Qatari foreign policy and this oil wealth of the State of Qatar helped in development support for many countries, as it accounts for a prominent position among the Arab countries. Therefore, gas was considered one of the most important pillars on which Qatar depends in formulating its political role, where it has spent more than \$120 billion on the infrastructure of liquefied natural gas.

In 2006, Qatar topped in the front of gas exporting countries globally, surpassing Indonesia<sup>3</sup>.

Significantly, the economic factor is not less important than the other factors according to the requirements of modernization. Economy grants the foreign policy the potentials of independence and effectiveness where any state is not able to dispense with a sound and strong economic base in its foreign policy<sup>4</sup>. This factor attracts the interest of Qatari Leadership internally and externally. Eternally, the political leaderships in Qatar considered it as sponsored and welfare state. Externally, the economic factor affected the inevitability of moving in the direction of organizing its economic activity, as well as this factor granted Qatar significant financial potentials in moving towards the external policy<sup>5</sup>. Qatar has great economic potentials in the field of energy. Therefore, it used large financial surplus in promoting its economic influence abroad. For example, it exploited the financial crisis of 2008 by the Qatari Investment Authority, in addition to the investments of Princes of the Royal Family in the great global corporates. These investments were in sports field, as well as major shares in the global and regional banks. In addition, it is working seriously to expand the Qatari investments in many areas in the Middle East and North Africa<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup> Atheir Nathem, cit, p 129-130

<sup>2</sup> Mohamed Bin Eid Al Thani, Foreign Policy of Qatari in the Framework of the Gulf Cooperation Council (1981 – 1991), Master Thesis, Cairo: the University of Cairo, 1992. P135.

<sup>3</sup> Christian Orliks, cit . 24. Mohamed Obaidan, the Political Institutions in the State of Qatar, Master Thesis, the University of Cairo, 1979, pp. 32-36

<sup>5</sup> Mohamed Bin Eid Al Thani, cit, p 124.

<sup>6</sup> Christian Orliks, cit.

## 2- The political media

The nineties of the twentieth century witnessed great developments in the Arab satellite channels through the live broadcast along the Arab arena between the Arab local satellite channels and the other ones in the West. This Phenomenon was an evidence of the growing popularity of new media and the dissatisfaction of many Arabs about the coverage the visual media of government for the regional issues and home affairs<sup>1</sup>.

Among these stations and channels emerged Al-Jazeera channel, which has chosen an advanced technology system to display the live reports and the different cultural and economic programs. In addition, it established its offices in several Arab and Foreign cities and capitals<sup>2</sup>. The success and strength of this media channel emerged in displaying a combination of bold news and talk shows, which attracted many political dissidents, Islamic militants and those interested in human rights. It has proved success in a short period by achieving significant media achievements at the Arab and international levels. The importance of this channel increased in September 2001 events, and after its coverage of the war in Afghanistan and continuing news broadcast where these news reached the US and European spectators and turned to the voice of the Middle East in the West<sup>3</sup>. Qatar benefited from activating the political media by exploiting the international and regional crisis the world has witnessed since 2001, and continued in 2002. Thus, in the following years, the channel has increased in expansion and its place, and increased the attracting viewers over the world as a result of the live media coverage of events in professional manner<sup>4</sup>.

Chapter three: the determinants related to the policies of regional powers competing to the State of Qatar

### Preface

The Qatari policy has witnessed shifts in dealings with its geopolitical surrounding. This policy was characterized by neutrality during the first decade of the third millennium. However, Qatar's foreign policy path has changed to become influential and effective one by adopting the positions of support for the Arab Spring revolutions in the Middle East. Thus, the Qatari strategy sought to make balance among the powers of the region by supporting countries' emerging powers in which change has occurred. For example, it has supported Islamism trend, which put the Qatari policy in a cautious position about provoking the northern neighbor (Iran) on the one hand, and some Arab Gulf States on the other hand. This matter made Qatar's foreign policy and regional role in a competitive position with the policies of the other powers in the region as follows:

### The Kingdom of Saudi Arabia

There is a competition between Qatar and Saudi Arabia, where Qatar's emerging power has various repercussions on the position of the other rich countries in the Arab Gulf region, especially Saudi Arabia, the dominant power in the Arab world. It is clear that there is a competition between the two countries, but it does not a competition effect on the region's security negatively. Qatar has strong business relations with both Saudi Arabia and the United Arab Emirates. Furthermore,

---

<sup>1</sup> Edmond Ghareeb and Khaled Mansour, Arab Media on the Outskirts of Twenty – First Century: between the Hammer of Globalization and the Anvil of the State in Media and Communication in our Communities, the Sixth Book, 1999-2000, p34.

<sup>2</sup> Muhammad I. A yish, The Changing of Arab Communication: Media Survival in the Information Age," in: Kais, Hafez (ed): Mass Maia, Politics and Society in the Middle East, New Jersey, Ham ptonPressinc, 2001, pp.118.

<sup>3</sup> Milan Vassal, (Al-Jazeera Kicks up a Sand storm), The Middle East, No. 325, July – August 2002, p. 10.

<sup>4</sup> Mofeid El- Zaidi, Al – Jazeera Channel: Breaking the Taboos in the Arab Media, F1, Dar El – Talea for Printing and Publishing, Beirut, 2003, p96

expanding the Arab economic cooperation through specifically the Gulf Cooperation Council makes the possibility of conflict breaking out between these states quite far<sup>1</sup>. Such this competitive relationship, although it is based on mutual mistrust, is characterized by calm due to the mutual interest between them.

They are seeking to reach a compromise about some issues affecting the interests of the two parties in the region by limiting the proliferation of Islamic Movements' policies and negative attitudes towards the Islamic Republic of Iran.

In the light of the Arab mobility, the Saudi – Qatari relations were differentiated. In the one hand, the two parties have agreed on some issues and on other hand, they disagreed on others. In the Tunisian and Egyptian cases, the disagreement has appeared and contrasted in the positions of both parties, where the Saudi situation was cautious and dismissive of this mobilization, while Qatar supported this mobilization in both countries. This situations remained unchanged where Saudi Arabia was supporting Muslim Brotherhood's opponents, while Qatar was supporting Muslim Brotherhood with all economic and media means<sup>2</sup>. The disagreement between the two countries appeared in Egyptian crisis also where Qatar supported the Muslim Brotherhood and the toppled President Mohamed Morsi, while Saudi Arabia supported strongly demonstrations of 30 June 2013. In addition, it granted Egypt more than \$7 billion<sup>3</sup>. On the other hand, two parties were agreed about the mobilization in both Libya and Syria, and Yemen just in a particular time. The two parties exploited their influence in the Arab league, especially under the Leadership of Qatar of the rotating presidency of the Arab league's sessions, passing a number of progressive steps against both Muammer Al Gaddafi and Bashar Al Assad's regimes<sup>4</sup>.

#### Arab Republic of Egypt

The relationship between Egypt and Qatar in the eighties and nineties of the last century was strong like Egypt's relationship with the other Arab Gulf countries. Sheikh Khalifa Al – Thani, the Prince of Qatar, and Hosni Mubarak, the former President of Egypt, established a friendly relationship between each other, where many economic and residential projects have been launched in Egypt. However, after a bloodless coup in Qatar in 1995, and Sheikh Hamad bin Khalifa took power, this coup was against Egypt coincided with the Gulf situation, especially Saudi Arabia<sup>5</sup>.

These resulted in tension in the Egyptian – Qatari relationship, followed by a clash and rupture in relations between them. Competition policy that prevailed between the two leaderships in both countries and seeking Qatar to find a pivotal role in the region contributed to fuel the Egyptian – Qatari relationship. Qatar sought to play a role in issues within the Egyptian vital influence such as Sudan and Palestine<sup>6</sup>. However, these facts highlighted the motive of the State of Qatar in its pursuit of the Arab leadership at the expense of the Arab Republic of Egypt and the exploitation of the decline of the regional role in the Egyptian international levels. The attributes of the Qatari – Egyptian relationship were evident in protest of January 2011, which resulted in the overthrow of the strongest opponent of Qatari regime. The Qatari media tool played a significant role in achieving this matter. In the era of the Military Council, Qatar adopted partly balanced stances,

---

<sup>1</sup>Dr. Jihad Audah, the Strength Limit of the State of Qatar, cit, p72.

<sup>2</sup> Mounzer Ahmed Zaki, the Foreign Policy of Qatar in the Light of Arab Political Transformations (2003 – 2012), Master Thesis, Al – Azhar University, Gaza, 2014, p63.

<sup>3</sup>The former reference, p64.

<sup>4</sup>Amin and Others, Qatar: Aspirations and realities, op, cit, p37.

<sup>5</sup>Naser Al Moujali: Does the Tour of Tamim re back Qatar to the Gulf Umbrella? Elaph site, 4/11/2013.

<sup>6</sup>Amr Abdul Kareem, Qatar and the Regional Role, the Egyptians, 7/12/2009.

and granted Egypt some aids that were not provided previously. However, in the era of president Mohamed Morsi, Qatar was an ally and a strong supporter for Muslim Brotherhood, which exposed a popular and media campaign for criticism due to its biased situation. This campaign led to a case of skepticism regarding its role in the region; also, it was accused of implementing Western projects, especially American ones, to re-divide the Arab countries within the Middle East project.

Some Egyptian political forces called for boycott of diplomatic relations with Qatar under the pretext of intervention in others' affairs and incitement to commit violence. Therefore, Egypt returned the Qatari deposit that has been granted to Egypt in the era of former President Mohamed Morsi<sup>1</sup>.

### Conclusion

Accordingly, Qatar plays a key role in the Middle East region. This role mainly connected to the size of determinants, elements, and potentials, which constitute the elements of the State of Qatar's power. The size of the impact of the State's role could be expected, according to the tasks have been undertaken by the State, which depend on the potentials of the state.

---

<sup>1</sup> Egypt Return the Depositary Back to Qatar, the Arab Sky News



## **Le nucléaire civil dans la zone arabe : défis énergétique ou risque de prolifération ?**

DERFOUFI – Lakhdar, étudiant chercheur, Laboratoire des Etudes et de Recherche Juridiques, Administratives et Politiques,  
Centre des Etudes Doctorales, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales,  
Université Mohammed Premier, Oujda.

### **Contexte général.**

Le défi énergétique dans les prochaines décennies sera de faire face à la pénurie des énergies fossiles et donc de développer des stratégies alternatives de développement énergétique tout en minimisant le phénomène d'aggravation de l'effet de serre. Dans la même logique l'ensemble des rapports internationaux concluent et prévoient une transition, de plus en plus marquée du pétrole vers l'énergie nucléaire.

Connaissant une activité industrielle étoffée, les pays arabes vont devenir de gros consommateurs d'énergie ; + 7 à 8% par année ; sous l'effet d'une hausse du niveau de vie. C'est dans ce contexte que le monde arabe a affiché sa volonté pour la possession de programmes nucléaires civils. Cependant, bien que ces programmes nucléaires trouvent leur explication dans la stratégie de développement économique et d'indépendance énergétique par le biais de la maîtrise de la technologie atomique, le risque de prolifération nucléaire n'est pas à écarter. Le cycle du combustible nucléaire comporte des étapes sensibles qui reposent sur des technologies duales et peuvent avoir une destination civile ou militaire. La prolifération des armes nucléaires n'est pas un problème technique engendré ou aggravé par le développement des programmes nucléaires civils. Il s'agit avant tout d'une question politique et l'abolition complète des applications civiles de l'énergie atomique n'empêcherait en rien la réalisation clandestine d'installations militaires.

Historiquement cinq Etats arabes ont beau essayé de détourner l'usage pacifique de leurs programmes nucléaires à des fins militaires. Contre la force de frappe israélienne constituée, pour ces pays, l'argument essentiel en faveur de la création d'un potentiel de dissuasion atomique.

Sur le plan géopolitique, le monde arabe est confronté à un Etat hébreu, n'ayant pas encore adhéré au TNP et soupçonné de détenir des armes atomiques et à un Etat d'Iran à avancées considérables dans le domaine nucléaire. La crainte que l'accord historique sur le programme nucléaire de Téhéran conclu avec les USA le 24 novembre 2013, risque de modifier profondément l'équilibre de la sécurité régionale au Moyen Orient et de jouer en défaveur des pays de la zone arabe est grandement ressentie chez les Etats arabes.

Compte tenu des enjeux géopolitiques, sécuritaires et stratégiques des programmes nucléaires, la position des pays du monde Arabe quant aux pacifications nucléaires pourra changer à tout moment, ce qui pose la problématique de la prolifération nucléaire avec son corollaire de mutations de déséquilibres stratégiques régionaux, de sécurité et d'instabilité, dans une zone aussi sporadique que le Moyen Orient.

## Les programmes nucléaires initiales et leurs avancements.

L'histoire des programmes nucléaires dans le monde arabe n'est pas nouvelle. Elle date des années cinquante du vingtième siècle, à l'aube de la guerre froide entre les deux superpuissances USA et l'ex URSS. Dès lors, cinq pays arabes (l'Irak, l'Égypte, la Syrie, la Lybie et l'Algérie) se sont engagés d'abord dans le développement de programmes nucléaires civils soutenus par plusieurs États dont la France, les USA et l'ex URSS, puis ont tenté de les détourner après à des fins militaires. Les raisons politiques qui ont poussé ces arabes à s'engager dans la voie des armes atomiques sont liées à l'intrus d'Israël depuis 1948 dans un milieu arabe ; qui lui est hostile ; sans pour autant définir ses propres frontières<sup>1</sup>, reliant cette indétermination territoriale – en elle même menace permanente pour ses voisins – à des considérations de sécurité. Cette configuration géopolitique est fondamentalement déstabilisante pour la région. Par son refus de fond de l'identité politique palestinienne cet état des choses amène Israël, face à la révolution anticoloniale arabe, à donner une place centrale à son appareil militaire. L'objectif de l'Etat hébreu est l'établissement d'une supériorité militaire absolue présentée comme unique solution au problème de la sécurité de l'État face au refus des États arabes de reconnaître Israël. Le nucléaire israélien est alors lancé dès 1948 – année de création de l'État – avec l'accord américain. Les activités israéliennes dans ce domaine sont liées aux différentes installations de la centrale nucléaire de Dimona, située dans le désert du Néguev, réalisée par la France après la guerre de Suez en 1956 et entrée en service au cours des années 1960<sup>2</sup>. Israël, considérée comme une puissance nucléaire dans la région, maintient toujours une ambiguïté stratégique sur l'utilisation militaire de l'atome<sup>3</sup>. Depuis, Israël a manifesté sa volonté de maintenir le monopole régional de la possession de l'arme et d'exercer, sous le parapluie américain, une fonction de gendarme nucléaire pour interdire par la force aux pays de la région d'en disposer.

Embrouvés dans un conflit incertain avec l'Etat hébreu, l'Algérie, la Lybie, l'Égypte, l'Irak et la Syrie; considérés comme pays arabes nationalistes; ont été plus motivés du point de vue sécurité et sur un plan politique, pour constituer une force de dissuasion nucléaire pouvant déboucher sur une nation arabe unie. La maîtrise du cycle de combustible nucléaire et les fortes motivations politiques de ces cinq pays ; visant à contrer la force de frappe israélienne ; ont permis le détournement de ces programmes atomiques pacifiques à des fins militaires.

Cependant bien qu'ils aient mené des démarches pour produire clandestinement la bombe atomique, les programmes nucléaires dans ces pays étaient restés modestes et avaient fini par une renonciation soit aux pressions américaines : cas de l'Égypte et l'Algérie, soit à de bombardements et destructions par l'armée israélienne : cas de l'Irak en 1981 et la Syrie en 2007, soit à abandon volontaire : cas de la Lybie en 2003.

Une première raison qui expliquerait le choix de ces pays de se doter d'un arsenal nucléaire est le désir de briser le monopole nucléaire d'Israël au Moyen Orient. Ces pays sont plus

---

<sup>1</sup> Aujourd'hui l'Etat d'Israël n'a de frontières reconnues qu'avec l'Égypte et la Jordanie, les autres tracés sont des lignes de cessez-le-feu datant de 1948, ou qui ont été modifiées lors de la guerre israélo-arabe de 1967, après la conquête du Golan aux dépens de la Syrie. Ces « frontières » ne sont pas reconnues par les Etats en cause. Il n'y a que les accords de cessez le feu qui figent une situation post-confliktuelle dans l'attente d'un règlement sans terme pour l'instant, malgré différentes tentatives. Donc, sur les quatre Etats limitrophes d'Israël, la moitié des frontières n'a pas de reconnaissance interétatique et internationale.

<sup>2</sup> Yaïr Evron, « Perception de menace et approche stratégique en Israël », in Bassma Kodmani-Darwish & May Chartouni-Dubarry (dir.), *Perceptions de sécurité et stratégies nationales au Moyen-Orient*, IFRI, Paris, 1994, pp. 163-179.

<sup>3</sup> Amnon Kapelouk, « Israël assume sa bombe », *Le Monde diplomatique*, février 1999, p.19.

motivés du point de vue sécurité et sur un plan politique, pour constituer une force de dissuasion nucléaire. Un autre argument peut amener ces pays à aspirer le statut de puissance nucléaire : leurs situations diplomatiques générales s'en trouveraient renforcée, de même que leur idéologie nationaliste dans le monde arabe. En se faisant les champions de la de la constitution d'une nation arabe unie qui défendrait la cause arabe.

En dehors de la région du monde arabe et notamment à proximité de l'une de ses frontières, se trouve l'Iran qui s'est ainsi engagé très tôt dans des programmes de recherche nucléaire. Adhérent immédiatement à l'AIEA, Téhéran a rejoint le TNP en 1970, et créé, en 1974, l'Organisation pour l'Energie Atomique de l'Iran. Le pays s'est ensuite engagé dans le développement de capacités nucléaires à finalités civiles, autour de la construction d'une première centrale, à Bushehr. Mais la chute du Shah marquera un abandon de plusieurs années de ces velléités nucléaires, avant leur retour à l'avant scène, en 2002 lorsqu'un dissident iranien révéla l'existence d'une installation souterraine à Natanz en Iran destinée à l'enrichir de l'uranium. Téhéran renouait avec des activités suspendues depuis l'époque du Shah pour qui l'enrichissement de l'uranium devait accompagner un programme ambitieux de réacteurs. A la suite de ces révélations, l'Iran se soumit aux inspections de l'AIEA conformément au TNP et envisagea en 2003-2004 de ratifier le protocole additionnel<sup>1</sup> de ce traité qui permet des inspections renforcées et inopinées. Alors que l'Iran est accusé de dissimuler un programme militaire, une crise est déclenchée avec la communauté internationale pendant plus d'une décennie qui a fini par la conclusion d'un accord historique sur son programme nucléaire avancé avec les USA le 24 novembre 2013.

Les ambitions nucléaires iraniennes peuvent être résumées par une stratégie régionale menée par Téhéran, suivant une volonté de s'affirmer comme une puissance régionale incontournable et d'assurer sa sécurité dans un environnement hostile et nucléarisé.

Mais, les débuts de l'an 2000 voient le nucléaire revenir dans les priorités des États arabes. C'est dans un contexte international énergétique incertain, que les États arabes comme de nombreux pays émergents veulent faire face à d'importants enjeux de développement humain et économique avec des ressources naturelles limitées. Dépourvus de pétrole pour les uns, volonté de mettre davantage de matières fossiles sur le marché pour les autres, les pays arabes en question ont manifesté leur intérêt pour l'acquisition d'installations et de savoir-faire dans le domaine du nucléaire civil pour assurer une production électrique suffisante et bon marché. Le TNP, à travers son article autorisant le développement du nucléaire à des fins civiles, est souvent avancé comme légitimation de ces programmes. Une nouveauté technologique pour les uns et une réactivation pour les autres, plusieurs capitales arabes ont fait part de leur intention de construire une ou plusieurs centrales nucléaires sur leur sol, en se basant sur des projets chiffrés en mégawatts et en années.

S'agissant de l'Égypte, le Caire a mis sur pied un programme nucléaire plus abouti dès les années 60, sous Nasser, avec l'acquisition d'un premier petit réacteur nucléaire de 2 mégawatts auprès de l'URSS. Le programme de recherche s'accrut durant les années 70, mais connut un gel sous la période de Sadate, avant d'être relancé par Moubarak, jusqu'en 1986. Au cours des

---

<sup>1</sup> Le protocole additionnel au TNP a été établi en 1997 par l'Agence internationale de l'énergie nucléaire et constitue le principal outil international de contrôle du nucléaire. Les États ayant signé un protocole additionnel doivent fournir à l'AIEA des informations beaucoup plus pointues que sous le seul régime du TNP afin que l'agence onusienne dispose d'une vue d'ensemble de leur programme nucléaire. Entré en vigueur en 1970, le TNP fait obligation aux États signataires de déclarer et de placer sous le contrôle de l'AIEA leurs matières nucléaires, en vue d'assurer le respect de leur engagement de ne pas développer d'armes nucléaires.

années 90, le Caire reprend ses investissements dans ce domaine, avec l'acquisition de matériels nucléaires auprès de l'Argentine et de la Russie dès les débuts des années 1990.

En 2002, l'Égypte a réactivé son programme nucléaire gelé<sup>1</sup> depuis 20 ans afin de construire, à l'aide de la Chine, une centrale nucléaire sur la côte méditerranéenne, à Dabaa (à l'est d'Alexandrie), pour un coût estimé à 1,17 milliards d'euros et qui devrait être opérationnelle d'ici à 2017. Ce pays, qui est aussi lié avec la Russie par un accord important dans ce domaine, envisage de réaliser trois autres centrales nucléaires d'ici 2020, représentant une capacité de 1 800 MW. Cette ambition nucléaire permettra donc à l'Égypte de satisfaire ses besoins en énergie mais aussi de gagner de l'influence au Proche-Orient<sup>2</sup>.

De son côté, l'Irak a signé le 17 août 1959 avec l'URSS un accord prévoyant la construction d'une centrale nucléaire et l'établissement d'un programme nucléaire, dans le cadre de leur rapprochement diplomatique. L'Irak s'est doté d'un petit réacteur de recherche de 5MW, IRT-5000, fourni par les Soviétiques et qui fonctionnait depuis 1967 (à cette époque, il n'atteignait que 2 MW), construit près de Bagdad sur le site de d'Al Tuwaitha à une trentaine de kilomètres au sud-est de Bagdad, L'Irak a cependant ratifié le TNP le 29 octobre 1969, entré en vigueur le 5 mars 1970. Le 26 Août 1976, l'Irak signe un contrat de plus d'un milliard de francs, avec le gouvernement français, portant sur la construction d'un réacteur de recherche de 70 MW nommé « Tamuz 1 » situé en Irak dans le centre de recherche nucléaire d'Al-Tuwaitha où se trouvait déjà le petit réacteur soviétique. Ce réacteur est constitué de deux réacteurs qui sont des piles jumelles à eau légère et est doublé d'un réacteur auxiliaire, nommé « Tamuz 2 » de puissance limitée à 0,8MW. Le centre de recherche nucléaire d'Al Tuwaitha, de traitement de déchets et les trois réacteurs nucléaires irakiens appelés Tamuz 1 construit par l'industrie française, Tamuz 2 et Tamuz 14 étaient de technologie russe. « Tamuz 1 », avait été détruit par l'armée israélienne le 7 juin 1981; qui craignait que l'Irak n'accède à l'arme nucléaire ; puis à nouveau par l'armée américaine en 1991, lors de la guerre du Golfe. Plusieurs résolutions de l'ONU interdisent à l'Irak de mener un programme nucléaire et il faudra qu'elles soient levées pour que l'Irak puisse reconstruire un réacteur.

En 2009, l'Irak a commencé à faire du lobbying, notamment auprès de l'ONU, afin d'obtenir l'autorisation de relancer un programme nucléaire dix neuf ans après la destruction en 1991, lors de la première guerre du Golfe, par les aviations américaines et anglaises des deux derniers réacteurs construits par Saddam Hussein. En 2009, le gouvernement irakien a pris des contacts, selon le Guardian<sup>3</sup>, à la fois avec des représentants de l'industrie nucléaire française, de l'Agence internationale pour l'énergie atomique (AIEA) et de l'ONU afin d'obtenir des premiers une aide technique et des autres le feu vert pour relancer un programme nucléaire. Selon Bagdad, le réacteur qu'il souhaite construire ou reconstruire sera utilisé uniquement à des fins de recherche. «Nous coopérons avec l'AIEA afin de définir et d'étendre les secteurs de recherche ou nous pouvons utiliser la technologie nucléaire à des fins pacifique», a déclaré au Guardian le ministre irakien de la science et de la technologie Raid Fahmi. «Après la dissolution du régime (de Saddam Hussein), nous n'avions plus d'industrie, mais nous sommes

<sup>1</sup> Barbara M. Gregory, « Egypt's Nuclear Program: Assessing Supplier-Based and Other Developmental Constraints », *Nonproliferation Review*, automne 1995, pp. 20-27.

<sup>2</sup> Cécile Hennion, « Face à Téhéran, Washington et les pays arabes sunnites soutiennent le nucléaire égyptien » *Le Monde*, 24 Mars 2007, Colette Thomas, « L'Égypte se relance dans le nucléaire », en ligne : [www.rfi.fr/actufr/articles/081/article\\_46381.asp](http://www.rfi.fr/actufr/articles/081/article_46381.asp), page consultée le 22 juillet 2013.

<sup>3</sup> « Iraq goes nuclear with plans for new reactor programme », *The Gardian*, le 27 octobre 2009.

devenus de plus en plus conscients de la nécessité d'accéder à la technologie nucléaire»<sup>1</sup>, ajoute-t-il.

La Syrie, quant à elle, a entrepris le développement d'un programme nucléaire civil avec l'assistance de l'Agence internationale de l'énergie atomique en 1976. À cette même période, Damas a fondé le Centre d'Etudes et de Recherches Scientifiques, considéré par certains experts comme responsable du développement d'armes non conventionnelles et de l'acquisition d'armes biologiques et chimiques auprès d'intervenants étrangers. Aussi, dans le cadre d'un projet d'assistance technique supervisé par l'AIEA, Pékin contribua à la construction du premier réacteur de recherche syrien SRR-1 qui entra en fonction en 1996. Cette collaboration avait été fortement critiquée par les États-Unis et Israël qui soupçonnaient l'État communiste de participer, sous couvert d'une assistance au programme nucléaire syrien, à une militarisation de celui-ci. La Syrie est membre du traité sur le TNP mais maintient un programme nucléaire civil, qui serait en réalité utilisé à des fins militaires. Le 6 septembre 2007, Israël bombarde un site en Syrie où seraient implantées des installations nucléaires, tuant 10 ingénieurs nord coréens. La cible détruite abriterait des activités suspectes, avec la complicité de la Corée du Nord, qui fournirait à Damas de l'uranium enrichi.

Pour sa part, la Lybie s'est lancée le 5 mai 1975 dans un programme nucléaire, lors de la signature d'un accord de coopération avec l'URSS pour construire le Centre de Recherche Nucléaire de Tadjourah (CNRT) et l'équiper d'un réacteur nucléaire de recherche de 10 mégawatts. En décembre 1977, l'URSS signe un nouvel accord pour la construction d'une centrale, munie de deux réacteurs à eau pressurisée de type VVER - 440, d'une puissance de 440 Mégawatts chacun, sur la côte méditerranéenne de la Libye. En avril 1981, l'URSS livre un premier chargement de 11,5 kg d'uranium hautement enrichi pour alimenter le réacteur du CNRT. En août, il devient opérationnel. Le CNRT aurait hébergé des activités de conversion et d'enrichissement de l'uranium, et de retraitement du combustible nucléaire pour en séparer le plutonium. En décembre 2003, Kadhafi abandonne son programme de développement d'armes nucléaires, ce qui améliore les relations de la Libye avec l'Europe et les États-Unis. Selon Kadhafi, la Libye était alors sur le point de fabriquer la bombe nucléaire<sup>2</sup>.

En 2007, le regain d'intérêt pour le nucléaire civil par Tripoli. Ainsi, elle a signé en juillet 2007 un accord définissant les conditions de coopération bilatérale afin de construire un réacteur nucléaire capable de produire l'électricité nécessaire à une usine de dessalement d'eau de mer. En outre a conclu avec la Russie, en novembre 2008, un autre accord de coopération dans le domaine du nucléaire civil.

L'Algérie, s'est dotée, aux années 1970, d'un réacteur de recherche de 3 mégawatts en coopération avec l'Argentine à Draria, près d'Alger. En 1983, l'Armée nationale populaire signe un accord avec la République populaire de Chine pour la fourniture d'un réacteur nucléaire réacteur de 15 mégawatts, du nom de « Essalam », qui est construit en secret à la fin des années 1980 sur le site d'Ain Oussera. Il n'est découvert qu'en 1991 par un satellite de reconnaissance de l'US Air. Utilisant l'eau lourde comme fluide modérateur, il se prêterait assez facilement à une utilisation militaire : il pourrait permettre, à partir d'uranium naturel, de produire en un an assez de plutonium de la qualité nécessaire pour une bombe<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> La Libye était sur le point de construire la bombe atomique en 2003, selon Mouammar Kadhafi, journal le monde du 25 juillet 2006.

<sup>3</sup> Bruno Tertrais : « L'Algérie veut-elle l'arme atomique? », journal « Libération » du 19 septembre 2009.

L'Algérie, quant à elle, s'apprêtait alors à mettre en service le réacteur d'Essalam. La révélation publique de l'existence du réacteur la força à déclarer son existence à l'AIEA et de le mettre sous le contrôle de l'Agence. Des pressions américaines ont poussé le gouvernement Algérien à abandonner ses ambitions nucléaires.

En 2007, l'Algérie, cherche à construire des centrales nucléaires de 600 à 900 mégawatts (MW). En juin 2007, l'Algérie a signé un protocole d'accord avec les États-Unis et en décembre de la même année, a conclu un autre accord avec la France qui couvre tous les champs de la coopération en matière d'énergie nucléaire civile<sup>1</sup>. En outre, elle envisage d'acquérir cette technologie auprès de la Russie et mène des activités pour signer des accords de coopération dans ce domaine avec l'Égypte et l'Afrique du Sud, et l'Iran se déclare prêt à partager avec l'Algérie son expérience nucléaire<sup>2</sup>. Sur le plan normatif, une loi sur le nucléaire civil est en cours d'adoption, contenant plusieurs dispositions dont la plus importante est « la création d'une agence de sûreté et sécurité nucléaire ».

Enfin, plusieurs autres États arabes ont également manifestés leur intérêt pour le développement programmes nucléaires nucléaires.

### Vers la propension à la prolifération virtuelle ?

Pour bien prendre la mesure du problème de la prolifération et comprendre pourquoi les candidats à l'arme suprême ne peuvent parvenir à leurs fins qu'à coups de combines et de complaisances, il nous faut d'abord évoquer quelques questions d'ordre technique. Bien évidemment, il n'y a pas de frontière entre nucléaire civil et militaire. Le carburant ou matière fissile pour construire des armes atomiques est le même que pour produire de l'électricité : l'uranium enrichi ou le plutonium. Le combustible nucléaire est le produit qui, contenant des matières fissiles, fournit l'énergie dans le cœur d'un réacteur nucléaire en entretenant la réaction nucléaire en chaîne de fission nucléaire<sup>3</sup>. Se procurer des ingrédients explosifs est l'étape décisive pour confectionner une bombe atomique. La filière civile offre toutes les technologies pour y parvenir. Il existe quatre sortes de matières fissiles : l'Uranium civil, l'Uranium militaire, le Plutonium civil et le Plutonium militaire. Mais où peut-on trouver ces deux matières fissiles ?

Il faut savoir que l'une des deux matières fissiles (uranium, un métal qui se trouve dans la nature ou plutonium, un métal artificiel qui résulte d'une irradiation du combustible nucléaire dans le réacteur) est nécessaire pour faire fonctionner un réacteur pour produire de l'énergie. Si partant du plutonium, le moyen d'accès à l'énergie comporte cinq étapes essentielles : l'approvisionnement en minerai d'uranium, la mise au point des éléments du combustible nucléaire, le fonctionnement d'un réacteur nucléaire, la séparation du plutonium du combustible irradié dans le réacteur, adaptation et réutilisation dans le réacteur pour la

<sup>1</sup> Ministère de l'Énergie et des Mines (Algérie), Énergie et mines, no 9, juillet 2008, p.17.

<sup>2</sup> Il s'agit de la déclaration du président iranien, Mahmoud Ahmadinejad, en novembre 2006, lors d'une rencontre à Téhéran avec le ministre algérien de l'Énergie et des Mines, Chakib Khelil. De son côté, le président algérien Abdelaziz Bouteflika a déclaré, à l'issue de la visite du président iranien en Algérie en août 2007, que son pays soutenait le droit de l'Iran à se doter d'une industrie nucléaire civile. Voir, « L'Algérie apporte son soutien à l'Iran sur le dossier nucléaire », Le Monde, 8 août 2007.

<sup>3</sup> Source Wikipédia, pour plus de plus amples informations consulter le site web : [https://fr.wikipedia.org/wiki/Combustible\\_nucl%C3%A9aire](https://fr.wikipedia.org/wiki/Combustible_nucl%C3%A9aire), page consultée le 25 mars 2013.

production de l'énergie. Le plutonium artificiellement créé peut être utilisé à des fins militaires ou civiles. La production de plutonium est le résultat inévitable de l'irradiation d'uranium dans un réacteur nucléaire. La vitesse de production du plutonium dépend du type de réacteur et de ses caractéristiques, de l'enrichissement du combustible, de sa position dans le réacteur et de l'exploitation du réacteur. En général, on peut dire que, plus longtemps le combustible est irradié, plus grande est la quantité de plutonium formé.

Le combustible dans les réacteurs pour la production d'énergie est irradié pendant des périodes sensiblement plus longues que dans le cas d'applications militaires. Une irradiation prolongée, avec un degré d'irradiation élevé, modifie la composition isotopique du plutonium, avec comme résultat un pourcentage plus faible de l'isotope fissile Pu-239 dans le combustible. Le plutonium déchargé d'un réacteur commercial contient de 60% d'isotopes fissiles, tandis que le plutonium militaire contient généralement plus de 93% de Pu-239.

Quant à la voie de l'uranium pour produire de l'énergie, l'effort comporterait trois phases principales : l'approvisionnement en l'uranium, l'enrichissement de celui-ci, pour l'adapter à une exploitation à des fins civiles et la production de l'énergie.

Toutefois, on peut enrichir l'uranium U-235 à des degrés différents en fonction de l'usage qu'on lui accorde. Pour un usage civil, un enrichissement à 3-5% (U-235 à 3-5%) est suffisant. On parle alors d'Uranium Faiblement Enrichi ou d'Uranium civil), mais pour un usage militaire, il doit aller bien au delà, idéalement 93% (uranium de qualité militaire, mais on peut considérer l'uranium enrichi à partir de 20% comme du UHE, Uranium Hautement Enrichi). L'essentiel est d'atteindre le seuil des 5%, car après la réaction est exponentielle et l'uranium peut s'enrichir très vite. Pour atteindre l'indépendance totale, un pays doit avoir les ressources voulues pour la maîtrise du cycle du combustible complet.

Que l'on utilise le plutonium ou l'uranium pour produire de l'énergie, le minéral d'uranium est essentiel. Selon les valeurs adoptées par l'AIEA, acquérir de l'arme atomique suppose que l'on dispose en quantités suffisantes de matières fissiles : 8 kg de plutonium ou 25 kg d'uranium enrichi<sup>1</sup>.

Après ces considérations techniques, revenons maintenant à la question prolifération nucléaire. Bien évidemment, pour démontrer ce que l'on veut expliciter, il serait utile de définir la « prolifération virtuelle ». En premier lieu, il faut savoir qu'en stratégie, le terme de prolifération est réservé aux armements non conventionnels pouvant être définis comme emportant un seuil de violence et de dévastation supposé hors du commun ou relevant d'une prohibition légale ou morale. Mais au regard de la complexité du phénomène de l'ère, s'apparentant à une nébuleuse, le concept de prolifération s'appréhende en terme de disséminations de matières, de technologies et de savoir faire permettant de fabriquer une arme nucléaire<sup>2</sup> même s'il convient de noter les transferts légitimes. Mais qu'appelle-t-on « prolifération nucléaire virtuelle » ?

Comme on a vu auparavant, dans les activités du cycle du combustible, il y a deux étapes sensibles dans ce processus : l'enrichissement et le retraitement. Lors de chacune de ces étapes, il est possible d'accéder à des quantités d'uranium ou de plutonium qui peuvent être utilisées à des fins militaires. Il faut savoir que par la surveillance des chargements et déchargements de combustibles de tous les réacteurs, qu'ils soient destinés à produire de l'énergie ou à d'autres vocations, comme les réacteurs de recherche, l'AIEA est capable de contrôler

<sup>1</sup> Valeurs adoptées en 1972 par l'AIEA.

<sup>2</sup> cf : LABBE Marie-Hélène, La prolifération nucléaire en 50 questions, J. Bertoin, 1992, p.9.

soigneusement la production des usines de retraitements déclarés et de s'assurer de l'absence de programmes clandestins. Par contre une installation d'enrichissement par centrifugation passe plus facilement inaperçue qu'une usine de retraitement car difficilement identifiable et se prête beaucoup mieux à la clandestinité. Aussi, la technique de l'enrichissement par centrifugation qui peut se contenter de bâtiments de petite taille, de formes banales, se prête beaucoup mieux à la clandestinité.

Selon Martin Briens, sous directeur du désarmement et de la non-prolifération nucléaire au ministère des Affaires étrangères et européennes « il n'y a pas tellement de différence entre un Iran « au seuil », c'est-à-dire perçu comme ayant une capacité nucléaire, et un Iran effectivement doté de l'arme nucléaire. Si la différence correspond à un délai de six mois, un Etat de la région pourrait vouloir se doter de la capacité nucléaire dans les mêmes conditions. Si on aboutit à un Moyen-Orient truffé d'installations d'enrichissement prêtes, en cas de crise grave, à être affectées à des fins militaires, on passera assez rapidement d'une prolifération virtuelle à une prolifération réelle »<sup>1</sup>.

On peut donc en déduire de ce qui précède que : *« quand un pays menant des activités clandestines s'arrête juste avant le test d'une arme atomique, mais qu'il développe le potentiel de réussite, c'est-à-dire la capacité d'en construire et d'en tester une rapidement, on parle de prolifération nucléaire virtuelle ».*

Ce sont donc les installations d'enrichissement d'uranium qui se prêtent mieux à la prolifération nucléaire virtuelle. L'enrichissement de l'uranium en amont du cycle du combustible nucléaire repose sur des technologies duales et peuvent avoir une destination civile ou militaire. Du point de vue de l'utilisation civile, la possession d'uranium faiblement enrichi est nécessaire pour faire fonctionner un réacteur nucléaire. Mais, dans une installation d'enrichissement d'uranium ; il est possible de fabriquer sans grandes modifications de construction tant de l'uranium faiblement enrichi (3 – 5%) utilisé dans les réacteurs à eau légère que de l'uranium hautement enrichi (80 - 90%) utilisé dans les armes nucléaires. Toutefois, on peut considérer l'uranium enrichi à partir de 20% comme de l'UHE. L'essentiel est d'atteindre le seuil des 5%, car après, la réaction est exponentielle et l'uranium peut s'enrichir très vite.

Depuis les progrès réalisés dans le domaine des technologies d'enrichissement, la centrifugation est devenue la technique la plus proliférante, car discrète et facile à détourner d'un but initial purement civil. La reconfiguration d'installation d'enrichissement par centrifugation pour produire de l'UHE peut être accessible à travers un réseau illicite tel que celui d'A.Q Khan, qui pourrait fournir le matériel et la technologie nécessaires à un pays pour fabriquer une arme nucléaire. Les événements récents ont brutalement mis en lumière les faiblesses de l'arsenal juridique international sur une multitude de plans essentiellement technique, technico-juridique, juridique et politique.

Sur le plan technique, il apparaît clairement que le TNP n'est toujours pas assorti des moyens appropriés permettant de vérifier sa mise en œuvre. La principale difficulté concerne la détection d'activités clandestines, surtout celle des activités d'enrichissement par centrifugation. La technique de l'enrichissement par centrifugation, qui peut se contenter de bâtiments de petite taille, de formes banales, et difficilement identifiables, se prête beaucoup mieux à la clandestinité. Concernant les contrôles de l'AIEA, il faut savoir que même avec les

---

<sup>1</sup> Intervention de Martin Briens, sous-directeur du désarmement et de la non-prolifération nucléaire au ministère des Affaires étrangères et européennes, au colloque du 23 novembre 2009, Où va l'Iran ?

pouvoirs étendus que lui accorde le protocole additionnel, n'est pas en mesure de détecter les activités clandestines surtout celles d'enrichissement par centrifugation. Pour l'instant, il n'existe pas ou pratiquement pas de techniques permettant de déceler à longue distance l'existence d'installations de centrifugation. En réalité, l'AIEA ne peut déceler des activités clandestines que si elle a une première indication des lieux où elles peuvent se trouver. Ces informations ne peuvent être fournies par les services de renseignement des pays membres, ou par des sources à l'intérieur du pays lui-même. Le 14 août 2002, Alireza Jafarzadeh, un dissident iranien, révèle l'existence de deux sites nucléaires inconnus, une installation d'enrichissement de l'uranium à Natanz; dont une partie est souterraine ; et une installation à l'eau lourde à Arak<sup>1</sup>. Il n'est non plus possible de vérifier efficacement les engagements pris par des Etats qui disent vouloir renoncer à la production de combustible nucléaire. Par le passé, l'AIEA s'est non seulement révélée incapable de repérer certaines centrales clandestines, mais aussi à maintes reprises n'a découvert la présence de plutonium séparé et d'uranium enrichi ; prévus pour construire de nombreuses bombes ; que longtemps après leur production. L'Irak a expérimenté six filières d'enrichissement de l'uranium pour parvenir à ses fins. Quant les inspecteurs de l'AIEA ont eu accès à ces installations, en 1991, ils ont constaté qu'ils étaient dans une ignorance totale des efforts déjà consentis par l'Irak, qui aurait été à moins d'un an de l'acquisition d'armes nucléaires<sup>2</sup>. Aussi, la découverte du réseau d'A.Q Khan<sup>3</sup> a illustré la faiblesse des mécanismes des contrôles des exportations. Des lors, des mesures supplémentaires ont été adoptées par le Groupe de Fournisseurs Nucléaires (NSG), mais elles restent insuffisantes pour contenir de tels réseaux.

Sur le plan juridique, la crise iranienne et celle de la Corée du Nord ont révélé deux failles du TNP. D'abord, en poussant à l'extrême une interprétation juridique du TNP plus ambiguë pour justifier ses activités d'enrichissement d'uranium, l'Iran a montré que l'accès aux technologies sensibles du cycle du combustible nucléaire ; enrichissement et retraitement n'est pas encadré par les instruments internationaux. Au regard du principe posé par le TNP garantissant le « droit inaliénable » à l'acquisition de technologies nucléaires à des fins pacifiques, rien n'interdit à un Etat déclarant développer un programme nucléaire civil de se doter d'installations d'enrichissement ou de retraitement. Le TNP, à travers son article autorisant le développement du nucléaire à des fins civiles, est souvent avancé comme légitimation de ces programmes. L'Irak a très officiellement poursuivi un programme de réacteurs dans le cadre du développement d'une filière nucléaire civile, avec la coopération technique de l'AIEA. « J'ai moi-même participé, dans le cadre de l'Agence, à des équipes d'inspection qui ont visité les sites sélectionnés en collaboration avec l'Irak pour implanter un ou deux réacteurs civils »<sup>4</sup>. Le discours irakien était simple : nous avons du pétrole mais il n'est pas éternel, et nous profitons

<sup>1</sup> « Programme nucléaire de l'Iran », source Wikipédia, en ligne : [https://fr.wikipedia.org/wiki/Programme\\_nucl%C3%A9aire\\_de\\_l%27Iran](https://fr.wikipedia.org/wiki/Programme_nucl%C3%A9aire_de_l%27Iran), page visitée le 13 juin 2013.

<sup>2</sup> Source Senat France "compte rendu des auditions effectuées par la commission du 27 Avril 2004", en ligne : <http://www.senat.fr/rap/r03-388/r03-3888.html>, consulté le 20 Octobre 2014.

<sup>3</sup> **Abdul Qadeer Khan** est un scientifique et entrepreneur pakistanaise, né en 1935 à Bhopal (Inde). Il est le plus connu comme le père de la bombe atomique au Pakistan et comme le plus grand trafiquant international de matériel nucléaire à destination de la Corée du Nord, de la Libye, de l'Iran, de l'Inde et de l'Irak. Il est surnommé « Dr. Khan » ou « A.Q Khan ».

<sup>4</sup> Interview avec Michel Saint-Mieux, physicien, a été inspecteur de la Commission spéciale des Nations unies pour l'Irak (UNSCOM) entre 1991 et 1998, en ligne : [http://www.persee.fr/docAsPDF/polit\\_0032-342x\\_2004\\_num\\_69\\_1\\_1268.pdf](http://www.persee.fr/docAsPDF/polit_0032-342x_2004_num_69_1_1268.pdf), page visitée le 19 janvier 2016.

des marges qu'il nous procure pour acquérir des technologies dont nous pourrions avoir besoin dans l'avenir<sup>1</sup>.

Du point de vue de l'utilisation civile, la possession d'uranium faiblement enrichi (uranium civil) est nécessaire pour faire fonctionner un réacteur nucléaire. Les installations de retraitement permettent le recyclage des matières irradiées pour les réutiliser dans un réacteur. La possession d'installations d'enrichissement ou de retraitement ne représente pas en soi un signe de la volonté d'un Etat de conduire un programme nucléaire militaire. En revanche, une fois ces installations en fonctionnement, un délai très bref, de l'ordre d'un mois seulement, peut permettre à un Etat qui le décide de passer d'une vocation strictement civile à une utilisation militaire.

La deuxième faille est révélée lorsque Corée du Nord s'est retirée du TNP le 10 janvier 2003. Son retrait est le premier dans l'histoire. Certes, la Corée du Nord n'a pas respecté les formes requises ; par lesquelles l'article 10 du TNP permet à un Etat membre de se retirer moyennant un préavis de quatre vingt dix jours si « des événements extraordinaire » en rapport avec l'objet du traité venant à compromettre ses intérêts nationaux suprêmes ; mais elle a surtout enfreint un principe essentiel de tout ordre juridique, en se déliant d'un engagement après l'avoir violé. L'absence de réaction internationale, comme l'enlisement des pourparlers à six<sup>2</sup>, semblent conforter la Corée du Nord dans cette politique du fait accompli, avec la faculté de chantage que lui procure désormais la possession présumée d'une arme nucléaire<sup>3</sup>. Evidemment, ce précédent est dangereux parce qu'il pourrait convaincre certains pays que le coût politique d'un retrait n'est pas nécessairement insupportable, ce dernier pouvant même servir de monnaie d'échange pour la satisfaction de revendications politiques ou économiques. Ce retrait contribue, d'une manière plus générale, à fragiliser le TNP dont la quasi-universalité ne doit pas faire oublier qu'il demeure la cible de toutes sortes de critiques. L'argument est souvent avancé selon lequel le TNP institue un régime discriminatoire entre cinq Etats dotés de l'arme nucléaire, auxquels il est reproché de ne pas mettre en œuvre suffisamment vite leur engagement de désarmement, et les autres Etats, qui jugent ne pas avoir tiré suffisamment de bénéfices de leur renonciation au nucléaire militaire.

Sur le plan technico-juridique, le contrôle des exportations pose des problèmes juridiques et techniques. Le régime de surveillance des exportations comporte de graves lacunes, accentuées avec l'apparition d'intervenants privés. Plus d'une trentaine de pays exportateurs d'équipements nucléaires ont adopté un code de conduite soumettant à une licence d'exportation la fourniture d'équipements sensibles. Mais récemment des trafics importants sont passés par des pays qui ne sont pas exportateurs nucléaires. En outre, dans certains pays, les services des douanes sont assez perméables.

<sup>1</sup> Saint-Mleux. Le nucléaire en Irak. In: Politique étrangère, n°1 - 2004 - 69 année. pp. 53-65. doi : 10.3406/polit.2004.1268

<sup>2</sup> Les pourparlers à six réunissent la Chine, les Etats-Unis, la Corée du Nord, la Corée du Sud, le Japon et la Russie. Une première réunion s'est tenue fin août 2003 et a été suivie de deux autres sessions, en février et juin 2004. Faute d'avancée, la reprise des discussions est reportée au mois de septembre 2004.

<sup>3</sup> Avant même la crise de 2002, les services de renseignement américains considéraient que la Corée du Nord était parvenue à produire une quantité de plutonium suffisante pour fabriquer un ou deux engins nucléaires. Depuis le démantèlement des dispositifs de contrôle de l'AIEA, l'expulsion des inspecteurs internationaux et le redémarrage, début 2003, du réacteur de Yongbyong, le retraitement des barres de combustibles irradiés aurait été engagé. Cette opération pourrait permettre de produire quelques dizaines de kilos de plutonium, soit la quantité nécessaire pour produire cinq ou six engins supplémentaires. Le manque d'informations vérifiables laisse toutefois subsister un doute quant à la possession par Pyongyang d'un ou plusieurs engins nucléaires.

Sur le plan politique, avec le désaccord autour du programme nucléaire iranien avec la communauté internationale, mais aussi parce que de plus en plus d'Etats prévoient de se lancer désormais dans l'utilisation pacifique de l'atome, la discussion internationale autour de la «multilatéralisation du cycle du combustible» s'est intensifiée cette décennie. L'ancien sénateur américain Sam Nunn a bien résumé la problématique : « Si chaque pays prévoyant la construction de réacteurs à eau légère devait aussi envisager l'exploitation d'installations d'enrichissement de l'uranium – la prolifération des matières nucléaires dangereuses augmenterait de manière irresponsable»<sup>1</sup>. C'est dans ce contexte que l'enrichissement se trouve être alors l'objet d'enjeux contradictoires. D'un côté, les pays en voie de nucléarisation revendiquent leur droit à un libre accès aux technologies d'enrichissement ainsi qu'à un apport sécurisé en combustible. De l'autre côté, l'AIEA souhaite limiter les risques de prolifération nucléaire tout en remplissant son rôle premier, à savoir « d'encourager et de faciliter, dans le monde entier, le développement et l'utilisation pratique de l'énergie atomique à des fins pacifiques »<sup>2</sup>. La plupart des propositions faites dans ce sens visent à dissuader de nouveaux pays de construire des usines d'enrichissement en offrant des solutions alternatives attractives. Le but est de créer des mécanismes assurant la continuité de l'approvisionnement en combustible nucléaire dans le cas d'une rupture découlant de raisons politiques. Cependant, les enjeux économique-politiques soulevés par l'enrichissement de l'uranium rendent l'application de ces propositions bien compliquée. Jusqu'à présent, aucune de ces propositions n'a vu le jour.

Après avoir fait le point sur les faiblesses du régime international, revenons maintenant à leurs impacts sur la zone arabe. Bien évidemment, l'ambition de l'ensemble des pays arabes est de mettre en place l'infrastructure d'une énergie nucléaire pacifique et ils n'affichent aucun intérêt à l'acquisition de l'arme atomique. Toutes leurs activités nucléaires mentionnées précédemment sont menées en collaboration et sous le contrôle de l'AIEA. Selon cette dernière, ces pays maintiennent une position de transparence et sont engagés à faciliter un échange sur les utilisations de l'énergie nucléaire pacifique en conformité avec le sens du TNP. Jusqu'à présent, aucun pays arabe ne figure sur la liste de l'AIEA des 31 pays dotés de la technologie nucléaire. L'Algérie tout comme l'Égypte dispose d'une infrastructure nucléaire très importante, quasiment équivalente à celle de l'Égypte, et de solides compétences scientifiques et technologiques dans ce domaine, fédérées par plusieurs institutions de recherche notamment le Centre des Sciences et de la Technologie Nucléaires. L'Algérie dispose également d'une usine de fabrication de combustible, et de réserves d'uranium significatives. Elle est ainsi l'un des seuls pays du Moyen-Orient qui pourrait prétendre à un programme nucléaire entièrement autonome. Notant que l'Algérie dispose actuellement d'une réserve d'uranium estimée à 56.000 tonnes qui lui offre la possibilité de diversifier ses ressources énergétiques en développant, notamment, l'électronucléaire<sup>3</sup>.

Depuis plusieurs années, quelques pays ont invoqué le droit indéniable des programmes nucléaires civils pour construire des installations d'enrichissement de l'uranium. Le Brésil a invoqué l'article IV du TNP pour construire sa propre usine d'enrichissement, les dirigeants de l'Ukraine ont parlé d'en faire autant lorsque la Russie a coupé l'approvisionnement du pays en gaz naturel, et surtout, l'Iran s'abrite derrière cet article pour tenter de justifier ses

<sup>1</sup> Matthias Bieri, « Double usage : la question de l'enrichissement de l'uranium », CSS-ETH, Zurich n° 151 avril 2014.

<sup>2</sup> Statut de l'AIEA, Article III, Chapitre 1, Paragraphe A.

<sup>3</sup> Ministère de l'Énergie et des Mines (Algérie), *Énergie et mines*, no 8, janvier 2008, p.61.

agissements avant la conclusion de l'accord historique sur son programme nucléaire avec les USA.

Plusieurs pays arabes notamment l'Arabie Saoudite, les EAU ou même les pays du Golf qui se sont investi dans le développement d'importantes infrastructures de programme nucléaire civil peuvent demander l'installation d'une usine d'enrichissement d'uranium. Egalement d'autres capitales comme Alger et le Caire ayant mis au point la technologie de fabrication de combustible pourraient préférer s'assurer l'approvisionnement en uranium enrichi plutôt qu'en combustible prêt à l'emploi et peuvent demander l'installation d'une usine d'enrichissement d'uranium.

Sur le plan géopolitique, la région du Moyen Orient constitue la partie géographique la plus concernée par la prolifération. Elle est la moins couverte par le protocole additionnel du TNP, instrument de vérification essentiel. Dans cette région, trois Etats seulement, la Jordanie et le Koweït, disposent d'un protocole additionnel en vigueur. L'Iran a signé son protocole additionnel le 18 décembre 2003 mais ne l'a pas ratifié. La Libye a pour sa part signé un protocole additionnel le 10 mars 2004. Sept autres étant signataires sans avoir procédé à la ratification (Algérie, Bahreïn, Emirats Arabes Unis, Iran<sup>1</sup> Irak, Maroc, Tunisie). Les tensions politiques et la quasi absence de ratification du protocole additionnel du TNP dans cette région risquent d'entraîner une prolifération nucléaire accélérée qui remettrait également en cause les efforts entrepris par les acteurs régionaux depuis quatre décennies pour la création d'une ZEAN au Moyen Orient. Cette initiative figure sur l'agenda du Moyen Orient depuis plusieurs décennies. L'exigence de cette ZEAN s'est manifestée après l'acquisition de l'arme atomique par Israël dans les années 1960. Le projet, originalement fut proposé par l'Iran pré Khomeyniste en 1974 ; puis parrainé par une diplomatie égyptienne active en la matière. Sous la direction de l'Egypte et de l'Iran, différents Etats de la région ont essayé de faire pression sur Israël avec cette exigence et d'accroître leur influence diplomatique. Les arabes n'ont alors pas quitté l'argumentaire et les raisons qu'ils ont maintes fois évoquées : « Israël doit signer le TNP ». Le mot d'ordre des deux a été : « pas de concession ». Pour le l'ensemble des Etats arabes, la signature par Israël du TNP est vitale pour la paix et pour la sécurité régionale. Quant à Israël, sa non adhésion au TNP fait partie de sa stratégie de dissuasion à l'égard de ses voisins arabes dont l'État hébreu se méfie et sert également de pression pour pousser à un accord de paix dans la région. Le fait que les Israéliens rejettent la signature du TNP, signifie pour les capitales arabes, que l'Etat hébreu a l'intention d'utiliser ces armes à des fins dissuasives ; cela signifie aussi qu'il désire asseoir son influence et son hégémonie parmi les Etats de la région et s'imposer par le moyen de la peur, chez ses voisins. Selon l'éditorialiste égyptien, les conséquences sont de taille, toutes les structures étatiques du Moyen Orient font la course en vue de posséder les armes nucléaires, car si les arabes sont prêts à accepter Israël parmi eux, ils ne sont pas prêts à accepter ses bombes nucléaires.

Dans les faits, Israël n'a jamais été en faveur de la création de cette zone et n'a à aucun moment fait part de son souhait de participer à cette action. La poursuite de l'absence de volonté israélienne ont condamné la conférence sur la ZEAN sur le cycle 2010/2015. En 2012, déclara Victoria Nuland, porte-parole du département d'Etat des Etats Unies l'ajournement de la conférence : « Les Etats-Unis ont le regret d'annoncer que la conférence ne peut se tenir, en raison de la situation actuelle au Moyen-Orient et de l'absence de consensus entre les pays concernés. Nous pensons qu'un profond fossé subsiste dans la région entre les différentes

<sup>1</sup> Suite aux négociations engagées en 2003 par l' « UE-3 » (Allemagne, France et Royaume-Uni, l'Iran a signé le protocole additionnel le 18 décembre 2003 et avait accepté de le mettre en œuvre dès cette signature. L'Iran a déclaré en cesser l'application en février 2006.

approches sur la sécurité régionale et l'organisation du contrôle des armes. Ces différences de points de vue peuvent être comblées par un engagement commun et un accord entre les différents Etats de la région. Des Etats extérieurs ne peuvent imposer un processus à la région pas plus qu'ils ne peuvent dicter le résultat d'une telle initiative »<sup>1</sup> En sus des inquiétudes ressentis par l'échec de cette conférence se dissimule la crainte de voir la conclusion de l'accord historique du programme nucléaire de l'Iran en date du 24 novembre 2013 entre Téhéran et Washington jouer en défaveur des pays arabes sunnites dans la région, remettant en cause une modification profonde l'équilibre de la sécurité régionale au Moyen-Orient. Grâce à cet accord Téhéran peut consolider sa position en Irak, et la position de son allié syrien s'en trouve renforcée. L'Iran est reconnu de fait comme la grande puissance régionale légitime et il renforce sa position vis-à-vis de la Russie et de la Turquie<sup>2</sup>. Le dégel de la manne financière estimée à 150 milliards de dollars<sup>3</sup> qui constitue un des objets du dit accord inquiète au plus haut point Israël et les monarchies sunnites du Golfe, qui redoutent que l'Iran utilise cette trésorerie pour soutenir encore davantage les milices chiïtes au Proche Orient et pour renforcer aussi ses capacités militaires, à un moment où Téhéran est activement impliqué dans les grandes crises de la région, de la Syrie à l'Irak, en passant par le Liban et le Yémen. Une nouvelle lutte hégémonique risque alors de s'installer pour le contrôle de la région par un déséquilibre stratégique entre chiïtes et sunnites, de pôles dominants l'Iran et l'Arabie Saoudite. Ce qui remet dangereusement en cause l'équilibre géopolitique régional et international. Avec l'Irak, la Syrie et le Liban au nord et le Yémen au sud, l'anneau iranien autour de l'Arabie Saoudite se resserre. La prochaine cible de l'Iran pourra être le Bahreïn. Une telle situation permettra à l'Iran de contrôler les deux détroits stratégiques d'Ormuz et de Bab-el Mandeb. Le détroit d'Ormuz est situé au débouché du Golfe arabo persique, entre Iran et Oman, une des régions du monde les plus importantes par sa production en hydrocarbures mais également de part les conflits récurrents qui agitent ses pays frontaliers. Celui-ci se révèle être un lieu de passage décisif pour le trafic international, notamment en termes de flux pétroliers. Ce qui constitue un enjeu majeur pour l'Arabie Saoudite et les pays du Golf en général. Quant au détroit de Bab-el Mandeb, le Yémen, en raison de son emplacement stratégique, il contrôle le passage de tous les navires qui partent du Moyen-Orient et se rendent vers l'Afrique, l'Asie ou le Continent indien, est pour l'État juif une route maritime primordiale et stratégique. L'objectif des supplétifs de l'Iran est de devenir les maîtres de toutes les routes maritimes stratégiques du Moyen-Orient. Presque la moitié du commerce extérieur israélien transite par le détroit de Bab el Mandeb et ce serait un coup dur pour Israël si l'Iran décidait, pour les raisons que nous avons déjà évoquées, de bloquer le trafic maritime. Si l'Iran sort gagnant de la lutte fratricide entre sunnites et chiïtes, la République islamique chiïte pourra être capable de se munir d'une bombe à court terme, et son hégémonie au Moyen-Orient sera irréversible. L'Iran est donc chaque fois plus important pour les calculs de sécurité israélienne et Téhéran est, par sa croissance portée stratégiquement et son appui des forces irrégulières, un acteur important dans le conflit du Moyen Orient. Bien évident, tous ces événements pèseront lourd sur les efforts de lutte contre les dangers de la prolifération dans la région. En effet, ce contexte peut inciter des pays comme l'Egypte ou l'Arabie Saoudite ou même l'Algérie, supposés comme des Etats potentiellement proliférateurs, (les autres pays comme la Syrie, l'Irak et la

<sup>1</sup> Jean-Marie COLLIN, « TNP, J-18 : 2011/2014, ZEAN au Moyen-Orient : l'Echec », alternatives économiques, 9 avril 2015.

<sup>2</sup> « Puissance régionale légitime », en ligne : <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/9830b1da-5368-11e3-9250-00144feabdc0.html?siteedition=intl#axzz2lr9wsIZg>, « Russie et Turquie », en ligne : <http://www.stratfor.com/weekly/israels-new-strategic-position>, pages consultées le 23 octobre 2015.

<sup>3</sup> « Accord historique sur le nucléaire iranien », Yves-Michel RIOLS, le monde du 14 juillet 2015.

Lybie n'ont pas actuellement de programmes nucléaires significatifs) à suivre la voie de prolifération virtuelle. La clandestinité semble être la solution la plus adéquate pour les projets de prolifération. En effet, vu leurs interconnexions avec les USA, ces pays ne peuvent s'engager ouvertement dans un programme nucléaire militaire. Ces pays se sentant menacés dans cette région peuvent ainsi recourir à diverses solutions, soit en intégrant le « dilemme de la sécurité » – produisant course à l'armement, prolifération nucléaire afin de réduire l'écart entre ses propres forces et celles d'Israël. Plusieurs rumeurs rapportent les liens entre l'Arabie Saoudite et le Pakistan, dans un échange respectif de technologies nucléaires et ressources pétrolières<sup>1</sup>. L'Arabie Saoudite pourra rejoindre une alliance existant pour équilibrer aussi bien le monopole nucléaire d'Israël et faire face à l'influence iranienne dans la région, en se plaçant, le cas échéant, sous le parapluie nucléaire du Pakistan. Cela consisterait pour Islamabad à délocaliser une partie de sa capacité de dissuasion sur le territoire saoudien, tout en conservant la maîtrise nationale. Tant que les têtes nucléaires resteraient sous contrôle pakistanais, un tel transfert serait parfaitement légal au regard du TNP<sup>2</sup>. Selon une interprétation qui prévaut depuis les origines, le Traité n'interdit ni le stationnement d'armes nucléaires étrangères sur le sol d'un État qui n'en est point doté, ni même - c'est, en tout cas, l'opinion des États-Unis et de leurs alliés européens - le transfert en temps de guerre de telles armes sous contrôle physique d'autres forces nationales<sup>3</sup>. L'Algérie quant à elle, en dépit de relations traditionnellement difficiles avec certains de ses voisins (Libye, Maroc), aucun d'entre eux ne constitue aujourd'hui une menace militaire immédiate. Toutefois, pour des raisons de statut, l'Algérie pourrait ne pas vouloir laisser l'Arabie Saoudite, et surtout l'Égypte, devenir la première puissance nucléaire arabe. Un éventuel programme nucléaire militaire pourrait aussi contribuer, comme cela a été le cas au Pakistan par le passé, à garantir la pérennité du contrôle de l'armée sur le régime.

Enfin, la tentation des pays du monde Arabe de franchir le pas et de prôner pour des programmes nucléaires clandestins est beaucoup plus tentante que la menace de l'État d'Iran en sus des inquiétudes grandement ressenties de l'arsenal nucléaire israélien. On peut soutenir sans pour autant se tromper que l'inefficacité du régime international de lutte contre la prolifération nucléaire est un facteur supplémentaire et crucial dans cette propension à la prolifération virtuelle.

### **Des arrangements sécuritaires et la nucléarisation pacifique de la zone arabe**

Si le développement des programmes nucléaires a une dimension géopolitique c'est parce que les combustibles nucléaires peuvent être utilisés pour fabriquer des armes atomiques. Les risques de prolifération peuvent donc devenir une réalité autant qu'ils doivent être pris en charge assez rapidement pour parvenir à la pacification du Moyen Orient et atténuer l'instabilité dans la zone arabe. Deux démarches peuvent être envisagées pour lutter efficacement contre les dangers de prolifération dans la région du Moyen Orient.

<sup>1</sup> Bruno Tertrais, « *Pakistan's nuclear exports: was there a state strategy?* », Washington, Non-proliferation Education Centre, 2006, p. 12, en ligne, <http://www.npec-web.org/files/Tertrais-Pakistan.pdf>, page consultée le 12 octobre 2015.

<sup>2</sup> Le Pakistan n'étant pas partie au TNP, la question juridique ne se poserait que pour l'Arabie saoudite. Cf « Ryad : la tentation nucléaire », Bruno TERTRAIS, Politique internationale – Revue n° 103, printemps 2004.

<sup>3</sup> Les États-Unis maintiennent encore aujourd'hui des armes nucléaires (bombes B-61) sur le territoire de six pays européens alliés. Les forces aériennes de cinq d'entre eux seraient susceptibles d'emporter ces bombes en temps de crise ou de guerre, Washington maintenant le contrôle de la décision d'emploi. Cf « Ryad : la tentation nucléaire », Bruno TERTRAIS, Politique internationale – Revue n° 103, printemps 2004.

En premier lieu, la crise nord-coréenne comme la crise iranienne ont révélé aux yeux de la communauté internationale les failles du TNP que l'on croyait universel, avec les conséquences que l'on imagine pour la sécurité collective. Et l'équilibre du TNP entre droit à l'énergie nucléaire pacifique et lutte contre la prolifération est ainsi directement touché. Mais le maintien du système international de non-prolifération reste crucial pour la sécurité de la planète. Il est impossible de faire prévaloir un de ces deux principes sur l'autre, c'est pourquoi il faut considérer précisément la manière dont peuvent s'articuler les usages pacifiques de l'énergie nucléaire et la lutte contre la prolifération nucléaire. Cela peut paraître néanmoins difficile avec le régime de non-prolifération tel qu'il existe actuellement, dont les failles apparaissent nombreuses. Heureusement que l'ensemble des Etats membres réaffirment leur attachement au TNP. Il est possible de continuer à « compléter » le régime. Des améliorations peuvent être apportées pour renforcer le régime de non-prolifération, tout en gardant à l'esprit que ces modifications constituent un ensemble, et qu'il ne s'agit pas uniquement de normes, mais également des instruments pour les mettre en œuvre. Plusieurs pistes sont actuellement explorées. Une première chose serait de combler les faiblesses dans le domaine des inspections en renforçant le rôle de l'AIEA. Dans cette perspective, le protocole additionnel existe déjà, cependant la question de son universalisation ou d'un élargissement de sa mise en œuvre se pose. De même, des efforts pourraient être envisagés dans le domaine du contrôle des exportations. Une deuxième chose pourrait être d'encadrer la procédure de retrait du TNP pour éviter que le système instauré par le TNP ne se retourne contre lui à travers l'échange de technologies dont peuvent bénéficier les signataires du TNP dans le cadre du Traité. Il s'agit bien évidemment de projets ambitieux, dont la réalisation n'est sans doute pas pour demain, mais l'élargissement de la prise de conscience de la gravité de la prolifération constitue indéniablement une évolution positive.

Une autre façon d'éviter que les pays potentiellement proliférateurs au Moyen Orient ne s'engagent dans la voie de prolifération serait de leur accorder la garantie des USA. Dans leurs efforts pour prévenir la mise sur pied de nouveaux arsenaux atomiques dans cette région, les USA peuvent recourir, à l'égard des Etats potentiellement proliférateurs, à trois tactiques générales : ou bien réduire les pressions qui poussent ces Etats à envisager un armement nucléaire en leur fournissant une aide ou des garanties en matière de défense, ou bien les encourager à l'abstention atomique en favorisant la conclusion d'accords internationaux. S'ils décident qu'il faut renforcer la sécurité de tel ou tel pays ami, car la stabilité dans la région en bénéficiera, les USA peuvent agir à cet effet en donnant leur garantie nucléaire, en adhérant à une alliance, en concluant un accord de défense bilatéral, en accordant une aide militaire, en proposant une assistance économique, ou en combinant ces initiatives sous une forme ou sous une autre. De plus, un Etat qui envisage de se doter d'un arsenal atomique « renoncera peut être à franchir le pas s'il comprend que rien ne menace sa sécurité. Dès lors, une alliance confiante avec les USA peut constituer pour certaines nations un facteur décisif. Le moyen le plus efficace pour encourager l'abstention nucléaire consiste à fournir une assistance en matière de sécurité, par l'octroi d'une garantie nucléaire, la conclusion d'un accord de défense, la fourniture d'une aide militaire, la présence de troupes de combats. L'attitude inverse notamment le retrait de la garantie atomique, réduction des engagements pris en matière de défense ou arrêt de l'assistance militaire risque plus que tout autre d'encourager certains Etats au seuil de l'atome à se doter de la bombe.

Enfin, pour les encourager à l'abstention atomique, les USA doivent conditionner la fourniture d'une aide ou des garanties en matière de défense avec la ratification du Protocole Additionnel du TNP. L'accueil réservé à l'accord historique entre l'Iran et les USA a varié de

pays très critiques comme Israël et l'Arabie saoudite à des pays exprimant des réserves comme l'Égypte ou certaines pétromonarchies riveraines du golfe Persique. Il a fallu des assurances et des garanties de sécurité nouvelles de la part de Washington pour convaincre le Conseil de Coopération du Golfe de soutenir publiquement l'accord<sup>1</sup>. La promotion du protocole additionnel du TNP fournirait une protection plus efficace et permettrait d'avoir une image globale de la situation des pays dans un monde arabe qui désire utiliser pacifiquement l'énergie nucléaire.

L'ampleur de la tâche est importante car il s'agit d'une région moyenne orientale dans laquelle tous les éléments clés et toutes les motivations de prolifération restent ouverts et actifs : la détention d'une force de frappe nucléaire pourrait être considérée par les pays arabes comme un atout qui leur permettrait de traiter d'égal à égal avec l'État hébreu et de pouvoir imposer leurs vues et leurs revendications dans les futurs pourparlers de paix. Un autre argument pourrait être pour des ambitions régionales. La question de la prolifération nucléaire au Moyen Orient reste complexe et trouve ses motivations dans les aspirations propres à chaque Etat, rendant difficile une solution et globale.

---

<sup>1</sup> Jay Solomon, Carol E. Lee, « Gulf Arab States Voice Support for Iran Nuclear Deal », The Wall Street Journal, August 3, 2015.





مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل للبحث العلمي © 2017